

الأكاديمية العربية في الدنمارك
كلية القانون والعلوم السياسية
الدراسات العليا

عنوان الرسالة
التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق

رسالة مقدمة إلى
مجلس كلية القانون والعلوم السياسية / قسم
في الأكاديمية العربية في الدنمارك
كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه / الماجستير في علم /
تقدمت بها
سوزان إبراهيم حاجي أمين

باشرف
الأستاذ الدكتور
سويم العزي

شكر وثناء

أزجي خالص شكري وعميق امتناني لكل من ساهم في إتمام هذا الرسالة وأخص منهم المشرف على الرسالة الدكتور سويم العزي على آراؤه السديدة ونصائحه القيمة ومركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق – جامعة دهوك
ولا أنسى هنا أن اثمن الدور الكبير والدعم ألا محدود الذي قدمه لي زوجي وأهلي وخاصة الأخ الفاضل عادل محمد خالد وأصدقائي ...

الباحثة

سوزان ابراهيم حاجي امين

الإهداء

الى روح والدي العزيز ابراهيم حاجي أمين في عالم الخلد ...

التي كانت تحيط بي وتمدني دوما

بالقوة والعزيمة والإصرار

أهدي هذه الثمرة

سوزان

قائمة المحتويات

التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق

المقدمة

من المعروف أن الديمقراطية بدأت عند اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت تعني – حرفياً– "حُكم الشعب كله". وبهذا المفهوم أصبحت الديمقراطية الأثينية شكلاً للدولة يناقض الأرستقراطية أو الأوليجارشية، أي : سيطرة القلة من الأثرياء أو النبلاء، لأن الديمقراطية هي حكم الاغلبية من الجمهور، حيث لا حقَّ للأثرياء أو النبلاء بأي امتياز، إلا أن الديمقراطية اليونانية القديمة كانت محدودة من حيث مشاركة المرأة، أما العبيد والغرباء فقد كانو مهمشين بالمطلق[١].

لم يكن طريق الديمقراطية مفروشاً بالورود دائماً، فالديمقراطية الأوروبية - في القرن الثامن عشر – كانت وليدة الاحتجاجات الشعبية للجماهير(العمال) ضد تجاوزات الملكية والنبلاء، فقد أراد الفلاحون تحرير أنفسهم من الضرائب والديون المرتفعة، وأراد الحِرَفيون إيجاد الفرص الملائمة لتصريف منتجاتهم، أما العمال فقد أرادوا العودة إلى العصر القديم (الجميل)، عصر العمل اليدوي الذي يدر على صاحبه أجراً مناسباً. وقد احتجَ العمال في هذه الفترة على ظهور الصناعة الحديثة فعمدوا الى تدمير الآلات وتخريب المعامل. وكان السبب في ذلك عدم تأقلمهم مع الآلات الحديثة التي توفر لهم عيشة طيبة، وتحقق لهم أكثر مبادئ الديمقراطية المتعلقة بسعادتهم .

إذا كانت المساواة أهم مبدأ في الديمقراطية، فإن الحرية – وخصوصاً حرية الرأي – تُعتبر هدف الديمقراطية الأسمى. يقول أحد الفلاسفة:"إذا انعقد إجماع البشر على رأي، وخالفه في هذا الرأي فرد واحد، ما كان حق البشرية في إخراس هذا الفرد، بأعظم من حقه في إخراس البشرية إذا تهيأت له القوة التي تمكنه من ذلك، حتى ولو كان الرأي لا قيمة له إلا عند صاحبه" [٢].

حرصت مختلف الأدبيات على استجلاء المشاكل والصعوبات التي تواجه دول العالم الثالث، في محاولة لاستشراف مستقبل وآفاق التحول الديمقراطي خاصة وأن دساتير هذه الدول لم تؤدِ تلقائياً إلى

---

[١] أ.د. علي سيد إسماعيل (المسرح والمسيرة نحو الديمقراطية) – بوابة يوم جديد المجتمعية (صفحة الكتروني)

http://kenanaonline.com/users/sayed-esmail/topics/66462/posts/119150

[٢] د. مسلم عاهد المشاقبية - الرأي الأردنية (الديمقراطية الناشئة في عالم متغير) (صفحة الكترونية)

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=65216

بناء مؤسسات ديمقراطية خلفاً للمؤسسات السلطوية السابقة، لقد أوضحت هذه الأدبيات أن الانتخابات بدورها لم تؤد الى القضاء التام على النخب الفاسدة تماماً او الى تقديم حكومات منفتحةٍ مؤمنةٍ بالديمقراطية وحقوق الانسان وحق الشعوب في الحياة برخاء وكرامة،إذ تشهد معظم دول العالم الثالث التي ولجت مرحلة التحول الديمقراطي أزمات سياسة نظراً لقصورها عن مواجهة الأزمات الاقتصادية المتصاعدة إلى جانب عجزها عن حماية حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن.

وتُبيَن الدراسات المعاصرة ما تشهده الأنظمة الديمقراطية الناشئة من انقسامات ثقافية ومطالب شعبية متصاعدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلى جانب معاناتها من ثقل موروث النظام التسلطي السابق الذي يلقي بظلاله على النظام الديمقراطي الحالي .

في هذا السياق أوضحت الأدبيات أن أسلوب الانتقال أو التحول يعد عاملاً هاماً في تحديد مستقبل التجربة الديمقراطية، حيث أشارت إلى أن أكثر الطرق فعالية في التحول إلى الديمقراطية ، يتمثل على نحو ما ذُكِر في الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبَل قواعد السياسات الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة. هذا وترجع أهمية هذه الاتفاقات إلى أنها يمكن إن تمثل أحد عوائق استقرار الديمقراطية في دول العالم الثالث ، نظراً لاشتراك عناصر غير ديمقراطية فيها، وهو ما يعكس بصفة عامة أحد ملامح أزمة التحول الديمقراطي في بعض دول العالم الثالث.

يسود الاعتقاد في معظم أدبيات الدمقرطة بأن عمليات التحول الديمقراطي الناجحة تحدث عن طريق المواثيق التي تتفق عليها النخب السياسية، خاصة المصلحون في النظام التسلطي والمعتدلون بين قوى المعارضة، إلا أن ذلك يتطلب أن يتم تصميم الترتيبات الدستورية بدقة وبحرص ، والتوصل إلى مواثيق واتفاقات بين النخب السياسية حتى يمكن الحفاظ على استمرارية النظام الديمقراطي وربط مختلف الجماعات بمؤسسات الديمقراطية في الدولة والمجتمع .

والمجتمع الكوردي مجتمع حافظ على سماته الاثنية عبر الزمن على الرغم من كل التحديات التي تعرض لها،وله تاريخ كفاحيٌ متميز،على الرغم من عدم قدرة الأمة الكوردية على الاتحاد بصورة عامة بالقدر المطلوب، الأمر الذي أدى إلى أن يكون تطور العنصر الاقتصادي – الاجتماعي للصيرورة الإثنية عند الكورد متدنياً، ويحمل جرّاء ذلك بعض سمات تقليدية .

إن درجة وعي وتطور وفاعلية الجماهير الشعبية تختلف من مجتمع إلى آخر،ومن مرحلة زمنية إلى أخرى؛ عليه سوف تختلف القدرة في حل مشاكلها وقضاياها السياسية والاجتماعية التاريخية، الشعب الكوردي مازال يناضل على سبيل الحرية،والمسألة الكوردية قديمة جداً،إذ كانت ومازالت

تحتاج إلى حل مقبول، لذا أصبحت هذه القضية عاملا دائماً في الحياة السياسية في الدول التي يعيش فيها الكورد. ومع مرور الزمن لعبت المسألة الكوردية دوراً مختلفاً تحت تأثير الأحداث الجارية في المنطقة، ويتسم التاريخ الكوردي بأهمية سياسية بالغة لمستقبل الشعب الكوردي الذي يقف أمام ضرورة حياتية لا مناص منها لحل مهمته الوطنية الرئيسية ومستقبله الديمقراطي، حيث يستمد هذا الشعب من ماضيه الدروس اللازمة لبلوغ أهدافه، ومن الأحداث المهمة في التاريخ السياسي الكوردي ، الحكم الذاتي الذي لم يدم سوى أربع سنوات فقط .

تحتاج الديمقراطية إلى أحزاب سياسية قوية تمتلك مقومات الإستمرارية وتكون قادرة على تمثيل المواطنين وتقديم خيارات سياسية تثبت قدرتها على ممارسة السلطة وخدمة المصلحة العامة إلا أن اتساع الهوّة بين المواطنين وقادتهم[١]، المنتخبين والتراجع في النشاط السياسي يضع الأحزاب السياسية الديمقراطية في مواجهة تحديات مستمرة؛ وعليه سوف نحاول إلقاء الضوء على أهم الأحزاب السياسية في كوردستان ومدى قوتها وتأثيرها وارتباطها بالمواطنين ونشاطها السياسي في الماضي والحاضر بعد سقوط النظام السابق ودور هذه الأحزاب لضمان التحول الديمقراطي .

لقد كان هنالك ، بعد سقوط النظام السابق في العراق تحولُ واضح في كوردستان العراق، لوجود الرغبة الواضحة لدى الشعب الكوردي في الإرتقاء الى مستوى الديمقراطية، كما كانت له محاولات حثيثة في هذا الشأن من حيث اعتناقه فكرة تطور المجتمع المدني كوسيلة للمشاركة الحقيقية السياسية غير الحزبية وكانت الهدف الاساسي من ذلك يدف الى تعزيز المجتمع المدني للتأثير على السياسة .

لقد جرت في كوردستان العراق أول عملية انتخابية عام ١٩٩٢، وذلك بعد وضع كوردستان تحت الحماية الدولية، ثم انتخابات المجالس البلدية عام ٢٠٠١، أما على صعيد العراق ككل فقد شاركت كوردستان في انتخابات عام ٢٠٠٥ ، وفي ٢٠٠٩ ثم جرت انتخابات الثانية للبرلمان الكوردستاني، حيث أعلنت مفوضية الانتخابات في الإقليم أن نحو مليونين و ٥١٨ ألف شخص يمتلكون حق المشاركة في الانتخابات،ومن ثم انتخاب اعضاء مجلس النواب العراقي سنة ٢٠١٠، وكل هذا باستثناء انتخابات محلية أخرى .

---

[١]Pippa Norris .Political parties and democracy. Publishing ،national democratic institute for international affairs.p1

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الديمقراطية كنظام سياسي مُتبَع ، وخاصة بعد أن تم تبنى النظام من قبل شعبٍ كافح طويلاً من اجل الحرية، فضلاً عن أهميته في إلقاء الضوء على كثيرمن القضايا الرئيسية في تاريخ الشعب الكوردي ومنها، التعرف على كفاحه منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة في ٢٣ آب ١٩٢١، وكذلك التعرف على الانتخابات في اقليم يتلمس الديمقراطية السياسية لأول مرة، والاحزاب الكوردستانية ودورها في الحياة السياسية. وأخيراً التعرف على مسار الديمقراطية وتطوراتها اللاحقة .

مشكلة البحث:

الديمقراطية في اقليم كوردستان العراق ظاهرة جديدة النشوء ، وبناء مؤسساتي حديث لذا فإن مشكلة البحث كما تراها الباحثة تتركز حول طبيعة المجتمع الكوردي والديمقراطية فضلاً عن مدى تطابق الديمقراطية مع السلوك الانتخابي للمواطن الكوردي.

أهداف البحث:

هدف البحث الاساسي تتمثل في تقديم صورة واقعية عن وضع كوردستان في إطار التجربة الديمقراطية التي تحاول الباحثة تقديم ملامحها وكيفية تطويرها ، ارتباطاً بكفاح الشعب الكوردي من اجل بناء مؤسساته الدستورية، حيث يغطي البحث تاريخ كفاح الكورد وتكوينه الاجتماعي والثقافي ، والنظام السياسي في الإقليم، ومدى إمكانيته في تجسيد مبادئ الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية في العملية الانتخابية .

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي ـ التحليلي الذي مكّنها من دراسة تاريخ الشعب الكوردي فضلاً عن اعتمادها على المنهج الاجتماعي في تحليل بناء نفسية المواطن الكوردي.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من ثلاثة فصول، يتعرض كل فصل إلى ثلاثة مطالب وكما يلي:

الفصل الاول – وجاء تحت عنوان (حركات الكورد من اجل حقوقهم القومية) ويتناول كفاح الكورد من اجل حقوقهم القومية بشكل مكثف وصولاً إلى بناء سلطة الإقليم ارتباطاً بالبناء الفدرالي للدولة العراقية. وهذا يكون ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: حركات الكورد منذ تأسيس الدولة العراقية في ٢٣-٨-١٩٢١.

المطلب الثاني: الحكم الذاتي لكوردستان العراق.

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

الفصل الثاني – وهو بعنوان (التكوين الاجتماعي - الثقافي للمجتمع الكوردي) ويتناول خصوصية الكورد من الناحية الاجتماعية والثقافية، ويبحث في دور الفرد والعائلة والعشيرة والمواقف تجاه المرأة وتأثير كل قسم منها على السلوك السياسي للفرد الكوردي، كما يوضح بشكلٍ وافٍ دور الدين والتدين في خلق السلوك السياسي، وما هي آثار التدين في خلق المواقف السياسية، فضلاً عن دور الفكر القومي الكوردي في التأثير على السلوك السياسي للفرد والجماعات ، ويتم كل ذلك تحت المطالب التالية:

المطلب الاول: التكوين الاجتماعي

المطلب الثاني: دور الدين والتدين

المطلب الثالث: دور الفكر القومي

الفصل الثالث – وقد حمل عنوان (مفهوم الديمقراطية والسلوك الانتخابي)، يتناول بناء سلطة اقليم كوردستان العراق، مع بحث مكثف للقوى السياسية الكوردستانية، وبالاخص القوى الرئيسية العلمانية منها والاسلامية، والجوانب السلبية والايجابية ضمن النظام الديمقراطي الجديد ، مع ذكر ما تم تحقيقه من تطورات ديمقراطية، ويتم ذكر أنواع المدارس الانتخابية ومدى تجسيد المجتمع الكوردي لها، هذه المحاور ويتم بحث هذه المحاور ضمن ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية لدى الأحزاب الكوردستانية .

المطلب الثاني: مدارس تحليل السلوك الانتخابي وواقعية هذه المدارس على المجتمع الكوردي .

المطلب الثالث: التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ومسار تطورها التاريخي .

وقد واجهتني أثناء كتابة البحث العديد من المشاكل والصعوبات كان من أهمها صعوبة الحصول على الوثائق أو المعلومات من بعض الأحزاب الكوردستانية والقوى السياسية إذ أن معظم هذه الوثائق والمستمسكات تعد سرية ، وتتحفظ هذه القوى من نشرها مع ان ذلك لم يحل دون حصولي على عدد كبير منها ، ومن جهة أخرى قلة المصادر التي كتبت عن التاريخ الكوردي القديم والحديث والتي تحظى بالمصداقية لدى الأوساط العلمية .

الفصل الأول

حركات الكورد من اجل حقوقهم القومية

في التاسع عشر من آذار ١٩١٩ كتب الأستاذان خير الدين الزَركَلي ويوسف حيدر صاحبا جريدة (مفيد) الدمشقية مقالاً مطولاً حول قضية إستقلال كوردستان عنوانه "خطاب مفتوح الى أكراد شمال كوردستان وجنوبها"[*][1] ، والظاهر ان كتابة هذا المقال كان لغرض دعائي قصد به إثارة الرأي العام، حيث "تم توزيع نسخٍ كثيرة على غير العادة ومجاناً في شوارع حلب، وقد بدأ المقال بإظهار الأسف على قلة اهتمام الكورد بالأمور السياسية وما يحصل فعلاً، مذكرين القراء بتصريحات الرئيس الأمريكي ولسن حول رفع الحيف عن الشعوب المضطهدة في العصور السحيقة الخالية وكسر الاغلال عن أعناقها. ثم نوها بالثورة العربية والنزعة العربية إلى الاستقلال ودعا الكورد إلى اليقظة والمطالبة بحريتهم ، مؤملاً بكوردستان حرة طليقة"[2] .

وستستمر حركات الشعوب المضطهدة في ظل الأنظمة المستبدة الى ان يتم تغيير او تحويل النظام الى نظام يجمع تحت خيمته كافة مكونات الشعب ، إن اغلب الحركات القومية، الاثنية، الدينية، والثقافية ... الخ ، تقوم في دول فيه نظام غير ديمقراطي (دكتاتوري) حيث تشعر تلك الشعوب بالحيف، وفي الوقت نفسه تؤدي هذه الحركات الحادة إلى تقليص فرص خلق إجماع واتفاق عام حول العمليات والترتيبات السياسية الديمقراطية. وبما أنه لا يمكن ترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية، إلا إذا اقتصرت أهمية وتأثير الولاءات الإثنية والدينية والثقافية على المجال الخاص، وإذا انتشرت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة .

"لقد تنامى الوعي القومي الكوردي بالتدريج مع استمرار تزايد الاضطهاد القومي الذي كانت تمارسه السلطات الحاكمة مما وحد صفوف فئات المجتمع الكوردي كافة ، من الفلاحين،

---

[*]عنوان المقال (خطاب مفتوح الى اكراد شمال كوردستان وجنوبها) والمقصود كورد تركيا وسوريا والعراق، والغريب هنا عدم ذكر كورد ايران ؟ ولانعلم السبب في عدم ذكرهم، فهل كان السبب عدم دراية المؤلفين بعدم وجود الكورد في ايران؟ ام كان ذلك لأسباب سياسية او مذهبية، او أخرى ؟

[1] فتح الله جرجيس (يقظة الكورد تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥) دار ئاراس للطباعة والنشر٢٠٠٢ ، ط١، ص ١٧٧

[2] المصدر السابق (يقظة الكورد تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥)، ص ١٧٨

والبرجوازية الصغيرة، والمثقفين، والاقطاعيين، فالاستغلال الشديد للكورد ولاسيما الفلاحين من جانب السلطات الحكومية، والضرائب الباهظة، والضغط الاقتصادي الذي كان العسكريون والجندرمة يمارسونه على سكان الأرياف ، مع اقترانه كل ذلك . بالاضطهاد القومي دفع بجماهير واسعة من الفلاحين للانتفاض تحت قيادة رؤساء العشائر وزعماء الدين والاقطاعيين" [١] .

لقد كانت الحركات الكوردية صرخة شعبية لواقعهم المزري ونضالهم من أجل الحصول على حقوقهم القومية والمصيرية، هذه الحقوق التي، لا تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي، فقد عمل الكورد من أجل ذلك، عانوا وضحوا كثيراً، وهذه الحقوق هي حقوق انسانية قبل ان تكون حقوقاً قومية، فحقوق الانسان لا ترتَبط بقوم او دين او طائفة او مذهب أو فكر معين، وما جرى على الكورد من قمع وإبادة وأنفال وتهجير، يوجب على العالم الوقوف إلى جانبهم تحت مسمى حقوق الانسان، لنيل حقوقهم المشروعة ، وذلك أمر وارد في حق تقرير المصير، وإن تاريخ الحركات الكوردية ملئ بكثير بالمآسي والحروب والتضحيات والإنتكاسات والإحباطات، وقد قادت هذه المسيرة الطويلة للحركات الكوردية، إلى ولادة نظام ديمقراطي ضمن عراق فدرالي موحد ، مع أن ذلك لايعني ان نضال الشعب سيتوقف عند هذا الحد .

ففي ظل الديمقراطية وبوجود جماعات ذات مصالح متباينة وأهداف متعارضة، مع الأخذ بالحسبان عدم إمكانية تحقيق هذه الأهداف معاً وفي وقت متزامن، يصبح من الضروري وجود مقايضات وخيارات صعبة. إلا أن القيام بهذه المقايضات والخيارات ضمن سياق عمليات وتفاعلات سياسية ديمقراطية ليس بالأمر الهين على الإطلاق، وهذا أمر مقبول ووارد إذ لم يزعم أحد أن الديمقراطية أمر سهل .

---

[١] د. قاسملو عبد الرحمن (كوردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية)المؤسسة اللبنانية للنشر-بيروت ط١ ١٩٧٠-ص١٠٠-١٠١

المطلب الاول

حركات الكورد منذ تأسيس الدولة العراقية

يذهب الباحثون الى أن المسالة الكوردية بدأت مع بدء تاريخ الشعب الكوردي، ولكن مصطلح "المسالة الكوردية، ظهر منذ عهد قريب،أي عندما قام الحلفاء بتقسيم الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى اثناء إعداد معاهدة سيفر ١٩٢٠، بمعنى آخر ارتبط مفهوم تاريخ الكورد بمفهوم المسألة الكوردية لأنهما من المفاهيم المتبادلة من حيث المضمون ، لان الحركة الكوردية كانت تشكل المضمون الرئيسي للصيرورة التاريخية لدى الكورد وتحظى بأولوية لدى الشعب الكوردي بأسره"[١] .

وحسب ما يذهب إليه الباحثون والمستشرقون . أن المسألة الكوردية هي في واقع الأمر الأكثر قدماً في النشأة موضوعياً بوصفها مقولة تاريخية وتحتاج الى جواب محدد؛ أي الى حل في العصر الوسيط عندما اعلنت الامارات الكوردية التي ظهرت وللمرة الاولى على مسرح الشرق الاوسط عن حقها في كيان له سيادته ، ومنذ ذلك الحين أصبحت المسألة الكوردية عاملاً حيوياًفي الحياة السياسة لتلك الدول الواقعة في المنطقة الغربية والتي يعيش الكورد فيها، وبمرور الوقت لعبت المسألة الكوردية دوراً مختلفاً تحت تأثير الأحداث السياسية العاصفة الجارية في المنطقة ، إذ تغير مضمونها ، وبرزت جوانبها المختلفة في المقام الأول ، لكن نضال الشعب الكوردي في سبيل الحرية والاستقلال كان محورها دائماً.

لقد تم تقسيم الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الأولى وبموجب اتفاقية (سايكس بيكو) الى عدد من مناطق النفوذ الخاضعة للدول الاستعمار، أي بعد انهيار الامبراطورية العثمانية لم يتم تأسيس مستعمرة بريطانية في كوردستان، اي لم يتم استعمار كوردستان. "وقد جرى تقسيم الأمة الكوردية وكل ما يمت بصلة الى الكورد وكوردستان ريثما تختفي لغتهم من بين اللغات ويندثر تاريخهم وهذا توقع عام للتقسيم، وهكذا وضع جزء من كوردستان تحت نفوذ الدولة التركية وألحق جزء آخر بالدولة العراقية

---

[١] الكاتب الروسي م .س. لازاريف ومجموعة من الباحثين ،كتاب (تاريخ كوردستان) مترجم للعربية د.عبدي حاجي، عام ١٩٩٩، دار النشر سبيريز للطباعة والنشر(spirez press & publisher)، ص ١٢

المنتدبة تحت الوصاية البريطانية وجزء ثالث بسورية الخاضعة للإنتداب الفرنسي، أما الجزء الرابع الذي بقى خاضعاً للهيمنة الفارسية منذ القرن السابع عشر للميلاد (١٦٣٩)" [١] .

تم احتلال معظم اقسام العراق من قبل القوات البريطانية خلال الحرب بما فيها بغداد والذي تم في ١١ اذار عام ١٩١٧ حيث بقيت القوات البريطانية حتى بعد انتهاء الحرب، لقد ناضل الكورد قبل ذلك من أجل الإستقلال ونيل حقوقهم القومية ، حيث قمعت الثورات والانتفاضات التي نشبت في كوردستان الجنوبية بقيادة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي ومن بعده الملا مصطفى البارزاني، وكانت القيادة في كوردستان الشرقية بقيادة سمكو شكاكي ومن ثم القاضي محمد، أما كوردستان الشمالية فكانت ثورتها بقيادة الشيخ سعيد بيران وإحسان نوري وسيد رضا، إلا أن كل هذه الثورات والانتفاضات قُمِعت ، وقد أفضى ذلك الى بحر من الدماء خاصة من خلال العمل المنسق والعمليات العسكرية المشتركة التي قادها البريطانيون بمشاركة الإقليميين[*] ،في الشرق الأدنى، وفي ١٩١٨-١٩١٩ بدأ الشعب الكوردي يالتحرك في العراق ، فاحرزت حركة التحرر في كوردستان العراق تقدماً سريعاً مما أدى الى إعلان منطقة السليمانية الاستقلال تحت زعامة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي مع موافقة الانكليز على ذلك، وكان الزعيم محمود الحفيد يتصرف مع الانكليز وفق المصالح الكوردية ، ولهذا وقع القتال بين قواته والقوات البريطانية في ٢٩ حزيران عام ١٩١٩ وأدى الى إلقاء القبض على الزعيم الكوردي وسجنه ومن ثم الحكم عليه بالإعدام ، إلا ان ذلك الحكم تم تخفيفه الى الحكم المؤبد ومن ثم تم نفيه الى الهند، إلا ان هذا القتال اعطى للكورد الثقة على انهم تمكنوا من مواجهة أكبر قوة عسكرية في العالم في ذلك الوقت اي الوقوف امام الجيش البريطاني العسكري.

ومن أهم الاطراف التي ساهمت في هذه الحرب بزعامة دينية ، مجسدة بالشيخ محمود الحفيد ، "وعندما وضع العراق تحت الوصاية البريطانية احتج البرجوازيون والفلاحون على ذلك ، مما افرز انتفاضة مسلحة سادت العراق كله في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ طالب فيها الكورد بحقهم في الاستقلال والتمتع بحكومة كوردية مستقلة كما جاء في معاهدة سيفر ١٩٢٠ "[٢] .

ولكن وبضغط من الحكومة التركية بقيادة (كمال اتاتورك) ألغيت البنود (٦١-٦٢-٦٣) من المعاهدة ، وحلت معاهدة لوزان في ٢٠-١١- ١٩٢٣ محلها ، وجاء فيها (من الضروري إلحاق ولاية

---

[١] الكاتب اسماعيل التركي بيشيكجيبي ،كتاب(كوردستان مستعمرة دولية) ترجمة-زهير عبد الملك، دار النشر **APEC** ستوكهولم عام ١٩٩٨.(ص١٧)

[*] الإقليميون : انظمة الدول المجاورة للشعب الكوردي في اي جزء ،ايران عراق سوريا تركيا وآخرون .

[٢] المصدر السابق، تاريخ كوردستان م. س. لازاريف وآخرون، ص ١٩٥- ص ١٩٦

الموصل جنوب خط بروكسل((خط بروكسل التي حددته بريطانيا كان يضم منطقة الموصل اثناء تحديد مناطق الانتداب)) بالعراق العربي مع مراعاة الأكراد من الناحية الإدارية وتعيين الموظفين المحليين والاهتمام بالثقافة الكوردية) [١]. وكان للكورد دور الصدارة في الثورة ضد الانكليز عام ١٩٢٠، فكانت ثورة العشرين أول ثورة شعبية يلتحم فيها الثوار الكورد في الشمال بالثوار العرب في الوسط والجنوب ضد المحتل الانجليزي.

وكان الاستعمار يستغل الاحتكاكات القومية التي كانت تنشأ بين العرب والكورد، وقد أفلحت بريطانيا في هذه المحاولات. ففي فترة تنصيب احد أفراد العائلة المالكة الهاشمية ملكاً على العراق قاموا بإجراء استفتاء في ٢٣ آب ١٩٢١، التي جوبه بمعارضة كبيرة في كركوك بتنصيب فيصل ملكاً ، في حين سليمانية فقد قاطعت الاستفتاء مقاطعة تامة [*] . وتزايد نفور الاكراد من البريطانيين مما حاولت السلطات التركية أن تستغل ذلك لاستمالة الكورد. وسرعان ما أحس بها البريطانيون مما جعل ذلك ان توافق بريطانيا على عودة الشيخ محمود الحفيد والذي وصل الى السليمانية في ايلول عام ١٩٢٢ مقابل احتفاظ بريطانيا على بعض نفوذها بين الكورد.

---

[١] الكاتب ، ل . بيرلين،كتاب (الصراع على موصل)(الاقتصادية الاشتراكية)الكتاب الثاني عام ١٩٢٥ ص ٢٥٧ (بدون دار نشر) .

* في آب ١٩٢٠ فرضت على تركيا اتفاقية سيفر التي هي جزء من معاهدة فرساي، وكان طرفا الاتفاقية هما بريطانيا وفرنسا واليونان وايطاليا ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وبلجيكا واليابان والحجاز وأرمينيا الطشناقية من جانب، وسلطان تركيا من جانب آخر، وقد حضر وفد كوردي يقوده شريف باشا، وقد تضمنت الاتفاقية المواد التالية بشأن كوردستان : القسم الثالث، المادة ٦٣ : تتألف اللجنة المقيمة في القسطنطينية من ثلاثة أعضاء ترشحهم رسميا حكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا، وخلال الأشهر الستة التي تعقب توقيع هذه الاتفاقية، تقدم اللجنة خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كوردية شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الارمنية، التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وبين سوريا والعراق كما ثبتت في الفقرات ٢٧،١١،٢،٣ واذا ما اخفقت اللجنة في الوصول إلى قرار إجماعي حول أية مسألة من المسائل يقوم كل عضو من الاعضاء بطرح المسألة على حكومته، وسوف يتضمن المشروع ضمانا تاما لحماية الأشوريين والكلدانيين وغيرها من الاقليات القومية او العرقية في هذه المنطقة، وتحقيقا لهذا الغرض ستقوم لجنة تمثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا وايران والكورد بزيارة هذه المنطقة للتحري واقرار الاصلاحات، اذا ماوجد منها شئ، التي يمكن اتخاذها على الحدود التركية حسب شروط الاتفاقية المتعلقة بالحدود الفاصلة بين تركيا وايران

وفي المؤتمر الكوردي في السليمانية ١٤ أيلول ١٩٢٢ تم اعلان الشيخ محمود الحفيد ملكاً على كوردستان في شهر تشرين الثاني في ذلك العام، وفيها أبدى الشيخ عدم رضاه بأن يكون ملكاً على السليمانية فقط ،إذ كان يسعى الى الحاق باقي المناطق الكوردستانية ومن ضمنها كركوك الى مملكته، إلا أن بريطانيا رفضت ذلك وخاصة بعد اكتشاف النفط فيها مما شنت الطائرات البريطانية غارات على السليمانية، فأحتلتها ومن ثم قام الشيخ محمود بتحريرها من جديد .

ذهب الشيخ[*] مرارا الى الاستانة بمعية والده، ونجا بأعجوبة من الموت عندما دبرت مؤامرة في الموصل لاغتيال أبيه، ومن معه. قاد كتائب الفرسان الكوردية، الى "الشعيبة " بلواء البصرة في جنوبي العراق لمحاربة القوات الانجليزية الغازية، عام ١٩١٤ . ولما اندحرت قواهم أمام جيوش الانجليز المسلحين بأسلحة الفتك والدمار، ورجع مجروحا الى كوردستان، انبأ بأن، القوات الروسية القيصرية ، زحفت على كوردستان الايرانية، فسلبت الأموال، واحتلت المدن والقرى، وهتكت الاعراض، وقتلت الكبار والصغار، فثارت غيرته ، فجمع قوى العشائر الكوردية، وحارب الروس حرب الاعراض، في مناطق "هاورامان ـ بنجوين ـ مريوان" واستمر في مقاتلتهم طوال سنتي "١٩١٥ـ ١٩١٦ " وفتك بالقوات الروسية وألحقت بها هزيمة مرة . ولما بدأ الضعف يدب في جسم الدولة العثمانية، وكانت الدولة الانجليزية قد احتلت "بغداد"، وهي تتقدم نحو ولاية "شهرزود" القديمة، او ولاية الموصل، إذ كانت قد عسكرت في منطقة "جلولاء"، أعلن الشيخ محمود استقلال كوردستان، ونصب نفسه ملكاً عليها عام ١٩١٩ ، ولقب نفسه ب "ملك كوردستان" فأراد "علي أحسان باشا" قائد القوات العثمانية، ووالي ولاية الموصل الاعتراف بحكومته، ليضمن بقائه الى جانب الدولة العثمانية، وأوفدت الدولة الانجليزية إليه وفداً يدعوه للانحياز الى جانب الدولة الانجليزية المحتلة، ولكنه رفض قبول دخول القوات الانجليزية الى المناطق الجبلية من كوردستان. فسيرت الدولة الانجليزية فيالق مجهزة بالطائرات والمدرعات لمحاربته، ودارت معارك دموية بين قوات العشائر الكوردية وبين الجيش الانجليزي الذي أصيب بخسائر فادحة في الأرواح والأموال في "دربند بازيان"، ولكن عشيرة "هماوند" ، التي كانت برئاسة "مشير آغا هموندي" خانت الشيخ محمود الحفيد

---

[*]ولد الشيخ محمود حفيد زاده البرزنجي، في مدينة السليمانية في كوردستان العراق، من أسرة علمية دينية تتمسك بالطريقة القادرية اي كانت لها مشيخة الطريقة القادرية ، فنشأ وترعرع في ظلال العلم والأدب ،كان يجيد اللغات الكوردية والفارسية والعربية، منذ شبابه.ثم تعلم شيئا من التركية، ولما كان ذا نفوذ روحي ودنيوي كان مدار ارباب السياسة والمعرفة.

ويعد أول خائن(*) للشعب الكوردي في القرن العشرين. فتمكنت القوات الانجليزية بواسطة خيانته ومعرفته لجغرافية المنطقة من اجتياز شعاب في الجبل والالتفاف من الخلف حول القوات الكوردية، التي منيت بخسائر كبيرة في الارواح وتم اسر الشيخ محمود الحفيد وهو جريح باشارة من "مشير هماوندي ". وقتيد الى بغداد فحكم عليه بالاعدام ثم بعث به سجينا مخفورا الى الهند حيث قضى نحو عامين سجيناً ثم ادت الثورات الكوردية والاضطرابات الدموية الى اقلاق الانجليز، فاضطرت الى اعادة الشيخ محمود الى السليمانية، ونصبته ملكاً على كوردستان .

فأستمر في تولي سلطة البلاد حتى عام ١٩٣٦ بفترات متقطعة، حيث استطاعت الدولة الانجليزية التفاهم مع الدولة التركية، حول ولاية الموصل، فألغت الدولة الكوردية وألحقت كوردستان بالمملكة العراقية، واستبدلت معاهدة "سيفر" التي فرضت عصبة الأمم بموجبها على الدولتين الانجليزية والتركية منح الاكورد الحكم الذاتي، بمعاهدة "لوزان" التي حرمت الأكراد من حقهم في الاستقلال، وحقهم الشرعي في تأسيس دولتهم القومية ، ولكن الشيخ محمود أبى إلا أن يواصل النضال والثورة، والتصادم مع قوات الدولة الانجليزية والعراقية مراراً. وهكذا أدت أفكاره السياسية الى أن تنشأ بين الكورد حركات ثورية، تدعو الى منح الكورد حقوقهم القومية الشرعية .

وبعد مفاوضات طويلة عقدت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ فألغيت بموجبها قرارات معاهدة سيفر بصورة نهائية واجبر الشيخ محمود على التوجه إلى القنصلية السوفياتية في تبريز إيران من اجل الاستنجاد وطلب العون منهم وذلك لعدم وجود أي علاقة دبلوماسية بين الحكومة السوفياتية والكورد، إذ كان المتعارف لدى الشعب الكوردي وزعامته، ان الاتحاد السوفياتي يكافح كما الكورد من اجل الحرية ومن اجل حق الأمم في تقرير مصيرها، ويرى بعض الساسة أن اعتقاد الكورد آنذاك بأن الاتحاد السوفيتي قادر على تقديم مساعدة للكورد العراقيين تفكير ساذج ،إذ أن الدولة السوفيتية كانت تعاني في الأساس من مشاكل سياسية واقتصادية فضلاً عن وجود علاقة قوية بينها وبين تركيا الخصم الرئيسي للكورد وحركتهم القومية ، وفي ١٩ تموز ١٩٢٤ وبعد احتلال بريطانيا للسليمانية اضطر الشيخ محمود الى الانسحاب صوب الجبال ومن ثم أبرم اتفاقية مع الحكومة العراقية مما عاد بموجبها شئ من الاستقرار الى المناطق الكوردستانية.

(*)خائن، لأنه عمل لدى الانكليز كدليل للطرق والأماكن والمخابئ التي يتواجد فيها ثوار الكورد.

"بعد أن توصلت انكلترا وتركيا الى اتفاقية تنص على انضمام ولاية موصل الى العراق وفق البندين الثاني والثالث من معاهدة لوزان، لم تجد مطالب الكورد آذاناً صاغية، لا من الانكَليز ولا من النظام الملكي في العراق"[١]، وفي تشرين الاول عام ١٩٢٤ قررت عصبة الأمم وضع خط فاصل على الحدود التركية العراقية بمثابة خطوط تمهيدية، مع ان ذلك لم يمنع الاضطرابات الحدودية، حيث كان كل طرف يشتكي لدى عصبة الامم ويحتج حول قيام الطرف الآخر بخرق الحدود، مما قررت عصبة الأمم ارسال لجنة الى منطقة الموصل لجمع المعلومات الاقتصادية والاثنية اللازمة، من اجل تكوين تقرير لتسوية النزاع حيث كانت اللجنة تظم (فريسن) رئيساً للجنة من السويد وتضم رئيس المجر السابق (تيليكي) وهو من الشخصيات القانونية والجغرافية اضافة الى العقيد البلجيكي المتقاعد (باوليس) حيث قاموا بزيارة كوردستان العراق او ولاية موصل حين ذاك.

لقد كانت واقعة زيارة اللجنة الى هذه المنطقة بالتحديد جديرة بالاهتمام والتأثير لدى الشعب الكوردي فقد كانت الجماهير تخوض نضالاً في سبيل الاعتراف بحقوقها القومية، ولكن لم يكن لدى الكورد إمكانية إيصال مطالبهم الى هذه اللجنة، التي تقوم فضلاً عن عملها بعملية التعداد السكاني الذي اثير حوله خلاف كبير حول مسألة التركيب القومي الاثني للأراضي المتنازع عليها بين تركيا وانكلترا والعراق، وكان هنالك تضارب في الآراء حول موضوع التركيب العرقي إلا "ان جميع الاطراف قد اتفقت على ان الكورد يشكلون الأكثرية العرقية في ولاية الموصل"[*][٢] .

وفي عام ١٩٢٥ قدمت لجنة عصبة الامم تقريراً يتضمن بشكل واضح كل تفاصيل الولاية، حيث أعطى صورة واضحة عن ولاية موصل، وفي كل الاحوال لم يكن للمطاليب الكوردية اي أثر يذكر في هذا التقرير ولم يَشر بعبارة واحدة الى نضال الكورد او حقوقهم القومية، حتى بعد وقوع ولاية موصل تحت الانتداب البريطاني، إلا ان ما جاء في التقرير الختامي للجنة عصبة الامم ،"ان الاراضي المتنازع عليها يمكن ضمها الى العراق شريطة: ان يظل العراق تحت انتداب عصبة الامم مدة ٢٥ عاماً أخرى ، ويجب منح المنطقة الكوردية حق امتلاك جهاز إداري مؤلف من موظفين كورد، وجعل

---

[١] المصدر السابق م . س لازاريف تاريخ كوردستان ص ٢١٣

[*] ان المناطق التي تقع ضمن حدود محافظة دهوك الحالية كانت تشكل جزءاً من سنجق (لواء) الموصل الذي كان مركز الولاية، وكانت تلك المناطق مقسمة اداريا على عدد من الاقضية وهي دهوك والعمادية وعقرة وزاخو وزيبار، المصدر (أ.د. عبد الفتاح علي البوتاني، كتاب (دراسات ومباحث في تاريخ الكورد والعراق المعاصر)، دار سبيريز للطباعة والنشر ط١ ٢٠٠٧ .

[٢] د.قاسملو عبد الرحمن ،كتاب(كوردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية)المؤسسة اللبنانية للنشر بيروت ط١ ١٩٧٠، ص ٩١ ...... (موجود ايضاً جدول عدد سكان كل مكون)

اللغة الكوردية لغة رسمية في المنطقة . ولكن كل ما ذكر لم يؤثر على السلوك السياسي لكلا الطرفين العراقي والبريطاني، الأمر الذي أدى إلى أن يفقد الكورد ثقتهم بالجميع وعدم الاعتماد على اية جهة في المطالبة بحقوقهم القومية ، وما كان يؤكد مخاوف وتأكيدات الطرف الكوردي المقالات والتصريحات الحكومية التي كانت تنشر في الصحف الرسمية خاصة للطرفين العراق والتركي، بل ذهب الطرف التركي الى ابعد من ذلك عندما صَرح وبصورة مكشوفة انه لا وجود للمسألة الكوردية القومية بل هي مسألة مصطنعة خلفها الإنكَليز" [(١)] .

وكان نضال الشعب الكوردي مؤثراً على الاطراف الاقليمية مما دعا ذلك الى حبك المؤامرات وعقد الصفقات في مختلف مراحل تطور هذا النضال.

"قرر مجلس عصبة الامم عام ١٩٢٦ وضع ما يسمى بخط بروكسل لفصل تركيا عن ولاية الموصل، وعند عقد مؤتمر لوزان تم إجراء صفقة مع الترك على حساب الكورد، الا ان بريطانيا اخذت قراراً من مجلس عصبة الامم ،جاء فيه ،ان المسالة الكوردية قضية عراقية داخلية تنتقل تحت اشراف لجنة دائمة لشؤون الانتدابات، وقد كان لذلك من اجل تضليل الشعب الكوردي" [(٢)] .

"بعد ان توضحت الرؤيا لدى الكورد في تجاهل قضيتهم من قبل الانكليز والحكومة العراقية وعلى الرغم من كل توصيات عصبة الامم" [(٣)] ، قام بعض نواب الكورد في البرلمان العراقي بمطالبة رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني بعدد من المطاليب وهي:- ١- إنشاء لواء جديد في الشمال باسم دهوك بمثابة جهاز إداري. ٢- رصد ٢٠% من الدخل القومي سنويا لتطوير المناطق الكوردية. ٣- جعل التعليم باللغة الكوردية إلزامياً. ٤- سحب القوات الحكومية من كوردستان (باستثناء قوات

[(١)] م .س لازاريف الكتاب(المسألة الكوردية) دار سبيريز للطباعة والنشر، (ص ١٨٦)(لايوجد السنة)

[(٢)] مكدول ديفيد تاريخ الاكراد الحديث ط١ دار الفارابي-بيروت-لبنان ص ٢٣٧ و ص٢٤١ . وايضا المصدر السابق د.قاسملو كوردستان والاكراد) ص٦١-٦٢

[(٣)] المصدر السابق م.س.لازاريف (المسألة الكوردية) نفس الصفحة ١٨٦

الشرطة). ٥-ضم ممثلين كورد في الحكومة العراقية [*] ."مع وجود بكر صدقي إلأ انه كان بالكاد قومياً كوردياً" [١] .

وقد تم فيما بعد تجاهل واضح لحقوق الكورد القومية وحُسِبَ ذلك من الطرف الكوردي تجاهلاً متعمداً اما الطرف الاخر فكانوا يقرون بالقول فقط بانه يجب على الحكومة العراقية مراعاة حقوق الكورد القومية والأخذ بالحسبان ،الاعتراف باللغة الكوردية في المناطق الرسمية لتواجدهم، وان يكون التعليم في المدارس الكوردية بلغتهم وغيرها من اللغات، ولم تر هذه القرارات اي تفعيل ، سوى الإشارة إليها عند ذكر قرار مجلس الامم وفي الاعلانات الرسمية لممثلي انكلترا والعراق على حد سواء.

وفي عام ١٩٣٠ قام الشيخ محمود الحفيد والضباط الكورد بتوجيه بيانٍ إلى عصبة الامم حول موضوع الكورد وتحميلهم مسؤولية قمع الكورد في كوردستان العراق، ونتيجة عدم الرد عليها عَمت ارجاء كوردستان الانتفاضات وجرت معارك متواصلة بين القوات الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد والقوات البريطانية ، ولم تكن الكلفة متساوية ومتعادلة بين الفريقين ، إذ كانت كفة القوة تميل الى القوات البريطانية التي كانت متسلحة بأحدث وأفتك الأسلحة ، وكانت الحكومة العراقية في الطرف الآخر تشيد بالموقف البريطاني لإخماده الإنتفاضات الكوردية وكانت تؤيد مواصلة تحالفها مع الانكليز.

وقد لاقت هذه الانتفاضات في كوردستان العراق تعاطفاً قومياً لدى أجزاء أخرى من كوردستان، حيث قام كورد تركيا وسوريا وايران في احيان كثيرة بتقديم المساعدة، ومن الجدير بالذكر في اوائل ١٩٣١ تم اعتقال آشوريين وأرمن فضلاً عن الكورد في كل الأجزاء الكوردستانية بتهمة انشاء دولة كوردية على حساب تركيا وسوريا والعراق وايران، وقد قام الشيخ محمود الحفيد بترتيب لقاء مع قائمقام بنجوين وسكرتير المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الاوسط من اجل المفاوضات،

---

[*] ممثل للكود بمعنى شخص منتخب او يتفق علية الشعب الكوردي او على الاقل كوادر الحركة الكوردية، فوجود بعض الشخصيات الكوردية في الحكومات المركزية العراقية، لا يعني انهم يمثلون الكورد، إذ كانوا رجالاً تابعين للسلطة، ولم يكن بمقدورهم المطالبة بحقوقهم القومية ولا الدفاع عنها، فكيف يكون باستطاعتهم المطالبة بحقوق الكورد او الدفاع عنها وبالتالي فهؤلاء لم يكن يمثلون الكورد وليسوا جديرين بتمثيل الجماهير الكوردية.

[١] مصدر سابق، مكدول ديفيد، تاريخ الاكراد، ص ٤٣٧

وافرز هذا اللقاء عن إعطاء ضمان أمان للشيخ محمود وأسرته؛ وعليه تم إرساله على متن طائرة الى بغداد ومن ثم الى مدينة أور في جنوب العراق ، وعلى الرغم من كل الإخفاقات التي خلفها الشيخ محمود الحفيد إلا انه ترك اثراً كبيراً في نفوس الشعب الكوردي، وقد تعلموا الكثير من مسيرته النضالية وخاصة اصبح لدى الشعب الكوردي معرفة وحقائق عن قضيتهم وعياً قومياً.

وفيما بعد أصبحت منطقة بارزان القاعدة الاساسية لانطلاق الحركات الكوردية ، إذ كانت هي المنطقة التي ينتمي إليها الزعماء الكورد، ففي آذار ١٩٣١ كانت الأوضاع فيها غير مستقرة وبسبب حملات القمع البريطانية والعراقية قام ممثل السلطات الكوردية بزيارة بارزان حيث التقى بقائد الثورة الكوردية الشيخ احمد البارزاني، ونقلوا له رأي وأمر الحكومة العراقية بوقف الانتفاضة، إلا أن الشيخ احمد البارزاني رفض ذلك وعلى إثر ذلك قامت القوة العراقية بمساندة جويةٍ بريطانية بالتوجه الى بارزان، وقدمت هذه المنطقة الكثير من الضحايا وكان اغلبهم من المدنيين العزل جراء العمليات العسكرية التي كان يشنها بمعية البريطانيين . وقد استمرت هذه العمليات العسكرية الى ربيع عام ١٩٣٢، ان استعمال القوة الجوية أثر على الانتفاضة وتم إخمادها وبالتالي تم القاء القبض على الشيخ احمد البارزاني وبعض أنصاره، و اعدم بعض منهم دون تحقيق او محاكمة . "وبعد الاعلان عن العفو الذي اصدرته الحكومة العراقية رجع الثوار الكورد من الجهات الخارجية التي لجؤوا اليها كملاذ آمن لهم بعد ان صدقوا بيان العفو، مع هذا قامت القوة البوليسية العراقية بالقاء القبض على قادتهم غدراً على الحدود، وبعد معارك طاحنة اضطرت وحدات الثوار الكورد بقيادة مصطفى البارزاني وشقيقه محمد صديق على الاستسلام"[1] .

وبعد ذلك لوحظ قيام حركات كوردية على اثر كل ما حصل في اجزاء مختلفة من كوردستان ففي عام ١٩٣٤ قام ثوار الكورد بحركة مسلحة على الحدود العراقية الايرانية وعلى اثره ثار البارزانيون وبقيادة (خليل خوشفي) مطالبين الحكومة بحكم ذاتي لكوردستان العراق، وقد أثار ذلك غضب الترك تخوفاً من قيام كورد تركيا ايضاً بالمطالبة بحقوقهم ، فبادرت لحكومة العراقية الى القيام بعملية عسكرية في كوردستان العراق لقمع الانتفاضة الكوردية وذلك في ربيع عام ١٩٣٦ وفيها وقع خليل خوشفي في الأسر ونفذ عليه حكم الاعدام رمياً بالرصاص دون محكمة او تحقيق .

"وكان للازيديين مشاركة في الانتفاضة مع البارزانيين حيث قاموا بهجمات قوية على القوات الحكومية العراقية إلا ان القوة بين الطرفين لم تكن متكافئة فتعرضت انتفاضتهم للفشل على الرغم من

---

[1] مصدر سابق م.س.لازاريف تاريخ كوردستان ص ٢٣٠

تضحياتهم في هذه المواجهات فضلاً عن الاعدامات التي تمت بحق قادة الانتفاضة، وسجن المقاتلتلون عند إلقاء القبض عليهم" [١] .

"وففي عام ١٩٤٣ أجرى مصطفى البارزاني خلال وجوده في السليمانية اتصالات مع كوادر منظمة هيوا (الأمل)"[٢]، إذ قامت هذه المنظمة بمساعدته ومن معه ونقلهم إلى منطقة بارزان، ، فوضع البارزاني مع رفاقه خطة الثورة للسيطرة على المراكز البوليسية من اجل تعويض النقص في السلاح، ووصل العدد الى ٢١ مركزاً في منطقتي شيروان مزن وميركه سور، وعندما حصل مصطفى البارزاني على دعم من المنظمات الديمقراطية والقومية، ومنها (ريزگاري) و(الاخلاص) و(شورش) و(الثورة) و(يكيتي) و(خبات) و(وحدة النضال) أما منظمة هيوا[*] فقد اعلنت تضامنها الكامل مع مصطفى البارزاني. "وبعد ان حققت الثورة نجاحات ميدانية كبيرة قامت حكومة نوري سعيد بمحاولة للقضاء على هذه الثورة ، فدخلت في مفاوضات مباشرة مع البارزاني عن طريق احد الضباط والذي قام بدوره بنقل شروط الطرف الكوردي مقابل وقف اطلاق النار، والتي كانت تتمثل في"[٣] :

١- إقامة منطقة ادارية خاصة تضم المدن الكوردية كركوك واربيل والسليمانية وخانقين ودهوك .
٢- تعيين كودري في كل وزارة لإدارة المنطقة الكوردية .
٣- تعيين نائب كوردي لكل وزير
٤- جعل اللغة الكوردية لغة رسمية .
٥- اجراء اصلاحات اقتصادية في كوردستان .

وفي كانون الثاني عام ١٩٤٤ استمرت المفاوضات عبر المفوض الكوردي المدعو ماجد مصطفى، والتي أدت إلى اتفاق يسمح بموجبه للثوار بالرجوع والعودة الى بارزان، "وجاء في الاتفاقية النهائية المبرمة بين القيادة الكوردية والحكومة المركزية مايأتي" [١] :-

---

[١] مصدر سابق م.س.لازاريف تاريخ كوردستان ص ٢٣١

[٢] د. قاسملوعبد الرحمن ،الكتاب (كوردستان والاكراد دراسة سياسية اقتصادية) المؤسسة اللبنانية للنشر بيروت،ص٤٨

[*] منظمة هيوا (الامل)تشكلت عام ١٩٣٩ وهي منظمة قومية تبنت الدفاع عن اهداف واماني الشعب الكوردي وكانت تعمل بصورة سرية وضمت في صفوفها الالاف من المثقفين والضباط والجنود والشباب والطلبة ومن طبقات ومراتب الشعب الكوردي المختلفة.

[٣] الكاتب يو. ف. كلوجينكوف، (الحركة الكوردية في عصر الحديث والراهن)، موسكو عام ١٩٨٧، ص ١١٥-١١٦.

[١] مصدر سابق م.س. تاريخ كوردستان ص ٢٣٨

١- تبقى جميع الأراضي التي سيطر الثوار عليها تحت إشرافهم.
٢- اطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب حوادث الشمال.
٣- يبقى سلاح الثوار في حوزتهم بما في ذلك السلاح الذي استولوا عليه إثناء المعارك.
٤- يجب إمداد كوردستان بالمواد الصناعية والتموينية على أسس عادلة.
٥- تتحول إدارة المناطق الكوردية الى الكورد.
٦- تنال كوردستان العراق حقوق الإدارة الذاتية في حقل التعليم والثقافة.
٧- تخصص الحكومة الأموال لبناء المدارس والمستشفيات في كوردستان.

وبعد إجرائه لتلك المفاوضات غادر مصطفى البارزاني بغداد وعاد الى بارزان ، ومن ثم تأكد بأن الحكومة المركزية لا تريد الالتزام بالاتفاقيات والعهود مستنداً على إخباره الخاصة فضلاً عن التحرك العسكري في مناطقه؛وعليه قام بتنسيق بعض الاعمال التي على اثرها تأسست لجنة الحرية عام ١٩٤٥ برئاسته وعضوية سبعة من الضباط الذين فرو الى المناطق التي يسيطر عليها الثوار الكورد من اجل القيام بحركات مشتركة ،إلا ان ذلك باء بالفشل، وبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حيث كان الكورد يبنون آمالاً على الوعود الانكليزية على اساس منح الكورد الحكم الذاتي، إلا ان الحكومة المركزية وبمباركة بريطانيا قامت بإنهاء الحركات الكوردية وبقوة السلاح فقامت الحكومة العراقية في آب ١٩٤٥ بشن هجوم على المناطق تتواجد فيها كوادر الثورة في القرى والمدن ،" وقد شاركت في الهجوم قوة جوية كان لها كلمة الفصل إذ لولاها لما استطاع الجيش لوحده دحر الثوار الكورد"[١] .

وشارك بعض الاقطاعيين الكورد اصحاب المصالح الذاتية القوات الحكومية ، وقد اطلق القوات الكوردية الثورية ، عليهم لقب (الجته) أو (الجاش) والتي تعني الجحوش [*].وتقدمت القوة العسكرية

---

[١] حيدري ممتاز-د.موكرياني كوردستان-د.إسماعيل دلير حقي شاويس (مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد)٢٠٠٤/٣/١٤ الجزء الاول ٢٠٠٣ مؤسسة موكريان للطباعة والنشر – ص٧٨

[*] الجحوش، مصطلح (تسمية) يطلق على الكورد الذين يعملون مع الانظمة المعادية لهم ،بعد التأكد من مشاركة حقيقية في ظلم الكورد(قتل او تهجير او تبليغ ....الخ) . هو اقرب الى تسمية (العميل)، وهم من اصحاب النفوس الضعيفة لانهم كانوا يعملون مع السلطات الحكومية ضد الثوار او المقاومة او المعارضة الذين كانوا من ابناء جلدتهم، ويأخذ عملهم مجالات عدة قد يكون منهم الواشي او المقاتل مع القوات المسلحة المعادية او...الخ من الاعمال، وهذا موجود في كل الأقوام).

الحكومية مع أعوانها من الكورد الذين كانوا يعادون أساساً الفكرة الكوردية وحاصروا المناطق المتاخمة لبارزان، وقد أيقن الشيخ احمد البارزاني ان المقاومة ستؤدي الى خسائر بشرية من قبل الطرفين لذا قرر الانسحاب الى المناطق الكوردية الايرانية حيث انسحب اكثر من عشرة آلاف من الكورد بينهم الاطفال والنساء والشيوخ، وتركو الضحايا وراءهم جراء الصعوبات فضلاً عن الجوع والبرد، وعليه تشكلت محكمة عسكرية في اربيل واصدرت بحق الثوار المشتركين بحركات المقاومة حكماً غيابياً على ٣٥ شخصاً ومن بينهم الشيخ احمد البارزاني وسبعة من ضباط الجيش العراقي، فضلاً عن الحكم على ٨٠ شخصاً بالسجن لفترات متفاوتة وتم حضر نشاطات جميع المنظمات الكوردية، فضلاً عن اصدار حكم الاعدام في ١ كانون الاول من عام ١٩٤٥ بحق الضباط الكورد الذين كانوا في الجيش العراقي وقد اثبت هؤلاء بطولة فائقة حتى عند اعدامهم في ١٩-حزيران-١٩٤٧ وكان لديهم مقولات لا تنسى ، وقد قال الرائد عزت عبد العزيز آميدي "لقد رويت شجرة الحرية بدمي ودماء رفاقي وآمل ان تزدهر سريعا وتجلب الحرية والسعادة للوطن الموت للاستعمار واعوانه المأجورين"[١] .

وبعد القضاء على الحركة الكوردية قامت كوادر الثورة بتوزيع مناشير تدعو فيها جميع الشعب العراقي الى مناهضة الحكومة الملكية والمستعمرين الإنكليز .

لقد باءت انتفاضات ١٩٤٣-١٩٤٥ بالفشل إلا انها لعبت دوراً مهماً في تطوير الوعي القومي لدى الشعب الكوردي وخاصة مشاركة الشعب والمنظمات الكوردية مع نظيراتها العربية في قيادة ثورة تدعو الى النضال ضد الامبريالية والرجعية الداخلية .

وفي عام ١٩٤٥ دخل العراق كعضو في الأمم المتحدة بعد تأسيسها وتم إصدار قرار في عصبة الأمم بتحويل جميع المعاهدات والالتزامات والبيانات الدولية الى هيئة الأمم المتحدة دون تغيير وتحوير، وبقيت هذه الألتزامات في أرشيف الأمم المتحدة دون الغائها، أي ان التزامات عصبة الامم تجاه العراق تحولت الى الامم المتحدة .

"وفي عام ١٩٤٦ تم الإعلان عن قيام جمهورية مهاباد (جمهورية كوردستان) في مدينة مهاباد غربي ايران بمعاونة قوات الاتحاد السوفيتي التي كانت متواجدة آنذاك في ايران حيث احتشد آلاف الأكراد وسط المدينة ليشهدوا رفع العلم الكوردي لأول مرة"[1]،وأصبح قاضي محمد رئيس الحزب

---

[١] المصدر السابق(تاريخ كوردستان)لازاريف (ص ٢٣٨)

[١] المصدر السابق (تاريخ كوردستان) لا زاريف (ص٢٥٣)

الديمقراطي الكوردستاني الإيراني رئيساً للجمهورية، إلا أن القوات الايرانية اقتحمت أراضي مهاباد بعد بضعة أشهر لتقضي على اول تجربة لدولة كوردية بعد أن دار الاتحاد السوفياتي ظهره للحركات الوطنية التحررية حيث عتبر الشرق الاوسط اساساً ومنطلقاً للحرب الباردة، في حين كان الجناح الغربي يراهن على الأنظمة المحافظة والدينية وهذا الوضع بين الجبهتين أعطى للكورد وضعاً خاصاً وقد كانت لبريطانيا الصدارة باتفاقها مع تركيا والعراق للتصدي للحركات الكوردية القومية.

بعد الحرب العالمية الثانية كان لكوردستان وضع يختلف عن وضعها السابق ، فعلى الرغم من ان الحرب كان لها تأثير على مستقبل العشائر والقبائل وبالتالي على النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الكوردي حيث اصبح هنالك نوع من التحول والتطور نحو المدنية ، إذ اصبح بإمكان الفلاح زيارة المدينة مع انتشار ملحوظ لشبكة المواصلات، مما اعطى فرصة للفلاح في المناطق النائية إمكانية التمتع بشئ من مقومات الحضارة والاستفاده منها ومن الجدير بالذكر أن في كوردستان العراق كان هنالك وضع سائد بسبب الانتماء العشائري حيث يوجد الفلاح الحر والذي له انتماء للعشيرة، والفلاح المستأجر الذي يكون ارتباطه بالمالك .

ومع وجود هذا الإرتقاء البسيط جداً في المجتمع الكوردي بعد الحرب العالمية الثانية إلا ان ذلك لم يؤهله للقيام بأية حركة قومية، وكان يجسد الحركة الكوردية القائمة الجناح اليميني والذي يمثله الزعماء والعشائر والاقطاعيون وشيوخ الدين الذين فرضوا سلطتهم ونفوذهم على الشعب وكان لهم ميول قومية معادية للحكومات المركزية وتأييد كل من يتفق مع توجهاتهم ومصالحهم، أما الجناح اليساري للقوى الكوردية فكان يتمثل بالحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي العراقي .

الى جانت هاتين الجبهتين الكورديتين كانت توجد تكتلات كوردية اخرى وما يخص كوردستان العراق على الصعيد الدولي فقد ظهر تكتل بأسم (العصبة الكوردية) ضم المثقفين الكورد والموظفين والعسكريين والشخصيات الكوردية من الذين شغلوا مناصب في الإدارة حينذاك تثقفو وتلقوا علومهم في دول اوربية ومن اهم هذه الشخصيات : محمد امين زكي باشا و داود باشا و توفيق وهبي وآخرين، وفيما بعد انضمت اليهم شخصيات ادبية واعلامية وهكذا اصبح للمسألة الكوردية دور في محور دولي اوسع مما سبق ، اذ أصبح المثقفون الكورد يطالبون بالوحدة الكوردية وتحقيق ما دعت أليه المنظمات العالمية حول حق تقرير المصير للشعوب ومن أجل ذلك فقد قامت بعض الشخصيات الكوردية المؤثرة ومن خلال استغلال مناصبها الادارية في الدولة العراقية بعرض المسالة الكوردية على البرلمان

العراقي في محاولة استخدامه كوسيط لتسهيل تطور الثقافة الكوردية وذلك عن طريق منح الكورد الادارة الثقافية الذاتية في العراق.

وكما اشرنا سابقاً وكنتيجة لعدم تمكن الكورد بعد الحرب العالمية الثانية في مواصلة حركتهم القومية إلا أن هذا لم يوقف نضال الكورد ضد النظام المركزي في العراق حيث فرضت الحكومة أحكاماً عرفية على المناطق الكوردية وخاصة المناطق المتاخمة للحدود الايرانية وتم تكليف القوة العسكرية في شمال العراق بالتصدي الى أية معارضة لخرق هذا القرار تحت مسمى حفظ الأمن والنظام ولكن هذا لم يقف عائقاً امام الثوار الكورد للقيام بالمظاهراتٍ وعقد الاجتماعات وكانت شريحة الطلاب من أكبر الشرائح المشاركة في هذه المظاهرات ، وكان من مطاليبهم إعلان العفو عن المشاركين في انتفاضة عام ١٩٤٥.

"وفي عام ١٩٤٧ عندما كان نوري سعيد يشغل منصب رئيس الحكومة ،جرت انتخابات برلمانية حرة في ظروف سادتها التوتر ولا سيما في كوردستان العراق"[1] .

في عام ١٩٤٨ كان على البرلمان المنتخب المؤلف من كبار الملاكين والشيوخ والتجار الموافقة على معاهدة (بورتسموث) جديدة مع انكّلترا ، لقد وُقعت المعاهدة من قبل صالح جبر رئيس وزراء العراق و بيفن وزير الخارجية البريطانية في ١٩٤٨/١/١٥ ، وقد وقف الكورد مع فئات واسعة من العرب بالضد منها ، حيث كان موقف القوى القومية الديمقراطية الكودية قوياً وحاسماً تجاه هذه المعاهدة، وأثارت شروط المعاهدة القوى العربية ايضاً التي كانت تقوم على أساس رضوخ العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى عسكرياً للقوة البريطانيه، وعلى إثرها تم عقد اجتماعات، وجرت مظاهرات ضد الانكليز مطالبة برحيلهم من العراق، وقابلتها مظاهرات كبيرة في بغداد وتوسعت الى درجة جعلت الكثيرين يتوقعون سقوط حكومة صالح جبر حينذاك .

"وفي عام ١٩٤٩ رشح نوري سعيد مجدداً لرئاسة الحكومة فأكتضت السجون والمعتقلات بالطلاب والموظفين والعمال، فضلاً عن مظاهر الإعدام في كل مكان، حيث نفذ حكم الاعدام بثلاثة من ابرز قادة الحزب الشيوعي العراقي وهم يوسف سلمان يوسف المعروف بـ (فهد) سكرتير الحزب وزكي بسيم ومحمد حسين الشبيبي عضوي المكتب السياسي، وتم انزال ضربة قاصمة بقيادات وكوادر ومنظمات الحزب الشيوعي نتيجة للاعترافات العديدة التي أدلى بها هؤلاء تحت ضغط التعذيب الذي كانوا يتعرضون له في دوائر التحقيق الجنائية وشملت هذه الحملة قادة وكوادر

---

[1] المصدر السابق (تاريخ كوردستان)لازاريف وآخرون ص ٢٦٧ .

البارتي(الحزب الديمقراطي الكوردستاني) ايضاً"[٢]. "وتم اسقاط الجنسية العراقية مع الحكم بالسجن لمدد مختلفة عن العضو القيادي في البارتي الدكتور جعفر محمد كريم وعلى إبراهيم أحمد رئيس لجنة منطقة السليمانية وعمر مصطفى المحامي منظم اللجنة المحلية في بغداد وعضوين في اللجنة المركزية هما المحامي رشيد عبد القادر والمحامي عوني يوسف وكثيرون غيرهم ولمدد مختلفة" [١] . وعندما فشلت الادارة الذاتية الكوردية في مهاباد واصبح الوضع متأزماً، هذا مما ساعد على التنكيل بالكورد في العراق وزَجهم في السجون واصدار أحكام الاعدام بحقهم .

وفقد الحزب الديمقراطي الكوردستاني الكثير من قيادييه مما جعل الحزب يعيش أزمة حقيقية حيث تم تكوين خلايا جديدة للحزب في مناطق اخرى من كوردستان وصدرت مجلة تدعى (الطريق)، ولقد اصبح الحزب الديمقراطي الكوردستاني ينشر الوعي القومي التحرري بين الشعب الكوردي ، إلا أن ذلك سرعان ما توقف بسبب المراقبة الشديدة للسلطات.

في فترة الحرب الباردة حيث كان الاتحاد السوفيتي يواجه التحديات الغربية، ووقوف السوفيت مع الدول العربية ضد الاستعمار، جاء التوقيع على حلف بغداد عام ١٩٥٥م ،والذي كان يضم إضافة إلى العراق وتركيا كلاً من بريطانيا وايران وكان باكستان وهذا الحلف موجهاً إلى كل الاطراف الشرق اوسطية المعادية ، وكان للكورد تحفظات كثيرة على هذا الحلف بسبب بعض بنوده التي تشير بالتحديد الى مواجهة الكورد وطموحاتهم السياسية، وهذا ما جاء في المادة الاولى من الاتفاقية، حيث ذكر فيها إمكانية عقد اتفاقيات ثنائية بين المشتركين، حيث كان لدى تركيا اتفاقية ثنائية مع العراق عام ١٩٤٦ لمحاربة الحركة الكوردية، وفيما بعد أعلنت تركيا عن رغبتها بعقد اتفاقية مماثلة مع ايران؛ وعليه اصبح حلف بغداد مرتبطاً بالمعسكر الغربي وهذا ما أكده تحرك القوة العسكرية العراقية في حكومة نوري سعيد بالتوجه الى البحرين للوقوف الى جانب القوات البريطانية ضد المناهضين لوجودها قرب المنشآة النفطية ، إضافة الى استعمال المطارات العراقية من قبل البريطانيين لقصف قناة السويس خلال العدوان الثلاثي على مصر.

---

[٢] محمد حبيب كريم تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق محطات رئيسية ١٩٤٦-١٩٩٣ ط١ مطبعة خبات-دهوك-١٩٩٨ – ص ٤١-٤٢

[١] يتحدث الطالباني عن هذه الفترة ضمن الرسالة التي بعثها الى البارزاني بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٥ عندما كان الطالباني في بكين والمصورة بالزنكوغراف على الصفحة ٢٢٢ وما بعدها في الجزء من عام ١٩٤٥ الى ١٩٨٥ .

وكانت وفاة الشيخ محمود الحفيد في مدينة السليمانية عام ١٩٥٦[٢] . فهرع الناس الى بيته والتفوا حول جنازته وسارت مظاهرات أدت الى مقتل ٣٦ شخصاً من الأهالي، واصابة نعشه المحمول بطلقات الشرطة ،حيث تزامنت مراسيم دفن الشيخ محمود الحفيد مع المظاهرات والاضرابات ضد (حلف بغداد)، فاستغل المشيعون ذلك واصبحت مظاهرة الجماهير في مدينة السليمانية مطالبين باخراج العراق من الحلف فضلاً المطالبة باستقالة نوري سعيد من خلال إطلاقهم شعارات يسقط نوري سعيد، يسقط حلف بغداد.

كانت المنظمات والاحزاب السياسية الكوردية تعمل بطريقة سرية حينها، إلا ان هذه المنظمات الكوردية الديمقراطية أيدت نشاطات القوى الوطنية القومية في العراق ؛وعليه تم التنسيق بينهما، وفي ١٤ تموز وباشتراك قطاعات الجيش ذات الميول الثورية عملت على اسقاط النظام الملكي في العراق، وقيام الجمهورية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم، وفي حكومته عمل اثنان من الكورد (محمد صالح محمد ومصطفى علي) وكانا من المستقلين في مناصب وزارية، وزارة الصحة ووزارة العدل فضلاً عن تولي خالد النقشبندي منصب محافظ اربيل، حيث أبدت الحكومة استعدادها لمنح الكورد حقوقهم.

ولاول مرة يتم الإعلان في الدولة العراقية عن مساواة بين القوميتين الكوردية والعربية وهذا ما جاء به الدستور العراقي المؤقت، إذ نصت المادة الثالثة من الدستور ((على ان العرب والكورد هم شركاء)) فضلاً عن الاعتراف بحقوقهم القومية ضمن عراق موحد؛ وعليه أصبح للحزب الديمقراطي الكوردستاني مساحة يعمل فيها بحرية ، وتم انشاء دائرة لتنظيم العمل التربوي – التعليمي في كوردستان العراق ، تابعة لوزارة المعارف ، وقامت الحكومة بإدخال اللغة الكوردية في مدارس المناطق الكوردستانية، وإدخال مادة تاريخ الكورد واللغة الكوردية الى الجامعات والمدارس العراقية، حيث شعر الشعب الكوري وزعماؤه ولاول مرة بانهم قد حققوا نصراً في المشاركة لتغيير الانظمة السابقة واجراء تحولات حقيقية في اغلب المجالات، وقد شاهد العراق كله التغييرات التي حصلت في عهد عبد الكريم قاسم.

إلا ان ذلك لم يستمر طويلاً، "فقد تحول سياسة القاسم بالتدريج الى احداث هوة بينه وبين القوى الوطنية الكوردية، إذ لاحظ الكورد ان مسألة المساواة بين العرب والكورد اصبحت مجرد تصريح

---

[٢] مصدر سابق (تاريخ كوردستان) لازاريف وآخرون ،ص ٢٦٧ .

ليس إلا، وكانت المبررات في ذلك المحافظة على وحدة العراق، وتم مطالبة الأحزاب الديمقراطية الكوردية و الحزب الشيوعي العراقي بتطبيق مبادئ الثورة" [١] .

خلقت هذه الظروف جواً جديداً طالبت فيه الحركة الكوردية الديمقراطية بتحقيق الحكم الذاتي للكورد، فقامت الحكومة بدورها برفض نشاطات الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الحزب الشيوعي العراقي، وكانت مساهمة عبد الكريم قاسم ضئيلة جداً في تفعيل وعوده للشعب العراقي ومنهم الكورد . وفي ١ كانون الثاني عام ١٩٦٠ سَنَت الحكومة العراقية قانون (الاحزاب والمنظمات) الذي دفع المنظمات الكوردية السياسية الى نشر برامجها واهدافها؛ وعليه قامت بتوضيح مطالبها واهدافها الرئيسة وعلى رأسها الحكم الذاتي للكورد والديمقراطية للعراق .

وفي ٥ ايار من العام نفسه عقد الحزب الديمقراطي الكوردستاني مؤتمره من اجل اضفاء الطابع الشرعي بعد اقرار قانون الاحزاب، وقام الحزب بالمشاركة في احتفالات بالذكرى الخامسة عشرة للثورة الكوردية في العراق، الثورة التي واجهت النظام الملكي والاستعمار، وعلى الرغم من ذلك قامت اقلام يمينية بكتابة مقالات تتسم بطابع معادٍ للكورد، ومطالبة إلغاء دائرة كوردستان التابعة لوزارة المعارف، فضلاً عن قيام الحكومة بالقاء القبض على الجهات التي تخالف توجهاتها، حيث تم القبض على رئيس تحرير صحيفة (خبات) الكوردية لسان حال الحزب الديمقراطي الكوردستاني ، عندما نشرت مقالاً بعنوان (الشعب الكوردي)، إضافة إلى محاولات أخرى كثيرة كان هدفها التنكيل بالحزب .

وقد التقى الملا مصطفى البارزاني عبد الكريم قاسم لمنع تفاقم الوضع بين الكورد والحكومة،وقد بثت العديد من وسائل الإعلام العراقية والعربية هذا اللقاء ،وتوجد نسخ منه في أرشيف تلك المؤسسات الإعلامية .ومن ثم غادر البارزاني وكوادر اخرى في الحزب الديمقراطي الكوردستاني بغداد على اثر طلب خاص من المكتب السياسي للحزب في كوردستان العراق، ولأسباب أمنية تخص شخص البارزاني والقيادة التي ترافقه.

وفي عام ١٩٦٠-١٩٦١ اشتدت الأصوات المعادية للأحزاب الكوردية وكانت حكومة عبد الكريم قاسم على اطلاع واضح بذلك حيث جاء في صحيفة الثورة الرسمية يوم ١٧-شباط-١٩٦١ ما نصه (صهر الامة الكوردية في بوتقة الامة العربية) و(ان كل من ينتمي الى العرق الكوردي والزنجي والارمني لكنه يعيش في دولة عربية فهو عربي حسب ما يمليه الواقع)، وهذا ما يرفضه

---

[١] المصدر السابق (تاريخ كوردستان) لازاريف ص ٢٧٣

الكورد واعتبروه شكلاً من أشكال العبودية فضلاً عن حرمانهم من حقوقهم القومية، واصبحت حكومة قاسم بنظر الكورد حكومة قاسم تقف ضد طموحاتهم وحقوقهم القومية حيث تجاهلت كل مساعي الاحزاب الوطنية الكوردية والمناشدات الشعبية ومنها الحزب الديمقراطي الكوردستاني وعلى الرغم من ايجابية العلاقة بين الحزب والزعيم عبد الكريم قاسم ففي اذار عام ١٩٦١ تم اغلاق صحيفة (خبات) بأمر من وزير الداخلية، واغلاق ملحق الصحيفة الاسبوعي (كوردستان) واصدار امر باعتقال ابراهيم احمد وجلال الطالباني _وكانا من قادة الكورد في حزب الديمقراطي الكوردستاني _ فضلاً عن اصدار قرار يحظر إنشاء مقرات في كركوك والموصل، دعى الى ضرورة إرسال وفد كوردي لمقابلة عبد الكريم قاسم ، وفعلاً قام الوفد بطرح مبادرة كوردية فيها بعض المطالب التي كان الكورد يرونها مهمة جدا للشعب الكوردي، إلا ان عبد الكريم قاسم لم يستقبلهم، أما الجانب الكوردي فلم يتهاون بموضوع استمرار المحاولات العديدة لمقابلة عبد الكريم قاسم من اجل تذليل التوتر الحاصل بينهم ومن اجل وضع تدابير لحل الأزمة وإنهاء المرحلة الانتقالية، لتنتقل الى مرحلة الديمقراطية التي تم الاتفاق عليها في أول تشكيل للحكومة القاسمية ، ولكن العلاقة تأزمت بسبب تلك الممارسات وكذلك بسبب استعانة عبد الكريم قاسم ببعض رؤساء العشائر الكوردية كمرتزقة، مما زاد من تأزم الوضع في كوردستان ، حيث اندلعت اضطرابات بين الجماهير الكوردية والحكومات المحلية للمناطق الكوردية، الأمر الذي أعطى للحكومة المركزية الحجة بشن غارات جوية على المناطق المتأزمة، وشهدت كوردستان قصفاً جوياً كثيفاً على القرى ومراكز الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وقد استفز ذلك الوحدات الفلاحية والشعبية، وبدأ التمرد في كوردستان على إثر ذلك ، وكان مما زاد من هذا التمرد التصريحات الاعلامية للحكومة والتي مفادها: (سيتم القضاء على التمرد)، وازداد القصف الجوي على مناطق كثيرة في كوردستان العراق ومنها العمادية و دهوك و عقرة و كويه ودربنديخان، ثم توسع ليشمل مناطق اخرى.

وفي اوائل عام ١٩٦٢ تم الاعتراف الرسمي بالإنتفاضة الكوردية واستمرارها، وحاولت السلطات الحكومية التخلص من شخص مصطفى البارزاني عن طريق اغتياله، إلا ان كل المحاولات باءت بالفشل، ومن الجدير بالذكر هنا أن قادة عراقيين سياسيين قدموا تصريحات سياسية في حينها عبرت عن تأييدهم لحقوق الكورد في العراق، ومنهم قائد الحزب الوطني الديمقراطي كامل جادرجي و شخصيات سياسية اخرى مثل ابراهيم كبة ومصطفى علي.

وبالنسبة إلى بداية ثورة ايلول فيمكن تحديدها من الناحية التاريخية بيوم ١٩٦٢/٥/٢١ اي عندما اصدر البارزاني اوامره لقوات الثورة بالحركة لغرض الانتقال من منطقة بادينان باتجاه مناطق سوران، اي المناطق المحيطة باربيل وسليمانية وكركوك وصولاً الى خانقين، فضلاً عن اتصال البارزاني بالتنظيمات الحزبية وحثها على التواصل مع العناصر العشائرية لغرض تجنيد أفرادها للثورة ولكي يصبحوا مهيئين للقيام بفعاليات مهمة على الصعيد العسكري لقوات (البيشمركة).

"وقد دامت هذه العمليات الى ان تم السيطرة على كل المناطق حتى نهاية عام ١٩٦٢ واصبحت اغلب المواقع الاستراتيجية تحت سيطرة الثوار"[١] ، إلا ان ذلك لم يحل دون مواصلة الكورد لنضالهم عن طريق المواجهة العسكرية غير المتكافئة، كما شارك الكورد في تلك المواجهة ، العرب والاشوريون والتركمان، علما ان الجيش العراقي كان يعد اقوى جيش في الشرق الاوسط، وفي المقابل قامت ايران و تركيا بتشديد قوتها العسكرية على الحدود والقيام باعتقالات بحجة الخوف على أمنها القومي من الخطر الكوردي حسب ادعائها. وبهذا فقد عبد الكريم قاسم أقرب المؤيدين والحلفاء له وهم الكورد واصبح في موقع انتقاد عند الكورد .

واستغلت الاحزاب القومية هذا الموقف المعادي لشخص عبد الكريم قاسم ، ومع هذا لم يشاهد للكورد اي موقف مؤيد للأطراف التي قامت بحاولة الاغتيال ومن ثم الاعدام بالرصاص، بل إن الاحزاب الكوردية قامت بشجب هذا العمل (إذ وصف الكورد هذا بالعمل الإرهابي) ، "فقامت المعارضة لحكم عبد الكريم قاسم بمغازلة الكورد على ان لهم حقوقاً قومية وان عبد الكريم قاسم لم يكن قادراً على حل المسألة الكوردية ، إلا أن ذلك لم ينجح فقام الانقلابيون بشن حملات قتل واعدامات ومجازر في المناطق الكوردية بواسطة القطعات العسكرية التي كانت مرابطة هناك كما قاموا بإعتقال الآلاف من أبناء الشعب الكوردي من أطباء ومهندسين ومحامين ولم يسلم احد من الاعتقال، وأعدم بعضهم دون أية محاكمة ثم تم دفنهم في مقابر جماعية" [١] .

"وفي ٨ شباط عام ١٩٦٣ قامت حركة بزعامة عبد السلام عارف وحزب البعث تنادي إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، حاول الحزب الشيوعي العراقي الذي كان معارضا لفكرة

---

[١] د. علي عبد الحميد سعيد البرزنجي،كتاب (دور ثوة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥ في حركة التغيير الاجتماعي)، دار سبيريز للطباعة والنشر عام ٢٠٠٧ ص ١٧٣- ص ١٧٤

[١] أ.الحمداني حامد،كتاب الكتروني (لمحات من تأريخ حركة التحرر الكوردية في العراق) (مكتبة الجامعة الدانماركية المفتوحة)، ص ٩٦

الوحدة إلى طرح فكرة التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية بدلا من الوحدة السياسية والعسكرية الشاملة، وتم احتكار السلطة ورفض الآخر،فكان الانهاء السياسي والتصفية الجسدية واعتقال النساء بشكل جماعي واستخدام التعذيب المدروس في اخذ الاعترافات وفرض البراءة السياسية والفصل من العمل وقتل ضحاياهم ودفنهم في مقابر مجهولة وبسرية تامة ، وجرائم الحرس القومي[*] الكثيرة لامجال هنا لسردها ، كما وشنوا حرباً شوفينية ضد اكراد اقليم كردستان العراق . واستمر هذا الوضع الى ان تم انقلاب ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ وتولى عبد السلام عارف السلطة"[٢] .

"وبعد هذا التغير في النظام ، قدَم الكورد مبادرة وضحوا من خلالها المطاليب الكوردية، إلا ان ذلك لم يلقَ اي تنفيذ، ولم يذكر في مبادرتهم أية شروط بل جعلوا المبادرة مفتوحة للحوار والتفاوض ، ومع هذا لم تقم الحكومة العراقية الجديدة بأية مبادرة تذكر للطرف الكوردي" [٣] ، إلا مبادرة واحدة وهي مشروع الإدارة اللامركزية عام ١٩٦٣ لبعض المناطق من العراق ومنها المناطق الكوردية وذلك مقابل تسوية بين الحكومة المركزية والقيادة الكوردية، كمحاولة جادة لحل المسألة الكوردية ، إلا أن الكورد قد رفضوا هذا المشروع واصروا على الحكم الذاتي كمشروع بديل ، والذي اعتبر انه طلب وحق قومي ومطلب قديم، وتم عرض هذا المطلب إلى الحكومة المركزية على ما قدمته الحكومة من مشروع تسوية لحل المسألة الكوردية .

كانت الاحزاب الكوردية تنتظر الرد من الحكومة التي اصدرت بياناً صرحت فيه أن المناطق الشمالية وبالتحديد الموصل والسليمانية وكركوك وهي مناطق عسكرية بمعنى ان الكورد اصبحوا في مواجهة عسكرية مع القوات الحكومية مما تطلب من الثوار حمل السلاح . وبعد استئناف الحرب على الكورد قامت الحكومة العراقية بعرض مكافئة قدرها ما يعادل ٢٥ الف دولار لمن يجلب مصطفى البارزاني حياً او ميتاً.

---

[*]الحرس القومي، بانها مليشيات وعصابات مسلحة تاسست بعد نجاح الانقلاب العسكري في ٨ شباط ١٩٦٣ ، كانوا مخولين بأبادة كل من يشتبه به ، كانوا يربطون على أكتافهم أو رؤوسهم شرائط خضراء، وكانو يحملون العصي والاسلحة،وقد قاموا باعتقال وتعذيب وإعدام الالاف من شباب العراق واحراره من الشيوعيين والاسلاميين والمفكرين ، وكانت لهم مراكز خاصة في كل مدينة ومحلة وشارع .وعُرفوا بدمويتهم وشراستهم .وكانت مهمتهم الرئيسية القضاء على الشيوعيين بالدرجة الاولى حسب اعترافاتهم.

[٢] المصدر السابق أ.الحمداني حامد،كتاب (لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق) (ص٩٧-٩٨)

[٣] مكدول ديفيد ،كتاب(تاريخ الاكراد الحديث) ترجمة (راج آل محمد)دار النشر الفارابي بيروت لبنان الطبعة الاولى عام ٢٠٠٤ ص ٤٧٦

"كان للاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة موقف ايجابي ومشرف تجاه الكورد حيث اصدرت الحكومة السوفيتية بياناً اعلنت فيه عن ادانتها لما يحصل للشعب الكوردي، وقد وجه هذا البيان الى كل من حكومة العراق وسوريا وتركيا وايران، وكما قدمت طلباً الى مجلس الامن تطالبة بإدراج المسألة الكوردية في جدول أعمالها"[١] ، وقد أثر ذلك على سمعة الحكومة العراقية مما ساهم ذلك بالتأثير على العلاقات الاقتصادية، بمعنى آخر تضررت المصالح العراقية جراء حربها على الكورد.

"وفي ٩ تشرين الاول عام ١٩٦٣ حصل تحالف بين العراق وسوريا ، وقد ساهمت القوات السورية في عملية عسكرية مرددة شعارات منددة بالكورد ، إلا ان ذلك افرز صخباً شعبياً كبيراً حتى عند الرأي العالم العربي، وقد وجه في حينها الشاعر المعروف محمد مهدي الجواهري رسالة شجب وجَهها للدولتين العراقية والسورية لاشتراكهما في ضرب الشعب العراقي الكوردي. هذه الوقفة السورية مع حكومة بغداد جعلت الكورد يوقنون ان الحكومة العراقية كانت تحاول تعميق الصراع وخلق العداء العربي - الكوردي الذي لا مبرر له، وذلك من خلال إدخال قوات اليرموك السورية النظامية بقيادة العقيد (فهد الشاعر) والتي شاركت في القتال بعد ان تمركزت في منطقتي زاخو ودهوك" [٢] .

"وعند تولي عبد السلام عارف السلطة في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣، تبين بأنه لم يكن يرغب في منح الكورد حقوقهم بل كان يناور لكسب الوقت فحسب" [٣] ، حيث طلب منهم نزع السلاح والاستسلام، واتصل ببعض المرتزقة من الكورد للعمل معه وكان في وقتها (حردان التكريتي) المكلف بهذه المهامات ، "كانت حكومة عبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمن عارف تذهب الى حل المسألة الكوردية عن طريق القوة ، حيث قامت بإرسال قوة جوية لتدمير المدن والقرى الكوردية، وبسبب عجز الحكومة في السيطرة على الحركة الكوردية اضطرت لعقد اتفاقية مع الكورد والجلوس معهم من اجل التوصل الى حل منطقي"[١] ،وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم ترَ النور إلا إنها : وضعت نهاية

---

[١] مصدر سابق ،لازاربيف (تاريخ كوردستان) ص ٢٩٢

[٢] د.علي عبد الحميد سعيد البرزنجي (دور ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥ في حركة التغير الاجتماعي) دار سبيريز للطباعة والنشر ط١ ٢٠٠٧ – ص ١٣٦

[٣] مصدر سابق (دور ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥ في حركة التغير الاجتماعي) ص ١٧٧

[١] زكريا شيرزاد محمد،كتاب (الحركة القومية الكوردية في كوردستان) صدرعام ٢٠٠٦ لايوجد دارنشر ص١٥٧-١٥٨

للعمليات العسكرية في كوردستان العراق، وتم تعديل الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ . ولكن لم يتم ذكر اي شيء يشير الى الادارة الذاتية للكورد.

وكان الكورد وكلما سنحت لهم الفرصة يطلبون مفاوضات جديدة مع الحكومة من اجل توضيح عدم رضاهم وكانت الحكومة ترفض المفاوضات وتَقول (الكورد والعرب اخوة ويجمعنا بلد واحد ونحن نحترم خصوصيتهم اللغوية والثقافية)، وكان هذا يقطع الطريق على الطرف الكوردي بالمناشدة من أجل الحوار، هذا الموقف من الحكومة المركزية وعدم تطبيقها بنود الاتفاقية جعل بعض اطراف القيادة الكوردية يفكرون بالوقوف ضد مصطفى البارزاني وعقد الاتفاقيات مع الحكومة، وبالفعل تشكلت معارضة وقفت بالضد من الاتفاقية واعتبرتها خديعة للكورد، وكان من اهم الشخصيات السياسية فيها ابراهيم احمد والذي كان يحتل منصب سكرتير الحزب الديمقراطي و جلال الطالباني الذي كان عضواً في المكتب السياسي، وأعلنت المعارضة أن هدف الكورد هو الحكم الذاتي لكوردستان العراق في إطار عراق ديمقراطي حر، وكان موقف البارزاني واضحاً في أسباب الموافقة على الاتفاقية وهي ايجاد حل لوقف اطلاق النار على كوردستان العراق، إلا أن الطالباني وجماعته اعتبروا تصرف البارزاني خارجاً عن نظام الحزب الداخلي ؛وعليه تعد الاتفاقية لاغية، وهو ما أفرز تشنجاً بين الطرفين، قام البارزاني على إثرها بإجراءات لإعادة وحدة الصف الكوردي، وشكل وفداً يجمع الطرفين ، طرف البارزاني والطرف المعارض، لاستقبال الوفد الحكومي بزعامة طاهر يحيى في تموز عام ١٩٦٤ وقدم البارزاني الوفد بأعتباره ممثلاً للشعب الكوردي ، إلا ان كل المحاولات مع الحكومة كانت فاشلة بسبب عدم التزامها بوعودها للجانب الكوردي .

وفي نفس الفترة دعا البارزاني الى مؤتمر يجمع كل الكوادر الحزبية من المكتب السياسي وجميع اعضاء اللجنة المركزية من اجل حل الخلاف الحاصل فيما بينهم، إلا ان المحادثات وصلت الى طريق مسدود وتأزم الموقف بشكل أكبر من السابق؛ وعليه قرر المؤتمر تشكيل مجلس قيادة للثورة الكوردية برئاسة مصطفى البارزاني وقرر المؤتمرون فصل مؤيدي ابراهيم أحمد وجلال الطالباني واعتبر المؤتمر قراراته ملزمة للجميع وعلى أثره غادر الطالباني وابراهيم أحمد وأنصارهما الى ايران، في الوقت الذي كانت ايران تحاول تقويض الثورة الكوردية في ايران.

قامت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتأسيس أجهزة إدارية وطنية، شارك فيها اعضاء الحزب فضلاً عن بعض الجماهير الكوردية وكذلك قام مجلس القيادة بتشكيل لجنة بمثابة برلمان يمثل الشعب، إلا أن هذه اللهجة لم تحظ بصفة رسمية ويعتبر هذا الاجراء في السلوك السياسي للحزب

خطوة الى الامام نحو طريق الديمقراطية، ويظهر بأن اخبار الحزب والحركة الكوردية في كوردستان العراق كانت تصل الى الحكومة المركزية في بغداد، حيث قامت الحكومة بهجمة عسكرية في ٣ نيسان عام ١٩٦٤، واخذ الجيش يشن الحملات على اغلب المناطق الكوردية.

وفي عام ١٩٦٥ ناشد رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الكورد بالتخلي عن سلاحهم وسرعان ماجاء رد البارزاني حازماً وأكد أن الكورد لن يتركوا السلاح إلا إذا تم الاعتراف بالحكم الذاتي؛وعليه قامت الحكومة في كانون الاول عام ١٩٦٥ بتنفيذ خطة أعدها من الجنرال العسكري عبد العزيز العقيلي تقضي بحرق اغلب القرى اعتقادهم انها تأوي الثوار الكورد ، ودام ذلك الى عام ١٩٦٦ ، وبسبب الظروف القاسية التي عاشها الثوار، أرسل البارزاني برسالة الى الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة يبلغه فيها بوجود إبادة جماعية للكورد في كوردستان العراق، وقامت الحكومة من جانبها بالإتصال مع الدولتين ايران وتركيا للاتفاق والتنسيق لتشكيل قوة لصد الحركة الكوردية على الحدود.

لم يتغير اسلوب ومنهج الحكومة العراقية مع الكورد حتى بعد المقتل الغامض لرئيس العراق عبد السلام عارف والذي خلفه أخوه عبد الرحمن عارف في حكم العراق ، "حيث استمرت الهجمات على مدن وقرى وجبال كوردستان العراق، وقد استعمل الجيش القوة الجوية والمدافع وبمساندة الدبابات، فقام الثوار الكورد بعمل مناورة عسكرية تجعل من الجيش العراقي محاصراً فأصبح الموقف بيد الكورد مما وجهوا ضرباتهم الى القطعات العسكرية، وفيها خسر الجيش العراقي امام الثوار الكورد إذ تركوا القتلى والعتاد في ساحة المعركة وانسحبوا، ويذكر الشعب الكوردي هذا اليوم والذي كان في ١١ -١٢ ايار عام ١٩٦٦، وعلية قامت الحكومة بتقديم تصريح لرئيس الوزراء البزاز حسب ما صدر في صحيفة الجمهورية الرسمية بتارخ ١٧-حزيران-١٩٦٦ وهذا نصه (اعتزم انا وحكومتي حل المسألة الكوردية بالطرق السلمية، فالعراق ليس عربياً وحسب، بل كوردياً أيضاً)، وبعد ذلك قامت الحكومة باصدار بيان نشر في صحيفة الجمهورية وضحت فيه بنود هذا البيان، واعتبر الكورد بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ احد مكاسب نضال الشعب الكوردي، حيث اكد البيان على تعزيز دور كوردستان التي شهدت تطوراً وازدهاراً فيما بعد"[١] وكان هذا البيان حدثاً هاماً وخاصة على الواقع الكوردي حينذاك ؛ لانه أعطى واقعاً جديداً لوضع كوردستان حيث نقل الوضع فيها من وضع عسكري الى مدني، ووصف البيان مخطط عبد العزيز العقيلي لحرق بعض القرىالكوردية انه أشبه بوعد (بلفور) جديد.

---

[١] شورش سامي ،كتاب (من اوراقي)، مطبعة خبات – دهوك –كوردستان العراق ص ٣٧

كان لعبد الرزاق النايف محاولة انقلاب إلا انها باءت بالفشل، وعند اصدار البيان في هذا الحدث أكد ناجي طالب وكان برتبة جنرال على التاكيد للوعود التي ابرمت في الاتفاقية، حيث التقى البارزاني مع عدد من الوزراء من اجل مدَ أواصر الثقة؛ وعليه تم مبادلة الهدايا وبعد كل محادثات مع الحكومة أو بعد أي تطور سياسي كان الحزب يقوم بندوة لتوضيح الأمور ومناقشة المسائل المتعلقة داخل وخارج الحزب،"وفي العام ١٩٦٧ اصدرت الحكومة القانون الانتخابي، والذي لم يكن يلبي الطموحات الديمقراطيين في العراق ولا الاحزاب الكوردية، كان الوضع بالنسبة للحكومة متأزماً؛ وعليه قدم الرئيس الوزراء ناجي طالب استقالته"[٢]، وبعدها قام عبد الرحمن عارف بتشكيل الحكومة وبعد أحداث حرب حزيران بين العرب واسرائيل وثم اطلاق صراح اغلب المعتقلين ماعدا الثوار الكورد، الامر الذي زاد من استياء الكورد وفضلاً عن ذلك قامت الحكومة بتأجيل الانتخابات البرلمانية ووضع الدستور الدائم، وكل هذه الامور كانت عبارة عن رسالة واضحة من الحكومة عن عدم رغبتها في تطبيق الاتفاقية او حل المسألة الكوردية.

وفي ١٧ تموز ١٩٦٨ قام البعثيون بالإنقلاب وتم الاطاحة بالرئيس عبد الرحمن محمد عارف ، وهنا انتهت فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، وبقي بيان التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ حبراً على ورق، وكانت فترة حكم عبد الرحمن عارف فترة هدوء واستقرار نسبي في كوردستان العراق عموماً، على الرغم من قيام بعض القطعات العسكرية الحكومية المرابطة في كوردستان العراق بعدد من الحركات الاستفزازية ضد مواقع الثوار (البيشمركة) لاسيما وان القتال في كوردستان كان بمثابة تجارة رابحة لبعض قادة الفرق وأمراء الألوية في الجيش العراقي وشركائهم من رؤساء العشائر المرتزقة، ولاشك أن حل القضية الكوردية سيفقدهم تجارتهم على حساب دماء الشعب الكوردي وحقوقه المشروعة

---

[٢] عبد الرحمن عارف (١٩١٦- ٢٠٠٧) الرئيس العراقي السابق(الصفحة الالكتروني)

http://ahdathmem.blogspot.com/2007/09/1916-2007.html

المطلب الثاني

الحكم الذاتي لكوردستان العراق

كان لثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ الاثر الواضح على الجماهير العراقية وخصوصاً على الكورد في كوردستان العراق، حيث اصبح لديهم القوة في المشاركة والنضال الديمقراطي، واصبح أحد أهم أهداف الشعب الكوردي هو تطبيق الحكم الذاتي لمناطقهم والديمقراطية للعراق .

استولى الحزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨، وأعلن احمد حسن بكر رئيساً للبلاد، ولمجلس قيادة الثورة، ورئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة، فيما عين صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة.

"وقد وعدت حكومة البعث الشعب الكوردي بتحقيق مطالبه كاملة، هذا ما جاء في برنامج حكومة البكر، وقد نصت الاتفاقية على":[١] "يجب أن يحوز أي حل للمشكلة بموافقة طواعية ويرفض استخدام القوة رفضاً قاطعاً""[٢]. إلا ان الأمر على أرض الواقع كان على العكس من ذلك حيث كان نهج البعث هو الحل العسكري للمسألة الكوردية، خاصة بعد أن علموا أن الكورد يملكون السلاح، وان الحزب الديمقراطي الكوردستاني خارج سيطرة الحكومة فأعلن البكر بعد أسبوع من توليه السلطة عن نيته في حل القضية الكوردية وفقاً لروح مشروع البزاز فقام الحزب الكوردستاني بتقديم طلبهم وهو الاعتراف بالحكم الذاتي للكورد وضمان مناخ سياسي لنشاط حر تمارسه جميع المنظمات والاحزاب الديمقراطية، وكان للحزب الشيوعي موقف مؤيد، ولكن الحكومة كانت تميل الى اللامركزية في حل المسألة الكوردية، إلا أن تلك الخطوة لم تنجح في كسب ود الكورد الذين سرعان ما أدركوا أن النظام الجديد غير جاد في تنفيذ تعهداته لهم، فالدستور الذي نشر في الثالث والعشرين من أيلول عام ١٩٦٨، لم يتطرق الى ذكر حق الكورد في الحكم الذاتي فضلاً عن حظره لجميع الأنشطة الحزبية بإستثناء حزب البعث.

ان النظام الجديد بدأ يحاول استمالة العناصر المناوئة للحركة الكوردية، ونجح في تشكيل قوة خاصة من المرتزقة لتقاتل لصالح النظام البعثي وأطلق عليها أسم الفرسان أو فرسان صلاح الدين ، أو أفواج الدفاع الوطني أو الأفواج الخفيفة .

---

[١] المصدر السابق لازاريف (تاريخ كوردستان) ص ١٩٥-ص ١٩٦
[٢] المصدر السابق لازاريف (تاريخ كوردستان) ص٢٥٣ .

كانت تلك الخطوات كافية في الدلالة على أن الحكام الجدد قد قرروا اللجوء الى الخيار العسكري في محاولة لإيجاد حل نهائي للقضية الكوردية، ولاسيما بعد أن تمكنوا من تصفية خصومهم السياسيين.

استؤنف القتال بالفعل في مطلع ايلول عام ١٩٦٩، ودارت معارك ضارية بين الطرفين، كانت أعنفها في مناطق كركوك وأربيل، وعلى الرغم من نجاح الهجوم في البداية، الا أن قوات البيشمركة استطاعت أن تقلب المعركة لصالحها وكبدت القوات الحكومية خسائر كبيرة دون ان تحقق انتصارات عسكرية حاسمة ، لذلك أتهم وزير الدفاع صالح مهدي عماش ايران بزيادة مساعداتها المباشرة للكورد، وجاءت تلك الاتهامات إثر تجدد النزاع بين العراق وايران في نيسان عام ١٩٦٩ حول شط العرب، بعد أن أعلنت إيران إلغاء اتفاقية ١٩٣٧ من جانب واحد، الا أن ذلك لم يكن سوى ذريعة، حيث أدركت حكومة البعث أن الحل العسكري لم يأت بجديد، فالكورد وبسبب نضالهم المستمر ومواجهة التحديات أصبح لديهم تمرس كبير بأساليب وفنون القتال، وأصبحوا منظمين أكثر من أي وقت مضى، كما أن المساعدات الايرانية للكورد ازدادت بعد أزمة شط العرب عام ١٩٦٩ ، الى الحد الذي جعل الحكومة العراقية تعيد حساباتها بشأن منح الكورد حكماً ذاتياً، أدرك صدام حسين الذي اصبح له تأثير كبير على صنع القرار السياسي في العراق، فقرر صدام حسين التوجه بنفسه الى كوردستان للتفاوض مع زعيم الحركة الكوردية.

ولعل أحد أهم الاسباب التي دعت صدام حسين الى السير بذلك الاتجاه هي قناعته أنه من دون حل القضية الكوردية، ليس بإمكان النظام البعثي البقاء على رأس السلطة، فالحركة الكوردية أسهمت بإسقاط أربعة أنظمة سابقة كانت من ضمنها حكومة البعث الأولى عام ١٩٦٣، كما حاول من خلال تلك الخطوة إبعاد الجيش ، الذي كان معارضاً لأي حل مع الكورد لايستند الى الخيار العسكري، عن السياسة، وأخيراً فإن الاتفاق مع الكورد يسقط ورقة ايران بالمساومة حول شط العرب، لذا ألقى صدام حسين بكل ثقله من أجل التوصل الى تسوية لهذه القضية، بدأت المفاوضات في ايلول عام ١٩٦٩، وتواصلت على ثلاث مراحل حتى عام ١٩٧٠، ذهب خلالها صدام حسين مرات عدة الى كوردستان، وبعد سلسلة من المفاوضات وقع صدام حسين ومصطفى البارزاني على مسودة اتفاقية، صدرت في الحادي عشر من آذار / ١٩٧٠، وتأتي أهمية الاتفاق من جانبين :

الأول : مدى تاثير الكفاح الكوردي من أجل نيل حقوقه .

والثاني : انه "يعد أول اعتراف بحق الكورد في إعطائه فرصة لإدارة شؤونه ،شأنهم في ذلك شأن العرب وهذا الأخير أكده ما جاء في ختام بيان ١١ آذار حيث ذكر ان التاريخ سوف يشهد انه ما كان لكم (ايها الكورد) ولن يكون أبداً أخ مخلص دائم كالشعب العربي"[(١)] .

وأكد بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠ على ما يلي: [(*)]

١- التأكيد على روابط الأخوة العربية الكوردية والمكونات الأخرى للشعب العراقي الواحد .

٢- التعهد بتطبيق ما جاء في بيان ١١ آذار باعتباره ميثاق عمل وطني.

٣- الإعتراف بكل حقوق الكورد ضمن إطار الوطن الواحد .

٤- التأكيد على ضرورة العمل المشترك لإدارة الدولة .

تم التوصل الى الاتفاقية والتي صدرت في الحادي عشر من آذار / ١٩٧٠ حين كانت السياسة الحكومية من القضية الكوردية ليست أفضل صفقة تقدم لكورد العراق فحسب بل إنها بقيت حجر الأساس المفصل لدى الكورد لأية علاقة مستقبلية مع بقية العراق، ونصت المواد الأساسية من هذه الاتفاقية على مايلي :-

١- أن تكون اللغة الكوردية رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكورد وتكون اللغة الكوردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية.

٢- مشاركة الكورد التامة في الحكومة بما في ذلك المناصب الحساسة والهامة كالوزارات والجيش.

٣- تعزيز الثقافة الكوردية والإهتمام بالمناهج التعليم الكوردية .

٤- يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها أكثرية كوردية. من الكورد أو ممن يحسنون اللغة الكوردية على الأقل .

٥- حق الشعب الكوردي في إقامة منظمات طلابية وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بهم.

٦- توفير موارد مالية لتطوير كوردستان .

٧- تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الشهداء والعَجَزة والمُعوزين والعاطلين عن العمل أو المشردين .

٨- إعادة سكان القرى العربية والكوردية الى أماكن سكناهم السابقة .

٩- الإسراع بتطبيق الإصلاح الزراعي (في المنطقة الكوردية) .

[(١)] مصدر سابق، مكدول ديفيد،(تاريخ الاكراد الحديث)(ص٤٩٤ -٤٩٥)

[(*)] راجع ملحق رقم(١)

١٠- تعديل الدستور ليصبح (يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكوردية) ويقرّ هذا الدستور حقوق الشعب الكوردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

١١-إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة.

١٢- أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كوردياً.

١٣- أن يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

١٤- توحيد المناطق التي يشكل فيها الكورد أغلبية كوحدة متمتعة بالحكم الذاتي.

١٥- أن يساهم الشعب الكوردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق .

ويمكننا ان نلخص ما جاء في البيان من حقوق للكورد، حيث تضمن اعترافاً بالقومية الكوردية، والسماح باستعمال اللغة الكوردية في التربية والتعليم، ومشاركة الكورد في الحكومة المركزية ، على أن يكون نائب الرئيس كوردياً، بالمقابل كان على الكورد تسليم جميع الاسلحة إضافة الى الإذاعة ، أما القضايا الأساسية التي كانت موضع الخلاف بين الطرفين، كعائدية مدينة كركوك، ومساحة منطقة الحكم الذاتي، فقد أدرجت في ملحق سري ينص على إجراء إحصاء سكاني لتحديد مساحة وحدود منطقة الحكم الذاتي، وأن يتم تطبيق ذلك الاتفاق لمرحلة تجريبية مدتها أربع سنوات، يتم الاعلان في نهايتها عن إقامة منطقة الحكم الذاتي بشكل نهائي.

أستقبلت الاتفاقية بحماس كبير، ليس في كوردستان العراق فحسب بل في كل العراق، بعد أن توقع العراقيون أنها وضعت نهاية لحرب لا جدوى منها ، ومع ذلك "فقد كان لمصطفى البارزاني رأي آخر في تقويم اتفاقية الحادي عشر من آذار إذ كان يعتبرها خدعة، ولكنه كان مجبراً على التعامل معها إذ لم توجد آنذاك أية أرضية كافية للشك في سوء النوايا" [١] .

ربما كان شك ملا مصطفى البارزاني بتصريح طارق عزيز المتسم باستعادة الماضي عندما قال "كنا مخلصين عندما أعلنا بيان ١١ آذار/مارس لم يكن البيان من باب الدعاية، أقول ذلك لأنني كنت احد الذين شاركوا في المفاوضات واعرف إخلاص القيادة" [١] .

---

[١] المصدر السابق ،ديفيد مكدول (تاريخ الاكراد الحديث) ص ٤٩٦

[١] المصدر السابق مكدول ديفيد(تاريخ الاكراد الحديث) ص ٤٩٥

أسباب فشل اتفاقية ١١ آذار عام ١٩٧٠

اتفاقية ١١ آذار كانت تتضمن منجزات كبيرة وجيدة للحقوق الكورد بعد نضال سياسي عنيد، حيث عدَها المحللون السياسيون أول انجاز مهم في حل المسألة الكوردية منذ تأسيس الدولة العراقية، إذ إن بنود الاتفاقية تضع حداً للقتال بين الحكومة المركزية والثوار الكورد ، إذا ما تم تطبيقها، ولكن هذه الاتفاقية انهارت ويمكننا ان نوضح أسباب الفشل كما يلي :-

١-تمخضت الاتفاقية بسبب المعطيات السياسية التي أفرزتها محاولة الانقلاب في كانون الثاني عام ١٩٧٠ التي كان لشاه ايران يد فيها والذي تم تسميتها بالانقلاب (عبد الغني الراوي وعبد الرزاق النايف)، حيث شعرت الحكومة البعثية بخطورة موقفها،خصوصاً وإنها كانت في حالة حرب مع الكورد، فأدركت أنه لا حل لموقفها المتأزم سوى الذهابُ الى مصطفى البارزاني لعقد صلح معه ووقف الحرب، فأجريت إتصالات بين الطرفين وعلى أثرها سافر وفد كوردي الى بغداد في كانون الثاني ١٩٧٠ لمواصلة الحوار مع حكومة البعث والتي اظهرت مرونة كبيرة في المفاوضات التي استمرت حتى الحادي عشر من اذار ١٩٧٠ مع الطرف الحكومي المفاوض برئاسة صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، إذ كان الرجل القوي في الحزب والحكم ومخولاً تخويلاً كاملاً للتفاوض مع قيادة الثورة الكوردية فتم الاتفاق كلياً بإيقاف القتال في كوردستان على أساس الحكم الذاتي.

٢- قامت السلطة البعثية بتغيير بعض بنود الاتفاقية لمصلحتها، مما دفع الثوار لحمل الاسلحة من جديد.

٣- كانت الاتفاقية عبارة عن هدنة للسلطة البعثية كي تعطي لنفسها المجال الكافي في السيطرة على زمام الأمور والتخلص من المخاطر التي تحيط بها، ومن ثم تقوية القوة المسلحة، وهذا ما أكدته ف بتحشيدها للجيش في الشمال من جديد تمهيداً للإطاحة بالثوار.

٤- عملية التعريب، إذ قامت القيادة البعثية بتزوير سجلات النفوس في محافظة كركوك وبشكل سري حيث أضافوا آلاف الأسماء العربية الوهمية إلى سجلات نفوس مدينة كركوك بدلاً عن الأسماء الكوردية والتركمانية، حيث تم تدوين هذه الأسماء على أنهم من مواليد كركوك قبل الإحصاء عام ١٩٥٧ .

٥- فضلاً عن "جلبهم لآلاف المواطنين من العرب كموظفين إلى كركوك من محافظات أخرى، وتم إسكانهم في مجمعات سكنية تم بناؤها لهذا الغرض، وفيما بعد فضح الأمر عندما تم تسجيلهم في

النفوس على أنهم من مواليد كركوك قبل إحصاء ١٩٥٧، وهذا ما تثبته الإحصائيات التركية والبريطانية، الشيء نفسه تم في مدينة خانقين والمناطق المحيطة بكركوك والموصل"[(١)] [(*)].

٦- بعد شهر من إعلان الاتفاقية، تم إطلاق النار على مقر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الموصل، كما تم اطلاق النار على السيارة التي تحمل إدريس نجل مصطفى البارزاني في بغداد وكان في ضيافة السلطة البعثية وفي مهمة لنقل رسالة إلى رئيس الجمهورية العراقية احمد حسن البكر، إلا انه لم يكن في نفس السيارة مما أُصيب عضو اللجنة المركزية للحزب الكوردستاني حميد برواري وعلى إثره أصيب بعاهة مستديمة .

٧- مؤامرة اغتيال مصطفى البارزاني في ١٩٧١/٩/٢٩، إذ تم تفخيخ شخصيات دينية معروفة من الطائفة السنية والشيعية وأرسالها لزيارة مصطفى البارزاني في محل استقباله للضيوف في منطقة حاجي عمران، وعلى إثر الانفجار قتل جميع رجال الدين مع بعض حراس البارزاني وفيما بعد اكتشف على أنها كانت مؤامرة مخططة بين صدام حسين وناظم كزار حيث كان الاخير مدير الأمن العام.

٨- قامت السلطة البعثية عام ١٩٧١ بترحيل الكورد الفيلية من العراق الى ايران، ومصادرة ممتلكاتهم حيث شملت المصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة ، فأرسلت القيادة الكوردية عدة رسائل الى الحكوومة في محاولة لإيقاف عملية الترحيل ولكن بدون جدوى.

٩- حدث قتال بين الفلاحين والشرطة في منطقة سنجار، لأسباب تخص الأراضي الزراعية وحصادها، وبسبب اصرار الفلاحين على حقهم تم اصدار أمر برميهم بالرصاص.

١٠- قام الجيش العراقي بقصف المناطق الكوردية بالمدفعية، وقد بعث البارزاني رسالة الى احمد حسن البكر يطلب فيها سحب قوات الجيش من الشمال وإرساله إلى حرب تحرير فلسطين.

---

(١) المصدر السابق مكدول ديفيد تاريخ الاكراد الحديث ص ٤٩٧ . ايضاً ، فتح الله جرجيس (يقظة الكورد تاريخ سياسي) ص٥٣٤- ٥٣٥

(*) شهد عام ١٩٧١ انعداما للثقة بين الحكومة البعثية والكورد (مصطفى البارزاني) لان حكومة البعث كانت تناور من اجل كسب الوقت ، وكانت المسألة الرئيسية في انعدام الثقة بين الطرفين ديمغرافية مناطق حكم الذاتي ، فالاحصاء الذي نصت عليه المادة ١٤ للمناطق المتنازع عليها والذي خطط له في شهر كانون الاول/سبتمبر ١٩٧٠ قد تأجل حتى الربيع باتفاق ثنائي ولكن عندما جاء الربيع أجِّل مرة أخرى الى أجل غير مسمى من جانب طرف واحد، و اتهم مصطفى البارزاني الحكومة بانها تعيد استيطان العرب من قبائل (طي وشمر وعبيد) في المناطق المتنازع عليها في كركوك وخانقين وسنجار.(ص٤٩٧). ينظر الى دراسة سياسية اجتماعية عن كركوك لـ (وريا الجاف) ١٩٩٧ مطبعة وزارة الثقافة – اربيل.

اتفاقية الجزائر (*)

بعد انهيار اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ وعلى الرغم من كل الظروف التي مر بها الكورد على يد السلطة البعثية لم تتوقف مساعي الكورد من اجل الوصول الى تسويات ترضي الطرفين ، إلا ان الحكومة قامت باستعدادات عسكرية من اجل شن الحرب عليهم.

ففي ١١ آذار ١٩٧٤ أصدرت الحكومة بياناً تشير فيه الى أن الكورد يقفون وراء فشل اتفاقية ١١ آذار؛ وعليه "قامت السلطة البعثية بشن غارات جوية على المناطق الكوردية، وكانت هجمات القوات العسكرية شرسة جداً ، لان سلطة البعث كانت تهئ قوات الجيش العراقي في الفترة التي ساد فيها الهدوء بعد انتفاضة ١١ آذار ١٩٧٠ ، من خلال عقدها اتفاقيات عسكرية مع الاتحاد السوفيتي لتجهيز الجيش العراقي بمعدات عسكرية متطورة مستفيده من تأميمها للنفط الذي كان يدر عليها أموالاً طائلة تعينها على ابرام الاتفاقيات العسكرية وفي مقابل ذلك كانت مقاومة الثوار قوية جداً ، إذ أصبح الكورد يسيطرون على اغلب المناطق، وكانت إيران تأمل ان تتمكن الحركة الكوردية من الإطاحة بالسلطة البعثية، لذا قامت بمساعدة البيشمركة وبصورة علنية، حتى انها نشرت قواتها على الحدود، وبعثت المساعدات وخاصة العسكرية ومنها الصواريخ المضادة للطائرات" (*)(١) .

"وكان وزير خارجية امريكا هنري كيسنجر على اطلاع تام بكل الأحداث، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تزعم ان الوضع الكوردي مؤثر على مصالح حلفائها –تركيا وايران- وعلى الاستقرار في الخليج العربي فضلاً عن إنزعاجها من العلاقة السوفيتية بالحزب الشيوعي العراقي والكورد" (٢) ؛ وعليه تمت الصفقة بين ايران والعراق في الجزائر وبمباركة رئيس الجزائر هواري بومدين في ٦ آذار ١٩٧٥، واهم بنود هذه الإتفاقية :-

---

(*) راجع ملحق رقم (٢)

(*) أجبرت القيادة العسكرية في الشمال الاستنجاد بالسلطة البعثية وعلى رأسها صدام حسين حيث اصبح هو الذي يدير خارطة العمليات، فتم الإتصال بأنور السادات رئيس الجمهورية المصرية من اجل التوسط لدى شاه ايران لحل بعض المشاكل العالقة بين العراق وايران، ولم يتردد السادات في القبول والاخذ بزمام المبادرة حيث كانت مصر تريد عقد اتفاقية مع اسرائيل لذا كانت تحتاج الى موقف مساند عربي وخاصة العراق الذي كان له دور محوري ومميز في التأثير العربي، وسرعان ما إستجاب لطلب الحكومة العراقية شاه ايران حيث كانت لايران مشاكل كثيرة مع العراق وخاصة الحدودية منها وموضوع منظمة اوبك وتنظيم سوق النفط والتحكم في الانتاج والسعر، اضافة الى ان ايران كانت تعد حليفة امريكا واسرائيل في المنطقة وهي الاخرى مهمة في المساندة في الاتفاق مع اسرائيل، اما تركيا فكانت هي الاخرى سعيدة بفكرة وضع نهاية للمقاومة الكوردية كي لا يؤثر الوضع في العراق على كورد تركيا خاصة بعد ان عرفت ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني قد فتح له فرعاً في تركيا فضلاً عن تأثير ذلك على المنظمات الكوردية الاخرى التي هي أصلاً موجودة في تركيا والتي تعدها تركيا بؤراً خطيرة على أمنها واستقرارها .

(١) المصدر السابق مكدول ديفيد ، ص ٥٠٩

(٢) أمين قادر مثنى،كتاب (قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية) منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية السليمانية عام ٢٠٠٣ ص ١٧٢

١- اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية استناداً الى بروتوكولات الاستانة لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود التركية - الفارسية لسنه ١٩١٤.
٢- تحديد الحدود النهرية في شط العرب حسب خط الثالوك [*] .
٣- يتعهد الطرفان بإعادة الأمن على طول حدودهما المشتركة والالتزام بإجراء رقابة مشددة وفعالة على تلك الحدود وذلك من اجل وضع حد لكل تسلسل ذي طابع تخريبي.
٤- "الاتفاق على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها لا تتجزأ لحل شامل" [١] .

"اعتبر الكورد تصرف الشاه هذا خيانة وغدراً حيث اصبح الثوار الكورد قرابين قدمت لمصالح هذه المجموعة التي ساهمت وشاركت في الاتفاقية وكان الواقع قوياً على الكورد وعلى قائد الثوار البارزاني" [٢] ، وانسحبت القوات الايرانية من الحدود العراقية وتوقفت الإمدادات والمساعدات، فلم يبقى أمام الثوار الكورد ألا أحد الأمرين ؛ أما اللجوء الى ايران حيث تركت ايران الحدود مفتوحة لهم من اجل ذلك، او تسليم أنفسهم للجيش العراقي بعد ان اعلنت الحكومة العراقية عفواً عاماً ، ومن جديد خسرالشعب الكوردي كل المكتسبات التي اكتسبها بعد نضال دموي طويل[*]، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى عدم احترام والتزام الحكومات المركزية بوعودها واتفاقياتها.

كوردستان العراق من اتفاقية جزائر الى مابعد انتفاضة ١٩٩١

في نهاية السبعينات عاش الكورد وضعاً مأساوياً متوتراً، حيث قامت الحكومة البعثية بتوجيه ضربات متلاحقة الى كل الحركات والتيارات الكوردية، حتى الذين تعاونوا مع السلطة البعثية ايضاً، وقامت بتهجير الكورد الى وسط وجنوب العراق، مما جعلهم يواجهون وضعاً صحياً إثر انتقالهم الى مناطق لا تلائمهم فضلاً عن أن الموضوع برمته كان غير مألوف .

---

[*] هو الخط الواصل بين أعمق النقاط في المقاطع العريضة المتتالية لشط العرب ، اصبحت ايران تتملك نصف شط العرب بعد ان كانت تفاوض وتجادل عليه منذ زمن طويل ولم يتم الاتفاق إلا بعد ان تمت التسوية بين الطرف العراقي والايراني لضرب الحركة الكوردية .
[١] أمين قادر مثنى،كتاب (قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية) منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية السليمانية عام ٢٠٠٣ ص ١٧٢

[٢] المصدر السابق مكدول ديفيد (تاريخ الأكراد الحديث) ص ٥١٠.
[*]وبعد الاتفاقية عبر الكورد الحدود العراقية الى ايران وكان عددهم اكثر من عشرة آلاف وهم في حالة يرثى لها، كون الحكومة منعت عنهم ابسط المساعدات والمعونة حتى الغذائية منها،هذه الاوضاع افرزت معطيات جديدة على كوردستان العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

"وقامت الحكومة البعثية بتهجير آخر للكورد الى مناطق الشريط الحدودي لايران وتركيا وتوطين العشائر العربية مكانهم، مما زاد في التغيير الديمغرافي لهذه المناطق، وكان له تأثير سياسي اقتصادي اجتماعي يضاف لها التأثير الأهم وهو النفسي خاصة على العوائل المرحلة من ديارها التي لم يعرفوا غيرها، ثم قامت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة فضلاً عن ارهاب المواطنين الكورد بهدف إخافتهم لمنعهم من القيام بأية حركة نضالية اخرى في المستقبل، وعلى الجانب الآخر قامت الحكومة بتعزيز علاقتها مع إيران وتركيا من اجل وضع حد لمخاطر ثوار الكورد حسب إدعائها" [١] .

لم تتوقف الحكومة في انتهاج سياسة الأرض المحروقة ضد المناطق الكوردية إذ قامت بتدمير كل القرى الحدودية والى عام ١٩٧٨ كان "عدد القرى المدمرة ١٢٠٠ قرية وتلك القرى كانت واقعة ضمن محافظات ديالى والسليمانية وكركوك واربيل ودهوك والموصل، ولم ينتهِ الامر الى هذا الحد بل قامت الحكومة العراقية بإبرام معاهدة مع تركيا للقيام بجهود مشتركة لقمع الحركات الكوردية وفي نهاية عام ١٩٧٩ حاولت الحكومة في بغداد تغيير اسلوبها في التعامل مع الثوار الكورد كمحاولة لاستمالتهم ضد ايران؛وعليه جاءت زيارة صدام الى كوردستان العراق، واعلن انه يعد قادة الكورد بارجاع المهجرين من جنوب العراق الى كوردستان العراق، وان الحكومة ستقوم بانتخابات في كوردستان من اجل انتخاب نواب للمجلس التشريعي فتم انتخاب ٥٠ نائباً ، تطبيقاً لقانون الحكم الذاتي في كوردستان العراق والذي لم تلتزم الحكومة ببنوده وكان ذلك عام ١٩٨٠" [١][*] ، ولكن الوضع في كوردستان اصبح اكثر تدهوراً من قبل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لان حكومة البعث وضعت السكان في مجمعات قسرية تمهيداً لدفن بعضهم في مقابر جماعية ، ولم يقم الثوار الكورد باستغلال هذا الوضع ولا وضع الحرب بين الدولتين لمصالحهم القومية، ويرجع السبب في ذلك الى تأثير الحرب عليهم ايضاً اضافة للانقسامات التي حصلت بين القوى الوطنية الكوردية.

استغلت السلطة البعثية حربها مع ايران فوجهت الإتهامات الى الثوار مدعية انهم يتعاونون مع الايرانيين وبالتالي اصبحت تلك الاتهامات ذريعة للقيام بضربات أخرى على القوى الكوردستانية

---

[١] المصدر السابق، كتاب(تاريخ كوردستان) م. س. لازاريف ،ص ٣٤٠.

[١] -المصدر السابق كتاب(تاريخ كوردستان) م. س. لازاريف ص ٣٤٠.

[*]قامت السلطة المركزية في ٣٠ تموز عام ١٩٨٣ باخذ ٨٠٠٠ مواطن من البارزانيين ووضعتهم في معسكر في قوشتبه وهي منطقة قريبة من اربيل وتحت الحماية العسكرية للجيش العراقي ومن ثم قامت بأخذهم الى مكان مجهول ،وبعد عام ٢٠٠٣تم كشف عدة مقابر جماعية جنوب العراق على الحدود العراقية السعودية تضم رفات هؤلاء وتم نقل حوالي ٥٠٠ من رفات هؤلاء البارزانيين الى بارزان ودفنوا هناك في مقبرة خاصة بهم .

وكان ذلك في عام ١٩٨٤م حيث استخدمت غازات سامة ضد القوات الايرانية في المناطق الحدودية الكوردية .

ومن ثم استعمال السلاح الكيمياوي ضد سكان منطقة حلبجة في ١٦-٣- ١٩٨٨ م وذلك قبل انتهاء عملية الانفال الاولى بثلاثة ايام، ومن بعدها استمرت عمليات الانفال الثانية والثالثة والرابعة الى- الأنفال الثامنة ٢٦ آب ١٩٨٨، استعملت السلطة خلال تلك العمليات قوات عسكرية كبيرة جداً (برية وجوية) ، والتي اودت بحياة الآلاف من سكان تلك المناطق الامنة، واعتبرت هذه المرحلة من تاريخ العراق مرحلة الإبادة الجماعية للشعب الكوردي، حسب ما نشرته في شباط عام ١٩٨٩ المنظمات الانسانية ومنها منظمة العفو الدولية.

هذه الاحداث في كوردستان العراق استفزت العالم فحظيت القضية الكوردية لأهتمام أغلب المحافل السياسية في العالم، وكان التعامل القمعي للسلطة البعثية مع كورد العراق مؤثراً على وضع الكورد في باقي الدول اذ احرجت هذه الدول ايضاً كونها لم تكن تقبل بتدويل المسألة الكوردية لانه يؤثر على مصالحها لذا قامت هذه الدول (ايران وتركيا وسوريا) باعمال معادية للكورد حفاظاً على سلامة ووحدة اراضيها وعندما قام العراق باحتلال دولة الكويت، والرفض العالمي والدولي والاقليمي الذي جوبهت به هذه الخطوة الأمر الذي أثرَ ذلك على العلاقات بين العراق ودول العالم وخاصة الدول التي دخلت مع العراق بتعهدات واتفاقيات.

وفي آذار عام ١٩٩١ انطلقت الانتفاضة الكوردية ضد النظام البعثي من مدينة رانية بعد فشل مغامرة صدام لاحتلال الكويت، ووقفت أمريكا الى جانب الكورد في انتفاضتهم فضلاً عن بعض الدول الاوربية المناهضة للحرب على الكويت، وكانت الانتفاضة قوية ومؤثرة وتمكنت من السيطرة على اغلب المناطق الكوردية ، "وتزامنت انتفاضة الكورد مع الانتفاضة الشعبانية في الجنوب حيث انتفضت الاهالي في الجنوب مما أثر على معنويات الجيش وبالتالي هروب معظم الجنود وإنضمامهم الى الإنتفاضة" [١]، "كانت لجماعات الافواج الخفيفة مشاركة في انتفاضة كوردستان بسبب العفو الرسمي الصادر من قيادة الجبهة الكوردستانية" [٢]، كان رؤساء العشائر وخاصة اصحاب النفوذ منهم وأصحاب افواج الدفاع الوطني (الفرسان) حريصين جداً على أرواح وسلامة الجيش العراقي المتواجد في كوردستان العرق حيث فسحوا لهم المجال إما بالانضمام اليهم او المغادرة او البقاء في الثكنات

---

[١] المصدر السابق مكدول ديفيد(تاريخ الأكراد الحديث) ص ٥٥٥

[٢] المصدر السابق مكدول ديفيد (تاريخ الأكراد)نفس الصفحة السابقة ص ٥٥٥

العسكرية [*]؛ وعليه "قامت السلطة البعثية بإرسال قطعات جديدة من الجيش للتوغل في كوردستان لإنزال عقوبة جماعية بالمدنيين وملاحقة الثوار، وعززت الحكومة الجيش بقوة إضافية وخاصة بعد قمع الانتفاضة في الجنوب، وكان الجيش مدعوماً بالطائرات والدبابات والاسلحة الثقيلة . وقد سبب هذا الهجوم رعباً وخوفاً لدى الجماهير الكوردية مما لاذت بالفرار الى الحدود الايرانية والتركية، وقد شاهد العالم عبر الاقمار الصناعية الملايين من الكورد الى قمم الجبال والحدود خوفاً من تقدم الجيش وقصف الطائرات، واستعمل الجيش القنابل الفسفورية التي ألقتها طائرات الهليكوبتر، ومن جراء ذلك فضلاً عن المعاناة الشاقة التي أنهكت العوائل وهي في طريقها للهروب من القوات القمعية الى قمم الجبال الباردة والحدود الدولية قتل مئات الآلاف وخاصة من الاطفال والنساء والشيوخ" [١] .

فتقدم رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر وبمساندة من فرنسا بمشروع اوصى بإقامة المنطقة الأمنة في كوردستان العراق من اجل خلق وضع يسمح للعوائل الكوردية بالعودة الى سكناها، وبالفعل تم تقديم حماية دولية لمحافظات (اربيل،دهوك،سليمانية) بقرار من مجلس الأمن المرقم(٦٨٨) في ٥ نيسان عام ١٩٩١ وتم وضع خط العرض ٣٦ لمنع تقدم غارات الطائرات العراقية ، ومع هذا لم توقف القيادة الكوردية محاولاتها مع السلطة البعثية من اجل الوصول الى تسوية للقضية الكوردية، ولكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل ، واصبح لدى الكورد القناعة الكاملة بعدم جدية الحل الذاتي الداخلي للمسألة الكوردية بسبب سياسة السلطة البعثية، لذا لم تبق لدى القوى الكوردستانية سوى المطالبة بحق تقرير المصير القومي على شكل فيدرالية ضمن عراق موحد .هذا على الصعيد العراقي ، أما على الصعيد الداخلي للاقليم فلقد توافقت القوى الكوردستانية على النظام الداخلي لانتخاب البرلمان الكوردستاني واشرف على الانتخابات مجموعة من المراقبين الدوليين.

وبعد انتخابات عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٤ كانت القوى الكوردستانية والبرلمان في سباق مع الزمن في محاولة لتحسين الظروف الاقتصادية والامور الادارية للاقليم، وقد حاولت تحقيق بعض الانجازات ومنها حل القضايا الاجتماعية وتوفير السكن والحياة المعيشية المعقولة على الاقل لعوائل الثوار او (البيشمركه)، وتأسيس جامعتين إحداها في السليمانية والأخرى في دهوك ، ومن الجدير بالذكر ان اقليم كوردستان العراق كان يعيش في ذات الوقت تحت حصارين الاول كان حصار السلطة

---

[*] وقد شمل قبل ذلك المستشارين للافواج الدفاع الوطني الذين كان لهم ولاء للحكومة المركزية من أمثال لطيف وارشد الزيباري و قاسم آغا كويسنجق ، كونهم كانوا متهمين سابقاً بالاشتراك في قتل وأنفلة الكورد

[١] ذ- أنديبيدنت، ٣ نيسان عام ١٩٩٣ صحيفة بريطانية يومية واليكترونية ايضا، على الصفحة الاولى ١٩٩٣/٤/٣

http://www.independent.co.uk

المركزية وذلك بسبب خروج اقليم كوردستان من سيطرتها، والحصار الثاني هو الحصار الدولي الذي كان مفروضاً على العراق كله تحته بقرار الامم المتحدة وكان الاقليم واقعاً فيه ضمناً فضلاً عن الضغوطات والاستفزازات من قبل دول الجوار التي كانت تخاف من كوردها في أن يحذوا حذو كورد العراق .

في ايار عام ١٩٩٤ دار نزاع بين الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني وقدم الطرفان خسائر فادحة، ولكن تدخل الولايات المتحدة الامريكية بحل النزاع والتوسط بين الحزبين كان له أثر كبير على كلا الجانبين، ولم تقدم هذه الحرب التي سميت بحرب الاخوة أية فائدة او خدمة لطرفي النزاع ولا للجماهير الكوردية ولا الى المسألة الكوردية. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الصعوبات الداخلية والاقليمية والعالمية على الشأن الكوردي، إلا ان تطور المسألة الكوردية أخذ طابعاً عالمياً واصبحت عدة محافل دولية تنادي بحق الكورد في تقرير مصيرهم وكان أهم حدث المؤتمر الذي انعقد في القاهرة في آيار من عام ١٩٩٨ تحت شعار الحوار العربي الكوردي[*]، إذ هذا المؤتمر اضاف طابعاً دولياً أكثر من ذي قبل خاصة بعد طرح عام للسياسة الاوربية حول حل المسألة القومية الكوردية وتم ادراك ذلك من قبل الاحزاب الكوردية الرئيسية المتنازعة في كوردستان العراق، "فاتفقت على اللجوء الى الحل السلمي من اجل الوصول الى تسويات ترضي جميع الأطراف المتنازعة، وآلت هذه المعطيات كلها الى اتفاقية [*] ١٧/ايلول/١٩٩٨ بين الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني في واشنطن وتحت رعاية حكومة الولايات المتحدة الامريكية، ونصت الاتفاقية على مبدأ الحل السلمي والحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وضمان حقوق الكورد في دولة فدرالية، فضلاً عن تعهد الحزبين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق" [١] ، "وكذلك تعهدهما على طريقة كيفية إدارة اقليم كوردستان العراق"[٢] .

---

[*] وقد تزامن هذا المؤتمر مع إلقاء القبض في كينيا على زعيم الحركة الكوردية التركية عبد الله أوجلان ونقله الى تركيا وصدور حكم الاعدام عليه عام ١٩٩٩ .

[*] راجع ملحق رقم (٣)

[١] المصدر السابق ، لازاريف (تاريخ كوردستان). ص٣٥٧

[٢] المصدر السابق ، الحمداني حامد (لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق).ص٢٤٣

وقد تضمنت الاتفاقية البنود التالية:

١- إدانة الاقتتال في كوردستان والحيلولة دون عودته من جديد.

٢- إقامة حكومة موحدة على أساس نتائج الانتخابات لعام ١٩٩٢

٣- توحيد الإدارتين الكورديتين مع بعضهما.

٤- استرجاع الإيرادات الكمركية إلى خزينة حكومة الإقليم الموحدة.

٥- تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات جديدة في منطقة كوردستان في عام ١٩٩٩

وفي ٢٩ تشرين الأول من عام ١٩٩٩ عقد اجتماع للمعارضة العراقية في مدينة نيويورك بمساهمة الجانب الأمريكي، وتم في ذلك الاجتماع بلورة المشروع الفيدرالي الديمقراطي التعددي البرلماني في العراق بعد ان يتم إزاحة النظام الصدامي من الحكم.

ان المرحلة المشار اليها لم تخلُ من اعادة اعمار القرى ومحاولة اعادة تأهيل الاراضي الزراعية .

ويمكن تلخيص المشاكل التي واجهت القيادة الكوردية بما يلي :-

١. الحصار الداخلي من العراق والخارجي الدولي ومدى تأثير الحصارين على الوضع الاقتصادي في الأقليم .

٢. التحديات الاقليمية بسبب الوضع الجديد لكورد العراق

٣. الموقف الأمركي المتردد وغير الشفاف والذي خلق وضعاً سياسياً قلقاً غير معروف المعالم في كوردستان العراق إلا بعد اتفاقية واشنطن .

٤. الصراع بين الحزبين الرئيسيين، والذي أثر سلباً على تقدم عملية النهضة والتنمية في الاقليم .

"في ١٤-١٧/ كانون الاول عام ٢٠٠٢ انعقد مؤتمر المعارضة العراقية في لندن وبرعاية أمريكية بريطانية، وتحت شعار العراق ما بعد نظام صدام، على اساس قيام عراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي، وكان لموقف القوى الكوردستانية وخاصة الرئيسية منها أثر واضح وكبير في إنجاح المؤتمر"[١] .

في ٨ أيلول عام ٢٠٠٢ عقدت المعارضة العراقية مؤتمراً آخر في منتجع صلاح الدين بكوردستان العراق حضره ممثل الرئيس الامريكي زلماي خليل زاده، وانعقد هذا المؤتمر لتأكيد ما تم

---

[١] شرق الاوسط ،جريدة العرب الدولية، الجمعة ٨ شوال ١٤٢٣ هـ ،١٣ ديسمبر ٢٠٠٢ ،(العدد ٨٧٨).

الاتفاق عليه في مؤتمر لندن وتم الاتفاق فضلاً على ضرورة إجراء الإستفتاء الشعبي على الدستور الفيدرالي المقترح لعراق ما بعد صدام، وهو ما عزز من التعاون والتنسيق بين فصائل المعارضة العراقية بمساعدة أمريكا لإسقاط نظام صدام في العراق.

المطلب الثالث

التحول الديمقراطي منذ الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣

أفرزت حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ معطيات جديدة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في منطقة الخليج العربي وفي الدولة العراقية على وجه اكثر خصوصية من غيرها.

"لقد تم استغلال نتائج الحرب لتحقيق استراتيجيات الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومع كل الاسباب والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دفعت دول التحالف لتحرير الكويت من نظام صدام إلا ان الهدف الرئيسي من وراء ذلك كان توطيد التواجد الامريكي في منطقة الخليج تمهيداً لاحتلال العراق فيما بعد . فالتواجد الامريكي واحتلال العراق كانا يفوقان وجود صدام حسين في السلطة، بمعنى آخر كان للتواجد الأمريكي في المنطقة ابعاد أخرى وأكثر مما هو معلن على انه تحرير لدولة من نظام دكتاتوري. وهذا ما أكدته (نبذة عن مشروع أمريكا الجديدة)(about the project for the new American century) " [١] .

أدى الغزو الامريكي للعراق الى سقوط نظامه السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ وأدت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الى انهيار المؤسسات الدستورية والقانونية في العراق ما عدا إقليم كوردستان، وسرعان ما تنبه المجتمع الدولي إلى هذا الوضع الجديد، لذا اصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات منها (١٤٨٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢ و١٥١١ في ٢٠٠٣/١١/١٦ و١٥٤٦ في ٢٠٠٤/٦/٨)، لتنظيم ترتيبات الانتقال السياسي في العراق.

---

[١] strategy،Forces and Resources for a New Century(Rebuilding)America's Defenses Strategies.p4-p5

وتجلت هذه الترتيبات في البدء بتجربة مجلس الحكم الذي أصدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وكان هذا القانون الذي صدر في يوم ٨ آذار من عام ٢٠٠٤ القانون الاعلى للدولة العراقية وملزماً للعمل به في انحاء العراق كافة وعلى الرغم من انه يمثل خطوة مهمة وضرورة واقعية لخلق تشكيلات النظام السياسي وتعيين آليات إدارة المرحلة الإنتقالية التي تمر بها البلاد إلا إنه لم يخلو من وجود العديد من العيوب القانونية والنواقص والملاحظات القانونية في الجانبين الشكلي والموضوعي فيه[*]. وقد تم انتقال السلطة من الحكم المدني(بول بريمر) الى العراقيين وبعده أجريت عمليتان انتخابيتان خلال عام ٢٠٠٥ إلى جانب كتابة دستور دائم والاستفتاء الشعبي عليه، وفي كل هذه التطورات كان إقليم كوردستان طرفا فاعلا في الأحداث.

وفي بداية العملية السياسية شهد العراق برمته التعقيدات التي تلازم المجتمعات والدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية من الانظمة الشمولية الى انظمة ديمقراطية، علما ان وضع العراق كان اكثر تعقيداً بسبب سقوط الدكتاتورية عن طريق قوة خارجية وبعيداً عن اختيار الاسلوب البديل للنظام الاستبدادي السابق، ومع استمرار تواجد هذه القوى الخارجية تزايد التدخل الاقليمي في الشؤون الداخلية، وتصاعدت نشاطات القوى الاسلامية المتطرفة مثل القاعدة ومنظمات ارهابية اخرى والتي كانت تقوم بعمليات اجرامية تمثلت بقتل المدنيين على الهوية بحجة التعاون مع قوات الاحتلال. وهذه العمليات الاجرامية عمقت من الصراعات الطائفية والقومية بين العراقيين ، التي عززها التشويه الشامل الناتج عن سياسات المرحلة السابقة للنظام السابق.

لقد كان اقليم كوردستان العراق على الرغم من حصوله على الحماية الدولية حسب قرار الامم المتحدة، إلا انه لم يكن بعيداً عن تأثير الحكومة المركزية عليه، حيث كان يعاني الكثير بسببها، لذا يعد احتلال[*] العراق من قبل القوات المتعددة الجنسيات عام ٢٠٠٣ المرحلة الانتقالية الحقيقية التي شهدها اقليم كوردستان العراق وهذا التحول الحقيقي في وضع الاقليم الداخلي والخارجي، فضلاً عن تغيير كل المعطيات السياسية في داخل وخارج العراق، والذي كان على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية

---

[*]أن معالجة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤ لمعظم الحقوق والحريات السياسية كانت مقتضبة لحدٍ ما وإعترتها جوانب نقص عديدة، مما أحالت من دون توفير ضمانات دستورية كافية للعراقيين كي يساهموا بفعالية في العملية السياسية التي جرت طوال مدة نفاذ القانون المذكور. هذا فضلاً عن انشائه في ظل الاحتلال. وللمزيد يمكن مراجعة (موضوع: الحقوق السياسية في الدساتير العراقية للدكتورة وصال نجيب العزاوي عميدة كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين). http://www.barasy.com/forum/showthread.php?t=2135&page=1

http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf

[*] **بعد الاحتلال تم شرعنة الغزو على العراق بتصويت على قرار من مجلس الامن الدولي المرقم ١٥٤٦ ، وقبله كان القرار ١٤٨٣**

والاجتماعية ، كل ذلك ادى الى انتهاء الصراع السياسي بين الحزبين الرئيسيين وحلت محله العلاقات السلمية ، فتقاسما إدارة الاقليم مع اطراف أخرى وبمعنى آخر قاما بترتيب البيت الكوردي، فقامت القوى الوطنية الكوردستانية بالمشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي وانتخابات المجلس الوطني الكوردستاني، وعلى الرغم من بعض التجاوزات الا ان العملية كانت ناجحة واصبح التوافق والتحالف بين الاحزاب السياسية الكوردستانية في وضع أحسن وذلك من اجل العمل المشترك لتحقيق كل ما يعزز النظام الديمقراطي الفدرالي في العراق، وبالتالي حاز التحالف الكوردستاني على مناصب مهمة في الدولة، بعد ان ذهب الشعب الكوردستاني الى الانتخابات معبرا عن تأييده للتحالف الكوردستاني، فضلاً عن مشاركته في انتخابات مجالس المحافظات والمجلس الوطني الكوردستاني؛وعليه حاز التحالف الكوردستاني على اغلبية انتخابية في ثلاثة مجالس: الاول النيابي البرلماني في بغداد والنيابي البرلماني في كوردستان العراق ومجالس المحافظات.

"وادى التوافق الكوردستاني الى ممارسة الكورد لمهامهم في المجالس الثلاثة بصورة جيده"[(١)] . وشهدت هذه الفترة تنسيقا بين معظم الأطراف السياسية الكوردستانية في إطار قائمة التحالف الكوردستاني وكانت جزءا من انتخابات ٢٠٠٥/١٠/٣٠، حيث تشكل ثاني برلمان كوردستاني، وكانت أيضا جزءا من التصويت على الدستور الجديد في ٢٠٠٥/١٠/١٥ وقبل ذلك المشاركة في تجربة مجلس الحكم والحكومة الانتقالية والانتخابات التشريعية العراقية.

إن الأساس القانوني في اتخاذ الكورد لشكل الاتحاد الاختياري في الدولة العراقية الجديدة نجده في بناء الدولة العراقية القائم على الأسس الديمقراطية والبرلمانية والاتحادية (الفدرالية) المثبتة في الدستور الجديد .

أما الأساس السياسي فيجد نفسه في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية التي يحذر فيها الكورد من إعلان استقلالهم، وقد اتخذت خطوات لتوحيد الادارتين (أربيل، السليمانية)، لأجل تشكيل حكومة مشتركة نالت ثقة البرلمان الكوردي في السابع من مايو/ آيار ٢٠٠٦، الى جانب خطوات اخرى سبقت ذلك كاستحداث منصب رئاسة الإقليم.

لقد مر البرلمان الكوردستاني في بداية عمله بظروف صعبة ومعقدة الى ان تجاوز حالة الانقسام الاداري بين الحزبين الرئيسيين ومن ثم تشكيل الكابينة الخامسة لحكومة الاقليم، وجرى إستثناء اربع وزارات وهي المالية والداخلية والبشمركة والعدل والتي تم توحيدها فيما بعد، وكل ذلك من اجل تنظيم

---

(١) المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الكوردستاني عراق(وثائق المؤتمر الرابع)١٥-٣-٢٠٠٨ لايوجد دار نشر(ص١٨)

ادارة خدمية جديدة تقوم على اساس خدمة المواطنين في كل المجالات، وتقود هذه المجالات نحو الاصلاح والتحديث والمؤسسات والمشاريع الانمائية والبنية التحتية وتحسين الاوضاع المعيشية.

وكان لابد ان يرافق الإجراءات التي ذكرت وقفة سياسية نقدية على أساس موضوعي وعلمي وذلك من اجل الاصلاح نحو الاحسن والارقى، وبالتالي الوصول الى ترقية لأداء الحكومة في عملها التطوري نحو الديمقراطية .

وسن البرلمان الكوردستاني الكثير من القوانين ، ومنها:- قانون مكافحة الارهاب رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦،وقانون الاستثمار رقم(٤) لسنة ٢٠٠٦ ، وقانون عوائل الشهداء والمؤنفلين رقم(٩)لسنة٢٠٠٧،وقانون خدمة وتقاعد البشمركة ، وقانون النفط والغاز رقم(٢٢)لسنة٢٠٠٧،وقانون الهيئة المستقلة لحقوق الانسان رقم(٤)لسنة٢٠١٠ وقانون الوزارات والمؤسسات وغيرها، وعمل برلمان كوردستان مع مؤسسات المجتمع المدني والصحافة الكوردستانية من اجل إنهاء حالة التقسيم للادارتين واعلان الكابينة الخامسة لحكومة الاقليم، فأدى ذلك الى شيوع قيم الديمقراطية والتمدن، وشاهد الاقليم فعاليات ونشاطات كثيرة، حيث تم تنظيم الكثير من المؤتمرات والندوات لتعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية للحكومة ومؤسساتها ومحاولة توسيع مجال الحرية المدنية وتجسد كل ذلك في حرية التعبير والاعلام الحر والقيام بالمظاهرات السلمية ، هذا وقد لوحظ توجه من اجل تطوير وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني واصلاح النظام الاداري والقانوني.

ومن القضايا الهامة جداً بعد احتلال العراق ان الكورد في كوردستان العراق وقفوا أمام تحديات كبيرة لعل من أهمها، العلاقة العربية الكوردية، وحقوق المواطنة.

واجد الكورد قضيتهم أمام معطيات جديده افرزها الاحتلال الامريكي للعراق، مما تطلب نقاشات جدية وعلنية وصريحة وواسعة ، كي يتم تقريب وجهات النظر للوصول الى قناعات مشتركة تؤطر بقوانين وضمانات شرعية لكل الاطراف، هذه الضمانات جاءت في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور العراقي الدائم، وهذه الضمانات بحد ذاتها كانت عبارة عن اشكالية يجب ان يتم حلها بسبب التداعيات التي من الممكن ان تفرزها إذا لم تصغ بطريقة تحافظ على العلاقات كي تصبح اكثر شفافية وسهلة في التداول .

ان صدور الدستور في الظروف التي كانت محيطة بالعراق وعلى رأسها الاحتلال بموجب قرار مجلس الامن رقم ١٤٤٣ الصادر في ٢٢ أيار عام ٢٠٠٣، قد يجعل من هذه الضمانات غير

ملزمة للأطرف؛وعليه يجب البحث عن ضمانات قانونية ودستورية أخرى من أجل تعزيز تلك الضمانات، من اجل الوصول الى قناعات مشتركة تضمن حقوق كل مكونات الشعب العراقي.

إن العلاقة العربية الكوردية تواجه تحديات داخلية وخارجية، لان الدول الكبرى اعطت لنفسها الحق في التدخل في جميع الشؤون العراقية، ومن ضمنها العلاقة العربية الكوردية، وقد حاولت هذه الاطراف تأزيم هذه العلاقة ولم تفعل شيئاً في اتجاه تطويرها فضلاً عن تسليط الضوء دائما على الجانب السلبي من هذه العلاقة علماً أن الكورد قد عانوا الكثير على يد الحكومات العراقية المركزية، بل يذهب البعض الى ابعد من ذلك بتحميل عرب العراق ما قامت به الانظمة السابقة، وخاصة النظام الصدامي ، مما جعل الكورد في عزلة عن عالمه العربي، وعلى سبيل المثال فإن مسألة كركوك وما يسمى بالمناطق المتنازع عليها ، واغلب هذه الجهات وخاصة الاقليمية منها تدفع باتجاه تأزم العلاقة بين العرب والكورد لتأمين مصالحها، إن هنالك قوى سياسية تنجر وراء هذه السياسات الاقليمية الامر الذي قاد ويقود العراق الى توتر العلاقات ومحاولة إثارة النعرات.

فتبدأ الاتهامات لكلا الطرفين الكوردي والعربي، تارة يتم اتهام الكورد بانهم انفصاليون وهم سبب احتلال العراق، وتارة اخرى توجه التهم الى الطرف العربي على انهم غضوا النظر عما حصل للكورد من مآسي واجحاف ، أو انهم كانوا وراء كل ذلك، اي انهم يسعون الى أظهار العرب على انهم هم المسؤولين عَما أصاب الكورد، وبالمقابل يحَمل الكورد تبعات احتلال العراق، معتبرين الفدرالية مشروعاً تقسيمياً، وهذه الامور تلاقي ردة فعل من قبل السياسيين الامر الذي يحتم اتخاذ مواقف بحق الشعب الكوردي .

ولا يتم تناول المسائل والمخاوف دائما لايجاد حلول مناسبة لها بل بالعكس يتم ربط هذه الامور بمواقف سياسية صلبة متشنجة تأخذ الشكل السلبي للقضايا والمسائل، وفي الوقت نفسه لايمكن تحميل ما جرى للكورد على كل العرب، وعلى العموم فالتعميم بحد ذاته مسألة غير صحيحة، وينبغي ان يتم التفريق بين القضايا الآنية والقضايا الاستراتيجية البعيدة المدى، وعامل الثقة مهم جداً في ادامة العلاقات، من اجل التعايش السلمي؛وعليه ومن اجل عراق ديمقراطي يجب على سياسي كلا الطرفين تذليل المصاعب وعدم الإكتراث بما يخطط من مؤامرات بحق العلاقة العربية الكوردية، وهنا يبدأ التحدي أمام الجميع في محاولة حقيقية لتقريب وجهات النظر وعمل التسويات وتقديم الضمانات، لمستقبل مزهر.

الفصل الثاني

التكوين الاجتماعي الثقافي للمجتمع الكوردي

المطلب الأول

التكوين الاجتماعي

يمكن تعريف المجتمع: بأنه كيان جماعي من البشر، تربطهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، والتي تسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان[1] . وينطبق هذا التعريف على الشعب الكوردي بكونه مجتمعاً كأي مجتمع بشري آخر، بما تتوفر فيه المقومات الأساسية لتكون المجتمع كـ الوطن والبيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي ومؤسساته التي تفاعلت فيما بينها وبين المجتمعات الأخرى عبر التاريخ.

ومنطقة كوردستان عموماً منطقة جبلية وعرة وقاسية وقد أثرت العوامل الطبيعية على تطور ورقي كوردستان، وكان لها أثران اساسيان على الكورد : الاول انها ساعدت الشعب الكوردي على الاحتفاظ بهويته (اللغة ،الثقافة ،التقاليد) على مر القرون ، اما الثانية فتتمثل في تأثيرها الكبير في بلورة السلوك السياسي للكورد عبر التاريخ .

ومن الصعب تقدير العدد الدقيق لسكان كوردستان إلا أن بعض الدراسات تقدرعددهم بـ ٤٠ مليونا في عموم اجزاء كوردستان والتي تنتشر في (ايران وتركيا والعراق وسوريا) أما في العراق فيذهب البعض الى انهم يبلغون مابين ٥-٦ مليون نسمة تقريباً والكورد الموزعون بين أربع دول، وقد تأثر تطورهم الإجتماعي والسياسي والثقافي بعدة عوامل منها:

١-التفاعل مع طبيعة موطن الكورد ،حيث الجبال ، والسهول، والاودية .

٢- قيام حياة رعوية ارتبطت بشكلٍ مباشرٍ بتأثير الطبيعة .

٣- طغيان الأنماط القبلية والتنقل والغزو والفروسية .

٤- الحياة الزراعية الريفية .

٥- الحياة الحضرية التجارية الإدارية في المدن

---

[1] محمد أسماعيل قباري،علم الاجتماع والفلسفة الجزء الثاني،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،ط١، ١٩٨٩،ص ١٧٣.

٦- تنوع الشعوب والثقافات التي قطنت هذه المنطقة إلى جانب الكورد والتي تمازجت عبر التاريخ من آرية وسامية عربية وأرمنية وتركمانية وآشورية وكلدانية .

ويتضح مما سبق ان تطور حياة الكورد مع مر العصور في مختلف البيئات ، من جبلية رعوية قبلية ريفية زراعية الى مدنية حضارية ، واختلاطهم مع شعوب المنطقة بحكم التعايش ، كل هذه العوامل أثرت على الانسان الكوردي ، وصبغته بصبغة خاصة ولونته بطابع خاص ، حيث يتأثر اي انسان بالبيئة الطبيعية التي يعيش ويحيط به، ويصبح جزءاً منها ،ويتأثر بها ويتفاعل معها ، والإنسان قادر على التغلب على المصاعب التي تفرضها الطبيعة عليه في جميع البيئات ، وما نتاج هذا التفاعل بين الانسان وبيئته الطبيعية إلا نوعاً من الحضارة التي يصفها الإنسان ويعيشها.

من أجل معرفة خصوصية وسمات الشعب الكوردي علينا ان نوضح بعض الخصائص التي تتعلق بالمجتمع الكوردي وهي : الفرد والعائلة والعشيرة والقبيلة الكوردية .

الفرد

ورد عن فولتير في (القاموس الفلسفي) ، بقوله : تكمن خصائص كل امة من الامم في طبائع وعادات افرادها او مواهبهم الرئيسية بل وحتى في المعايب التي تميز شعباً عن الاخر .

يذهب د.كلايستوف بان "كورد مابين النهرين هم انصاف رحل وهم النموذج الامثل للكورد وذلك لاحتفاظهم باصالتهم اكثر من جميع الاجزاء الاخرى من كوردستان العراق ، حيث تتميز طبائع وصفات هذه المجموعة بانها قد تكونت خلال صراعها الطويل مع الطبيعة ومع الاعداء ، وكان لتقلبات المناخ له تاثير كبير على ذلك الانسان ، ويميل الانسان الكوردي الى النزول الى الوادي والسهول اكثر مما يميل لها العربي في صعوده الى الجبال ، بسبب قساوة الطبيعة والمناخ والبحث عن الكلأ ، ويتبين لنا عبر التاريخ ان شعوب الشمال يتميزون بالميل الى التوغل نحو الجنوب اكثر من ميل شعوب الجنوب الى الصعود نحو الجبال ، وهذا يعطي طابعاً ان الكورد هم أكثر ميلاً لحياة التحضر"[١] . وللفرد الكوردي ميول للقتال حيث انه مستعد دائما للقتال دفاعا عن نفسه وعن المبادئ التي يؤمن بها ، وقتالهم مبني على الالتزام باخلاقيات وقيم اجتماعية وقبلية معروفة حيث يُحَرم قتل المدنيين والإضرار بالمدن او المناطق السكانية الآمنة ، وعلى مدى التاريخ الحديث لم يشهد للكورد في قتالهم مع الحكومات المركزية انهم قد تعرضوا للمدنيين او الاملاك او الثروات العامة ،فلم يشهد

---

[١] نيكيتين باسيلي ،كتاب(الكورد)ترجمة عن الفرنسية د.نوري طالباني،الطبعة الاولى،سبيريز للطباعة والنشر ٢٠٠٨، ص ١١٨ .

لهم مقابر جماعية ولا اعدامات ولا سرقة ثروات ، ولايخلوا ذلك من حالات فردية او عشائرية خاصة ومحدودة بينهم ، وقد ابدى مينورسكي استغرابه من القسوة الكوردية إذ يرى أن الكورد يشبهون الألبان في حبهم لإظهار القوة بواسطة السلاح والاعجاب بهذه الحركة السريعة الواحدة التي تستطيع فيها الرصاصة أن تقضي على شخص قوي [٢] ، بهذه الروحية القتالية لدى الفرد الكوردي وحبه الشديد للحياة الحرة الغير مقيده وتمسكه القوي بكرامته [٣] ، ويذكر مينورسكي ضمن وصفه للفرد الكوردي انه يمَجد الحرية [٤] ، وهذا ما يجسد مقاومته الدائمة ضد تسلط واستبداد واضطهاد الحكومات المركزية، وسعيه الدائم الى المراعي الخصبة او الى الصيد والغزو. وقد تولدت هذه الروح القتالية من طبيعة الاوضاع التي عاش فيها حيث كان دائما في حالة نزاع وحرب، فتواجده في هذه المنطقة الحساسة يمثل نقطة التقاء بين وعدة اقوام ،(الفرس والترك والعرب) والى جانب عدد من القوى الغربية الاوربية، جعله مستعداً للثورة على اي إكراه، فأفواج الدفاع الوطني (الفرسان) تعطي إحدى جوانبها خصوصية للكوردي في إدارة نفسه وهذا يقلل الإكراه لدخول الحروب بأمر المركز . والتي برزت في فترة الحرب العراقية الايرانية ، ولعل السبب الرئيسي في ولادة الحركة الكوردية هو رفض الكورد الإكراه وتملية الأوامر من الآخرين .

كان الفرد الكوردي يخضع الى أداء الجماعة ، فللعشيرة تأثير كبير على الانسان الكوردي ، وعلى الرغم من انها إدارة قاسية من قبل العشيرة ولكنها تقوم بالسيطرة من اجل توظيف ذلك لصالح المجموع ، إن وقوع الفرد الكوردي تحت عاملي الطبيعة والعشيرة كوَنت له سمات كالشهامة وحسن التصرف والإباء ، ولكن الامر المثير هو قبول الكوردي بالخضوع لإرادة الجماعة (قبيلة او عشيرة) اكثر بكثير من الحكومة ، حيث انه يشعر بالانتماء الى قبيلتهِ اكثر من انتمائه الى الحكومة ، وقد يكون السبب في ذلك هو عدم تمثيل الحكومة لطموحاتهِ او أنها تختلف معه في القومية أوالعرق ، وهو يرى أن القبيلة تدافع عن أموره الشخصية اكثر من الحكومة او قد ترتبطه علاقة القرابة .

إن هناك اختلافاً جذرياً في تكوين العشيرة عند الكورد حيث نرى ان الفرد الكوردي قد يكون فقيرا ويكون جده او ابوه زعيما للعشيرة ولكن الظروف تغيرت ودار الزمن عليه فبات فقيرا . يبقى

---

[٢] د.السندي بدرخان (المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي)دار سبيريز للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ٢٠٠٧، ص ٢٨ .

[٣] مصدر سابق نيكيتين باسيلي ،كتاب(الكورد) ص ١٣٠.

[٤] مصدر سابق (المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي)د.السندي بدرخان، ص ٣٧.

ان نعلم ان مكانة هذا الشخص الاجتماعية تبقى عند العامة على حالها فهو يحترم في كل مكان ويذكر باسم الجد والعائلة ويلقب بالشيخ كذلك.

يتميز الفرد الكوردي ايضاً بالعدل وعدم المحاباة او المسايسة ، وتعد هذه إحدى اسباب فشل الكورد بالتجارة والسياسة سابقاً، إذ يميل الكوردي الى الجدية أكثر. ولا يمكن للفرد الكوردي في تعامله مع افراد عائلته ومع المجتمع الذي يحيطه هذا فضلاً عن الخلق والعادات التي تربى عليها فهو كثيرالاهتمام بموضوعة التفاخر بالصفات الحميده من أجل الابراز، وعدالة الفرد قد لاتجسد عدالة زعماء او قادة اوجماعة كالاحزاب ، فقد فقدوا الكورد العدالة في قضيتهم القومية وهذا ترك أثر كبيراً في نفسية الفرد الكوردي، فقد اهتم الكورد بهذا الموضوع الحساس ؛وعليه تم الاعتراف بكل المكونات الموجودة في اقليم كوردستان بل انهم ذهبو أبعد من ذلك حيث اعطوا خيار الحكم الذاتي لمن يرغب بذلك من القوميات الأخرى ، ولسنا هنا بصدد الحديث عن عدالة الجماعات بقدرما عدالة الفرد الكوردي من اجل عشيرته وقوميته ، ولأن الطبيعة في كوردستان قاسية ولاترحم فقد ترك ذلك طابع الثأر، ان شعور الحقد وغلظة القلب هذا وعدم أخذه شيئاً بنظر الاعتبار ازاء العدو يمثل نقيضا لصفاتهم المعروفة كعزة النفس والوقار الذي يتميزون به ، فضلاً عن امتيازه بطبيعة متفتحة شريفة وروح خفيفه مما يجعله فريسة سهلة للآخرين[١]. ويثق الكوردي بالآخرين ويتوسم فيهم الصدق لأنه صادق مع نفسه ومن هنا ياتي إجماع كل من عايش الكورد ، على الثقة بالانسان الكوردي فهو مؤتمن [٢]، وهذا يدل على الصدق والثقة عند الكورد، والارتباط بين الاثنين كبير، ويشيد أغلب المستشرقين الى أن الكوردي له بعد نظر ولذا نراه يحتاط قبل الآوان كخزنه للغذاء (المؤونة) وقد دفعته صعوبة حياته الى ان يكون محباً للتعلم ، فليس غريبا ان نرى الفرد الكوردي فلاحاً ونجاراً يفيد الحياة والطبيعة القاسية فضلاً الى الجو الذي يعيشها . لذا نراه صبوراً ؛وعليه ملامح القوة البدنية ، وهو مايعطي الكوردي صفة الرجولة [٣]، ولكن هذه الخشونة لا نجد له مكان في العلاقة الحميمة مع الزوجة ، حيث مايربط الرجل الكوردي بالمرأة الكوردية فضلاً عن علاقة كونها ام او زوجة او اخت او ابنه ، هي مناضلة الى جانبهِ في كل الاوقات وخاصة العنيفة الشديدة منها وبوجوده في الجبال للقتال يرى انه يحمل المرأة عبئ ومسؤولية كبيرة هي تدبير شؤون العائلة وهذا بحد ذاته يجعل من الرجل الكوردي ان يُقيم بموقعها ويعطيها اعتبار ومكانه اكبر .

---

[١] مصدر السابق، نيكيتين،(الكورد)ص١٢١

[٢] مصدر سابق د.السندي بدرخان (المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي)،ص ١٦

[٣] مصدر سابق د.السندي(المجتمع الكوردي في المنظور الاستشراقي)ص ٢٩

أما بالنسبة للرحالة الفرنسي بايندر ، فقد وصف الكورد بانهم "قوم حسنو السمات اقوياء اذكياء وهم يمثلون نماذج طيبة واذا ما صقلتهم الحضارة فلا شك انهم سيكونون ارفع مستوى من جيرانهم الاتراك او الروس"[٤]، أما سون فقد وصف الكوردي بما يلي "اخلاص دائم واحترام للكلمة وعطف على الاقوياء ومعاملة ممتازة للمراة وذوق ادبي مرهف وحب للشعر واستعداد للتضحية واعتزاز جميل بالقومية وبالوطن ذلك هو الكوردي" [٥]، وماجاء به المستشرقون او زوار كوردستان من اجانب هو رؤيتهم لافراد كورد تعاملوا معهم ورأو معاملتهم مع العائلة والعشيرة إضافة الى رؤيتهم للجماعات الكوردية . ووجود الكورد في جيوش الدول التي تم تقسيمهم اليها أمر طبيعي ولكن ما عملته هذه الجيوش إزاء حروبها مع أطرف كان للكورد نصيب في تحمل انتقادات تصرفات تلك الجيوش فمثلاًعند وجود الكورد في الجيش التركي قام الجيش بحملات كثيرة ضد المسيحيين وقد شكل ذلك موقف انتقاداً كبيراً لهم حتى من قبل الرحالة الغربيين لذا تم تشويه سمعتهم فوصفوا "الكورد بالمتوحشين والمتعصبين والقساة والخونة "[٦]، وما الى ذلك من صفات، هذا ما جاء به بعض ممن تناول الشأن الكوردي من زمن بعيد جداًولأساب خاصة به ، وقد لايرى للكورد اي ارتباط بهذه الصفات ، فالتاريخ الكوردي فقير جداً ، ولم يكتب عن التاريخ الكوردي إلا القليل والنادر ، وفي هذا القليل والنادر الكثير من الاجحاف بحقهم ، فقد ساهم المثقفون الكورد كثيراً في تقديم الخدمات الى مجتمعات وثقافات غير مجتمعاتهم الكوردية ، ولكي لا نكون مجحفين بحقهم كونهم عاشوا دائما تحت سلطة المحتل والدكتاتوري المستبد ، ولم يكن بيدهم سلطة كاملة تذكر ، وبالتالي فقد سمح الاخرون لأنفسهم ان يكتبوا عن الكورد مايخدم مصالحهم ونواياهم .

ومن التقاليد التي رصدها المستشرقون والرحالة عند المجتمع الكوردي، وأوردها (تومابوا) احترام العائلات القديمة النبيلة، وفي الواقع فإن ملاحظة هؤلاء المستشرقين صائبة ولم تزل قائمة، إذ ما زال المجتمع الكوردي ينظر بإجلال كبير إلى أحفاد رؤساء الأسر التي ناضلت من أجل الشعب الكوردي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ومثل هذا الامر ينسحب على أحفاد الأسر الدينية أو أحفاد رؤساء العشائر والوجهاء.

ومن التقاليد التي لاحظها الرحالة والمستشرقون ما يتصل بالاعياد والاحتفالات ولعل ابرزها احتفالات نوروز او عيد راس السنة الكوردية التي تبدأ في ٢١ آذار من كل سنة .

---

[٤] صالح رفيق احمد كتاب (كتابات في المسالة الكوردية)الجزء الاول مطبعة شفان السليمانية عام٢٠٠٨ ص٥٧

[٥] مصدر السابق صالح رفيق(كتابات في المسألة الكوردية)نفس الفحة ٥٧

[٦] Creage,J.(Armenians, Koords and Turks) ,London, 1880,p227-p257 and p261-p279.(الطبعة الثانية)

ويمكن ملاحظة عادة أخرى اصطبخ المجتمع الكوردي وهي عادة (الثأر) وإن كانت قد اختفت كلياً في المدينة، وبقيت إلى حد ما في القرى، فالثأر الكوردي هو مظهر من مظاهر الانتقام الذي يلجأ اليه الشخص المعتدي عليه.

أما ظاهرة تعدد الأبناء، فما زالت لها قيمة أساسية في المجتمع الكوردي الحضري بصورة عامة وفي المجتمع الريفي بصورة خاصة.

وعلى الرغم من ظهور القيم السلفية والأصولية والقدرية والانغلاق وغيرها، فإن المجتمع يشهد مرحلة انتقالية منذ فترة التسعينيات وظهور قيم جديدة في المجتمع خاصة عند الشباب، كقيم الانفتاح على الغرب، حيث تبنى الشباب الكثير من معتقدات الغرب وأزيائه ومفاهيمه، بما في ذلك ثقافة العولمة والتكنلوجيا .

ومن القيم الاجتماعية التي برزت بشكل واضح أيضاً بعد فترة التسعينيات من القرن الماضي ، وبسبب هجرة العمالة والكفاءات الكوردية للخارج وسياسة الانفتاح الاقتصادي، تنامي قيم الاتجاهات الاستهلاكية المفرطة، وسيادة القيم الفردية، والإغراق في تحقيق الطموحات الشخصية القصيرة الأجل، وسيادة قيمة المال على كل قيمة أخرى، وظهور قيم التعددية السياسية وقبول الرأي الآخر والديمقراطية والمواطنة، وقيم التغرب عن المجتمع .

العائلة

تعد العائلة الكوردية وحدة اجتماعية تتالف من عدد من الافراد فهي جماعة تعيش في دار واحدة وتربطهم علاقة اجتماعية متماسكة "وغالبا ماتضم الدار فضلاً عن الوالدين والابناء ، الأحفاد" وهذا يعزز من ديمومة التماسك ، وحسب مايذهب اليه علماء الاجتماع فيشترط تواجد بين العائلة البعد البايولوجي والتفاعل الجنسي من رجل وامرأة وتنشأ من ذلك علاقة قربى بينها من جهة وبينماينجبانه من اطفال من جهة اخرى .

إن القيم التي تتحكم بالعلاقات ضمن العائلة الكوردية قد تتحكم إلى حد بعيد بالعلاقات ضمن المؤسسات الأخرى في المجتمع، كالمؤسسات الدينية والسياسية والتربية والعمل. وقد تم تجسيد هذه الميزة قانونياً في دستور اقليم كوردستان عندما جعل العائلة وحدة اجتماعية اساسية واساس للمجتمع .

وتشكل العائلة واحدة من بين أهم مصادر القيم السائدة في المجتمع الكوردي خاصة أنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضي التشديد على العضوية والعصبية والتعاون والالتزام الشامل بين أعضائها ، ومن بين الاتجاهات القيمية التي تتصل اتصالاً مباشراً بالحياة العائلية، ما يتعلق بدور المرأة في المجتمع الكوردي. وهنا يمكن أن نلاحظ ظاهرتين متلازمتين، فمن ناحية وكما "يؤكد

(مينورسكي) فإن الكورد هم أكثر تسامحاً من جميع الشعوب الإسلامية الأخرى المجاورة لهم تجاه المرأة ،وهو يعني بالتسامح هنا: حرية التعبير والرأي، وإعطاء المرأة مكانتها التي تستحقها مع القبول بزعامتها . وبذلك فالكورد أكثر تقبلاً لحرية المرأة ومكانتها قياساً بالأقوام الإسلامية التي بدت غير متسامحة مع المرأة" [1] .

تتمتع المرأة الكوردية بمكانة خاصة عند رب الاسرة ويندر تعدد الزوجات بين الكورد إذ إن الزوجة سيدة البيت (كابان)[*] وهي "تتمتع بسلطة واسعة داخل الاسرة حيث تتولى ادارة البيت ويعمل الخدم تحت اشرافها وهي التي توزع الطعام على أفراد الاسرة ولايمكن لأحد أن يبدا الأكل عند نصب الأكل الا باذنها وعند غياب الزوج تستقبل الزوار وتضيَفهم وتتحدث بحرية اليهم ولاتخفي وجهها" [2] .

هذا لا يلغي مكانة رب الاسرة في البيت بل له حق البت في كل أمر ويرجع له القرار الأخير في الاسرة وبحضوره لايحق لافراد الاسرة التحدث او الجلوس إلا بعد الاستئذان منه . ويعزى هذا الاهتمام النسبي بالمرأة الكوردية من قبل الرجل الكوردي وثقته العالية بها، إلى أسباب أو عوامل تاريخية ودينية ممتدة إلى عمق التاريخ . ويعكس وضع المراة الكوردية بوضوح خصائص ومميزات هذا الشعب ، "يقول مينورسكي ان الكورد يعدون من بين الشعوب الاسلامية اكثرها تفتحا في الموقف من المرأة" [1] ، فقد تم ذكر مكانة المرأة عند الفرد الكوردي باختصار شديد ، ولكن من الجدير بالذكر هنا ان المرأة الكوردية لا تضع الحجاب على رأسها المعروف عند عامة المسلمين قد تضع شال على رأسها من أجل الحماية وخاصة في فصل الشتاء القارص ، وهي تختلط بالرجال وتكون لها احياناً كلمة مسموعة أكثر من الرجل ، وقد نرى ايضاً مناداة بعض العوائل او الرجال بأسماء أمهاتهم ، وهم لايخجلون من ذلك بل بال يتفاخرون به ، واكبر مشهد يدل على انفتاح المجتمع الكوردي اكثر من غيرهم من المجتمعات الإسلامية هو مشاهدتهم مع بعض في الافراح والاحزان مجتمعين وخاصة عندما يقومون بالرقص في مناسباتهم رجالاً ونساءاً وبشكل مختلط إذ يتشاربكون بالأيادي ويعملون حلقة تسمى (الدبكة) ، والمرأة الكوردية حريصة وجدية في عملها اليومي من أجل عائلتها ، مع اختلاف المعاناة بين الزمن القديم والحاضر، فسابقاً كانت تذهب الى نبع الماء من اجل جلب الماء، وحلب ورعي المراعي وجمع الحطب والطبخ والتنظيف الى جانب تربية الاولاد ، وكما كانت احياناً كثيرة تقوم بربط اصغر اولادها على ظهرها عند العمل ، مع انها كانت تكسب من كل ذلك قوة جسمانية إلا انها سرعان ما تذبل وتفقد انوثتها ،

---

[1] مصدر السابق، نيكيتين،(الكورد)ص١٦٠

[*] (كابان) تطلق على المرأة المدبرة لشؤون العائلة

[2] مصدر السابق، نيكيتين،(الكورد)ص١٦٤

[1] مصدر سابق نيكيتين الكورد ص ١٥٦

والتي كانت تتميز بها زوجات وبنات الأغوات . حيث يطلق عليهم تسمية خانم ، وهؤلاء ليس كثراً بل يمكن عدهم على عدد الاصابع ، وعموماًالمرأة الكوردية تمتاز بامتطاء الخيل ، وتذهب الى جلب بعض المحاصيل التي لا تنبت إلا في سفوح وقمم الجبال مثل(السسي) [(*)] .

وفي الميدان السياسي، يؤكد الرحالة والمستشرقون وجود زعامة للمرأة الكوردية على رأس القرية والقبيلة، وتؤكد هذه الظاهرة مع قلة انتشارها، أن المجتمع الكوردي يتقبل زعامة المرأة ولا عقد له إزاء ذلك عندما تفرض المرأة وجودها بمبررات منظورة أو غير منظورة، وتعزى أسباب زعامة المرأة إلى الحروب الكثيرة التي خاضتها الأمة الكوردية ضد الغزاة، دفاعاً عن وجودها وخيرات مواطنها.

إن موضوعات الانفتاح والحرية والتسامح والتعددية والديمقراطية، احتلت موقعاً أساسياً ضمن المشروع النهضوي الكوردي الذي شكل منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبالتحديد منذ انبثاق البرلمان الكوردستاني والحكومة الكوردية عام ١٩٩٢، واتخذت قضية المرأة أهميتها في صلب هذا المشروع، في ضوء العلاقة العضوية بين التحول الديمقراطي وتحرير المرأة من ناحية، وبالنظر إلى الدور المؤكد للمرأة في الشأن الكوردي العام (تحريراً وتنمية ووحدة) من ناحية أخرى.

وبما أن المرأة الكوردية جزء حيوي في المجتمع، وكان لها دور فعال في انتفاضة آذار عام ١٩٩١، بذلك تولد مناخ من الحرية والتعبير والمطالبة بحقوقها ومشاركتها الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. حيث شكلت نسبة النساء (٥.٧%) في الدورة الأولى لبرلمان كوردستان عام ١٩٩٢، وارتفعت النسبة إلى (٢٧%) للدورة الثانية عام ٢٠٠٥ .وقد اشترط مشرعو دستور اقليم كوردستان على ان لا تقل نسبة مشاركة المرأة في مؤسسات الاقليم عن ٣٠% من نسبة الرجال (المادة ٤٩/رابعاً الدستور العراقي الدائم ، المادة ٤١/ثانياً مشروع دستور اقليم كوردستان) ، ويعتقد أن هذه النسبة تشكل أعلى نسبة للنساء في منطقة الشرق الأوسط، والمرأة رئيسة لعدة لجان في البرلمان الكوردي، وأصبحت قاضية لأول مرة عام ١٩٩٧ .

إن مشكلة المرأة الكوردية هي مشكلة المجتمع الكوردي الذي لا يزال يناضل من أجل تقرير المصير وتثبيت كيان سياسي له (أي الدولة الكوردية). وهذا هو الرأي السائد للرجال والنساء في المجتمع الكوردي في كافة أجزائه .

وعلى الرغم من الحقائق عن المرأة الكوردية والخصائص التي تم سردها والتي هي أصل المرأة الكوردية قبل دخول التكنلوجيا وقبل دخول الاسلام السياسي عليها، هذا لا يعني عدم وجود

[(*)](السسي)باللغة العربية (كَه نكَروك باللغة الكوردية (gangrog) نوع نادر من المكسرات

بعض القيم والعادات المتعلقة بدورالمرأة ، ومازالت سائدة وتمثل عقبة رئيسية أمام تحسين مركزها ومشاركتها السياسية ومساهمتها خارج المنزل ، إلا أنها تعمل بجد من أجل عدم إبقائها ، لانها برزت وانتشرت في العهد الجديد ، وإن كان له وجود سابقاً، فهي فردية لاتكاد تذكر، وقد يكون لها اسبابها المرحلية ، كخوف الرجل على المرأة الكوردية بعد ان إطلعَ على شواهد وصور من العالم الغربي عن الانحطاط الاخلاقي ، والعادات الغير مألوفة عند المجتمع الكوردي ، والانفتاح السريع والكبير في آنٍ واحد ، وتسهيل عمل المرأة اليومي بعد انتشار التكنلوجيا الحديثة وتفرغها أكثر من قبل ، واهم شئ هو الانفتاح الاكبر على العالم الاسلامي ودخول الاسلام السياسي بصورة واسعة الى المجتمع الكوردي ، وهذا بدوره افرز وضع يختلف فيما سبق حيث الزمت المرأة الكوردية أمور اسلامية لم تعهدها سابقاً ، ومن مظاهر ذلك انتشار الحجاب بصورة كبيرة وواسعة بين شريحة الشباب مع عدم وجودها عند امهاتهم او جداتهم ، بمعنى آخر إن الجيل القديم كان لايلبس الحجاب ،أما الجيل الجديد فيلبس ، مما يؤكد ان القيم والعادات هذه جديدة على المجتمع الكوردي وبالذات على المرأة الكوردية ، ومن أمثلة القيم البارزة في هذا المجال، سيطرة الرجل على المرأة ، وخضوع المرأة وطاعتها طاعة مطلقة للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر وخاصة في المجتمع الريفي، مكانها الطبيعي هو البيت وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على دورها في هذا المجال خلال الحقبة الاخيرة ، وأمور أخرى .

أما بالنسبة الى ألأفضلية بين الاولاد من حيث الذكر والانثى فهذا موجود في اغلب المجتمعات ولكن بنسب متغيرة ،فالاسرة الكوردية لها تقيد بموضوع الاولوية بين الاولاد حيث يحظى الابن الاكبر بمكانة خاصة وياتي بعد الاب لذا نرى الاب يصاحب ابنه الاكبر وياخذه في اغلب الجلسات وقد يستشيره او يسره ببعض أسراره ، وغالبا ما نرى الاسرة تحلف برأس الاخ الكبير بسبب معزته ومكانته عند الكل فهو الوريث الاول ، وهذا ما جاء به الاسلام ايضاً .

وتهتم العائلة الكوردية جدا بموضوع النسَب خاصة العوائل القديمة حيث تحافظ على نسبها ، فنرى دائما زعيم اي عشيرة يقوم بسرد تسلسل نسبه والتحدث عن أجداده وأمجادهم ، وهذا مايبينه مؤلف كتاب (شرفنامة) الاميرشرف خان البدليسي عندما يسرد أنساب الشخصيات والعوائل الكوردية . ان هذا الاحساس القوي بالروابط العائلية والتفاخر بالاسرة ليس مقتصراً على النبلاء من الكورد وحدهم بل ان كل كوردي يعلم تماما الى أي أسرة أو عائلة ينتمي ويعرف تسلسل هذه العائلة ، ومن السهولة التأكد من هذا الامر ولو استوقفت اي كوردي حتى لو كان ٲمياً تراه يسرد لك عن ظهر قلب اسماء اجداد يمتد تاريخهم الى كذا جيل .

العشيرة والقبيلة

"العشيرة ولا واحد لها من لفظها ،اهل الرجل الذين يتكثر بهم أي يصيرون له بمنزلة العدد الكامل . والعشيرة اسم لكل جماعة من أقارب الرجل الذين يتكثر بهم"[١] .

لعشيرة : "هي مجموعة افراد لعائلة واسعة جمعاً يحمل اسم العشيرة " [٢] ، او"هي توسع اسرة لتخرج عن حدود القرابة الرحمية لتشمل نطاقا اوسع فانها تتحول الى عشيرة" [٣] ، أو هي عبارة عن مجموعة كبيرة من الأسر ، ينحدرون من جد واحد في الغالب ، تربط بينها أواصر القرابة ، و علاقة الرحم ، و من مجموع العشائر(القبائل) تتكون القرية أو المدينة . والعشائر قد تكون صغيرة العدد او كبيرة حسب تضاعف تلك العشيرة ، وفي كوردستان العراق عشائر معروفة كثيرة لا مجال لذكرها.

"القبيلة الجماعة ثلاثة فصاعداً من أبٍ واحد ، وجمعها قبائل، والقبيلة : هي مجموعة من الناس تنتمي في الغالب الى نسب واحد يرجع الى جد أعلى" [١] ، ولها محيطها الخاص الذي تعيش فيه وقد تكون مترحلة او مستقرة ، وتتكون من عدة بطون وعشائر ، ويتحدثون لهجة مميزة ولهم ثقافة متجانسة او تضامن مشترك ضد العناصر الخارجية .

كانت القبائل الكوردية في منتصف القرن التاسع عشر تشكل ثلث سكان كوردستان ، وكان اغلبهم يمتلكون الاراضي ، اما الرحل منهم فيمتلكون المراعي ، وهذه الاراضي والمراعي مخصصة للقبيلة (الملك) صاحب السلطة على القبيلة ، والقبيلة في كوردستان تتألف من العشائر والطوائف وهذه بدورها تتألف من رئيس القبيلة أو العشيرة ويطلق عليها تسميات كثيرة كالشيخ و المير و البك .اما رئيس العشيرة فهو الآغا ، في حين يمتلك البك والآغا كل الحقوق القانونية والإدارية ، فضلاً عن أن وضعهما من حيث الوجاهة والترفيه لايضاهيه آخر في القبيلة أو في العشيرة ، حيث يتمتعون بإمتيازات كبيرة ، وتضم القبيلة رجال الدين والعلماء اي الملالي والسادة الذين ينحدرون من سلالة الرسول(ص)[*]، مقارنةً بالفلاحين والرعاة ، وفضلاً عن أن توزيع

---

[١] المناوي محمد ،تحقيق:د.محمد رضوان الداية ،كتاب(التوقيف على مهمات التعاريف)دار الفكر المعاصر،دمشق.دارفكر –بيروت ١٤١٠هـ-ط١ ص ١٥٦.

[٢] مصدر سابق نكيتين(الكورد) ص ١٨٥

[٣] مصدر سابق نيكيتين(الكورد)ص نفس الصفحة ١٨٥

[١] الفيومي ،كتاب(المصباح المنير) دار النشر ،المكتبة العلمية- بيروت عام ١٩٨٤،ص ٣٤٨ .

[*] **وهم من القبائل التي تصاهرت مع العرب منذ فتح الاسلام وخاصة عند نشر الاسلام في المناطق الكوردية حيث توجد عوائل كوردية تسمى بالسادة يعترفون بأصولهم العربية ، انهم متصاهرون مع العرب منذ فترة طويلة ويعترفون أنهم من اصول عربية وكذلك عشيرة بليكار التي تقول انها اسلمت على يد خالد بن الوليد، تحت شعار إن أكرمكم عند الله اتقاكم ولافرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى (سايكس**

المميزات على باقي افراد القبيلة يكون حسب عدد رؤوس الماشية التي يملكها كل فرد ، كما أن افراد القبيلة تقدم الهدايا الى شيخ القبيلة ، و تقدم القبيلة بدورها ضرائب الى الدولة ، وفضلاً عن الضرائب المفروضة على الماشية والمراعي على شيخ القبيلة فانه يقوم بتزويد الجيش بالجنود ، وأحيناً كثيرة بالملابس والخيل ، وكانت القبيلة ملزمة بنفقات الجنود اثناء خدمتهم العسكرية بأمر من الآغا او البك والذين يمتلكون السلطة القانونية الكاملة [٢] .

إن هذه التركيبة للقبيلة كانت حتى قبل القرن السادس عشر حيث تطرق اليها احد اكبر المؤرخين الكورد الامير شرف خان البدليسي في كتبه شرفنامة[*][٣] ، وخاصة في موضوعة التباين بين افراد الكورد مع مراعاة ومستوى هذا التباين والمناطق المختلفة في كوردستان[*]،فما زال هنالك الاغا والفلاح ، ولكن التطور والتغير السياسي والاقتصادي كان له اثر كبير في تنامي التقسيم الاجتماعي ، حيث برزت ظواهر كثيرة ومختلفة إذ اصبح الافراد يمارسون اموراً اخرى كالحرف اليدوية التي انفصلت فيما بعد عن الزراعة وتمركزت في المدن واصبحو من الفئات المهمة ، هذا فضلاً عن التجارة التي كانت سائدة بين تجار الكورد، إلا انها بقيت خاضعة لرحمة تجار الاقوام المسيطرة ، ومع هذا كان التطور الداخلي الاقتصادي وحتى السياسي متعثراً بسبب العلاقات الاقطاعية حيث مازال الاقتصاد يتمثل بالأسرة الفلاحية والمجتمعات البدائية القروية والاستثمارات الاقطاعية ، "ان الانتفاضات العديدة التي شهدها التاريخ الكوردي لم يضف شيئاً في المجتمع الكوردي او تغيير كبير ملحوظ ، وبقي تأثير كبار رؤساء القبائل وشيوخها والعشائر المؤثر الاول ، ويكتسب الشيوخ والنظام العشائري سلطتها بسبب الجهل السائد لدى عدد من طبقات المجتمع وخاصة الفلاحين والرعاة وهم الذين يمثلون الغالبية العظمى من المجتمع ، وفيما بعد اصبح المجتمع الكوردي ينقسم الى طبقات معينة يمكن ترتيبها كما ياتي، كبار الملاكين والملاكين المتوسطين والفلاحين الاغنياء والفلاحين المتوسطين والفلاحين المعدمين وهم الاغلبية وطبقة العمال وفئات اخرى من المجتمع كأصحاب الحرف و رجال الدين و المعلمين وما الى ذلك وهم على العموم قلة نسبة الى المجتمع الكوردي"[١] .

مارك (القبائل الكوردية في الامبراطورية العثمانية)تقديم ومراجعة د.عبد الفتاح بوتاني ،ترجمة الى العربية د.هه وراز سوار علي، ط١ ٢٠٠٢ مطبعة هاوار-دهوك ، ص ٣٧ و ص ٤٧ .

[٢] الدكتور قاسملو عبد الرحمن ، كتاب كوردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية دار النشر المؤسسة اللبنانية للنشر بيروت الطبعة الاولى عام ١٩٧٠ ص ١٥١-١٥٤.

[*]الشرفنامة ،كتاب باللغة الفارسية لمؤرخ وشاعر كوردي (الأميرشرف خان شمس الدين البدليسي)بين ١٥٩٧-١٥٩٩ .

[٣] الأمير البدليسي شرف خان (شرفنامة)ترجمة جميل الملا احمد الروزبياني دار المدى ٢٠٠٧ للثقافة والنشر سورية .

[*](منطقة العمادية مثلاً لم تكن ظاهرة الآغا او الفلاح سائدة كما هي في مناطق اخرى) .

[١] -الدكتور قاسملو عبد الرحمن ، كتاب (كوردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية)ص ٢٤٢- ٢٤٥

وتعد مؤسسة العشيرة من أهم مقومات تكوين المجتمع الكوردي تاريخيا و حتى وقتنا الحاضر ولهذه الحقيقة التاريخية جذورعميقة في تكوين نفسية الفرد الكوردي. وقد ساهمت وتساهم في تسيير دفة نمطية الهيمنة الفكرية على مجمل أعراف وتقاليد المجتمع الكوردي المعاصر.

وتمثل تلك التفاعلية اليوم الحجر الأساس في سلوكية الفرد وتنعكس على مجمل الحياة والنشاط الاجتماعي والسياسي .ان هيمنة فكر مؤسسة العشيرة له تأثيرات ايجابية واخرى سلبية على الفرد والمجتمع. ان تلك المساهمة الايجابية والاجتماعية لها فوائدها من ناحية تقوية أواصر السلم الاجتماعي ونشر روح التسامح بين الناس .

ولا شك ان معظم الحركات السياسية في الشرق تعتمد على مؤسسة العشيرة ومنذ بدايات تأسيسها ولأول مرة. لذلك نرى ان هذه المؤسسة تبقى وباستمرار فاعلة ونشطة تحافظ على قوتها وحيويتها في التأثير على القرار السياسي بجميع أبعاده. أما دورها في المجتمعات الغربية المتطورة والمتقدمة فإننا نرى ان تأثير تلك المؤسسة تختفي لتحل محلها اليوم مؤسسة العائلة القيادية والتي سادت الساحة السياسية بجميع اتجاهاتها الفكرية والدينية من اليسار الى اليمين ومن الشرق الى الغرب. كذلك نرى ان تلك الاتجاهات في السياسة العالمية تنعكس على الهيكل التنظيمي لتكوين مجمل الحركات السياسية في عموم دول الشرق. فليس من الغريب ان يرث الابن أباه في قيادة الحزب والدولة على الرغم من اختلاف النظام الفكري للحزب الحاكم من دولة الى اخرى. إلا أن مؤسسة الدولة الملكية بقيت محافظة على تكوينها الهرمي أينما وجدت وعلى الرغم من تطورها عبر الزمن وعلى مراحل وبإشكال مختلفة كما هي الحال في المؤسسة الملكية في الدول الأوربية التي تعتمد على العائلة الحاكمة وتوارثها للسلطة ابا عن جد. كما نرى ان هذا النموذج الهرمي والعائلي هو نفسه يحكم مؤسسة العائلة الملكية الحاكمة في الشرق كذلك .على الرغم من أن هناك اختلافات في شمولية السلطة ومدى الصلاحيات التي تمنح للملك وللعائلة المالكة خاصة تلك الصلاحيات التي تشمل السيطرة على قرارات وامور السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. إذ نرى مثلا ان لملكة انكلترا صلاحيات معينة ومحددة، إذ ان هناك خلفية تاريخية لتلك الصلاحيات التي تقلصت بصورة كبيرة ،في حين نرى ان ملك السويد لا توجد له أي صلاحيات ولا يتدخل في أمور الدولة والسياسة والحكومة بل هو رمز للدولة والشعب.

وما يشبه هذه المؤسسة الملكية في الوقت الحاضر مع وجود التغيير هي الأحزاب السياسية،حيث هناك قيادات حزبية تبقى على قمة القيادة مدى الحياة على الرغم من أن تلك الأحزاب لها مناهج حزبية تعتمد على المبادئ الديمقراطية في الوصول الى دفة الحكم وبرامج

تنظيمية تعتمد التعددية والانتخابات. وهنا نرى ان المؤسسة الأبوية فكريا هي السائدة كمنهج تنظيمي وتجد جذورها في تكوين العشيرة وزعيمها الذي يتوارث فيه السلطة أبناء العائلة الواحدة.

وقد لانجد هذه التركيبة في الشعوب الأخرى وقد وجدت العشيرة عند عرب العراق نهضة جديدة خاصة بعد سقوط النظام مع انها كانت تعيش في حالة سبات بعد إعلان الجمهورية في تموز عام ١٩٥٨ ،ولكنها بقت فاعلة ونشطة فيما يخص دورها الاجتماعي، وبقي الشيخ محافظا على مكانته الاجتماعية في حين اختفى الإقطاعي بعد زوال ملكه و سلطته وجبروته. وكما نعرف بان شيخ العشيرة مؤسسة اجتماعية ذو تاريخ طويل في حين اعتمد الإقطاعي في الأساس على قوته وبطشه وسيطرته على الأراضي وعلى الكسب غير المشروع .

ومن المؤكد ان إيجابيات مؤسسة العشيرة تسمو على سلبياتها حيث تعتمد هذه المؤسسة العريقة على التقاليد والاعراف والقيم السماوية والاخلاق النبيلة والشهامة والنخوة وما الى ذلك من الصفات الانسانية الطيبة ،في حين يبقى إنتشارها كمؤسسة معتمدا بالدرجة الاولى على مدى انتشار التعليم ودرجة الوعي بين الناس ودرجة تطور المجتمع نفسه ومن النواحي كافة، فالمجتمعات الصناعية اختفت منها تلك المؤسسة في حين لانجد لهذه الظاهرة اثر في المجتمعات المعلوماتية المعاصرة.

يبقى ان نعلم ان المجتمعات المحافظة بقيت دائما محافظة على طبقة من رجال العشيرة (أو رجال البرجوازية الارستقراطية في الدول الغربية) [*]، وعلى الرغم من تطورها الكبير الا اننا نرى لهم وجوداً واضحاً فيما يسمى بمؤسسة مجلس الشيوخ و الأعيان في العديد من دول العالم الغربي. وهي مؤسسة توفيقية واستشارية تعتمد على الأعراف والتقاليد في حل النزاعات وإسداء المشورة والنصيحة للحكومات والمؤسسات والأشخاص دون ان تدخل او تصبح جزءا من المؤسسة السياسية .

ان لهذه المهمة النبيلة اهمية كبيرة في استمرارية المؤسسة نفسها من ناحية ومن ناحية اخرى فانها تعد صمام أمان امام التطرف والظلم والغدر(كونها مؤسسة تهدف الى حفظ الأمن القومي) ، على أن هنالك في كل وقت اناساً يمتلكون نوازع عدوانية يغيَرون مسار المجتمعات بأفكارهم العدوانية على الرغم من انهم ينتمون الى هذه المجموعة الطيبة ، اي بعد ان كانوا جزءاً من هذه المؤسسة الاصلاحية وتقديم الخدمات للمجتمع واصبحو طبقة ارستقراطية برجوازية طفيلية همها جمع المال والعيش الرغيد على حساب الأخرين ، وبالمقابل يوجد في المؤسسة نفسها شيوخ عشائر

---

[١] وقد لاحظت من خلال إقامتي في انكلترة ولأكثر من خمسة عشر سنة وجود الكثير من وجوه التشابه بين النظام العشائري الموجود في بلداننا والنظام الموجود لدى أغلب العوائل المحافظة التي تعيش خارج العاصمة لندن.

قد يعيشون في حالة الفقر والحاجة إلا انهم ذو نفس عزيزة وكريمة لم يفقدوا عنصر الخير في فكرهم الحكيم .

أما فيما يخص سلبيات المؤسسة (العشائرية) فإنها نابعة بالدرجة الأولى من وجود شخصيات سلبية ضمن المؤسسة نفسها من ناحية وهو نابع من ناحية اخرى من ماهية المؤسسة نفسها في كونها سلطوية قيادية وشمولية ،قد تدفع بالعامة الى التهلكة حين ينفذون أوامرها دون العودة الى الحكمة والعقل، وكمجرد طاعة وولاء للشيخ نفسه وبغياب كامل للوعي بالمسؤولية تجاه قوميته وآماله في تأسيس كيانه الوطني المستقل.

ولقد قامت جميع الأنظمة العنصرية التي حكمت شعب كوردستان بإستغلال هذا التوجه لدى الشعب ،وبذلك اختفى الانتماء الوطني ليحل محله الانتماء الى شخص الشيخ او العشيرة فكانت العشائر تحمل الحراب لتحارب بني جلدتها وبشراسة و في معظم الأحيان تحت إمرة حاكم ظالم ، في حين بقى العديد من الشيوخ وعلى الرغم من انطوائهم تحت راية الظالم يدافعون عن أهلهم ويهَونون من اثر الهجمة الفاشية الظالمة والشرسة لتلك الأنظمة القمعية.

كما نرى ان "هناك شخصيات تحمل العداء والعدوانية في سلوكها الشخصي وتكون أكثر ظلما من الظالم نفسه ،فيخربون الديار ويقتلون النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق. ويمثل هؤلاء حالة سلبية استثنائية همهم الوحيد جمع المال ،حتى لو كان على حساب المشاركة في المجازر وقتل أبناء شعوبهم" [١] .

وقد سبقت الإشارة الى إن تأثير مؤسسة العشيرة على الفكر الاستقلالي للكورد نابع من ولاء الفرد للعشيرة وتنفيذه لأوامر الشيخ دون الرجوع الى الهم الوطني ومصلحة القوم. فالانتماء الى الجزء يحكم فكر الفرد ويجعله يطيع الشيخ وينفذ أوامره حتى لو كان عدوه من بني قومه وأهله ، باعتبار ان العشيرة تحميه عند الشدائد وعليه الدفاع عن زعيم القوم على حساب الفكر الاستقلالي او قناعاته، لذا نجد العديد من النماذج في التاريخ الكوردي ضاع فيه الهم الوطني على حساب تصفية حسابات شخصية بين شيوخ العشائر، او خصومات جانبية شخصية ذات نظرة ضيقة وآنية. وقد تم استغلال كل ذلك وبدقة من قبل أعداء الشعب واستخدمت تلك الخلافات في تصفية الشعب نفسه وقبر طموحاته وآماله ،وهدر طاقاته ونشر اليأس في النفوس وصولا الى عمليات التهجير القسري والأنفال وانتهاءً بمجزرة حلبجة .

ان غياب الإستراتيجية الوطنية وهم الاستقلال مع غياب الوعي بأهمية الأمن القومي عند بعض الزعماء (الشيوخ) ساهم تاريخيا وبسلبية في عدم تمييز وبلورة الفكر الاستقلالي الموحد عند

---

[١] ـ د. توفيق آلتونجي صحيفة(شمس الحرية) ثقافةالعشيرة والهم الوطني كوردستانيا٢٠٠٨/٥/٩.

http://www.shams-alhorreya.com/wesima_articles/studies-20080509-55321.html

عامة الناس نتيجة سطوة هؤلاء الشيوخ على رقاب الناس ومصادرة إرادتهم الحرة، ناهيك عن نظرتهم القصيرة والضيقة للأمور. والسبب في كل ذلك يعود بالدرجة الأولى الى شخصية الشيخ التي لها الأثر الأكبر على أفعال وتوجهات القوم او مريديه ومؤيديه.

فلو كان للشيخ نهج وتوجه وطني استقلالي لتحول أبناء تلك العشيرة الى وطنيين يدافعون عن كل فرد من افراد شعبهم دون استثناء والعكس صحيح. وهناك العديد من الأمثلة الايجابية من الوطنيين من شيوخ العشائر يعدون اليوم من الرياديين من حملة نبراس الحرية في تاريخ الشعب الكوردي. ولا يمكن حصر افراد هذه النخبة الطيبة حتى في كتاب بل انهم رموز وطنية يتغنى بأسمائهم جميع أبناء الشعب الكوردي أينما تواجدوا .

وهذا مايؤكده بعض الاكاديميين المعاصرين كالدكتور عبد الأمير الأسدي بقوله "ان المجتمع العراقي عشائري منذ القدم وهذه النزعة لها تأثير على ابناء العراق من خلال التزام رئيس العشيرة بالمنظومة العشائرية ويمكن القول ان العشيرة اثبتت وطنيتها ولم تتمرد على السلطة الحاكمة او القرار السياسي وكان لهم دور في العهد الملكي حيث شغل بعض زعماء العشائر مقاعد لهم في مجلس الأعيان والنواب وهم صناع قرار" [٢]، واضاف: "ان هناك تخوفا من تحول طموحات العشيرة الى قضايا شخصية ومطلبية ما يؤثر في ادائها ونشاطها الوطني"[١]، وهذا الشيء يمكن تفاديه من خلال احتواء مؤسسات الدولة لهذه النزعات وهناك جانب مهم في هذه المعادلة وهو وجود ترابط شرطي ما بين القانون والعشيرة، وهو معكوس.

"فمعظم هذه الأنظمة كان مفتقراً للشرعية الدستورية ولم تكن عملية الانتقال من شرعية القبلية والريفية الى الشرعية القانونية والدستورية قد تمت بعد ،كما هو الحال في المجتمعات العربية "[٢]،"فعندما تضعف الدولة تقوى العشيرة وعندما تضعف العشيرة تقوى الدولة وهذه العلاقة بين الطرفين محكومة بحاجة المواطن الى مظلة تحمي حياته وحقوقه وتنظم علاقته بالافراد، ولا يوجد حد فاصل بين الاثنين لان الدولة تأتي من العشيرة، والفوضى وانعدام الامن كلها أمور دفعت الفرد اللجوء الى العشيرة"[٣] .

---

[٢] جدل الدولة والعشيرة... لمن الأولوية(مجتمع مدني)جريدة الصباح.

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=95285

[١] جدل الدولة والعشيرة... لمن الأولوية(مجتمع مدني)جريدة الصباح

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=95285

[٢] دكتور محمد حسين الهيكل خريف الغضب دار النشر بيروت الطبعة الحادي عشر عام ١٩٨٥ ص ١٤٥ .

[٣] المصدر السابق (جدل الدولة والعشيرة)... لمن الأولوية(مجتمع مدني) جريدة الصباح .

المطلب الثاني : دور الدين والتدين

ويذهب أغلب المستشرقين الى ان للكورد قبل الاسلام معتقدات كثيرة ومتفاوتة بين منطقة واخرى وحتى بين العشائر او القبائل وذلك لاسباب متعددة وان اغلب المعتقدات ليست لصيقة بالكورد بل من الممكن ان تجدها عند شعوب أخرى كالآرية في الشرق الأوسط وأغلبها كانت قبل الاسلام ومن ثم اعتنق الكورد الزرادشتية و المسيحية .

فضلاً عن وجود بعض المعتقدات عند الكورد يرجع الى الاشورية او البابلية ومن ثم انتقلت الى المسيحية مما بقي مع الكورد والذي بدوره اصبح مسلماً بعد انتشار الاسلام ، فغالبية الكورد مسلمون وقبل دخولهم الإسلام في القرن السابع الميلادي كان الكورد يعتنقون الديانة الزرداشتية التي لم تعرف إلا بين الأقوام الآرية. "ولقد تحول الكورد سنة (٢٠) للهجرة من الديانة الزرداشتية إلى الإسلام . وهذه المعتقدات بقت مع الكورد حتى بعد إسلامهم ، والحق إن هذه المعتقدات بعيده عن الاسلام مع أن أغلب هذه المعتقدات أصبحت شبه منقرضة"[٤] ، "وعند انتشار الاسلام شاهدت المناطق الكوردية حملات تركية فارسية مغولية"[٥] ، إلا انها لم يستفيدوا من جميع الاطراف كونهم لم يكونوا متحدين او متفقين فيما بينهم وهذا لايعني أن الكورد لم تسنح لهم فرص عديدة للاستفادة (للقومية الكوردية) ، "ففي حملات صلاح الدين الايوبي وهو كوردي من سلالة الملكية الايوبية للفترة ١١٦٩-١٢٥٠ وحتى خلال فترة سيطرة كريم خان زندي على عرش ايران للفترة ١٧٦٠-١٧٧٩ "[١] ، ويوضح كتاب شرفنامة العديد من الحالات والفرص للكورد للاستفادة إلا انهم كانوا تارة مع شاه فارس واحياناً أخرى مع السلطات العثمانية مما أضعف وضعهم ولم يكن هنالك توجه سياسي حكيم ، وضعف الوعي القومي ، وصرف الجهود على المنافسات و النزاعات التي لاتخدم قضيتهم ، "ويذهب بعض المؤرخين ومنهم حسن حزني في دراسة بعنوان براعم الروض الربيعي ، إذ يرى أن تأثير الاسلام كان سيئاً على الكورد"[٢] ، فضلاً عن انه يطعن بما تم كتابته عن تاريخ الكورد ويعتبره مزور للحقائق، والى الاستنتاج نفسه ذهب البروفيسور رشيد ياسمي الذي يعد "الفرس اكثر المستفيدين من تغيير وتزوير الواقع التاريخي الكوردي خاصة بعد قضائهم على الدولة الميدية الكوردية حوالي ٥٥٠ق.م على يد قورش الإخميني"[٣]، فضلاً عن تعاون الفرس مع المسيحين من جهة والساسانيين من جهة اخرى بسبب صلابتهم على معتقداتهم

---

(٤) مصدر سابق د.سندي بدرخان (المجتمع الكوردي في المنظور الاستشراقي) ص ٢٣٧

(٥) مصدر سابق نيكيتين(الكورد) ص ٢٥٩

(١) مصدر سابق نيكيتين (الكورد) ص٢٥٩

(٢) مصدر سابق نيكيتين(الكورد)ص نفس الصفحة ٢٦٠

(٣) ياسمي رشيد ،كتاب مترجم عن اللغة الفرنسية (الكورد وروابطهم العرقية التاريخية)ص ١٧٨(لايوجد دار نشر)

التوحيدية، يذكر كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للحافظ الذهبي تابعيا اسمه ميمون الكوردي .وجاء في (أسد الغابة) لابن الأثير وفي "تجريد أسماء الصحابة" للذهبي وفي (روح المعاني) للألوسي نجد، اسم صحابي يدعى كابان أبو ميمون، وقد اتصف هذا الرجل بشدة الورع والتحرج في رواية الأحاديث الشريفة مخافة السهو ،وينسبون له حديثا يتيما متنه (إن أخوف ما أخاف على هذه الأمة كل منافق عليم اللسان) .

أما "في العهد الأموي الذي قام على العصبية العربية، فلا نجد ذكرا للكورد في المصادر العربية سوى ما ورد عن انضمام بعض الكورد إلى عبد الرحمن بن الاشعث في ثورته على الخلافة الأموية، وإرسال الحَجاج جيشاً لإخضاعهم، ووقوف بعض الكورد مع مروان الحمار (أي الشجاع) آخر الخلفاء الأمويين، والذي ورث وسامته عن أمه الكوردية" [٤] .

"جُندَت القوات الكوردية عمداً من قبل الخلفاء العباسيين من أجل اضعاف القوات التركية في جيش الخلافة" [٥] . "في العهد العباسي ساهم البرامكة الكورد في إيصال العباسيين إلى سدة الخلافة ، وشاركوا في الثورات كثورة الفضل بن سعيد في الجزيرة، ضد هارون الرشيد وثورة الخرّمية في عهد المأمون وكان أشهر قوادهم الكورد عصمت الكوردي صاحب مرندْ وثورة جعفر بن مهر حسن (مير حسن) في الموصل في عهد المعتصم وثورة علي بن دواد الكوردي في عهد المعتمد على الله، وكانت ثورات اجتماعية الطابع وغير قومية"[١].

"دافع الكورد عن الديار الإسلامية في العهد الحمداني ضد الروم، وبرزوا في العهد الزنكي، ثم سادوا في العهد الأيوبي وكان من أبرز فرسانهم وقادتهم الأيوبيين صلاح الدين الأيوبي وأخوه نور الدين شاهنشاه، و اسد الدين شيركو وشمس الدولة توران شاه ، وتاج الملك بوري، وسيف الإسلام طغتكين ، والملك العادل سيف الدين بن أيوب . وبمقتل تورنشاه انتهى الحكم الأيوبي في مصر وبدأ حكم المماليك الذين كان الملك الصالح نجم الدين قد اشتراهم فأكلوا دولته ، واستمر الكورد في العهد المملوكي يجاهدون ضد الغزاة الفرنجة، وقد برز فيهم قادة ومن أشهرهم الأمير حسين الكوردي الساعد الأيمن للسلطان قانصوه الغوري" [٢] .

وقد وقف الكورد مع الدولة العثمانية السنية ضد الدولة الصفوية ، واكتفى العثمانيون بالسيادة الاسمية على كوردستان، وساهمت شخصيات كوردية في الإدارة العثمانية مثل إبراهيم باشا، وإسماعيل حقي باشا، وحجو باشا. وثارت ثورات كوردية في العهد العثماني الصفوي أهمها ثورة

---

[٤] د.خليل احمد (تاريخ الكورد في الحضارة الإسلامية)(ملخص عن ٤٥٧ صفحة) دار هيرو للنشر والطباعة بيروت.٢٠٠٧

[٥] مكدول ديفيد(تاريخ الأكراد الحديث) ترجمة راج آل محمد دار فارابي للنشر-بيروت ١٩٩٦ ط١ –ص ٦١

[١] مصدر سابق تاريخ الكورد في الحضارة الإسلامية الدكتور احمد خليل (ملخص عن ٤٥٧ صفحة)

[٢] مصدر سابق الحضارة الاسلامية نفس الصفحة السابقة

أردلان (١٥٣٨) وثورة عبد الرحمن باشا البابانى (١٨٠٤-١٨١٣) وثورة أحمد باشا راوندوز (١٨٣٦) وثورة بدرخان بك (١٨٤٢-١٨٤٧ (وثورة عثمان بك وحسين بك (١٨٧٨) وثورة عبد الله نهري (١٨٨٠).

"وقد برزت العديد من الدول والمماليك الكوردية كان من أهمها الدولة الدوستكية أو المروانية (٣٧٢- ٤٨٧ هجرية) والدولة الأيوبية (٥٦٧-٩٥٠هجرية) وقائمة الاعلام الكورد المشهورين كبيرة ونذكر منهم : خالد بن برمك ويحيى البرمكي وجعفر بن يحيى، وهم ينسبون إلى الفرس في أكثر المصادر العربية بسبب سيادة الفرس وقوة شوكتهم، والموسيقي زرياب الذي يعني اسمه (ماء الذهب) والنحوي والمؤرخ أبو حنيفة الدينوري، والصوفي أبو القاسم الجنيد، والحسن بن بشر الآمدي الذي بلغت مؤلفاته أربعة وعشرين كتابا، وشهاب الدين السهروردي وله تسعة وأربعين مؤلفا، والإمام الحافظ المفتي الفقيه ابن الصلاح الشهروزي، والعالم ابن الحاجب النحوي، والمؤرخ ابن خلكان صاحب (وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان) وأبو الفداء الأيوبي الذي تنسب له مدينة حماة، والحافظ العراقي. هؤلاء الأعلام يقعون في فئتين الفئة الأولى هم الذين تثبت المصادر كورديتهم والفئة الثانية هم الذين ينتمون إلى كوردستان جغرافيا دون وجود تأكيد على انتمائهم العرقي"[٣] .

وغالبية الكورد مسلمون سنيون على المذهب الشافعي وقد أختاروا هذا المذهب، لتأكيد اختلافهم عن الأتراك الذين اختاروا المذهب الحنفي، ويعزو الباحثون انتماءهم لهذا المذهب إلى خضوع كوردستان المبكر للحكام السُنة، فضلاً عن نشاط علماء الدين الكورد الذين درسوا العلوم الدينية في المدرسة النظامية ببغداد أثناء الخلافة العباسية التي كانت تتبنى المذهب الشافعي ، وتنتشر بينهم طرق صوفية مثل النقشبندية، والقادرية الكيلانية ، وتنتشر بين الكورد الطرق الصوفية التي تختلف عن بعضها اختلافاً بسيطاً، وأكثر الطرق شيوعاً هي الطريقة القادرية، والطريقة النقشبندية، وقد لعب رجل الدين الذي يدعى عندهم بـ (ملا) في كوردستان دوراً بارزاً وإيجابياً في الحركة الوطنية الكوردية من حيث الولاء والانخراط فيها. ويدين الكورد، فضلاً عن الدين الإسلامي، اتباع لأديان ومذاهب اخرى، كالمسيحية، والأيزيدية، والعلي إلهية ، والعلويين، وأهل الحق، والكاكائية . أما اليهود في كوردستان العراق، فقد هاجروا إلى إسرائيل بداية عام ١٩٤٨، وهم معروفون ألآن كجالية كوردية يهودية.

---

[٣] **مصدر سابق تاريخ الكورد في الحضارة الإسلامية (ملخص عن ٤٥٧ صفحة)**

http://www.nokhbah.net/vb/showthread.php?t=7638

ان وجود هذا التنوع في الاديان اعطى الكورد الشكل الاثنوغرافي مما زاد من أهمية كوردستان حضارياً واجتماعياً وإقتصادياًوسياسياً.

إن القيم التي تتحكم بالعلاقات ضمن العائلة الكوردية قد تتحكم إلى حد بعيد بالعلاقات ضمن المؤسسات الأخرى في المجتمع، كالمؤسسات الدينية والسياسية والتربية والعمل. وعلى الرغم من ظهور القيم السلفية والأصولية وغيرها، فإن المجتمع الكوردي يشهد في مرحلته الانتقالية منذ فترة التسعينيات ،ظهور قيم جديدة في المجتمع الكوردي خاصة عند الشباب .

وهكذا تتصارع في المجتمع الكوردي المعاصر تيارات جديدة عديدة تميل باتجاه السلفية من ناحية والمستقبلية من ناحية أخرى (معاكسة) وخاصة عند الجيل الصاعد من الشباب الكوردي الرافض للماضي والتقاليد، ويتجلى هذا الصراع في الحياة اليومية، والحركات السياسية، والاتجاهات الفكرية ومختلف النشاطات الإنسانية .

"وقد تركت البيئة الطبيعية المتنوعة للمجتمع الكوردي تأثيراً على معتقدات الكورد الدينية بحيث جعلتهم أكثر ميلاً للاعتقاد بالأشياء الملموسة أكثر من الإيمان بالرموز المجردة، وربما يفسرهذا الميل الانحرافات الكثيرة عن الإسلام التي تتبناها مجموعات عديدة من الكورد بالانتماء إلى ديانات تحاول أن تترجم الرموز الدينية المجردة إلى معان واقعية ملموسة، كما قد يفسر هذا الميل إيمان الكورد بالأولياء والشيوخ والشخصيات الدينية المرموقة واتخاذها التعاويذ للتخلص من الارواح الشريرة ، الالتزام بالدين بدون اي تعصب يذكر ، وقد اتفق على هذا الرأي جميع الكتاب والرحالة الذين درسوا المجتمع الكوردي"[١] .

وعلى الرغم من أن المجتمع الكوردي محافظ ومتمسك بالمعتقدات الدينية، ففي استطلاعات خاصة [*]،حول المجتمع الكوردي والحياة الاجتماعية في كوردستان العراق إن الدين يأتي بعد الوطن من حيث الأهمية وخاصة عند الطبقة الشابة اوشباب الجامعات الكوردية، غير أن تيارات دينية سياسية عدة تنامت في المجتمع الكوردي في عقد التسعينيات من القرن الماضي مثل الوهابية والإخوان المسلمون عكست هذا التسلسل ووضعت الولاء الديني قبل الولاء الوطني .

وتبنت هذا الاتجاه قوى إسلامية كوردية مثل الرابطة الإسلامية الكوردية، والاتحاد الإسلامي في كوردستان العراق، والحركة الإسلامية في كوردستان العراق، والجماعة الإسلامية ، وقد ظهر هذا الاتجاه الديني لدى مجموعات خاصة في المجتمع الكوردي لاسباب عدة وبعضها سياسي وبعضها اقتصادي ، قد تكون لدى هذه الجماعات اسباب تدفعه لاتخاذ هذا الاتجاه

---

[١] مصدر سابق د.سندي بدرخان(المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي) ص ٢٧٦-٢٧٧

[*] استطلاعات خاصة قمت انا بها عن طريق عملية استبيان سوف يتم كتابة بحث خاص بهذا الشأن ونشره فيما بعد.

لمصالح يعتقدونها تفيد المجتمع الكوردي وبالتالي القضية الكوردية حسب اعتقادهم ، وهم في الغالب يتلقون مساعدات من بعض الدول الاسلامية السنية ، أولاً لأنهم أحزاب إسلامية وسنية المذهب وثانياً لأن لهم نشاطات كثيرة تحتاج الى التمويل المالي ، وقد تكون لهم قوة مؤثرة في الموقف السياسي والاجتماعي لا ينم إلا إذا كانت هنالك قوة وراءها تساندها على الاقل مادياً لانها ليس بيدها سلطة الحكم ، واي حزب لابد ان يكون له تمويل من أجل إدارة شؤونه وبرامجه الانتخابية؛ وعليه يتم استغلال الأحزاب الاسلامية السياسية كونهم بحاجة ماسة لهذه المساعدة فتقوم بعض الدول باستغلال ظروف هذه الجماعات الاسلامية وحاجتهم لمن يقف معهم في تموين برامجهم.

عُرف الدين كواقع اجتماعي وليس كنصوص ، "إذ يهاجم ميكافيلي الدين المسيحي لان تعاليمه لاتلائم مطاليب السياسة واهدافها "[٢]، لذا لا يستطيع في المرحلة الراهنة التي يمر بها المجتمع الكوردي أن يشكل حركة إنقاذ ثورية في المجتمع ، لأن المجتمع الكوردي بعد الانتفاضة الربيعية عام ١٩٩١ وتشكيل البرلمان الكوردي والحكومة عام ١٩٩٢ وحتى الآن تمخض عن ظهور قيم جديدة في المجتمع، والواقع الاجتماعي الحاضر هو واقع طائفي أكثر منه واقع ديني وذلك لانتشار الشعور القومي لدى الكورد بصورة عامة أكثر من أي وقت مضى، مؤمن بضرورة وجود كيان سياسي مستقل لهم، فضلاً عن العامل الإثني (العرقي) وهناك عامل آخر يكرس حالة الاغتراب في الدين، وهو الشعور العام السائد لدى الكورد باحتلال أراضيهم من قبل الحكومات الإسلامية المجاورة على أساس أنهم إخوة في الدين ولا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، مما أدى إلى إضطهاد الكورد منذ ظهور الدولة الاسلامية باسم الدين حتى اليوم.

إن الشعور السائد عند اغلب الكورد هو انه تم اضطهادهم وقمعه سبب قوميتهم وليس بسبب دينهم ، وهذا بحد ذاته لا يصنع بيئة صحية او صالحة لنشوء او تأسيس قيام دولة اسلامية او نظام اسلامي ، إذ أن أغلبية الكورد إن لم يكن جميعهم يطمحون ويهدفون الى تكوين الدولة القومية او على الاقل الفدرالية ،ويعلمون حق المعرفة ان الدين اذا ما حل محل القومية فسوف يخسرون حتى ما تم الحصول عليه حتى الان ، إذ مازال عامة الكورد يحملون صلاح الدين الايوبي مسؤوليته إهمال القضية الكوردية وتهميشها على الرغم من كونه شخصية كوردية بسبب التوجهه الديني وعدم عمل شئ للقومية الكوردية ولكن عمل الكثر من أجل الدين الإسلامي ، ولو ان الغالبية العظمى من الكورد هم من المسلمون ، وكما ذكرنا سابقاً فالدين الاسلامي يقول حسب ماجاء في

---

[٢] دكتور ابراهيم موسى معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت عام ١٩٩٤ ص ٢٤

الحديث النبوي الشريف (لا فرق بين عربي او اعجمي إلا بالتقوى)[١][٢] اي ان الدين الاسلامي لا يفرق بين القوميات ، ولكن الحكام والسلاطين تفرق بين القوميات وتاريخ الكورد يشهد لهم ذلك ، لذا اصبح على الكورد الحفاظ والدفاع عن قوميتهم ، ومانراه الان من السياسيين والاحزاب الكوردية لا يعدو كونه محاولة للتعليم من التجارب السابقة لمصلحة قضيتهم القومية ، هذه التنظيمات والاحزاب الإسلامية نشأت في الأونة الأخيرة ولاسباب كثيرة ،وهنا يقول غولدزيه "ان الاسلام قد جعل الدين دنيوياً لقد أراد ان يبني حكماً لهذا العالم بوسائل هذا العالم" [٣] ، هي تؤمن بحقوقها القومية والانسانية المسلوبة ، وجودها بجوار نظام إسلامي في ايران وانتشار الحركات الدينية في عموم الدول الاسلامية ، وخاصة دولة ايران هي راعية لبعض الاحزاب السياسية الدينية في العراق ، كل هذه الاسباب وغيرها نمت لدى الكورد وعياً سياسياً دينياً ، إلا ان هذه الاحزاب الاسلامية الكوردية أحزاب ايديولوجية قد يكون قسم منها خاضعاً لأجندة اقليمية ، وخاصة في العراق الارض خصبة لزرع اجندات خارجية ، وإلا فبماذا يُفسَر عدم وجود احزاب اسلامية كوردية في المناطق الكوردية الايرانية او التركية او السورية مثلاً ، ففي سوريا نجد أن هناك ١٤ حزباً كوردياً ومع ذلك لا يوجد بينها حزباً واحداً يحمل صبغة إسلامية أو عشائرية ، وهذه الاحزاب خطت لنفسها نهجاً اسلامياًقومياً كوردياً، وبالتالي فقد اتخذت الإسلام سبيلا إلى نيل الحقوق الكوردية ، وقد دخل تنظيم القاعدة باب المنافسة في الآونة الأخيرة وحاول إيجاد فرع كوردي تابع له في كوردستان العراق مثل جماعة الملا كريكار ، ولكن الأمر لم ينجح ، "لأن المجتمع الكوردي بعيد عن التزمت الديني وعن الأصولية والسلفية والتعصب والتطرف ، فلم يجد الإسلام السياسي المعتدل أو المتطرف حاضنة اجتماعية بين الأكراد حتى ينمو ويزدهر كما هو يزدهر في مجتمعات إسلامية أخرى"[١] ، بمعنى آخر(الظروف المعيشية وواقع الفرد الاجتماعي يلعبان دورا في التقليل من وقع الانتماء والارتباط الحزبي ، وقد يكون تأثير الدين او التدين على السلوك السياسي للمواطن الكوردي من باب المساعدة الانسانية التي تقوم بها هذه الاحزاب فقط ، فدليها نشاطات عدة في المجتمع الكوردي ، وإذا ما قدم اي حزب آخر خدمات اكثر بقليل مما تقدمه هذه الاحزاب الاسلامية فلا يتأخر المواطن الكوردي بترك تأييده للاحزاب الاسلامية لينتقل الى الحزب صاحب الخدمات الاكثر .

---

[١] الامام ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد سعيد بيسوني زغلول ، الجزء الرابع ط ١ دار الكتب العلية – بيروت ، ١٤١٠هـ ص ٢٨٩ .

[٢] المتقي الالهندي ، كنز العمال ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ط١ ، ١٩٧٥م ص ٣٥٢.

[٣] هشام جعيط ازمة الثقافة الاسلامية دار الحقيقة بيروت عام ١٩٨٠ ص ١٣٨ .

[١] د. العزي سويم ،كتاب (علم النفس السياسي) إثراء للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الاولى٢٠١٠ ص ١٥٧

"وبعبارة اوضح تبنى عقلانية اختيار الفرد على فكرة حساب تكلفة التزامه او عمله والعوائد التي يمكن ان يحصل عليها من هذا الالتزام او هذا العمل في منح صوته لاي مرشح او تأييد شخصية معينة"[٢] ، وهذا يدل على عدم الإكتراث بموضوع أن يكون الحزب اسلامي أو لا . وهذا لا يلغي موضوع أن الدين له تأثير انساني عاطفي على أي انسان لايشترك أن يكون كوردي ، وبالتالي فإن اغلب الاحزاب السياسية الاسلامية تعلم جيداً انها تستغل المشاعر عند المجتمعات الاسلامية الفقيرة الضعيفة من اجل تحقيق سياساتها ، ويعد تقمص السياسة بالدين من اجل الوصول الى اغلبية شعبية وخاصة عندما يكون هنالك شعب او مجتمع فقير جاهل وأمي . وبذلك نجد أن الإسلام السياسي الكوردي لم يظهر ليحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية بل ليضع الإسلام في خدمة نيل الحقوق القومية للشعب الكوردي ، ولذلك فإن هذه التنظيمات وان حملت هوية إسلامية إلا أنها كوردية قومية بالدرجة الأولى ، بدليل أنها لم تجنح إلى التطرف والعنف بل هي منفتحة ومعتدلة ، باستثناء جماعة الملا كريكار ،التي لا تعد تنظيماً كوردياً بل خلية من خلايا تنظيمات القاعدة المنتشرة في العالم .

"أن التدين الكوردي يفتقر إلى التصوف الفلسفي" [٣] ،ولكن المعروف تاريخيا أن كبار شيوخ الطرق الصوفية على مستوى العالم الإسلامي كانوا من الأكراد بدءاً من الشيخ عبد القادر الكيلاني مرورا بشعراء التصوف الفلسفي الكبار أمثال احمدي خاني وسيداي جزيري ، وهنا في الوقت الراهن بيوتات لشيوخ الصوفية الأكراد ، وإن كانوا لا يحظون بشعبية كبيرة بين الأكراد أنفسهم إلا بين القلة المتدينة منهم فأن لهولاء زعامة روحية كبيرة و مريدون واتباع من كافة البلدان الإسلامية ،وإذا كان المجتمع الكوردي غير متدين فإن هذا لا يعني انعدام رجال وعلماء الدين أو انتفاء الطرق الصوفية وشيوخها الكبار ، أما السبب وراء عدم جعل الدين محور الحياة اليومية للكوردي البسيط أو عدم انجراره وراء الصوفية أو دعوات الإسلام السياسي ،فهو فقدان الأكراد الثقة بالإسلام والمسلمين ، وهذا لايعني ان الكورد ينكرون اسلامهم او لايدافعون عنه ، بل هو شعب ملتزم ولكن الكورد يرون ان الحكومات الاسلامية وخاصة التي تحكم باسم الاسلام منذ العهد القديم والى الآن لم يقفوا مع الكورد ولم يقدموا المساعدة والعون في احنك ظروفهم . قد يوصف ذلك ان الكورد يقف بالضد من الاسلام السياسي ، لهذا فان الصوفية الكوردية تعيش عزلة عن مجتمعها المحلي لأنها نأت بنفسها عن السياسة ولم تتبنَ المطالب المشروعة للقومية الكوردية

---

[٢] مصدر سابق د.العزي(علم النفس السياسي)نفس الصفحة ص١٥٧

[٣] **د.عبدولي تهامي ،عرض زاكروس عثمان،الكتاب(الإسلام الكوردي في خدمة القبيلة)طباعة دار الطليعة بيروت،موقع اليكتروني ،** http://www.alwaref.org/arabic/2009-02-26-02-00-11/132-2009-04-08-01-30-15

ولأنها في صلح دائم مع السلطات الحاكمة للقومية الغالبة التي تضطهد الأكراد ،لقد تفرغت الصوفية الكوردية للعبادة ، وإذا كان العبدولي يتحدث عن زعامات جمعت بين صفة مشيخة العشيرة ومشيخة الطريقة ولعبت أدواراً سياسية ونالت ثقة عمياء في المجتمع الكوردي ، وهو لا يرجع إلى صفتها القبلية أو الدينية بل كسبت احترام المواطن الكوردي لانها جَيرت عملها السياسي من اجل المطالب والقضية الكوردية ، بمعنى آخراستغلت الواجهة السياسية كأمر مفروض او آلية لتحقيق خدمة القضية .

يذهب الكاتب الدكتور (تهامي العبدولي) ، أنه يصعب الحديث عن الفرق والمذاهب الإسلامية المنتشرة بين الأكراد بالمعنى المعروف في التاريخ الإسلامي وذلك لأن نسيج المجتمع الكوردي قائم على أسس قبلية وإن طغيان الحياة القبلية في المجتمع الكوردي جعل انتشار الإسلام بين الأكراد مشروطا بمدى خدمته للقبيلة [١] [*] ،إن المجتمع الكوردي اليوم هو ليس المجتمع الذي كان بالأمس ، حيث تراجعت العصبية القبلية أصبحت تعد أكثر من رمز معنوي أو عاطفي ،واصبحت العشائرية تتراجع في كوردستان العراق، و ليس هناك قيمة للرابطة القبلية أمام الرابطة القومية الطاغية في المجتمع الكوردي ، فالإنسان الكوردي لا يبني موقفه من الإسلام في ضوء مصلحة قبيلته بل يعطي الأولوية للهم القومي ، وهذا أمر طبيعي لان الاضطهاد الذي يعانيه الأكراد لا يكون بدافع عشائري أو ديني بل إن دافع قومي والاضطهاد يقع على جميع الأكراد دون تمييز بين عشيرة وأخرى أو ديانة وأخرى ، ويدرك الكورد هذه الحقيقة ، وهو ما سمح بتطور الوعي القومي – السياسي لديهم ليضعوا المصلحة القومية فوق أي اعتبار ، أن الأكراد لا يعطون أهمية للإسلام لأن مشكلتهم ليست دينية بل قومية وكذلك لأن الاضطهاد الذي يصيبهم يأتي من الإسلام والمسلمين ، وكثيرا ما يصبح الإسلام ذاته وسيلة بيد الحكومات والقوميات الغالبة بهدف إخضاع القومية الكوردية لعمليات الصهر القومي وتذويب هويتها القومية في البوتقة الإسلامية ، فالإسلام يشكل عقبة أمام تطور المسألة الكوردية ، وهذا يعني تحويل الأكراد من قومية إلى طائفة دينية ليضيع الحق الكوردي تماما ، ولان الأكراد يدركون هذه المخاطر فقد قرروا الابتعاد عن الإسلام لحماية هويتهم القومية ، حيث أن هناك اتجاهاً جديداً بين المثقفين والشباب الكورد لإحياء دينهم القومي القديم الزرادشتية ليس لدافع ديني بل لتأكيد تميزهم القومي حتى على مستوى الديانة ، وقد فكر آخرون في إيجاد إسلامهم الكوردي الخاص ، مثل الإسلام التركي والفارسي والعربي حيث يعمل الجميع على وضع الإسلام في خدمة مصالحهم القومية ، فلماذا لا يفعل الأكراد ذلك ؟ ، ونتيجة ظروف الاضطهاد القومي فإن النزعة العلمانية هي الطاغية في المجتمع الكوردي ، الذي

---

[١] **المصدر السابق(الإسلام الكوردي في خدمة القبيلة)نفس المصدر صفحة اليكتروني**

[*] **الصادر عن رابطة العقلانيين العرب دراسة مهمة عن القومية الكوردية في طرح جديد يمتاز بالجرأة العلمية والموضوعية**

يمكن القول انه ليس متديناً وليس عشائرياً ، بدليل أن الزعامات القبلية والدينية هي التي بادرت إلى تأسيس أولى التنظيمات السياسية الكوردية على أساس علماني يساري قومي وليس على أساس ديني أو عشائري ، واليوم فان كل حزب من الأحزاب الكوردية يضم بين صفوفه أعضاء من مختلف العشائر والأديان والمذاهب ، وعمليا ليس هناك حزب خصص لقبيلة أو ديانة ، بل هناك أحزاب علمانية تحولت من اليسار إلى الليبرالية والديمقراطية ،بعد إفلاس الإيديولوجية الماركسية – اللينينية او على الاقل في مناطقنا العربية كانت ام الكوردية التي كانت نافذة المفعول في المجتمع الكوردي حتى بين رجال الدين حيث كان الكثير منهم شيوعيين ، فإذا كانت خارطة الأحزاب الكوردية بهذ الصورة ، فهل تكون القبلية بهذه الحدة . لقد دخل الأكراد مرحلة جديدة مع بدأ المتغيرات الدولية التي تفاعلوا معها بشدة ، وكانوا جزءا منها، وشركاء فاعلين فيها ، مما أدت إلى تبدلات جوهرية في البنى السياسية والاجتماعية والدينية لدى عموم الأكراد ، ولهذا فان الاعتماد على معلومات قديمة لا تكفي لدراسة الواقع الكوردي الراهن إذ يجب الحصول على معلومات جديدة تقدم الصورة الواقعية للمجتمع الكوردي المعاصر ، حتى يمكن فهمه بالشكل الصحيح .

المطلب الثالث : دور الفكر القومي

القومية هي ظاهرة ومفهوم سياسي ، وعند ترجمة كلمة Nationalismوnation باللغة الانكليزية في قاموس اوكسفورد وغيره من القواميس فإنها تعطي مفهوم القومية والوطنية والتبعية السياسية ، وقد اخلتف الباحثون في اعطاء صورة واضحة بتعريف القومية ، بسبب القناعات المختلفة في وضع مفهوم او تعريف واحد للقومية ، فمثلا يذهب البعض إلى أن العامل الاول وهو وحدة الجغرافية او الوطن تضم المفهوم او التعريف القومي ولكن التعريف الانكليزي يلغي ذلك على أساس أن الوطن الانكليزي هو أوسع من حدود الجزر البريطانية ، والأمر نفسه يتحقق مع امريكا فانها تلغي مفهوم الانتماء الى عرق واحد في تعريف القومية وذلك لان الامريكيين ينتمون الى اعراق بشرية متعددة ، وقد كان كل ذلك ضمن الخلط الموجود في التعريفات بين الامة والدولة ، وبين مفهوم القومية والوطنية او القومية والتابعية السياسية ، ومع هذا فيمكننا أن نطرح تعريفين الأول للموسوعة الفلسفية العربية وهي تتطرق الى عدة تعاريف من أهمها الأمة او القومية: "وهو كل شعب أو الاكثرية الساحقة في الدولة تجمعه قوة عاطفية وسياسية تعرف بالقومية ، او هي حالة عقلية يكون فيها الولاء الأسمى للفرد واجبا للدولة القومية ، او هي مجموع الخصائص المعبرة عن وجود أمة وهي ايضاً حركتها السياسية والثقافية المعبرة عن القطاعات ذات المصلحة فيها بالوحدة إزاء الخطر الخارجي او مخاطر الاستبداد الداخلي ، وفي سبيل تطور

هذه الوحدة وتقدم هذه الأمة" [١] ، يذهب البعض على أن القومية في البداية هي مجموعة من البشر قبل أن تكون مجموع خصائص؛ وعليه يعرف الدكتور ثروت بدوي أن الامة هي : :"مجموعة من الأفراد استقروا على إقليم معين وتجمع بينهم الرغبة المتبادلة في العيش سويا ، وقيام الشعور لديهم بارتباطهم بمصالح عليا واحدة هو الذي يدفعهم الى الإتحاد في جماعة واحدة تنسيقاً للجهود المشتركة بما يحقق مصلحتهم العامة على خير وجه" [٢] ، ويعَرف ستالين القومية على انها:"جماعة مستقرة من البشر تكونت تدريجياًعلى أساس الاشتراك في وحدة اللغة والارض والحياة الاقتصادية ،ووحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة" [٣] .

ومما سبق يمكننا أن نستشف أن هنالك مفردات او توصيفات تذكر للدلالة على تعريف او مفهوم القومية ومنها : الامة والقومية والشعب والاثنية العرقية،وهنالك عوامل أساسية في نشأه القومية وتبلورها ، وهي :اللغة والدين والأرض والعِرق والعادات والتقاليد ، هذه العوامل كان لها وقع وتأثيرمتباين على النظريات التي فسرت القومية حسب ايديولوجياتها ، وأهم النظريات التي حاوت تفسير القومية وهي كثيرة اذا ما اطلعنا على الجغرافية القومية في العالم لذا لايسعنى ذكرها ، ولكن يمكننا ذكر الأهم منها.

النظرية الدينية

وتقوم هذه النظرية على أساس العقيده واعتباره من أسمى وأرقى الانتماءات ، إذ يعد أقوى مؤثر في حياة الانسان وخاصة أهل الاديان السماوية ، وقد نجحت هذه النظرية في توحيد البشر بمختلف اديانها لأن الدين يحقق وحدة الفكر والمعتقد ووحدة الشعور والوجدان ووحدة الغاية والهدف وبالتالي وهو الأهم وحدة الولاء ، الله عز وجل [١] .

---

[١] زيادة معن ،(موسوعة الفلسفة العربية)، بيروت معهد الانماء العربي عام ١٩٨٨ (ص١٠٨٢)

[٢] بدوي ثروت ،كتاب (النظم السياسية) القاهرة دار النشر النهضة العربية عام ١٩٨٩(ص ٢٩)

[٣] بحرسميرة،كتاب(المدخل لدراسة الاقليات) القاهرة مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٨٢(ص ٨)

[١] أمين مثنى قادر ،كتاب(قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية) منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية سليمانية عام ٢٠٠٣ (ص ٢٥ـص٣٧)

نظرية الاشتراكية الماركسية

الاشتراكية الماركسية تعتقد ان المصالح الاقتصادية والطبقية هي العامل الاساس في تكوين الامة وبالتالي زوال الصراعات وانهاء التقسيمات والفوارق بجميع اشكالها كاللون واللغة والجنس والعرق ،،الخ ، إن الأساس النظري للماركسية يختلف بشكل جذري عن أي نوع من الأيديولوجيات القومية. فمحرك التاريخ بالنسبة للماركسية هو الصراع الطبقي. وبالتالي فإن التناقض أو الصراع الأساسي في العالم المعاصر هو التناقض والصراع بين الطبقة العاملة العالمية والطبقة الرأسمالية العالمية. وتعتبر الانقسامات القومية ظاهرة ثانوية بالنسبة للصراع الطبقي، وكما يعلن البيان الشيوعي، إن العمال ليس لهم وطن ، أما القومية فهي ترى العالم منقسما ليس إلى طبقات وإنما إلى قوميات. وبالتالي فإن الصراع الطبقي يشكل التهديد الأعظم لجميع أشكال القومية من الفاشية إلى الحركات الوطنية اليسارية التي تتبنى طروحاتها العديد من نظم العالم الثالث.

النظرية الالمانية

وتعد هذه النظرية العرق واللغة هما العوامل الأساسية في تعريف القومية أو الأمة ، أي يجب ان ينتمي الشعب الى عرق واحد أولغة واحدة لتعطي طابع ومعنى للقومية أو الأمة الواحدة ، إذ يؤمن الالمان بعرقهم الآري كوحدة انتماء الى القوم الواحد او اللغة الالمانية الموحدة الذي يعطي طابع وأساس للأمة او للجنس الألماني ، بل يذهب بعض الالمان أن تكون هناك وحدة جغرافية ايضاً لتعطي الطابع المكمل للقومية او الأمة ، بل يعدونها من اهم العوامل الأساسية لذلك [(١)] .

النظرية الفرنسية

وتعد النظرية الفرنسية القومية أو الأمة الاتفاق والقناعة والرغبة في العيش الموحد ضمن حدود إدارية جغرافية واحده ، بمعنى آخر فإن هذه النظرية تنظر الى وجود شعبٍ ما ضمن حدود جغرافية واحدة تجمعهم المصالح والرغبة في العيش مع بعض [(٢)] ، عندما تجمع المواطنين مصالح

[(١)] د.أحمد شيرزاد النجار،(تطور الفكر القومي الكوردي)صحيفة الوطن للجميع تاريخ نشرها على السايت ٦/١٠/٢٠١٠

http://www.wattan4all.org/wesima_articles/history_of_kurds-20060613-16141.html

[(٢)] مصدر سابق (تطور الفكر القومي الكوردي)نفس الصفحة الاليكترونية

مشتركة وعبر التاريخ تصنع إرادة مشتركة للعيش معا كشعب واحد فتتكون الأمة الواحدة ، وكانت هذه النظرية ردة فعل النظرية الألمانية ، ومن أهم دعات هذه النظرية المؤرخ (فوستيل دي كولاج و آرنست رينان) .

واضافة الى هذه النظريات فإن هناك نظريات اخرى وفيها الكثير من العوامل الاساسية المضافة لتعريف القومية أو الأمة إذ أن بعضها أقرب الى التفكير العنصري الشوفيني ، وكان لكل هذه النظريات انتقادات من قبل علماء اجتماع او بايولوجيين او نفسانيين او انثريولوجيا ، على ان البشرية اجمع يرجع لاصل واحد مع وجود رؤى مختلفة لذلك ، وان كان هنالك اختلاف بين البشر في اللون او طبيعة الجسم ...الخ من الفروقات فكلها يرجع الى العامل الوراثي او الى البيئة . ولايشترط ان تكون الثقافة للعرق الواحد متشابهة وقد يكون هنالك في إطار العرق الواحد ثقافة تختلف من قبيلة الى أخرى او من مدينة الى اخرى ، فضلاً عن وجود شك بان يكون هنالك عرق صافٍ مئة بالمئة ، حيث لايشترط اشتراك شعب معين بصفات معينة كأن يكون لون البشرة او شكل العين او لونها او لون الشعر وما الى ذلك من أمور بأن يكون عامل قوي لأصالة العرق .وهنا سؤال يطرح نفسه وهو ، أي من النظريات التي تم ذكرها سابقاً تطبق على حالة او وضعية القومية الكوردية ، اذا ماتم الاطلاع جيداً في حالة القومية الكوردية سوف لا تتكون من تحديد نظرية واحدة بعينها تنسجم والقومية الكوردية ، فإذا ما قلنا أن النظرية الالمانية هي النظرية التي يمكن ان تنطبق على الكورد اصحاب عرق واحد ولغة واحدة ، ولكن لا ننسى ان كوردستان فيها طوائف واثنيات أخرى تشعر بانتمائها مع القومية الكوردية وتعيش معها بالرغبة الصادقة ضمن مناطق الكوردية ، وهذا ما تؤمن به النظرية الفرنسية ، وبما ان اغلب الكورد هم من الديانه الاسلامية ، فهذا يجرنا الى ان الكثير من الشعب الكوردي يؤمن بما جاء في النظرية الدينية ، أما بالنسبة الى الأحزاب الكوردية وخاصة الرئيسية منها فإنها تؤمن وكما جاء في برامجها ومؤتمراتها السياسية على انها ترفض كل انواع الفوارق الطبقية ، بل اذا ذهبنا ابعد من ذلك سوف نرى الكثير من كوادر الأحزاب الكوردية وهم من يؤمنون بالفكر الاشتراكي ، وهذا الاخير يجرنا أيضاً الى النظرية الاشتراكية الماركسية ، وبالحصيلة يصبح للقومية الكوردية نظريتها الخاصة بها وتعريق قوميتها بسبب وضعها الخاص ، ويذهب الدكتور سويم العزي على ان التحليل السياسي الماركسي للقومية يعد بدعة ، على ان هذه البدعة هي التي كانت وراء الصراع الدامي بين الدول في أوربا ، وأضاف الدكتور العزي (نقلاً عن بيندكت) أن الأمة ليست بدعة اوجدها الفكر الغربي بل هو شئ موجود لدى غالبية المجتمعات العالم في شعور افرادها بوجود صلات ترابط الواحد مع الآخر [١] .

---

[١] مصدر سابق د.العزي (علم النفس السياسي) ص ١٨٠-١٨١

الوعي القومي الكوردي ومدى تأثيره على السلوك السياسي

الوعي القومي هو جزء من الوعي الاجتماعي السياسي وهناك تعريفات كثيرة لمعنى الوعي والوعي الاجتماعي ، "مفهوم الوعي عند (روزنتال و يودين) وهو أعلى أشكال انعكاس الواقع الموضوعي، وهو موجود في الانسان وحده . والوعي هو المجمل الكلي للعمليات العقلية التي تشترك ايجابيا في فهم الانسان للعالم الموضوعي ولوجوده الشخصي ، ويرجع ذلك أصله الى العمل، والى نشاط الناس الانتاجي الاجتماعي، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهوراللغة، لذا فقد كان للغة تأثير عظيم في ظهور الوعي" [٢] .

أما الوعي الإجتماعي فهي تلك الأفكار والتصورات والمشاعر التي تساعد الإنسان والجماعات والمجتمع على تمثيل العالم المحيط أو استيعابه، وقد يكون هذا الوعي زائفاً (غير حقيقي)عندما يكون بينه وبين فهم العالم المحيط وتصوره معوقات أو ضغوط من أي نوع [٣] .

والقومية هي يقظة الأمة وتنبهها لوحدة حياتها ولشخصيتها ومميزاتها، ولوحدة مصيرها وأنها عصبية الأمة، وقد تتلبس أحيانا بالوطنية : التي هي محبة الوطن، والوطنية مشتقة من القومية ،لان الوطن أقوى عوامل نشوء الأمة، واهم عنصر من عناصرها ،فالقومية هي الوجدان العميق المولّد لمحبة الوطن والتعاون الداخلي بين أفراد الأمة لدفع الخطر الذي يحدق بالوطن والأمة والشعور بوحدة المصالح الحيوية والنفسية ، وكذلك هي الروح والشعور الواحد المنبثق عن الأمة من وحدة الحياة في مجرى الزمان ، وليست القومية مجرد عصبية هوجاء أو نعرة ونزعة سلبية بل هي شعور خفي صادق العواطف وحنين إلى الحياة التي عهدها وكما أنها عوامل نفسية منبثقة من روابط الحياة الاجتماعية الموروثة والمعهودة.

على أرض الوطن وترابه يفتح المرء عينيه للنور ويرث مزاج الطبيعة وتتعلق حياته بأسبابه وهي من العناصر القوية لهذه الظاهرة النفسية الاجتماعية التي هي القومية ، فماذا تعني القومية للكوردي إذا أزلت عن ذاكرته تاريخ أجداده بإيامه الحلوة والمّرة وجبال جودي وحمرين وآرارات ونمرود وخيرات كوردستان وعشائرها وأنهارها العملاقة واختفت سهول حران وشيخان وهولير وشهرزور وإن جفت بحيرة وان وأورمية ، فالكوردي لن يخفق قلبه في هذه الحالة على جبال

---

[٢] م.روزنتال و.ب.يودين، الموسوعة الفلسفية،ترجمة سمير كرم، الطبعة الثالثة ، دار النشر بيروت ١٩٨١،ص ٥٨٦

[٣] Rosnthal M.&Yudin P. A Dictionary of ph ilosophy , Progress Publishers , Moscow, 1967. P 115

الألب وسهول هولندا الخضراء وحسناوات أوروبا وبحيرات سويسرا ويورو التسكع والتسول لأن عملية بناء الشخصية قد جرت في هذا الوسط البيئي والاجتماعي الخاص وليس في أي مكان آخر فأخذت ذلك الطابع المميز عن غيره مما أضفى عليه تفرده من حيث الانتماء والهوية باعتبار الكورد أمة وجدت على هذه الأرض منذ الألف الرابع قبل الميلاد (٤٠٠٠ ق.م) ومع وجود السومريين كجيران لهم أو ربما هم ذاتهم .

وقد كانت فكرة القومية عند الكورد تاتي بعد الاسلام بالاهمية وهذا هو حال فكرة القومية في الاسلام ، ولم تبدأ نهضة كاملة إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ، اي سيادة الفكرة الاسلامية التي لعبت دوراً فعالاً في الحيلولة دون تكوين وعي قومي وبالتالي دولة قومية كوردية ، (وقد تم توضيح ذلك سابقاً، عن الاسلام السياسي عند الكورد)، فضلاً عن ذلك الانتماء الى العشيرة والغريزة للمحافظة عليه مما حدد سلوك الفرد الكوردي وعقيدته ، حيث كان الكوردي مسبوكاً في بودقة العشيرة وعدَّ نظام العشيرة هو القانون الاسمى ، ان فضائل الانسان الكوردي وشخصيته ولغته وسلوكه كلها مدينة للعشيرة؛ وعليه فقد أطّر نفسه بحدود العشيرة فغاب عليه الأمة او القومية التي لها حدود اوسع واكبر ، وبالتالي فقد كانت من الاسباب الأولى لعدم تمكن الكورد في تكوين الدولة القومية الكوردية .

وهذا يعني أنه لم تكن القومية ذات تأثير كبير على سلوك الفرد الكوردي ، لان شغله الشاغل كان ضمن حدود العشيرة ، وهذه الحدود الضيقة التي أحاط نفسه وعقله بها حتى أغدت عائقاً ليمنعهُ من خدمة قوميته وبالتالي لم يكن للقومية تأثير عليه ، فظاهرة القومية في العالم كانت وراء العديد من الحروب بين الدول والصراع ضد النظام الاقطاعي ومن اجل حماية وجودها الاقتصادي والثقافي، (في التحليل السياسي او لدى اولئك الذين يستلهمون من الافكار الماركسية منهجا في التحليل تعد القومية كأيديولوجية استخدامية بيد الطبقة الرأسمالية والبرجوازية لغرض المحافظة على المصالح الاقتصادية في إطار الدولة القومية التي تم خلقها، والمقصود بالأيديولوجية الاستخدامية هو استغلال المعطيات من أرض وثقافة لغرض السيطرة الاقتصادية وللدفاع عن مصالح البرجوازية باسم الخصوصية التاريخية والثقافية) [١] .

ولم يتبلور الوعي القومي الكوردي إلا في الآونة الأخيرة ، وذلك لاسباب كثيرة ومنها ، انتشار الفكرة القومية في العالم ووصول اثر هذه الفكرة الى مثقفي الكورد ، وتأثيرهم بحركات التحرر القومية في العالم ، وتعرض الكورد الى ظلم مستمرعلى ايدي حكام وانظمة مستبدة ، مع إيمانهم بعدالة قضيتهم ، ووجود اطراف مثل الاتحاد السوفيتي واطراف اخرى تشجع الحركات

---

[١] مصدر سابق دكتور العزي سويم (علم النفس السياسي) ص ١٧٩

القومية الكوردية ، وقبل كل هذا ،المنافسة الشديدة والتي بدأت مع حملة السلطان سليم الأول عام ١٥١٤ ، بين السلطة العثمانية من جهه والسلطة الصفوية من جهه اخرى ، فوجود الكورد في منطقة تماس لهذه الاطراف مما حول المنطقة الى منطقة صراع وكانت المنطقة الكوردية تشهد ازدهاراً بوجود عدد من الإمارات الكوردية (ذكره المؤرخ الكوردي شرف خان البدليسي في كتابه المشهور شرفنامة)، وتزوير الموقف الكوردي لهذه المرحلة ، ويقصد بالتزوير ، هو تزوير موقف الكورد اتجاه كل الاحداث السياسية التي حصلت بين قوى هذه المنطقة وقوى ومكونات المنطقة نفسها، وهذا مايسرده لنا التاريخ(قبل وبعد الغزو المغولي تم إستغلال خدمات وبطولات الكورد في الحروب والغزوات لميزتهم الحربية الموجهة ضد الأمم الأخرى وكذلك تحريض القبائل الكوردية لمحاربة بعضها الآخر في كثير من الاحيان، واستمر ذلك الى وقت ليس بالقريب حيث بدأ الوعي القومي ، وقد ألحقت الغزوات والحروب أضراراً جسام بأغلب المناطق الكوردية) [٢]، فكثيراً ما كان يتم تحميل الكورد مؤولية مايحدث وقد أدى كل ذلك بالتالي الى نشوء الكثير من الحركات والثورات الكوردية مما عزز الوعي القومي الكوردي ، ويمكننا ان نقول ان اول مؤشر لهذا الوعي بعد ان أدرك الكورد مدى أهمية الاعلام في نشر قضيتهم ومعاناتهم للعالم فصدرت اول جريدة كوردية باسم(كوردستان)في اسطمبول عام ١٨٩٨ من قبل الأمير بدرخان ومن ثم نقلت الى القاهرة ثم الى جنيف لتعود بعدها عادت الى اسطمبول ، وكان للجريدة توجه ليبرالي في بادئ الامر ثم تنويري وبعدها اخذت طابع المعرض للإمبراطورية العثمانية ، هذا لا يلغي عدم وجود ملامح وعي وشعور قومي عند شعراء الكورد قبل ذلك ، إذ تمكن أحمد خاني عام ١٧٠٨ ان يطرح احدى اوجه الفكر القومي في ديوانه المشهور(مم وزين) [١] .

وبعد انتفاضة الشيخ محمود الحفيد عام ١٩١٩ وإعلان نفسة ملكا لكوردستان ، تتالت الانتفاضات والحركات حتى كان آخرها انتفاضة عام ١٩٩١ ، ومن الجدير بالذكر ان الكورد دفعوا الكثير من التضحيات .

ان الكورد مثل غيرهم من الشعوب الشرق الاوسط تأثروا بالظروف والأحداث التي مر بها الشرق الاوسط فالاحتلال في المراحل الممتدة من القرن العشرين ساهم الى حد كبير في إطار الوعي السياسي للكورد ، فبعد تحرير شعوب تلك المناطق انتقلت كوردستان من احتلال الى احتلال آخر حيث لم يمارس الكورد حقوقهم السياسية والاجتماعية منذ تقسيم كوردستان على اربعة دول

---

[٢] دكتور قاسملو عبد الرحمن (كوردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية)المؤسسة اللبنانية للنشر-بيروت ط١ - ١٩٧٠-ص٤٢-٤٣

[١] - شاكلي فرهاد، (الوعي القومي الكوردي في مم و زين- أحمد خاني) ترجمة سيف الدين داود، برزان محمود، بيروت ١٩٩٠ ص ٩١

وهي تركيا وايران والعراق وسوريا ، وبقيت حقوق الكورد السياسية مرهونة بنوع الحكومات العصرية التي مارست الاستبداد بحق شعبها ومنها الشعب الكوردي ، ولهذا فرضت صيغة سياسية على الكورد وعلى معظم اجزاء كوردستان ومنها كوردستان العراق حيث بقى مسألة الوعي السياسي في إطار الوعي القومي وفي ضرورة التخلص من العنصرية القومية التي تستخدم ضد شعب يعيش حرمان من ابسط الحقوق وبالتالي اصبحت كوردستان في حالة الركود والجمود الفكري ومحاربة الآخر وسيطرة الأنظمة التسلطية على المنطقة الكوردية مما انعكس باشكال مختلفة على الوعي السياسي وتجلياته المعاصرة [٢] .

ان الوعي القومي عند الكورد له جذور نفسية من أثر التجليات التاريخية السياسية الاجتماعية والاقتصادية(لحلة التعصب القائمة). فسبب هذا الشعور والوعي القومي عند الكورد يرجع الى فكرة عدم امكانية (تقسيم القوة والمشاركة السياسية في صناعة القرار والظروف السياسية التي قادت الطرف الآخر (الغير كوردي) على الحصول على أكبر المنافع)[٣] .

على الرغم من ان تركيا وايران من الدول القومية العنصرية ، إلأ أن في القرون الماضية لم يكن الكورد يصبغون ثوراتهم وحركاتهم بصبغةٍ قومية فالحركات القومية الكوردية بدأت في اواخر العهد العثماني ، وحتى هذه الحركات ،اعطت واجهة قومية كون الطابع القومي هو الذي كان سائداً بوجه عام أي أن حركات الشعوب المضطهدة في سبيل تقرير مصيرها أغلبها حركات قومية تقدمية ، وان العنصر القبلي يخلي مكانه بسرعة للتيار القومي ، وكل الحركات الكوردية تنفي الطابع القومي فقيامها من اجل القضية الكوردية هذا لايعني انها حركات قومية [١] . ومما يؤكد ذلك هو الكوادر الحزبية لتلك الحركات ،إذ إن الحركات والاحزاب الكوردية تكونت من أجل وجود قوة ظالمة تقتل وتقصي وتستبد وتلغي وتستغل القوم الكوردي ، فهي لم تنشأ من أصل وجود دولة قومية كوردية وتطمح بالمزيد وتلغي الآخر من الأقوام ،اي انها لا تقدم(مصالح وخدمات مختلفة ،سياسية او اقتصادية،،الخ) لقومها على حساب أقوام أخرى ، كما كان هتلر(على الجنس الآري) ، الحركات الكوردية دفاعية وليس غازية او محتلة او متسلطة ، وعدم وجود دولة للكود أكبر دليل على انهم لم يكن بيدهم اصلاً اي سلطة او قوة للتعدي على الأقوام أخرى ، لذا تذكر الاحزاب والتيارات بالكوردية او الكوردستانية ، للتعريف أولاً انها كوردية ، وللإعلان عن استعدادها في الدفاع عن الامة الكوردية المهددة ، ولا تحمل شعارات للوحدة القومية الكوردية ، كل

---

[٢] البرواري زيرفان الكتاب(الوعي السياسي وتطبيقاته، الحالة الكوردستانية نموذجا، مطبعة هوار –دهوك الطبعة الاولى ص ٦٣

[٣] العزي النفس السياسي ص ١٨٩

[١] **صالح رفيق احمد (كتاباتفي المسألة الكوردية)الجزء الاول،مطبعة شفان سليمانية عام ٢٠٠٨ (ص١٤٧)**

شعاراتها واهدافها هو الأمن والاستقرار للشعب الكوردي ، لو كانت هنالك حقيقة قوة أو منظمة دولية تهتم وتدافع عن الاقوام والشعوب المظلومة في العالم وتعطي حقوقها الانسانية ، لما أحتاج الكورد إلى حركات كوردية تدافع عن قومها ولما كان هدف الاحزاب الكوردية في الغالب قومياً ؛وعليه تأخر الوعي القومي الى نهاية القرن التاسع عشر عندما بدأ الكورد ينادون بالاستقلال عن الدولة العثمانية . وسوف نذكر المزيد فيما بعد عند التطرق الى الاحزاب الكوردستانية .

في الحركات القومية عناصر تمثل مصالح مختلفة تنعكس عنها افكار اجتماعية مختلفة ولكن من اليسير ان نلاحظ سرعة تطور الوعي القومي كماً وكيفاً وهذا ما يمكن مشاهدته خاصة خلال السنوات ٣٠ ـ ٤٠ الماضية فضلاً عن ذلك فقد كان لهذه الحركات دور كبير في تغيير نظام الحكم وبمعنى آخر ان الاقليات والطوائف المضطهدة كثيرا ماتكون عنصراً اساسياً في الحركات الوطنية [٢]. وفي الوقت نفسه تكون الحركات القومية والاقليات الطائفية مصدر قلق وازعاج للدول ، بسبب مطالبتهم المستمرة لحقوقهم ، واذا ما تم التعامل معه بالتراضي اي بالطرق السلمية يتحول الى مصدر اكثر قلقاً وقد يهدد البلد ويقوده الى حروب ، ومن الجانب الاخر تكون الحركة ذاتها ، وبسبب استمرار تهميش مطالبها والاستمرار في عدم مراعاة حقوقهم ومن ثم اضطهادهم فقد يتحولوا الى حركات متعصبة وثائرة لا يحمد عقباها ، كما هو الحال في التيارات او الحركات الاصولية ،وبالتالي فإن السلوك السياسي لِمؤيدي هذه الحركات سوف يتأثر، فيأخذ الطابع العنصري ، مع ان الكورد ليسوا ممن يدعون أنهم العنصر النقي حتى وان كانوا من العنصر الآري[١] ، ومن خلال مجمل ماطرحناه عن الفكر القومي الكوردي وتأثيره على السلوك السياسي للأفراد والجماعات ، يمكن تقبل التبريرات عندما تكون هنالك حقائق على ارض الواقع (مجازر واضطهاد واستبداد)لايمكن التغاضي عنها أو إنكارها ، مهما كانت التبريرات لتقليل او نكران هذه الحقائق الموجودة من قبل الطرف الآخر وبغض النظر عن ظروف الطرف الآخر ، فهي في الأخير تعتبر أفعال وأحداث تمت ،ولها شخوصها ،وأوقاتها المحددة ،وأماكن الأفعال أو الأحداث معروفة (مجزرة حلبجة ، الانفال ، المقابر الجماعية ،هذه فقط بالنسبة الى الفترة الاخيرة من تارخ الكورد ولأننا ليس في صدد التطرق على كل مآسي الكورد عبر التاريخ)، وآثارها وما أفرزته هذه المآسي فهي واضحة وموجودة على المجتمع الكوردي ، لذا فهذه التبريرات او الحجج السياسية من قبل الآخر (الجاني أو مؤيده) . والذي يقوم بتسطيح اوتبسيط هول أثر هذه المعانات والأحداث غير الانسانية عبر التاريخ على الوعي والسلوك السياسي الكوردي ، وبالتالي أُقتيد الكوردي في تأطير وعيه وسلوكه السياسي بإطار قومي ، انهم دفعوا لذلك بدون قصد ، ومن أجبر على شئ فبالإمكان

---

[٢] المصدر السابق،(كتابات المسألة الكوردية)الجزء الاول (ص١٥١)

[١] المصدر سابق(كتابات المسألة الكوردية)الجزء الاول ص١٥٣

التخلص منه عند زوال أسباب الإجبار .(لان اشباع هذا الوهم(الوعي القومي او الفكر القومي)) على الواقع كرغبه يعني نهاية الرغبة عن الإشباع ومع نهايتها ينتهي الوهم فتنفقد العوامل المحركة للنفسية القومية معنى وجودها) [٢] .

وهنا ياتي دور أصحاب المصالح السلطوية من رجال السياسة ليلعبوا الدور كقادة قوميين ليحولوا الفكر القومي كايديولوجية تحاول تجبير الشعور القومي لدى الكورد لصالحهم وخاصة اذا كان بالأصل الفكر القومي مؤثر ،وذلك في محاولة في التركيز على هذا الشعور عند الجماهير في كل المناسبات والاوقات ، مما يجعل ذلك عند البعض وخاصة ممن اصبحت لديهم قناعة في عدم تحقيق الرغبات القومية .

وقد اتفقت على تسميته بالوهم القومي [٣] ، هذا لايعني عدم رغبة او إيمان القادة والسلطويين في تحقيق المشروع القومي ، لان أغلبهم كانوا ثواراً من اجل تحقيقها .

ان فقدان الانظمة للإنسانية في التعامل مع الكورد يجعلهم ان يبحثوا عن الاسباب ، وعادةً ما تكمن الاسباب في الاختلاف بين الطرفين ، وما هو مختلف بين النظام والكورد هو عدم رضى الكورد عن طريقة تعامل النظام معهم والاختلاف الآخر في قومية النظام وقومية الكورد وهذا ثابت في شعاراتهم القومية ؛وعليه ارتبطت هوية الكورد بقوميتهم ، وبسبب حملات الإبادة اصبح الكوردي يخاف على هويته وبقائها ، (فالهوية تعبر عن وجود الذات التي تتشكل من خلال التفاعل المستمر لمشاعر الفرد مع محيطه ومع نفسه من اجل التعبير عن هذا الوجود ، مشاعر تعكس صيرورة العوامل المتداخلة في تكوينها منذ ولادتها) [١] .

إن ما تعرض له الكورد من الاستبداد وحالهم في حال باقي المواطنين في العراق للنظام السابق ،إذ افقده الوعي او السلوك السياسي الصحيح فالنظام العراقي السابق ومن خلال ممارسته القمعية جعل كل المواطنين يهربون من العمل السياسي بل حتى من مجرد التكلم فيه ، ليس هنالك أي رأي عام وإن كان، فموجهاً ومصطنعاً من قبل النظام ، وهنا اصبحنا أمام معضلتين للفرد الكوردي وسلوكه السياسي :-

الاول - يكمن في سلوكه السياسي لصالح هويته المهددة .

والثاني - في كيفية الارتقاء بمستوى وعيه السياسي الذي بات وعياًسطحياًعلى اثر ماخلّفة النظام السابق .

---

[٢] المصدر السابق د.العزي(علم النفس السياسي)ص ١٩١

[٣] المصدر السابق د.العزي(علم النفس السياسي)ص نفس الصفحة ١٩١

[١] المصدر السابق د.العزي (علم النفس السياسي) ص ١١٣

إن أهم ما يميز القومية الكوردية هي لغتها الخاصة بها مع وجود اللهجات المختلفة ومع تأثير الثقافة الكوردية بالثقافات المجاورة لها ، ومع كل هذا فإن هنالك اتفاقاً واسعاً في الدراسات الحديثة عن الاثنيات والهوية القومية التي تفيد ان الوحدة او التنوع الثقافي ليس بحد ذاتهما عاملين حاسمين على الرغم من ان جاذبية فكرة التاريخ المشترك والثقافة المشتركة ذات اهمية بالغة في تحريك العاطفة الإثنية او القومية ، فالدول القومية الاوربية الاولى في عصر صعود القوميات لم تكن متجانسة ثقافياً ، ففي عام ١٧٨٩ كان نصف سكان فرنسا ناطقين بالفرنسية وكان ١٢-١٣% فقط يتحدثون بها بصورة صحيحة اما الباقون فكانو يستخدمون اللهجات العالمية المحلية ، ويوم توحيد ايطاليا عام ١٨٦٠ كان ٢,٥% من السكان يستخدمون اللغة لايطالية في تعاملهم اليومي بل ان بعض أبرز القادة القوميين ما كانوا يتقنون اللغة القومية [٢] .

اما بالنسبة للكورد فوضعهم جيد من هذه الناحية حيث يوجد حضور حسن مشترك بالهوية وسط القبائل المتنوعة في خصائصها الثقافية وهذا الاحساس المشترك بالهوية سبق بوقت طويل عصر انبثاق القوميات وعلى الرغم من وجود بعض الفوارق الثقافية للأمة الكوردية الا أن ذلك لا يخرج من شعورهم القومي الكوردي تجاه بعضهم لبعض حتى لو وجد اختلاف في النطق ، ومن اللهجات الكوردية المختلفة هي البادينانى والسوراني والكوراني والزازائي ...الخ من لهجات .

وعند القوميين الكورد هواجس في أن يتم تأويل اختلاف اللهجات وبالتالي افراز انقسامات ثقافية مما قد يؤثر على حق تقرير المصير بشكل او آخر ، وقد حمل الكورد ايران وتركيا والعراق سبب محاولة ترسيخ الفروقات بين الامة الكوردية ، وقد جاء هذا التبرير مبنياً على أمور كثيرة ومنها ،كانت ايران والعراق .

مثلاً تذيع برامج كوردية في الإذاعة وتستخدمان في هذه البرامج عدداً من اللهجات المختلفة في حين ان البرامج المذاعة بالفارسية والعربية تبث باللغة الفصحى الموحدة ، وقد عدَّ الكورد ذلك بمثابة سعي الى شق صفوفهم ومنع نشوء لغة كوردية معيارية موحدة [١] .

وارتبط مفهوم حق تقرير المصير بمفهوم الأمة حسب ما جاء في الخطاب السياسي السائد في القرن العشرين من الرئيس الامريكي وودرو ويلسون ، عند الإعلان عن برنامجه السياسي من

---

[٢] E.J. Hobsbawm, Nations and nationalism since 1780 (Cambridge University Press, 1990), p 1-60

[١] فان مارتن برويسن ،كتاب(الاكراد وبناء الأمة) ، ترجمة فالح عبد الجبار التحرير والاشراف الفني اللغوي حسين بن حمزة ، مراجعة الترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية العراق، دار النشر الفرات للنشر والتوزيع الطبعة الاولى عام ٢٠٠٦ ص ١٨-١٩

خلال النقاط الأربعة عشر وغيرها من الخطابات في زمن الحرب العالمية الأولى ، وكذلك في كتابات ستالين عن المسألة القومية ، وتتحدث مواثيق الأمم المتحدة عن (حق الأمم في تقرير المصير) وبناء عليه ، فقد بذل الكورد القوميون الكثير من الجهود للبرهنة على أن الكورد أمة ، والمعروف ان ويلسون ، شأنه في ذلك شأن الأمم المتحدة لم يقدم اي تعريف لما يعنيه مفهوم الأمة بالتحديد ، وكان الكورد في وقتها اضعف ان يثبتوا مطاليبهم ، وكان ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٨ فقد اشار فقط الى الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا او بتحديد فقد اشار الى الشعوب التي استعمرتها القوى الاوربية ، في حين ان ستالين صاغ تعريفاً للأمة كان له اثر كبير في الحركة الكوردية ، وسعى القوميون الكورد الذين يرون انهم يمثلون أمة حسب منطوق هذا التعريف ، الى تلقي الدعم من الاتحاد السوفيتي لقضيتهم ، وهذا التعريف مازال هو السائد في جميع السجالات الكوردية وحتى الحركات اليسارية مع بلدانهم [٢] .

ان التاريخ المشترك واللغة والأرض والحياة الإقتصادية والثقافة المعبرة عن (الطابع القومي) حددها ستالين كمعيار لتمييز الأمة في العالم ، وكان بإمكان القوميين الكورد اثبات كل هذا لو لا الأطراف القوية التي منعته من تحقيق ذلك ، فقد انكروا على الكورد وجود حياة اقتصادية مشتركة ،ووجود لهجة موحدة ، ولكن في حينها كانوا القوميون الكورد وخاصة في العراق وايران قد عدوا النضال من اجل الحلم في قيام كوردستان الكبرى الموحدة والمستقلة وهو حلم ومطمع كل الأمة الكوردية ، ولكن لاسباب برغماتية [*] اصبحت المطالبة بحق تقرير المصير في إطار الدول القائمة . بمعنى آخر عدم استمرار مطالبة الكورد لهذا الحق المصيري للامة الكوردية والابتعاد عن المجاهرة بها لدواعي برغماتية [١] .

وبعد تفجرالانتفاضة الكوردية وحصولها على الحماية الدولية لمنطقتها وإصدار القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر فضلاً عن قوانين الاحزاب عام ١٩٩٢ كل ذلك اعطى دفعة للمواطن الكوردي لمراجعة وعيه السياسي من اجل اتخاذ سلوك سياسي بعيد عن المؤثرات الخارجية .

وهنا نطرح سؤالاً ، هل توجد منظمة سياسية كوردية تقوم بتبني الفكر القومي بالإطار الفلسفي الخاص المعروف كباقي الافكار القومية العالمية والتي حصلت في الدول الاوربية مثلاً؟

---

[٢] المصدر السابق (الاكراد وبناء الأمة) ص ١٩

[*] المصطلح يرجع إلى الكلمة اليونانية rogma وتعني (عمل) أو (مسألة علمية)، ولقد استعار الرومان المصطلح واستخدموا عبارة rogmaticus فقصدوا بها "المتمرس" وخاصة المتمرس في المسائل القانونية. تستخدم في السياسة ويقصد بها العملية او النفعية،وهو تصرف او موقف يتخذه الشخص وفق اللحظة او الظرف الغاية منها النفع ، والبرغماتي عكس الايدولوجي المتقيد بمنظومة افكار واهداف ثابتة ،فالبرغماتي متحرر من كل ايديولوجية . ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وارتبطت بأسماء الفلاسفة الأمريكيين بيرس ووليام جيمس وجون ديوي .

[١] المصدر السابق (الأكراد وبناء الأمة) ص ٢٠

وأرى أن هذا الأمر يحتاج الى دراسة خاصة ، وذلك لان ما هو موجود الان من توجهات ليبرالية او اشتراكية او علمانية او ماركسية ، قومية مستسقاةٌ من افكار غربية وليس خاصة كوردية .

الفصل الثالث

(مفهوم الديمقراطية والسلوك الانتخابي)

لو تعاملنا مع الديمقراطية كمفهوم سياسي عام، فإن خصوصيتها تكمن في ممارستها العملية في مجتمع من المجتمعات.ان مصطلح الديمقراطية مصطلح نسبي فليس هنالك نموذج واحد للديمقراطية ، بل يعتمد الامر على عامل الزمن والبلد ومستوى التطور الاقتصادي ومقدار الانشطارات الفئوية في المجتمع، بمعنى أن(الديمقراطية عملية تفاعلية وليست وصفة جاهزة) [٢].

(تقول الانسايكلوبيديا البريطانية ان (المعنى الحرفي للديمقراطية هو حكم للشعب) والديمقراطية كلمة اغريقية كان الاغارقة يستخدمونها حرفيا حين كان الله سكان الله المدينة يجتمعون دوريا لاخذ القرارات الخاصة بتلك المدينة ، وكان تعريف كلمة الله سكان الله يقتصر فقط على الذكور البالغين الاحرار. ليستثني منها العبيد والنساء والاطفال والذي يشكلون الاغلبية الساحقة وما زالت الديمقراطية حتى يومنا هذا مقتصرة على الاحرار ، وفي الحقيقة غابت الديمقراطية الاغريقية القديمة من الوجود لمدة ألفي سنة وظهرت بدلاً منها في القرون الوسطى مايسمى بالديمقراطية الدستورية في بعض البلدان الاوربية) [١] ، وبعد مرور الزمن اخذت الديمقراطية ثلاث اشكال هي: المباشرة والتمثيلية والدستورية .

والديمقراطية في نظر (توكفيل) هي المساواة في الشروط ، والمجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع الذي لا تعود فيه تمايزات سواء على صعيد الانظمة أو الطبقات ، وحيث يكون الافراد الذين يؤلفون مجموع من الناس متساوية اجتماعياً، ولكن ذلك لايعني انهم متساوون فكرياً أو اقتصادياً [٢] .

---

[٢] الاعداد شاكر الانباري عن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لآرنت ليبهارت،اعداد شاكلر الانباري، التحرير والاشراف اللغوي حسين بن حمزة ط ١ ٢٠٠٧ بغداد-اربيل-بيروت ص ٦

[١] كمال مجيد العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق ، دار الحكمة ط١ ص ١٠٢

[٢] ألكسي دوتوكفيل والديمقراطية في امريكا اعداد منى فياض التحرير والاشراف اللغوي حسين بن حمزة ط١ بغداد-اربيل-بيروت ص ٩

تقوم فكرة الديمقراطية ،سواء في سياق تحقيقها التاريخي ،او في الخلاصات الفكرية لها على المبادئ التي حددها جون لوك ومنتسكيو ،(أي الحكم بالرضى عبر الانتخابات وحكم الأكثرية أو الأغلبية الفائز بأكبر عدد من الأصوات ، وتقسيم السلطات) [٣] .

ويبدو من كل ذلك أن الديمقراطية تعني حكم الشعب نفسه وبنفسه ، ويعني هذا ان المواطن يمارس حقه في السياسة التي يجسدها عبر مشاركة السياسة في الشؤون والقضايا التي تهم مجتمعه السياسي ، وبهذا يرتبط مفهوم الديمقراطية بالمشاركة السياسية ، وبمعنى آخر فإن الديمقراطية والسلوك الانتخابي يعبران عن حالة واحده .

وتتوقف طبيعة هذه المشاركة على طبيعة النظام الديمقراطي فيما كانت ديمقراطية مباشرة او تمثيلية او ديمقراطية شبه مباشرة ، والمعيار الذي يميّز بين أنواع الديمقراطية والذي يعتمد على مدى مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛وعليه فكلما سمح للمواطن التدخل في صنع القرار السياسي كلما زادت شرعية الحكومة وتوسعت القاعدة الشعبية المساندة لها .

واصبحت الديمقراطية ضرورة عصرية بعد ماكانت تحبوا منذ القدم ، أي منذ العهد القديم في اليونان وبالتحديد في مدينة اسبارطة [١] ، لذا فان الديمقراطية قد مرت على مراحل عصيبة اجتماعياً وسياسياً ، فاصبح للحرية مفهوم جديد مختلف عما كان في السابق ، وممارسات مختلفة ،وعبر عنها من خلال مما شاهد العالم ثورات كثيرة من اجل الحرية .

لقد فقدت الديمقراطية اليونانية القديمة مفهومها الكلاسيكي لتحل محلها ما اطلق عليه بمصطلح الديمقراطية الليبرالية الجديدة ، إذ اصبحت اهم امر في مفهوم الديمقراطية وتفي المساواة السياسية المتجسدة في مدى المشاركة السياسية الكمية والكيفية ، والمقصود بالكم العدد اما الكيف فتقصد به الديمقراطية ، وفي كلا الأمرين يكون لموضوع المساواة في العمل المهم الذي يحدد مستواه ، وعلى سبيل المثال فإن المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية كانت معضلة في وقت ما في حين انها اصبحت الان أمراً مهماً وداعماً للحركة الديمقراطية بل اصبحت احد المعايير التي تبين مستوى الديمقراطية ، وهي ببساطة تعني المشاركة الانتخابية للمواطنين يجب ان يكون متكافئة من حيث الجنسين فضلاً عن العرق واللون والطبقة وبمعنى آخر فإن جميع الاشخاص متساوون ولهم حقوق فردية معينة حيث يمكن للمواطنين المشاركة بنشاط كحق طبيعي وممارسة لحقوقهم الفردية مثل حقهم

---

[٣] كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لآرنت ليبهارت مصدر سابق ص٧

[١] د.داوود احمد داوود احمد الديمقراطية بين حقيقتها التاريخية وضجيج الجوقات الاطلسية دار النشر المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع دمشق الطبعة الاولى ٢٠٠٧ ص ٦

في حرية التعبير وحقهم في التجمع والتنظيم وحقهم في حرية العبادة والمعتقد والرأي وفي تقديم الالتماسات الى الحكومة وحقهم في التصويت في انتخابات نزيهة ، وتعتبر الانتخابات بشتى أنماطها شرطاً اساسياً لتقيم الديمقراطية فالديمقراطية بدون انتخابات لا تعدو أن تكون مجرد مفاهيم فارغة وشعارات تستهدف التضليل الفكري والسياسي . وإذا كان الانتخاب يفيد الاختيار في منطوق دلالته المصطلحية فإن معناه أكبر من ذلك على مستوى الدلالة السياسية والقانونية فالسلوك الانتخابي هو ممارسة الجماهير حقها بكل حرية وعلى أسس ديمقراطية ويجب أن تكون حرة حقيقة لا مجازا ، بمعنى أن تريد وتعرف ما تريد ولماذا تريد، وتملك القدرة على تحقيق هذا الذي تريد.

وعليه فإن السلوك الانتخابي يعد من اهم نشاط سياسي يشارك فيه المواطن في السياسة ، حيث يعد السلوك الانتخابي عند الفرد ارقى مراحل الثقافة السياسية وهذا مانشاهده على العموم في الدول المتقدمة في مجال الديمقراطية ، حيث نرى فيها استعدادات باهظة للحملات الانتخابية ، بل يتم تأسيس مؤسسة كاملة لإدارة هذا النشاط الانتخابي العملاق ، وذلك لتأثيرها المباشر على نتائج الانتخابات فهو يعد مقياساً لقوة الاحزاب والقوى السياسيى ، ويعد المجتمع البريطاني اول من شاهد النشاط الانتخابي الحقيقي بعد ان كان ضعيفاً جداً في العصور التي سبقتها ،حيث مارس البريطانيون النظام الديمقراطي البرلماني.

وعليه فيمكن اعتبار الانتخابات آلية لازمة لإضفاء بعدٍ سلمي على الصراع السياسي وتداول السلطة. إن الغاية من السياسة هو خدمة المجتمع، فالبرنامج السياسي ينبغي أن يكون برنامجاً يعكس تطلعات وحاجات المجتمع، وبمعنى آخر فان هدف الديمقراطيات عموماًهو الوصول بالمجتمعات الى الاستقرار، (وابرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هو تمتعه باحتمالات عالية كي يبقى ديمقراطياً)[1]. ومن الضروري أن يكون الحزب السياسي حزبا للمجتمع منصتا إلى مشاكله ومعبرا عنها في برامجه وأهدافه .

ولهذا السبب تتطلب الديمقراطية مشاركة جميع الاحزاب السياسية الفعالة في النشاط السياسي إذ، (إن الأحزاب منظمات فريدة تقوم بعدد من المهام المترابطة والمركزية لعملية الحكم الديمقراطي)[2].ويعد الحزب مؤسسة تلعب دورا مهماً في اي مجتمع بإعتباره أحد التنظيمات الوسيطة بين الحاكم والمحكوم ، وتتوقف فاعلية الحزب على مجموعة من الاعتبارات التي تتباين فيما بينها .

---

[1] ليبهارت لآرنت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،اعداد شاكر الانباري تحرير واشراف اللغوي حسين بن حمزة ط١ ٢٠٠٧ بغداد-اربيل-بيروت ¸ص٩

[2] الاحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية دار النشر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ٢٠٠٤ ص١٣

المطلب الأول

مفهوم الديمقراطي لدى الأحزاب الكوردستانية

لمعرفة ديمقراطية الاحزاب الكوردية فلابد الوقوف اولاً عند طبيعة الاحزاب السياسية بشكل عام لأن من خلال هذه المعرفة يمكن للباحث التعرف على طبيعة الاحزاب السياسية الكوردية .

البند الاول : في طبيعة الاحزاب السياسية

مع تقدم المجتمعات افقيا وعاموديا وتعدد وسائل الانتاج الزراعية والصناعية والحرفية والتجارية والنقدية والمصرفية . وظهرت الطبقات ونشوء المؤسسات المدنية والعسكرية وضمن الشكل الهرمي الكلي للدولة مع مجمل طبقاتها ومكوناتها أصبح نشوء الأحزاب السياسية امراً محتوماً التعبير عن مصالح هذه الطبقات والموكونات الهرمية ، واصبح الجدل بين هذه الاحزاب يكتسب طابعه الطبقي دون ان يهدد الدولة القومية ككل . ولأن تأمين مصالح هذه الطبقات يستوجب النضال المستمر من اجل الرقي بمستوى ابنائها أيا كان توزيعهم العرقي او الطائفي او الديني او المذهبي .

"اذن الاحزاب هي ضرورة تاريخية نشأت للتعبير عن مصالح طبقات المجتمع" [1] . فالأحزاب السياسية هي جزء مهم من نظام الحكم الديمقراطي لذلك فالتنافس بين الأحزاب في الانتخابات يعطي الانتخابات مغزاها بإتاحة الفرصة للمقترعين للاختيار بين المرشحين الذين يمثلون مختلف المصالح، ومختلف وجهات النظر.

"فيمكن اعتبار ممارسة الصراع السياسي الذي يتم ممارسته داخل الانظمة السياسية من قبل الاحزاب السياسية بهدف الوصول الى السلطة والمحافظة عليها ، يهدف لتنظيم العلاقات وقواعد السلوك الاجتماعي نتيجة لما يمتلكه النظام من سلطة عليا" [2] .

وفي الواقع وعلى الرغم من اهمية المجتمع المدني فهو لايستطيع الحلول محل الاحزاب السياسية ، مع أنه منبع للديمقراطية ،ان هذا الإدعاء في الحقيقة إدعاء تصوري او مبالغ فيه بعض الشئ ، ألا أنه وعلى الرغم من هذا فإن المجتمع الدولي تقوم بتعزيز المنظمات المدنية ومساعدتها ودعم توسعها وتطورها وذلك على حساب اطلال الاحزاب السياسية التي فقدت مصداقيتها ففي نظم الحكم الديمقراطية الغربية مثلاً يعني الحزب: "مجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخابات ان

---

[1] الدكتور داوود احمد الديمقراطية بين حقيقتها التاريخية وضجيج الجوقات الاطلسية ،دار النشر المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع دمشق الطبعة الاولى ٢٠٠٧ ، ص ٨٥

[2] حسن محمود البرواري قراءة قانونية في عادات المجتمع الكوردستان ، الطبعة الاولى ،مطبعة خبات ، ص ٦٩

تصل بأعضائها الى مركز الحكم وبذلك تسيطر على اعمال الحكومة او توجهها" [٣] والحزب السياسي بالمعنى الغربي هو تعبير عن مجموعات أو كتل من الافراد تَتحد اهدافهم في ظل النظم السياسية المختلفة للسيطرة على جهاز الحكومة وسياستها وذلك عبر نظام الانتخاب ، وبهذه الكيفية اذا وصل الحزب الى الحكم فانه يصبح الى حد كبير في موقع صنع القرار ، او على الأقل مشاركاً في صنع القرار من خلال السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية ، هذا اذا ما تمكن من الحصول على اغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية .

وعليه فمن الممكن القول بإنه "وفي ضل نظم تعددية الاحزاب تعتبر الاحزاب السياسية تعد بمثابة مؤسسة يكون لديها القدرة المناسبة للتأثير الشعبي على الحكومة ، ويتم ذلك من خلال إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة أن تصوّت في عملية الانتخاب بكل حرية وتنافس"[١] . ويفهم من هذا أن هنالك تنوعاً في علاقة الدولة في سياستها مع الاحزاب فهنالك (دول تتبع أساليب مختلفة في تنظيم الأحزاب كأن تمارس سياسة حظر الاحزاب وانشطتها الحزبية ، أو الترخيص لها او تعزيز دورها وتوفير الحماية لها وتحديد اهدافها. وهذا التنوع في التعامل مرهون بظروف كل مجتمع .فكل الانظمة السياسية التي تبنت النظام الديمقراطي اقرت قانون الاحزاب السياسية ؛ وعليه فإن عبارة "قانون الأحزاب) الى مجموعة القوانين التي تضعها الدولة وتحدد فيه ما يصلح القيام به من نشاطات أو ما يجب الامتناع عنه ، أي بعبارة ثانية ماهي الاعمال المشروعة وغير المشروعة في السياسات الحزبية ،وتتضمن هذه النصوص عموماً قوانين تحدد مقومات الحزب السياسي وانواع النشاطات التي تجوز له مزاولتها واشكال التنظيم والسلوك الحزبي المناسب اتباعها" [٢] .

أما في الديمقراطيات الناشئة ، فإن قادة الاحزاب يودون التوقف عن المسالك المتباينة التي اختارتها الديمقراطيات العريقة لإقرار قانون الاحزاب ، أو عند الدور الذي لعبته العوامل المحلية في تحديد نموذج الانظمة الحزبية الذي يلبي حاجاتهم خير تلبية. فمن شأن قانون الاحزاب (مفرط في الرعاية) مثلاً، ان يعرقل نشوء الاحزاب السياسية وتطورها ، أو يثني عن تشكيلها ، إلا أن الحكومات قد تجد نفسها أمام تخمة من الأحزاب الصغيرة التي تزرع الفوضى في الحكومة ، عندما تقوم بوضع قانون أحزاب(مُقلٍ في الرعاية).

---

[٣] د.احمد بلقيس منصور(الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي) دار النشر مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب – قاهرة الطبعة الاولى ٢٠٠٤ ص ١٦

[١] المصدر السابق دكتور بلقيس نفس الصفحة ص ١٦ .

[٢] جاندا كينيث الاحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية النشر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ٢٠٠٥ ترجمة ناتالي سليمان-ص-٣ .

ولأن الديمقراطية تتطلب مشاركة الاحزاب السياسية الفعالة في النشاط السياسي لذا فيمكن اعتبار "الاحزاب منظمات فريدة تقوم بعدد من المهام المترابطة والمركزية لعملية الحكم الديمقراطي . وتشمل مهامات الحزب الأساسية بمايلي"[(٣)]:

١-التنافس في الانتخابات وتحقيق الفوز فيها سعياً للحصول على قدر من السيطرة على المرافق والمؤسسات الحكومية .

٢-حشد المصالح الاجتماعية وتمثيلها .

٣-طرح بدائل للسياسات .

٤-التحقق من نزاهة السياسيين الذين سيكون لهم دور في حكم المجتمع وتدريبهم .

في الواقع لا يكفي أن يطلق حزب سياسي على نفسه بانه ديمقراطي بعنى أنه أصبح ديمقراطياً فقط بسبب المناداة بها . فقد تتعرض ديمقراطية الحزب الداخلية للضعف بسبب عوامل مختلفة كتخلف هياكل الادارة والاتصال الحزبية وانعدام التغيير في المناصب القيادية وتهميش دور اعضاء الحزب وقد تؤدي تلك العوامل احيانا الى وضع يسيطر فيه عدد قليل من الافراد على شؤون الحزب دون مراعاة لأعضاء الحزب الباقين ويَحول مثل هذا الوضع دون مشاركة الجميع في النشاط الحزبي ويحجب عن اعضاء الحزب فرصة وضع سياسات الحزب وتشكيلها .

إن من الأمور المهمة والأساسية لأي حزب يدعو للديمقراطية هو وضع قانون او دستور للحزب ويسبق ذلك مناقشات بين أي كوادر الحزب الغرض منها معرفة كيفية التنظيم وترتيب البنية الداخلية واشكال صنع القرار، وبمعنى آخر توضيح المبادئ الأساسية وأهدافها الرئيسية قبل وضع قانون للحزب وهذا يفيد ايضاً التفريق بينه وبين حزب آخر،وعموما فإن أغلب الأحزاب يقوم نظامه الداخلي على مايلي:[(١)]

١- تحديد الشروط المطلوبة للإنظمام لعضوية الحزب.

٢- تصنيف المناصب القيادية وشرح أساليب اختيار القادة .

٣- وصف دور الوحدات الإدارية المختلفة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية ووصف العلاقة القائمة بينها وبين بعضها البعض .

٤- تأسيس لجان دائمة او مجموعات عمل لمجالات العمل الهامة مثل وضع سياسة الحزب والتمويل والاتصال .

[(٣)]) الاحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية دار النشر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية –لبنان ٢٠٠٤ ترجمة مي الاحمر ص ٩

[(١)] المصدر السابق ،الاحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية ، ص ١٥

أما عن اختيار قائد الحزب فأنه يتم عن طريق شكل من اشكال الانتخابات المباشرة او غير المباشرة ، وفي الغالب فإن الحزب يقوم بعقد مؤتمرات دورية لانتخاب القادة الحزبيين على المستوى الوطني وتحديد سياسة الحزب ، وتحديد الفترات لتي يتولى فيها الحزبيون مناصبهم الحزبية وذلك للحيلولة دون سيطرة احد الافراد او مجموعة صغيرة على الحزب ؛وعليه يقوم أعضاء الحزب بوضع نظام دوري لتغيير القيادة الحزبية الامر الذي يجعل من الحزب ذا طابع اطلالة ديمقراطية .

وقد يحدث ان دستور الحزب الذي يجسد كل هذه المبادئ والقيم والإجراءات الديمقراطية مجرد حبر على ورق وغير قابل للتطبيق بل لا يتم تنفيذ أي فقرة منه سوى ماهو مرتبط لمصالح معينة خالصة لكوادر الحزب المتنفذين فيها ؛وعليه يجب على قادة الحزب ومنظميه وضع البنى التحتية للإدارة والاتصال ، وان يحدد لنفسه هوية متميزة ويطرح حلولاً مقنعة للمشاكل التي تواجه البلاد بحيث تتميز هويته والحلول التي يقدمها عن الآخرين في إطار نظام يقوم على تقبل وجود الآخر ،فضلاً عن ان الحزب يجب ان يتمتع بالقدرة على استقطاب اعضاء جدد الى الحزب والاستعداد لهذا وتدريب الاعضاء الناشطين وجمع الأموال .

"ان قانون الاحزاب العراقي يطرح قضية شائكة تتمثل في الخلاف القائم بين تحقيق الديمقراطية عن طريق التنافس بين الاحزاب مقابل تحقيق الديمقراطية داخل الاحزاب ،والقصد من التنافس بين الاحزاب هو الفوز باصوات شعبية تؤهلها لكسب منصب سياسي ، أما داخل الحزب فتتجلى في الاجراءات المتخذة داخل الحزب التي تحقق الحد الاقصى من مشاركة اعضاء الحزب العاديين في تقريرالسياسة العامة وممارسات الحزب السياسية ، وهذا لايعني ان هذين المفهومين متضادان بل ان التباين قد يشتد بينهما ، ويتفاقم أحيناً بينهم نتيجة التفاوت بين ما توفره الأحزاب الأخرى للناخبين ، ومطالبة المهمشين بالإنتماء الإجتماعي والسياسي وبطئ التنظيمات الحزبية في التأقلم"[١] .

وينبغي ان ينعكس التزام الحزب بالمبادئ الديمقراطية لا في دستور الحزب المكتوب فحسب بل ايضا في العلاقات اليومية القائمة بين القادة والاعضاء أي ينبغي أن يلتزم الحزب بممارسة السلوك الديمقراطي وفي هذا الصدد يقوم الحزب الديمقراطي بما يلي : [٢]

١- يُسمح لاعضاء الحزب التعبير عن آرائهم بحرية .

٢- يشجع عضوية النساء في الحزب .

---

[١] جاندا كينيث الاحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية ترجمة ناتالي سليمان تاريخ ١٩-٦-٢٠٠٦ دار النشر معهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية - بيروت لبنان ص٢٥

[٢] الاحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية ترجمة مي الاحمر المعهد الديمقراطي الوطني بيروت لبنان ٢٠٠٤ ص ١٤

٣- يشجع مشاركة جميع الاعضاء .

٤- يتسامح مع الافكار المختلفة .

٥- يلتزم بما تم الاتفاق عليه من قواعد وإجراءات تستخدم في صنع القرارات .

٦- يضع القادة موضع المساءلة تجاه أعضاء الحزب ومؤيديه .

وهذه الممارسات والسلوكيات في الدول الديمقراطية المعروفة قد تكون متفاوتة بعض الشئ بين احزابها المعروفة ، ولايشترط أن تطبق الاحزاب الديمقراطية كل هذه الالتزامات والسلوكيات بصورة كاملة ودقيقة ، أما النظم الديمقراطية الناشئة فتعاني الاحزاب فيها من مشاكل جمة ، فهي إما ضعيفة جداً وإما مرتكزة كثيراًعلى شخصية الفرد او خاضعة كل الخضوع للحكومات الاستبدادية أو أن الفساد قد نخر أساسها ، أو أنها قد فقدت الصلة بالشعب حتى لم تعد تستحق لا احترامه ولادعمه .

وعلية فإن هنالك أسئلة يمكن طرحها ليس من أجل الحكم مسبقاًعلى الديمقراطية في كوردستان العراق بل هي اسئلة شرعية لمعرفة ماهية الديمقراطية فيها ومدى علاقة الاحزاب الكوردستانية بالديمقراطية .

قد تختلف القوى الكوردستانية حول مفهوم جامع للديمقراطية ، بسبب اختلاف المرجعية الفكرية، لكن هل بإمكان هذه القوى إيجاد مقاربة مع المفهوم من خلال فهم وإستيعاب وممارسة آليات محددة ؟ .

هل بإمكان القوى الكوردستانية الاتفاق على كون الشعب مصدراً للسلطات، ولا سيادة لأي فرد أو مجموعة من الأفراد على الشعب؟ . وهل تؤمن تلك القوى بمفهوم المواطنة والمساواة السياسية والقانونية، وكون المواطنة مصدراً للحقوق والواجبات، أم أن المواطنة كمفهوم لم يدخل قاموس القوى السياسية بعد؟

وكي تكون الاجوبة ايجابية هنالك جملة ممارسات وآليات ومؤسسات، تضع التساؤلات المشار إليها موضع التطبيق في ميدان الواقع، ومنها :-

١- التداول السلمي للسلطة بشكل دوري ووفق انتخابات نزيهة .

٢- عدم الجمع بين السلطات في مؤسسة واحدة.

٣- ضمان حرية الرأي والتعبير.

٤- سيادة حكم القانون، وشمول القضاء بكل المسائل المثيرة للخلاف .

٥- استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن السلطة، وتفعيل دورها بموازات دور المؤسسة الحاكمة.

٦- فصل العمل الحزبي عن العمل الحكومي .

وإذا افترضنا إن ما أشرنا إليه من ممارسات وآليات ومؤسسات، انعكاس لوجود الديمقراطية من عدمها على أرض الواقع، فهل نستطيع القول بأننا نشهد حقاً تجربة ديمقراطية في كوردستان العراق، مع الأخذ بنظر الاعتبار طبعاً كون الديمقراطية صيرورة تاريخية، وعملية تحول مستمرة، لا تولد بشكل كامل ولا ناجز مرة واحدة ؟ .

البند الثاني :الاحزاب الكوردستانية والديمقراطية

لابد من الاشارة والإقراربأن الديمقراطية تتأثر ايضا بمدى التدخل والتأثير الخارجي له ،لذا تتزامن وتتلازم حقوق الانسان مع السيادة بمعنى أن لا سيادة بدون حقوق الانسان ، وفي منظور القوى السياسية في كوردستان العراق نحوه اطراف التدخل او التأثير الخارجي مختلف حسب الجهة المؤثرة ، وتختلف رؤى الاطراف السياسية في كوردستان العراق الى القوى الخارجية التي تتدخل وتؤثر في الشأن الكوردي كلٌ حسب وجهته ، فمثلاً ينظر الى التدخل الأمريكي على انه تدخل يؤثر على السيادة العراقية ويجبرها على تطبيق مفاهيم الديمقراطية في اقليم كوردستان ، ويعود الفضل في تطبيق الكثير من هذه المفاهيم الى مساندتهم ومساعدتهم للقوى السياسية المناهضة للحكومة المركزية في عهد الدكتاتورية ، وإذا كانت القوى السياسية تنظر الى بعض القوى والتدخل الخارجي بهذا الشكل، فالتساؤل التالي يفرض نفسه هنا ، هل للعامل الدولي المتمثل بسيادة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً، أثر إيجابي على وجهة الحكم لتعزيز الديمقراطية وتعميقها؟ أم أن التعامل الجاري مع العامل الدولي، هو في محصلته النهائية معرقل للديمقراطية ؟ .

بعد انتفاضة كوردستان عام ١٩٩٠ ، ومن ثم ألأحداث في ١٩٩١ في كوردستان العراق والذي ادى الى نزوح مئات الآلاف من الكورد الى الحدود التركية والإيرانية، استدعت الضرورة القاسية تدخل الامم المتحدة لتوفير غطاء أمني جوي من اجل ارجاع الطمأنينة الى الشعب الكوردستاني للرجوع الى مناطق سكناهم وعلى الرغم من انها دامت اكثر من ثلاثة اشهر بين دخول القوات العراقية والقصف الجوي ، وبين إلتفاتة الامم المتحدة ووصول القوة الى كوردستان، وما تركته من افرازات على المجتمع الكوردي ، وكان من أهمها سيادة الفراغ السياسي ، هذا الفراغ الذي ساهم في إعطاء الفرصة لسيطرة ثلاثة تشكيلات حزبية كوردية معروفة . التشكيلة الاولى وهي الحزب الديمقراطي الكوردستاني ، والتشكيلة الثانية الاتحاد الوطني الكوردستاني ، اما التشكيلة الحزبية الثالثة فهي القوى الإسلامية والتي تنقسم الى: الحركة الاسلامية ، والاتحاد الاسلامي .

وقد سبق الحديث عن التحول من الشرعية الثورية(سلطة الجبهة الكوردستانية) إلى الشرعية القانونية، عقب انتفاضة آذار/ ١٩٩١، بهدف العودة إلى رأي الجماهير وإرادتها، ومن أجل تسيير

الإدارة وملئ الفراغ الذي نشأ نتيجة اضطرار السلطة الديكتاتورية الى الانسحاب بعد رفضها من قبل الجماهير الكوردستانية فكانت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢ كصيغة لحسم الصراع بين الحزبين الرئيسيين في الساحة السياسية، من خلال نفي الآخر، أكثر من كونها صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية، ومن خلال ضمان التداول السلمي للسلطة. ويؤكد هذا الاستنتاج ما جرى من عمليات تزوير كبيرة ، أشار قادة الحزبين عشية فرز الأصوات إليها. وقبل إعلان نتائج الانتخابات اتفق الطرفان على سياسة المناصفة في الحكم، تلك السياسة التي أجَلت الاصطدام العسكري بين الجانبين لمدة عامين، دون أن تحد من عمق الأزمة ، وبعد سنتين من الاقتتال الدامي، ووصول إلى قناعة عدم إمكانية أي طرف من نفي الآخر عسكرياً، قبل الطرفان بالهدنة، ودخلا في هدنة وأثنائها في صراع حول تمثيلهم للشرعية القانونية الناجمة عن الانتخابات، واللجوء إلى مفاهيم الأغلبية والأقلية الناجمة عن نتائج الانتخابات في العمل البرلماني في مؤسسة جرت انبثاقها بهذا الشكل .

وإذا كانت الظروف الحالية مواتية للتطبيع وترتيب البيت الكوردي، وتوحيد الإدارتين، والأمل بالتوجه بنوايا طيبة وحقيقية نحو الديمقراطية ، ـ وهي أمور لابد أن ندعمها ـ فهل سيقدم الطرفان كشفا بالحساب ، لجماهير شعب الكوردي من أجل إيجاد أرضية حقيقية للثقة المفقودة بين الجماهير وبين الحكم، للتأكد من صدق النوايا الحقيقية للطرفين في وجهتهم للسلام والديمقراطية؟ .

وليس الهدف هنا التشكك في نية ودوافع التيارات السياسية الكوردستانية لتبني الديمقراطية، ولكن ينبغي أن نتساءل: فيما اذا كانت مؤمنة حقيقة بالديمقراطية في الحياة السياسية؟ أم أن الحديث الحالي عن الديمقراطية، ما هو إلا هدنة وتكتيك تمارسها اتجاهات سياسة تتسم أساساً بنفي الآخر وعدم إمكانية التعايش معه؟ .

وهذا التساؤل ليس موجهاً لطرفي الحكم فقط. بل السؤال قائم للقوى الإسلامية الكوردستانية، التي اضطلع بالقيام بتفجيرات واغتيالات سياسية حسب ما اوردته الجهات الاعلامية الكرودية .

وهل تتقبل تلك القوى الآليات والمؤسسات الديمقراطية، والتي تعني إصدار القوانين والقرارات من قبل البرلمان الديمقراطي الممثل لإرادة الأكثرية، وقد تتناقض تلك القوانين والقرارات مع المرجعية الفكرية لتلك القوى؟. قد يكون من الصعوبة تطبيق كل طموحات كل الشعب في اي مجتمع ، ومن الصعوبة جدا التمثيل المباشر لكل الشعب ، لذا إرتأت الديمقراطية ان تمثل صوت الاغلبية الإنتخابية ، فهل تتمكن الاغلبية البرلمانية من تمثيل كل الشعب ؟. ان ذلك أمر وارد الحصول اذا ما حاولت هذه الأغلبية ان تتبنى البرامج السياسية للقوى السياسية للأحزاب الحاكمة والكتل المعارضة على حد سواء وعلى اساس ومبادئ المجتمع المدني .

إن مفهوم ومصطلح اليسار في كوردستان، تكمن في إنه لا يريد أن يكون يساراً. فإلى أمد قريب كانت بعض أطرافه الأساسية تتردد في استخدام مصطلح اليسار، حتى عند البعض بأنه لا وجود

لليسار كتيار، وبعد أن إنكسر هذا الحاجز ونشرت صحافة الحزب الشيوعي الكوردستاني المركزية سلسلة مقالات ولقاءات حول اليسار ودوره وإمكانية حشد طاقاته كتيار يملك أفقاً مستقبلياً، لا يزال التردد موجوداً في استخدام مصطلح اليمين، تحت ذريعة أن الكورد يواجهون مهام التحرر الوطني ، وهذا التصور مبني على عدم استيعاب التغيير الجاري في تركيبة وطبيعة الأحزاب الأساسية وتحولها من أطراف في حركة تحررية إلى أحزاب سلطة تمارس الحكم الفعلي . المطلوب اليوم، هو معرفة كيفية فهم ودراسة الواقع الكوردستاني أولاً ، ومن ثم العمل على تغيير هذا الواقع . ويتطلب هذا الأمر موقفاً واضحاً من تأسيس نقابات حرة بعيدة عن الهيمنة الحزبية لأطراف الحكم ، كما يتطلب الأمر ، إصدار قانون جديد للعمل، وحل قضايا الفلاحين العادلة، وتعديل قانون الأحوال الشخصية.

من المهم معرفة التغييرات الحاصلة في دور العشائر الكوردية، واستفادة أحزاب الحكم منها في الاقتتال وفي فترات الحديث عن الديمقراطية والانتخابات، وعلينا أن لا ننسى الثروات المتكدسة لدى بعض أطراف الحكم، وتطور شبكة العلاقات الاجتماعية الجارية خارج مشيئة وإرادة أطراف الحكم، على الرغم من مساهمتهم في خلق قوى اجتماعية جديدة.

ومن اجل توضيح ديمقراطية السلوك الكوردي فلابد من تناول موقفهم باتجاه الفدرالية كتعبير عن اختيار ديمقراطي وذلك قبل البحث في نوعية الاحزاب الكوردية .

البند الثالث : تجسيد مفهوم الديمقراطية عبر مفهوم الفدرالية

من اهم المفاهيم الديمقراطية لدى الاحزاب الكوردستانية والشعب الكوردي على العموم الفدرالية في اطار العراق الموحد ، وأعتبر الكورد هذه الصيغة من افضل البدائل المتاحة والمقبولة ضمن الظروف الداخلية والخارجية الاقليمية والعالمية .

ان "فكرة الفدرالية باعتبارها اساسا للحكم عن طريق اتحاد عدد من الولايات أو الأقاليم او التعايش معاً دون انفصال ودون وحدة هي فكرة قديمة تعود الى العهد الاغريقي القديم" [١] ." والنظام الفدرالي بشكله القانوني هو مفهوم حديث ويرجع تأريخه الى عام(١٧٨٧م) عندما عقدت الولايات الامريكية مؤتمرا في فلادلفيا لتجميع هذه الولايات في كيان سياسي فدرالي"[٢] ،ومن ثم في سويسرا عام ١٨٤٨ ، وبعد ان شاهد هذا النظام النجاح، انتشر في الكثير من دول العالم ، التي عانت النزاعات

---

[١] محمد طاهر محمد القضية الكوردية وحق تقرير المصير الطبعة الاولى طبع ونشر مكتبة مدبولي ٦ميدان طلعت حرب القاهرة ٢٠٠٨ ص ١٥٨

[٢] بابكر كاوسين حول الفدرالية النظامان السويسري والعراقي دراسة مقارنة مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ٢٠٠٩ ص ١٢

والصراعات بين مكونات شعبها ، وتعد الفدرالية اتحادا دستوريا مابين دولتين او اقليمين او اكثر وتخضع هذه الاقاليم في بعض الأمور لسلطة اتحادية واحدة فيما تملك نوعا من الاستقلالية بأمور أخرى ، انها تخضع الى سلطتها الخاصة ، وتنشأ الدولة الفدرالية بموجب دستور يسن من قبل الدولة الراغبة في الاتحاد يسمى بالدستور الفدرالي ، إذ يعد المنشئ للدولة الفدرالية والمنظم لبنائها القانوني والسياسي ، ويشكل القانون الاساسي لها فما معنى الفدرالية؟ . "تعرف الفدرالية[١] : كتنظيم سياسي ودستوري داخلي مركب تخضع بموجبه عدة دول أعضاء او ولايات الى حكومة اتحادية أعلى منها وينطوي هذا التنظيم على وجهين احدهما خارجي حيث يظهر الاتحاد كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية ووجه داخلي يتسم بتعدد الكيانات الدستورية التي تشارك حكومة الاتحاد في ممارسة السيادة الداخلية فهي تنظيم سياسي وقانوني وليست عقدا كما انها تنظيم دستوري وليست نظاما اداريا بحتا يضاف الى ذلك انها تنظيم دستوري داخلي وليست معاهدة دولية" . إن الفدرالية نظام من أجل التوازن والتناسق في الدول التي تكثر فيها التعدد العرقي او الاثني،،،الخ.

ان الفدرالية مصطلح يراد به توزيع السلطة من خلال وحدات حكم متعدده، ويضاف الى ذلك أن "الفدرالية تعبير عن تغيير المشاعر الوطنية تجاه الحكومة (المركزية) مقابل الحكومة المحلية" [٢] .

وعليه فيمكن للمرء القول بان الفدرالية "تشكل رداً على مجموعة متنوعة من الظروف منها التنوع الإثني الثقافي او القومي على سبيل المثال لا الحصر، ومن الدوافع الاساسية للفدرالية نذكر تقريب الحكومة من الشعب ومنع أيَة حكومة واحدة من اكتساب سلطةٍ فائضة على المواطنية ، كانت تلك هي الاهداف المُحددة للفدرالية الألمانية مابعد الحرب العالمية الثانية وهي غالباً ماتذكر كأهداف الفدرالية الهندية والامريكية ايضاً " [٣] .

وتظهر لنا في الواقع معظم الدول الفدرالية وجود سلطتين ، سلطة الاعضاء المكونة كالولاية والمقاطعة أو ..الخ واما السلطة الفدرالية فهي سلطة وطنية او مركزية ولكل واحدة منها ادوار وصلاحيات محددة ومضمونة دستوريا، كما تشكل البلديات في بعض الدول الفدرالية سلطات حكومية أيضاً،وهي دستوريا تتمتع بأدوار وصلاحيات محددة ، ويمتد هذا الأمر من الصلاحيات ليصل الى

---

[١] هاملتون الكسندر- مايسون جيمس - جاي جون (اوراق الفدرالية) ترجمة عبد الإله النعيمي تحرير واشراف لغوي حسين بن حمزة معهد الدراسات الاستراتيجية ط١ ٢٠٠٦ بغداد بيروت ص ٥

[٢] المصدر السابف اوراق الفدرالية نفس الصفحة ص٥

[٣] واتس رونالدل (Ronald L watts) نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة ، منشورات (منتدى الاتحاد الفدرالية) ترجمة نور الاسعد وناتالي سليمان بيروت- لبنان ٢٠٠٥ ص ٢٣

مستوى القرية كما هو في الهند او (البنشايات) بصفة سلطة حكومية ، وفي العالم اليوم حوالي [*] خمس وعشرون دولة فدرالية تضم مايزيد عن ٤٠%من سكان العالم، وهذه الدول الفدرالية تعكس حالة مجموعاتها السكانية المتنوعة ويمكنها التعبير عن نفسها سياسيا، ومن بين هذه الدول الهند واسبانيا واثيوبيا وجنوب افريقيا وبلجيكا ونيجيريا وماليزيا وكندا وسويسرا ، ودول أخرى. وقد تعود تجارب هذه الدول مجتمعة بالفائدة على الشعوب التي تتصارع مع تحدي بناء ترتيبات الحكم في حالات التنوع الشديد ،ولذلك فما من نموذج واحد يخلو من شوائب ملحوظة، ومن هنا فقد وجب أن يكون ذلك الأمر دافعاً الى فحص نماذج متنوعة لاختيار النموذج المناسب، اذ ليس من المرجح تماماً أن تناسب الفدرالية المطبقة في دولة ما أن تناسب أخرى كل التناسب ، فكل أمة تختلف عن غيرها اختلافات جذرية قد تعود لاسباب تاريخية واجتماعية وسياسية .

وعليه فالفدرالية يتم تصميمها من خلال مراعاة الظروف المحلية المحددة واخذها بعين الاعتبار فما من دولتين فدراليتين تتشابهان كل التشابه مع امكانية تطبيق معظم المبادئ والممارسات الفدرالية العامة على أكثر الدول ، ومن الجدير بالذكر ان ما يدعوه البعض بالفدرالية (الإثنية) غالبا مايتفق بتدابير اخرى بما فيها حقوق اللغة والترتيبات الاتحادية الامر الذي يتيح للنظام الفدرالي النيجيري على سبيل المثال، لكل من ولاياته ان يعتمد طابعا ثقافيا معينا في الوقت نفسه يسود جهد على مستوى الحكومة الفدرالية لتمثل المجموعات كلها (ترتيب اتحادي).

ويجب الإشارة هنا الى امر يتعلق بوضعية المواطنين إذ أن مواطني الدول الفدرالية يعتبرون مواطني الدولة بأكملها والولاية او المقاطعة حيث مسقط رأسهم .ويمكن ان تتميز كل وحدة من الوحدات المكونة بطابعها السياسي الخاص ولكن ضمن نطاق الدستور وهو لايعني بعض ان مواطني بعض الولايات او المقاطعات او غيرها قد يدفعون ضرائب مختلفة عن نظرائهم مثلاً ، بل انهم قد يتمتعون بأنظمة لغوية مختلفة عن بقية الولايات او المقاطعات أيضاً ، تلك هي الحال في عدد ٍمن الاتحادات الفدرالية المصممة للاعتراف بالتنوع ككندا وسويسرا وإسبانيا والهند .

وترتبط "الانظمة الفدرالية بالوحدات المركزية والوحدات المكونة عبر علاقة سياسية مبنية على الاتكال المتبادل ونتيجة لذلك فمن المصلحة المشتركة بين اصحاب المنفعة جميعهم ان تجد السلطات الحكومية سبلاً لحل خلافاتها بأساليب تقتضي تواجهاً أقل . فتعتبر الحكومات عادةً ان الطريقة الفضلى لخدمة مصالحها الجماعية تأتي عن طريق الحلول التعاونية من خلال القنوات الحكومية بين الولايات

[*]حوالي_ لوجدود تباين في الآراء حول بعض القضايا فيصنف الخبراء جنوب افريقيا واسبانيا من ناحية كفدراليتين ، الا ان هاتين الدولتين لم تختار وصف حالتيها بهذه التسمية من ناحية ٍ اخرى تصف الامارات العربية المتحدة والباكستان نفسيهما كدولتين فدراليتين .

المكونة للفدرالية. وتعتمد طبيعة التعاون الحكومي هذه ونطاقه في الاتحادات الفدرالية على مجموعة متنوعة من العوامل . ففي المانيا مثلاً، يقع على عاتق كل حزب واجب قانوني يفرض عليه ان يكون موالياً للفدرالية ، ومتعاونا بما يخدم مصالح الفدرالية وفي بعض الاحيان تواجه الدول التي تعاني انشقاقات لغوية واثنية عميقة بالتزامن مع بعض القيود القضائية صعوبة في تأمين علاقات حكومية دولية متجانسة اكثر من الدول التي لا تتزامن قيودها القضائية مع انشقاقاتها الاجتماعية "[١] .

اما من زاوية توزيع السلطات والوظائف بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات فانها تختلف من فدرالية لأخرى فتكون اما [٢] :

١ – تعاونية: حيث يتم فيها تشارك الحكومة الفدرالية وحكومة الولاية في المسؤليات ضمن بعض المناطق/الخدمات لضمان عمل البرامج الوطنية في انحاء البلد ومن الدول التي تعتمد هذا النوع من الفدرالية اثيوبيا والمانيا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة وكندا .

٢- تنافسية: إذ تمتلك الحكومة الفدرالية دوراً مصغرا في حكومة الولاية على الحكومة المحلية في المقابل تؤدي حكومات الولايات على الحكومات المحلية دورا اكبر في ادارة شؤونها الخاصة ومن الدول التي تعتمد هذا النوع من الفدرالية بلجيكا واستراليا والبرازيل وسويسرا .

٣- اختيارية: وفيه يكاد النظام يشبه النظام الوحدوي فلا تملك حكومات الولايات على الحكومات المحلية الا السلطات والصلاحيات التي تمنحها اياها الحكومة الفدرالية بعبارة اخرى تستمد هذه الحكومات وجودها وسلطاتها من الحكومة الفدرالية، ومن الدول التي تعتمد هذا النوع من الفدرالية نمسا وماليزيا والمكسيك والاتحاد الفدرالي الروسي .

أهم مايميز النظام الفدرالي عن نظام الحكومة الوحدوي :-

١- في النظام الوحدوي تنحصر السلطة المطلقة في موقع واحد وحسب ، وهو الحكومة المركزية أما في النظام الفدرالي فتكون السيادة مجزأة الى حكم ذاتي للوحدات المكونة في البلاد من جهة وحكم مشترك للدولة برمتها من جهه اخرى .
٢- في النظام الوحدوي تستمد المستويات الحكومية الواقعة ادنى الحكومة الوطنية او المركزية سلطتها من هذه الحكومة المركزية، اما النظام الفدرالي فتشارك الحكومة المركزية في سلطاتها مع مستوى او المستويات الحكومية الاخرى وتكون المستويات كلها

---

[١] المصدر السابق نماذج المشاركو الفدرالية في السلطة ص ٣٥

[٢] المصدر السابق نماذج المشاركة الفدرالية ص ٤

خاضعة للمجموعة نفسها من القوانين(الدستور ومجموعة من القوانين الدستورية)التي لايمكن تغييرها من جانب واحد مهما كان .

٣- يتألف عدد كبير من الانظمة الفدرالية من حكومة فدرالية او وطنية وحكومات الوحدات المكونة التي يطلق عليها اسماء مختلفة منها (الولايات او كانتونات او مقاطعات اواقاليم وغيرها) .

٤- في بعض الدول الفدرالية (ليس في جميعها) تشكل الحكومة المحلية مستوى حكومياً آخر ، فتظهر في بلجيكا حكومات الوحدات المكونة الاقليمية الى جانب حكومات ، (الجماعات) اللغوية الفرنسية والفلمنكية والألمانية التي قد تتعدى سلطتها الإقليم الواحد .

٥- اعتمدت دول كثيرة الفدرالية نظراً لكونها اكثر الأنظمة مرونة ، وتحترم التعددية وحرية الفرد ،ويَتيح لمختلف المجموعات الوطنية او الإثنية أو الدينية التكيف والحياة معاً. يمكن ان تنجز الدول ذات الأنظمة الوحدوية هذه الغايات بأساليب شتى كتشريع حقوق الإنسان أو تطبيق حقوق الاقليات التي تلقي حماية دستورية في الواقع ، حتى حين تعالج الفدرالية ، بصفتها نظاماً سياسياً ، مسألة الهويات المتنوعة فهي غالباً ما تترافق مع بنود شرطية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان والثقافة .

اما فيما يتعلق بالعراق فان بناء هيكلية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية لدولة ناشئة (كالعراق الجديد) فانها تطمح الى ان تفرض نفسها على الساحة الدولية هو أمر دقيق ومصيري ويتطلب الكثير من الجهد والعناية فضلاً عن المعرفة بتجارب الدول الاخرى المحيطة والمنافسة ومصالحها وواقعها ، "ويزداد هذا الامر أهميةً عندما تضم الدولة داخلها عدة قوميات وتتقاسمها مجموعة من المصالح ، وتكون عرضة للكثير من التجاذبات السياسية الإضافية فتزداد الحاجة فيها الى دراسة متأنية لايجاد وثيقة قانونية تنظم العلاقات وتوزع المسؤليات حتى يتم تأمين آلية اتخاذ القرار وبالتالي التقليل من الخلافات على ان تراعي هذه الوثيقة مجموعة العوامل التاريخية والاقتصادية والثقافية ، وتصهرها في بوتقة فعالة ألا وهي الدستور"[(١)] ، حيث تتسم الدول الفدرالية بسمات وخصائص قانونية ودستورية ، وأهمها كتابة الدستور ، فدستور الاتحاد الفدرالي يتضمن عادة تقسيم السلطات بين الحكومة العامة والحكومات الاقليمية الاعضاء ، الامر الذي يستوجب ان يكون هذا التقسيم دقيقاً وثابتاً وغير قابل للاختلاف والالتباس عند التطبيق العملي وممارسة الحكومة سلطاتها فمن الضروري ان يكون هذا الدستور مكتوباً ؛وعليه فإن الفدرالية مهما كانت التصورات عنه فإنه

[(١)] وزنة كمال الفدرالية نشاتها ونظامها السياسي معهد الدراسات الاستراتيجية ترجمة وتحرير والاشراف اللغوي حسين بن حمزة الطبعة الاولى ٢٠٠٧ بغداد- اربيل- بيروت- ص ٥

نظام حكم قد يحفظ حقوق القوميات والاقليات ، إلا ان ذلك لايكون إلا بقوانين ودستور ،ان المصالح القومية تعتمد على القانون الذي يرعي احترام هذه المصالح ويوفر اسس العدالة الاجتماعية بين المواطنين ويؤمن لهم المجتمع الأمن المزدهر الذي يخولهم العيش برخاء ويضمن المساوات في الحقوق والحريات المدنية ،فمثلاً وُجِد "الدستور الامريكي لينظم عملية حكم البلد من دون تحيز أو افتراء ، ويشكل ضمانة للمصالح العامة وتنمية الإقتصاد والتجارة وترسيخ الأمن والاستقرار"[١] .

في الواقع يجب ان يكون دستور الدولة الفدرالية القانون الاسمى في البلاد وهذا يعني ان شروط الاتفاق الذي يؤسس الحكومة العامة والحكومات الاقليمية والذي يوزع السلطات فيما بينها يجب ان يكون ملزما لكل من الحكومة الاتحاد والحكومة الاقليمية ، فضلاً عن خصائص وسمات كثيره أخرى ليس هنا مجال لسردها.

فقد اختارت امريكا مثلاً الفدرالية كممارسة لنوع النظام المختار من اجل المحافظة على المصالح العامة والامن والاستقرار فيها ، وهذا ما تجسد في دستور امريكا كي ينظم عملية الحكم وبالتالي اصبح الدستور هو الضامن للمصالح العامة وتنظيم كل مؤسساتها ، ان المصالح القومية تعتمد على القانون الذي يرعى احترام هذه المصالح ويوفر اسس العدالة الاجتماعية بين المواطنين ويؤمن لهم المجتمع الآمن المزدهر الذي يخولهم العيش برخاء ويضمن المساواة في الحقوق والحريات المدنية .

ولكن الدول الشرقية ومنها العربية فانها تفتقر لهذا الواقع السياسي كمنهج او ممارسة ، وتفتقر اصلاً الى مفاهيم السلطة المركزية او الفدرالية او تقاسم السلطة ، فالدارج عند هذه الدول هو السلطة المركزية القسرية التي تعدها من أحسن أنواع النظم السياسية ، وبدلاً من أن تقوم بالاعتراف بالمكونات الفعلية المتعددة لمجتمعاتهم ، تفضل النظام المركزي بحجة انها تدافع عن الوحدة ، فقط من اجل الاحتفاظ بالمناصب السيادية واحتلالها وكأنها حكرٌ خاص لها .

أما بالنسبة للكورد فيرتبط تاريخ الفدرالية عندهم بتاريخ نضالهم[*] ، حيث ركز هذا النضال على إقامة علاقة سليمة مع العرب والتركمان لذا فإن فكرة الفدرالية لم تكن سوى تعبير عن تجربة تاريخية سياسية للكورد ، تنطلق من اعتبارات ان العراق دولة متعددة الاعراف والأديان والطوائف، بمعنى اخر فإن الفدرالية تعد الاسلوب الوحيد الممكن لتقاسم السلطة كي لايتم احتكارها من اي طرف على حساب الطرف الآخر وهذا ماعاشه العراق منذ عام ١٩٢١ ، الى ان يرتقي الوعي السياسي للسلطة المركزية بالتعامل بمنهج وطني يسمح لكل مكونات الشعب العراقي من المشاركة في السياسة العامة

---

[١] هاملتون الكسندر- مايسون جيمس - جاي جون (الفدرالية نشأتها ونظامها السياسي عن اوراق الفدرالية) لعداد كامل وزنة تحرير واشراف اللغوي حسين بن حمزة ط١ ٢٠٠٧ بغداد-اربيل-بيروت ص ٦

[*] وهذا مايمكن ملاحظته فيما تم ذكره في الفصول السابقة لهذه الرسالة .

للدولة ، بمعنى المشاركة الحقيقية في صنع القرارالسياسي وقد اصبح موضوع المركزية في الحكم عند العراقيين إرثاً وطنياً "حيث عانى العراق ومنذ انهيار دول المدن السومرية في حدود ٢٣٠٠ عام قبل الميلاد من الاستبداد السياسي لم يشهد تاريخه اللاحق سوى انظمة مركزية متعاقبة"[١] . وعليه يمكننا ان نستشف سبب اصرار الكورد على الفدرالية ، مع عدم استقرار العراق سياسيا على مدى طويل من تاريخهِ ومعانات العراقيين جميعاً ، ومع هذا يشاهد المطلب الكوردي في دعواهم للفدرالية مقاومة شديدة ،فالفدرالية بنظر المقاومين ستهدم ارث سياسي قديم تعود العراق علية.

وبعد تغيير النظام في العراق لم يعد موضوع الفدرالية مطلباً الكوردياً فحسب بل تم تبني الفكرة بجدية من قبل اغلب الاحزاب العراقية حيث اقرها مجلس الحكم أولاً، ومن ثم اقراره في الدستور العراقي الدائم كأسلوب ونظام جديد لحكم العراق ؛وعليه فسوف يتم إدارة الدولة على أساس عراق فيدرالي موحد ، وبالتلي اصبح النظام الجديد مصدر قلق للدول المجاورة على العموم ، وذلك لان الفدرالية هي نقيض المركزية وتعاني هذه الدول ايضاً من عدم الاستقرار السياسي بسبب التعددية في العرق والدين ، ولان سلطاتها المركزية صارمة ،وليس مركزية ديمقراطية.

ان التخوفات عند بعض القوميين والإسلاميين العرب في العراق من موضوع الفدرالية هي تخوفات شرعية ، ويجب تناول ذلك بحساسية من خلال تفهم ومعرفة اسباب تخوفاتهم ، والتعامل معها ، بالحوار والنقاش، وعلية يجب ان يقوم الكورد بإفهام الاطراف الرافضة لفكرة الفدرالية بان مصلحة الكورد لا تكمن في الإنفصال ،وان الشعور القومي لدى الكورد شئ والخوف على امنهم واستقرارهم شئ أخر، فما تزال الفدرالية تضمن للكورد الأمن والاستقرار يبقى موضوع الانفصال أمر غير محال وغير مبرر في الوقت الحالي. ويدرك الكورد أن اقامة مثل هذا الحكم الفدرالي او الحكم الذاتي يتطلب توافر مستوى راقٍ وعالٍ من الممارسة االسياسية ونظام ديمقراطي قوي يقوم على أساس الإقرار بحق التعددية واحترام حقوق الانسان مع وجود نظام مركزي يقوم على أساس المواطنة ولايميز بين الطوائف او القوميات او الاديان ،،الخ وقد لايحرز الفدرالية النجاح التام في ما يتعلق بإلغاء الدوافع الانفصالية .

---

[١] اسسرد فريد المسالة الكوردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية دار النشر مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية سليمانية ٢٠٠٤ ص ١٤

البند الرابع : أهم الاحزاب الكوردستانية والمشاركة في البرلمان الكوردستاني

سنحاول في هذا البند الوقوف على طبيعة الأحزاب الكوردستانية تلك التي شاركت في الانتخابات التي تمت في منطقة كوردستان العراق .

الحزب الديمقراطي الكوردستاني

بعد التجربة الناجحة في تاسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران ، والدروس التي استنبطت من ثورة البارزاني ١٩٤٣-١٩٤٥ تطلب الامر تأسيس حزب ديمقراطي كوردستاني على غرار الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران حيث اجتمع مصطفى البارزاني مع الثوار عدد من الشخصيات كان اغلبهم من الضباط ومنهم "حمزة عبد الله المحامي- النقيب مير حاج احمد- العقيد الركن عزت عبد العزيز-النقيب مصطفى خوشناو- النقيب خير الله عبد الكريم - الملازم محمد محمود قدسي- والملازم نوري احمد كه"[١].

تأسس الحزب عام ١٩٤٦ ، وهو حزب عراقي ويخص الجماهير الكوردية العراقية وتشكل من الاتجاهات السياسية والفكرية الرئيسية في كوردستان ،اتجاه هيوا (القومي)واتجاه حزب شوره ش(الشيوعي)واتجاه حزب رزكاري(قومي-شيوعي) ،ومن الوجوه الاجتماعية القومية الكوردية المستقلة، حيث اصبحت تشكيلة الحزب(البارتي) حزباً لايمينياً ولا يسارياً بل قومياً كوردياً ،وكان هذا نهج زعيم الحزب البارزاني بقوله "انتم احرار في التفكير والإيمان بأية عقيدة فكرية ، لانلوم احداً فيما يراه صحيحاً ،يساراًويميناً شرقياً أو غربياً ولكن ضعوا مصلحة الكورد وكوردستان في المقدمة، وفوق اي اعتبار آخر أو اي مصلحة او طائفة أخرى"[٢] . مع ملاحظة أن نشاط الحزب ومفاهيمه يقتصران على العراق فقط .

حاول الحزب تثبيت مواد المنهاج والنظام الداخلي للحزب ولكن الوضع حال دون ممارسة الحزب نشاطه التثقيفي والتنظيمي بشكل علني في جمهورية مهاباد وذلك تخوفا من ان يكون ذلك سبباً

---

[١] البارزاني مسعود(البارزاني والحركة التحررية الكوردية ثورة بارزان ١٩٤٥-١٩٤٨) عام ١٩٨٧ لايوجد دار النشر ص١٥

[٢] الحزب الديمقراطي الكوردستاني الفرع الاول لمحات من المسار السياسي دهوك ٢٠٠٥مطبعة هاوار-دهوك ص ١٠

في أعطاء فرصة او حجة للدول الاقليمية مثل العراق وتركيا للنيل من الجمهورية الفتية باعتبار ان جمهورية مهاباد تقوم بتبني خطة توسيع على حساب الدول الاخرى التي تحرص على كياناتها ، ومع هذا فان جمهورية مهاباد رحبت بتأسيس هذا الحزب الجديد على غرار الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران ، وكانت مبررات قادة جمهورية مهاباد في ذلك تتلخص في انهم لايريدون ان يواجهوا قوة تهدد وضعهم السياسي الفتي، وتم الاتصال بقادة احزاب شورش ورزكاري وفرع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في السليمانية اي في مهابا وكان الغرض من الاتصال انظمامهم للحزب الديمقراطي الكوردستاني العراقي ، وتم تخويل حمزة عبد الله من قبل البارزاني باختيار الشيخ لطيف الشيخ محمود نائباً اول للرئيس ، على أن يكون كاكه محمد زياد نائباً ثانياً، ولم يتم تغيير الميثاق والمنهاج والنظام الداخلي للحزب ، وحاول الحزب أن لا يصطدم ببريطانيا المستعمرة في بداية تأسيسه حتى يتم ترسيخ أُسس الحزب للحيلولة دون تعرضه لحملات القمع والملاحقة ، تم عقد اول مؤتمر للحزب في السادس عشر من آب ١٩٤٦ في بغداد ، وقد تم الاعتراف بهذا الحزب مع وجود بعض الاعتراضات والتقيدات الجانبية ، ولقد شاع اسم (البارتي) كمصطلح على الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة مصطفى البارزاني ، ولا يزال الامر كذلك بزعامة ابنه مسعود البارزاني ، وكانت كل كوادر الحزب من الثوار الكورد المعروفين عند الجماهير الكوردية ، ومنذ ذلك اليوم وبسبب مُعاصرة هذا الحزب لنضال الشعب الكوردي في انتصاراته وانتكاساته فقد اصبح مصيره مقترناً بمصير الشعب الكوردي ، وعلى الرغم من كل الرؤى في المسيرة التاريخية لهذا الحزب إلا انه بقى يحتفظ بشعبيته الكوردية ، وكان هذا ما افرزته الانتخابات عند حصول الحزب على الفرصة السانحة لممارسة إدارة المنطقة الكوردية في شمال العراق .

ومنذ العام ١٩٦٤ و حتى اليوم عقد الحزب الديمقراطي الكوردستاني اثني عشر مؤتمراً، في مسيرة عامة و مختلفة و بشكل موسع ، وقد حضيت هذه المؤتمرات بأهمية خاصة بسبب المعطيات المرحلية التي انعقد فيه المؤتمر وكان من أهمها المؤتمر الحادي عشر ،الذي عقد بعد الانتفاضة وبعد الفراغ الاداري الذي تركه الانسحاب العسكري للنظام السابق ، تم استلامها من قبل الجبهة الكوردستانية ومن ثم جرت الانتخابات ١٩-٥-١٩٩٢ لاختيار اعضاء المجلس الوطني الكوردستاني وقائد له ، وقد احرز الحزب الديمقراطي الكوردستاني اغلبية ضئيلة الا انهم حرصوا على وحدة الصف الكوردي حيث تنازل عن الاغلبية واعتبرها متساوية مع الاتحاد الوطني الكوردستاني ، لقد جرت الانتخابات على اساس التمثيل النسبي للاحزاب المشاركة فيها؛ وعليه اصبحت الاوضاع مهيئة لانعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب وتكونت لجنة تحضيرية لاجراء انتخابات اللجان المحلية ومندوبي المؤتمر وخلال ١٦-١٩٩٣/٨/٢٦ "انعقد المؤتمر في اربيل وسط اجواء ابتهاج بسبب

الظروف الجديدة حيث لم يشهدها من قبل على الصعيد الكوردستاني والعراقي والعالمي لذا يعتبر هذا المؤتمر من اهمها في تاريخ الحزب وانعقد تحت شعار السلام والديمقراطية والحرية ،وفي سنة ١٩٩٣ كانت هناك مناسبتان تاريخيتان الاولى الذكرى الخمسون لثورة بارزان في ١٩٤٣ والثانية ذكرى الثلاثون لتأسيس إذاعة صوت كوردستان" [(١)] .

ومن بعد ذلك لم يقم الحزب بعمل مؤتمر حيث كانت المرحلة من أخطر المراحل في كل أرجاء العراق، إذ كان الحزب البارتي منشغلاً بالعمل و النضال و البرنامج السياسي المتعدد و المتنوع لأجل المضي بالكثير من المسيرات الخاصة بمساعدة حكومة إقليم كوردستان و الحكومة العراقية عبر المفاوضات و إقامة العلاقات ، وكان قد مر مايقارب الإحدى عشرة سنة لم يقم البارتي فيها بمؤتمر ، وقد تكون تلك المبررات مقنعة للحزب نفسه الا أنها لم تكن كذلك على الصعيد العام فليس مقبولاً لأي أن يتأخر بإقامة مؤتمر دوري يتم تحديده من قبل الحزب يوضح فيه دستور الحزب ، وبسبب المكانه الرفيعة لقادة هذا الحزب وعلى رأسهم مسعود البارزاني أصبح الامر منوطاً لشخصه اكثر مما هو لقانون الحزب .

بعد ٢٠٠٣ تبنى الحزب برنامج ، الحرية واستعمال اللغة الكوردية في التعليم وجعلها اللغة الرسمية في الشؤون الإدارية وتولي السلطة العليا في المنطقة الكوردية ، وإقامة علاقات أخوية مع العرب والتعايش السلمي مع جميع مكونات المناطق الكوردية وتحسين الاوضاع الاقتصادية باستثمار الموارد الطبيعية في كوردستان العراق وتنمية الزراعة والتجارة وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية.

ومما سبق يتضح أن برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني برنامج قومي ،جماهيري ،ديمقراطي . وهناك تحديات تواجه الحزب عليهم الوقوف عليها ومواجهتها فضلاً عن من يكن العداء لهم ،ويهمه أن يواجه البارتي المشكلات، ولكن ما يمكن ان يبدد هذه المخاوف هو مدى ايمان الجماهير بما تم تحقيقه خلال الفترات التاريخية السابقة ، لذا فإن عليهم ان يقدموا مؤتمراً نوعياً، وهذا مايطمحون اليه هم وكذلك منتخبيهم بسبب التاريخ العريق لهذا الحزب المعروف على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي ، فضلاً عن أن مسعود البارزاني اصبح شخصية معروفة عالميا بسبب تاريخه

[(١)] محمد حبيب كريم تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في محطات رئيسية ١٩٤٦-١٩٩٣ مطبعة خبات دهوك ١٩٩٨ ص ٥٦١

السياسي وكونه نجل مؤسس هذا الحزب والمواقف التاريخية المعروفة والتي كان لها الأثر الكبير على مستقبل الحزب وكوردستان العراق ، وخاصة في موضوع المحافظة على البيت الكوردي السياسي .

ان مشاركة ٨٥% من شبيبة الكورد الى جانب وجود العنصر النسائي بين اعضائه ، اعطت مقدمة متفائلة للمؤتمر عام ٢٠١٠ . والذي جاء بعد مرور احدى عشرة سنة على آخر مؤتمر للبارتي . وجاء المؤتمر الثالث عشر للحزب الديمقراطي الكوردستاني تحت شعار (التجديد ، العدالة ، التعايش) في اربيل بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٣ ، بمشاركة ١٣٥٠ عضواً بينهم ١٥٠ عضواً من العنصر النسائي وبحضور شخصيات قيادية وسياسية ودبلوماسية عربية واوربية واقليمية عديدة ، وقد قدّم كل القادة كلمة إحياء للمؤتمر ، يشيدون به موقف الحزب ودوره في كوردستان العراق ، شوهدت فيها تحضيرات واسعة (لجنة التقرير السياسي، المنهاج، البرنامج، التنظيم العام، المالية، الشكاوى، البيشمركة، الإعلام، المنظمات الجماهيرية والمهنية، وكل لجنة تتكون من رئيس ونائب ومقررين وسبعة أعضاء) . مرحلة انتقالية من النضال الثوري الى النضال المدني ، وتم طرح فكرة تغيير هيكلية الحزب ، وتشكيل هيئة نزاهة داخل الحزب .

وجاء في تقرير برنامج الحزب والذي أولى أهمية كبيرة بالقضايا القومية والوطنية ، وفي المادة الثالثة من التقرير عن قرار حق تقرير المصير ، مشيرا الى ان "المادة ٣٥ من التقرير نفسه، ترتبط بهذا القرار، وتنص على انه في حال اجراء أي تغيير على الدستور العراقي وإلغاء الفيدرالية منه، فسيتخذ اقليم كوردستان حينها قرارا بشأن حق تقرير مصيره"[1] ، كان لهذا التصريح من قبل رئيس الحزب مسعود البرزاني في افتتاحية المؤتمر صدى كبير على جميع المستويات فقامت الاقلام تحلل ماوراء هذا التصريح ، وبدأت التخوفات من قبل معارضي أصل هذه الفكرة ، أو مؤيدي الفكرة او معارضي التوقيت وما الى ذلك من تحاليل متنوعة جسدت بعض الاتجاهات الحزبية السياسية والجماهرية .

فتح المؤتمر، ولمدة (٢٤) ساعة أبواب الترشيح لهيئة الرئاسة وترشح (١٤٠) عضواً من مجموع أعضاء المؤتمر ١٧ منهم من النساء.. وبعد إنتهاء الاستعدادات جرت مساء يوم ١٦/ ١٢/ ٢٠١٠ وبحضور ١٢ قاضياً، عملية الانتخاب الحر الديمقراطي وجرت عملية الفرز عن طريق أجهزة الحاسوب وبآلية ونظام عصري متطور وظهرت النتائج في ظرف ساعة واحدة فقط. وقد تشكلت هيئة

---

(1) Ak-nws ٢٠١٠/١٢/١٣ http://www.aknews.com/ar/aknews/4/202090/?AKmobile=true

الرئاسة الجديدة للحزب الديمقراطي الكوردستاني من (٥١) عضواً و(٩) أعضاء احتياط من بينهم (٦) نساء فازت أثنتان منهن بالأصوات المطلوبة وثلاث وفق نظام (الكوتا) رشحهن المؤتمر وفق نسبة ١٠% من المنتخبين لهيئة قيادة الحزب ومن الـ (٩) الاحتياط واحدة من النساء وكان تحولاً نوعياً باتجاه توسيع وجود المرأة في القيادة ودورها المسؤول في المرحلة القادمة ، ويذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يعلن للمؤتَمرين كامل العملية الانتخابية من التصويت وفرز الأصوات وبشكل مباشر. وتعد هذه العملية بحد ذاتها نجاحاً متميزاً للجانب الفني من المؤتمر.

وفي اليوم الأخير للمؤتمر (١٧ كانون الاول ٢٠١٠) عرض مجموعة من التوصيات أمام أعضاء مجلس القيادة الجديد للعمل على تنفيذها ومنها[1] .

١- مساندة نهج التطور الديمقراطي والتقدمي ومبادىء حقوق الانسان وحقوق الشعوب والسلام العالميين والعدالة الاجتماعية والمساواة ونبذ العنصرية وتحقيق عالم خال من الأسلحة نظيف البيئة تضمن للأجيال القادمة حياةً سعيدة وكريمة .
٢- مساندة تحقيق سلام مستتب في الشرق الأوسط تتم فيه معالجة القضايا الملحة للشعوب ومنها قضية الشعب الكوردي وقضايا الشعب الفلسطيني والأمم الأخرى المناضلة من أجل التحرر والأنعتاق بسلام وعدل ومسؤولية.
٣- دعم الفكر الوسط المحايد والتعايش والحوار بين الديانات والمذاهب وتراث الشعوب المختلفة والمشاركة الأيجابية والبناءة في إفشال فكر وثقافة الإرهاب والعنف والتطرف وتبديد المخاوف التي تواجه البشرية والإنسانية جميعاً.
٤- مساندة عقد مؤتمر قومي موسع تنظم فيه الأمة الكوردية خطابها وثوابتها وجعل النضال الديمقراطي والسلمي إستراتيجية واقعية للنضال من اجل تحقيق طموحاته وأهدافه المشروعة.
٥- النضال المتواصل من أجل دمقرطة عموم مجالات الحياة في العراق والاسراع في تثبيت وترسيخ أسس الفدرالية والشراكة الوطنية وسيادة الدستور وحسم القضايا العالقة بين اقليم كوردستان وبين بغداد وتنفيذ المادة (١٤٠) واستعادة عموم المناطق المقتطعة من اقليم كوردستان.
٦- مواصلة النضال على طريق الاسراع في تعميق روح الديمقراطية ومبادئها وممارستها والتعددية السياسية في أقليم كوردستان وتصميم الجميع على جملة من الثوابت الوطنية والقومية التي تعبر عن المصالح العليا لشعب كوردستان .

---

[1] المصدر السابق Ak-nws ٢٠١٠ /١٢/١٣
http://www.aknews.com/ar/aknews/4/202090/?AKmobile=true

الاتحاد الوطني الكوردستاني:

ان المؤامرة التي تم التخطيط لها من قبل الغرب وعلى راسها هنري كيسنجر ، ونفذها شاه إيران بالتنسيق مع صدام حسين من أجل القضاء على الحركة الكوردية ، وكانت علاقة ايران في حينها هامشية مع الثوار الكورد اذ قامت ايران بتقديم السلاح البسيط المحدود ، وكان من الواضح ومن خلال نوعية المساعدات البسيطة يوضح ان هدفها الرئيسي تحديد فعاليات الثوار .

وعندما لمست دول المنطقة بان الحركة الكوردية "بدأت تتوسع خاصة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بعد التحاق الآلاف من المثقفين وأساتذة الجامعة والأطباء والعسكريين بهذه الحركة"[١] ، بدا للجميع ان الحركة الكوردية اصبحت مخيفة من وجهة النظر الإقليمية والدولية ،قامت بنسج عملية التخطيط للقضاء عليها وهذا ما تم تأكيده من خلال المعطيات اللاحقة .

حيث بدأت مشاورات وتحركات هنري كيسنجر للقضاء على الحركة الكوردية . فتم عقد لقاء تمهيدي في أنقرة بين العراق وإيران والجزائر في شباط ١٩٧٥ سبقتها لقاءات سرية عديدة نوّه الى خطورتها الرئيس المصري أنور السادات أمام جلال الطلباني في حينها ، وبعد انهيار الثورة الكوردية اثر اتفاقية الجزائر في ١٩٧٥/٣/٦ وعودة الأهالي إلى مدنهم وقراهم ، بدأت السلطات العراقية بشن حملات منظمة لنفي المثقفين والعسكريين والقضاة وكوادر الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى جنوب وغرب العراق .

إن إصرار بعض الكوادر الحزبية على وجوب إرجاع العوائل التي تم ترحيلها وبناء أفكارٍ جديدة توالم المرحلة والمعطيات الآنية ،"فتمت مداولات عديدة بين أبرز القياديين كفؤاد معصوم والذي كان في مصر حينها ،وفي تاريخ ٢٢-٥-١٩٧٥ في مقهى طليطلة في وسط الشام"[٢] . تم الاتفاق بين جلال الطلباني وفؤاد معصوم وعبد الرزاق عزيز وعادل مراد ، لتأسيس تنظيم كوردي سياسي تم تسميته بالاتحاد الوطني الكوردستاني ، "وتم اعتباره تنظيما وطنيا جماهيريا يتسع للمثقفين الثوريين والوطنيين وللقوميين الكوردستانيين وللماركسيين وللعمال والفلاحين وللبرجوازية والبرجوازية الوطنية ويتسع لكل المعادين للنظام وكل الذين تهمهم القضية الوطنية والعمل على خلق جبهة واسعة وتشكيل نواة ثورية لتلك الجبهة بالاستفادة من التجارب الثورية ، ووجهت لهذا التنظيم انتقادات كثيرة

---

[١] مراد عادل (من طليطلة الى بغداد) خواطر بعد ثلاثين عماً (ملف) لايوجد دار نشر ص٥

[١] المصدر السابق عادل مراد (نن طليطلة الى بغداد) ص ٢٠

منها أنها تنظيم فضفاض ، حسب ادعاء عادل مراد"[٣] . ولكن سرعان ما انظم الى هذا التنظيم تنظيم كادحي كوردستان(كومله) ، وتم الاتفاق بين أعضاء الهيئة المؤسسة على إعلان البيان وصياغة الدستور(المنهاج والنظام الداخلي) الذي صاغه جلال الطلباني بالتنسيق الكامل مع الهيئة المؤسسة للاتحاد الوطني الكوردستاني وتم الاقتراح على استشارة اكبر عدد من المثقفين والثوريين في الخارج ، "سافر جلال الطالباني وتم عقد اجتماع في برلين بتاريخ ٢٦ و ١٩٧٥/٥/٢٩ بحضور السادة المفكر نوشيروان مصطفى أمين الذي كان يحضر للدكتوراه في جامعة فيينا والدكتور كمال فؤاد والدكتور ارجمند صديق والدكتور حسن حمه علي والسيدة هيرو إبراهيم احمد والدكتور لطيف جمال رشيد والدكتور عمر شيخ موسى وأحد أشقاء السيد حلمي علي الشريف واخرين وقد ناقش هؤلاء جميعاً محتويات الوثيقة الأولى للاتحاد وتم الاتفاق على ان يتم إعلان البيان بعد عودة جلال الطلباني إلى الشام في نهاية ايار١٩٧٥ "[١] .

اعلن الاتحاد الوطني الكوردستاني في ١٩٧٥/٦/١ تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وناضل وجاهد في سبيل تحقيق طموحات جماهير شعب كوردستان واندلع كفاح مسلح في ١-٦-١٩٧٦ يوم عبور مجموعات مسلحة الى كوردستان العراق عن طريق سوريا .

وخرجت من مدن كوردستان مجموعات صغيرة من الشباب الثوريين في ربيع ١٩٧٦ إلى الجبال لتجوب القرى والهضاب للإعلان عن بدء المقاومة ضد النظام ونشر أفكار الثورة الجديدة وتعبئة الفلاحين . وقد خرجت هذه المجموعات من مناطق مختلفة إلى الجبال بتخطيط من منظمة الكومله وبتنسيق مع الحركة الاشتراكية الديمقراطية الكوردستانية بزعامة الشهداء (صالح اليوسفي – علي العسكري – علي هزار- عمر مصطفى دبابة –رسول مامند –الدكتور خالد سعيد - طاهر علي والي – كاردو كلالي) .

في تشرين الثاني عام ١٩٧٦ وصل الى دمشق اثنان من اهم قادة الكورد في الحزب الديمقراطي الكوردستاني (عمر دبابة و جوهر نامق) يحملان رسالة الى جلال الطلباني حول الاتحاد في تنظيم واحد من المقاومة ضد السلطة الحاكمة في تموز ١٩٧٦ ، وقد اعطى هذا الاتحاديين كل من الديمقراطي والاتحادي الكوردستانين زخماً كبيراً لحركة المقاومة وثقلاً جماهرياً واسعاً .

---

[٣] المصدر السابق عادل مراد (نن طليطلة الى بغداد) ص ٢٠

[١] الصدر السابق عادل مراد (من طليطلة الى بغداد) ص٢١

ان الأسلوب الدموي الذي اتبعه النظام الحاكم أدى إلى انتشار الوعي القومي الكوردي وشجع الفلاحين والكسبة والطلبة والمثقفين على حمل السلاح للدفاع في كل المدن والقرى الكوردية وبدء الناس بتشكيل قوات شعبية للدفاع المدني عن قراهم ومدنهم وممتلكاتهم .

وعلى مدى (٣٣) عاماً استطاع الاتحاد الوطني الكوردستاني وجماهيره المناضلة أن تحقق العديد من المنجزات التي كانت ثمار التضحيات الكبيرة التي ناضل من اجلها وكان أهمها الانتفاضة التاريخية المجيدة ضد النظام الدكتاتوري البائد في آذار عام ١٩٩١ .والتي شملت تحرير جميع مناطق كوردستان بما فيها مدينة كركوك ، وكذلك تشكيل المؤسسات الحكومية في كوردستان وبرلمانها المنتخب من قبل جماهير شعب كوردستان في ١٩٩٢/٥/١٩ وتشكيل اول حكومة كوردستانية شرعية برئاسة فؤاد معصوم ،وتشكيل المجلس الوطني برئاسة جوهر نامق سالم ، ومن ثم تشكيل الحكومة الثانية برئاسة كوسرت رسول عام ١٩٩٣، فضلاً عن مشاركة الاتحاد الوطني الكوردستاني في إسقاط الدكتاتورية التي كانت جاثمة على صدر الشعب العراقي طوال (٣٥) عاماً من حكمها الاستبدادي ، كما لعب الاتحاد الوطني الكوردستاني دوراً فعالاً في سبيل ترسيخ الديمقراطية والتعايش بين القوميات في العراق الجديد ، وهذا لا يعني ان الحزب لم يمر بنكسات وفترات صعبة أدى قادته الى الاعتذار عن الاقتتال الداخلي(حرب الاخوة) بين (الاتحاد الوطني و الديمقراطي) .

وقد شارك الاتحاد في الخلاص من النظام السابق واجراء الانتخابات الديمقراطية لاول مرة في تاريخ العراق في ٢٠٠٥/١/٣٠ وتشكيل الجمعية الوطنية والحكومة الوطنية الانتقالية ، وافرز نضال الاتحاد بزعامة جلال الطلباني الى تنصيبه رئيساً لجمهورية العراق الفدرالية ويتطلع الاتحاد الوطني الكوردستاني الى عراق ديمقراطي فدرالي موحد .

حزب كادحي كوردستان :

حزب كادحي كوردستان تأسس في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٥ ، وهو حزب يساري يتزعمه قادر عزيز، وتربطه علاقات قوية بالوطني الكوردستاني، حيث تحالفا في الانتخابات التي تمت بمحافظة السليمانية سنة ١٩٩٢. كما تحالف الطرفان أيضا في المواجهات المسلحة بالمنطقة الكوردية. الامر الذي مثل دافعاً قوياً وعاملاً اساسياً في دخولهم ضمن قائمة التحالف الكوردستاني لجمع الطاقات في قائمة قوية وضمن اطار واسع لخوض انتخابات البرلمان العراقي الأخيرة ، ولدى هذا الحزب الكثير من المطاليب التي لم تتحقق بعد، إضافة الى الحفاظ على المكتسبات التي تحققت، إذ لا يزال الشعب يحتاج الى وحدة الصف وتشكيل قائمة قوية وواسعة تضم جميع مكونات شعب كوردستان وتحول دون تفكك وحدة الصف الكوردي، على انهم بحاجة الى موقف حازم وخطاب

سياسي موحد في البرلمان العراقي، وأن تشكيل قائمة التحالف الكوردستاني يأتي استجابة لتحقيق هذه المطاليب ،ويؤمن "الحزب بحق تقرير مصير الشعب الكوردي وبالديمقراطية وحقوق الانسان وتحرير المرأة وتحول المجتمع الكوردستاني الى مجتمع مدني يسوده القانون والعدالة الاجتماعية ، إنه حزب يساري كوردستاني يؤمن بالاشتراكية والعدالة لجميع ابناء كوردستان"[١] . ومن أولويات الحزب ضمن المعطيات الحالية اي بعد الانتخابات البرلمانية في بغداد ، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت وعلى رأسها الفيدرالية ، والحفاظ على زيادة الثقل الكوردي في مجلس النواب العراقي وفي العملية السياسية عامة ، والنضال من اجل تحقيق أهداف شعب كوردستان التي لم تتحقق بعد وعلى رأسها المادة ١٤٠ من دستور العراق واعادة كركوك والمناطق (المستقطعة) الى اقليم كوردستان ، وحل المشاكل العالقة بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية .

"وقد حصل انشقاق داخل القيادة السياسية لهذا الحزب حيث قام مجموعة من أعضاء المكتب السياسي بطلب إعفاء سكرتير الحزب قادر عزيز من مهامه وشكلوا قيادة سياسية جديدة ،حيث تم انتخاب بلين عبد الله سكرتيراً عاماً للحزب ، ولم يرضى السكرتير السابق بهذا الإجراء وقام برفع دعوة قضائية في ٢٥/٤/٢٠٠٩على المنشقين عنه وقد صادف ذلك دخول الحزب في تحالف سياسي مع قائمة التحالف الكوردستاني في انتخابات برلمان العراق ٢٠١٠ ،فقدم كل من المكتب السياسي القديم برئاسة قادر عزيز والمكتب الجديد برئاسة بلين عبد الله مرشحيه للمحافظات الثالث دهوك وأربيل و السليمانية كلُ على حدة وكان ذلك سابقتاً في تاريخ التحالفات السياسية في اقليم كوردستان العراق ،ومن الجدير بالذكر ان المحكمة العليا في كوردستان قد اتخذت قراراً قطعياً في ١٩/٤/٢٠١٠ببطلان الدعوة التي تقدم بها قادر عزيز وأصبح المكتب السياسي الجديد ممثلاً رسمياً لحزب كادحي كوردستان"[*] ، ومن ثم جاء قرار التمييز في ٢٥/٨/٢٠١٠.

حزب الاتحاد الإسلامي :

وقد تأسس عام ١٩٩٢ بقيادة الشيخ صلاح الدين محمد بهاء الدين، وللحزب توجه إصلاحي تدريجي في القطاعات السياسية والتعليم والإعلام والعمل الإجتماعي والطلابي ، لا يعتمد على المواجهة المسلحة حيث يحتفظ لنفسه الخط السلمي السياسي . وهو يمثل فكر الإخوان المسلمين وله علاقات طيبة مع الجماعة الأم بمصر، وكذلك مع الزعيم التركي نجم الدين أربكان وتنظيمه السياسي.

---

[١] امين عام حزب كادحي كوردستان المؤتلف مع قائمة التحالف الكوردستاني:الصحيفة المركزية للاتحاد الكوردستاني
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=71195

[*] مقابلة شخصية مع عضو المكتب السياسي للحزب (هيوا سليم)

دخل الاتحاد الإسلامي الانتخابات العراقية الأخيرة منفردا وفاز بخمسة مقاعد في مجلس النواب ، وحافظ الحزب على موقفه في المرتبة الثالثة في مختلف الانتخابات التي جرت في اقليم كوردستان كالبلديات واتحاد الطلبة ، وللحزب نشاطات ملحوظة وملموسة في تقديم المساعدة والإغاثة وهذا ما لاحظه الكورد في الهجرة المليونية عام ١٩٩١ ، وهو حزب يعرف بإعتداله حسب ما يتم نشره من أدبيات على السايد الاليكتروني وكذلك في صفحته الخاصة على النت ، فهو يرفض السلاح ويدعوا الى الاصلاح السلمي ، وله مفاهيم تجمع بين المسلمين اي بإمكانها التأقلم مع كل الافكار والتوجهات حيث تعد التدين مسألة شخصية ، بمعنى آخر ان هذا الحزب لا يرى اي صعوبة في التفاهم والتعاون مع باقي الاحزاب مهما كانت توجهاتها ويعد ذلك مطلباً مصلحياً وطنياً ، فضلاً عن الحزب يفرق بين الاسلام والاسلام السياسي ، ويحترم اجتهادات الأخرين من الأحزاب الاسلامية السياسية ، ويؤمن بحريات الاقليات وكذلك بعراق فدرالي موحد . "وللحزب عدة مؤسسات إعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية منها اثنا عشرة قناة تلفزيونية محلية في مدن كوردستان ،(اربيل، سوران، السليمانية، كركوك، دهوك، حلبجه، كرميان، كفري، رانية، جمجمال، بينجوين)فضلاً عن قناة فضائية. والحزب في طريقة الى توسيع وسائل اعلامه في اغلب مناطق كوردستان"[1] .

وفي شباط ١٩٩٤، أعلن "الإتحاد الإسلامي" عن نفسه كحزب إصلاحي إسلامي مدني، وفي أيار/مايو من عام ٢٠٠١، أعلن القسم الأكبر ممن تبقى في الحركة عن تشكيل حزب جديد بإسم "الجماعة الإسلامية" في حين بقيت الفئة القليلة المتبقية منهم على تسميتها القديمة (الحركة الإسلامية) وبذلك صار هناك ثلاث حركات إسلامية في كوردستان.وفي انتخابات الدورة الثانية لبرلمان كوردستان والتي جرت عام ٢٠٠٥، شارك الاتحاد الإسلامي متحالفا مع القائمة الوطنية الكوردستانية والتي كانت تضم الحزب الديمقراطي الكوردستاني والإتحاد الوطني الكوردستاني ومنح تسعة مقاعد برلمانية .

وفي انتخابات الخامس والعشرين من تموز/يوليو ٢٠٠٩ التي جرت في كوردستان، وقد دخل الحزبان الاسلاميان (الاتحاد والحركة) في تحالف سياسي وشكلوا تكتلاً باسم قائمة (الخدمات والاصلاح) مع حزبين علمانيين هما (الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني

---

[1] النقاس /السياسة /2009/08/30 ،،على السايد المرفق ادناه

http://www.niqash.net/print.php?contentTypeID=75&id=2515&lang=1&plang=1

الكوردستاني) على الرغم من التباين الايديولوجي بينهم ،مما اثر سلباً في شعبية الحزبين الاسلاميين،وقد حاول الحزبان تبرير وشرعنة ذلك التحالف السياسي ، وتضمن الاعلان المشترك لهذه القائمة عدم رضا الاحزاب المشاركة في هذا الائتلاف عن نتائج الانتخابات مرجعاً ذلك الى عدة عوامل لعل من اهمها التزوير من قبل الحزبين الحاكمين فضلاً عن قيامها ببعض التجازوات واسباب ذاتية وموضوعية ، رأى فيها الكثير من المحللين السياسيين الى اعتراف الحزبين الاسلاميين ضمناً لخطأ التحالف مع الحزبين العلمانيين، وإن كان المكتبان السياسيان للحزبين يؤكدان باستمرار على ان ذلك التحالف كان نقطة تحول مهمة في مسيرة الحزبين وهدفاً مهماً كان يجب تحقيقه .

الحركة الإسلامية :

تأسست الحركة الإسلامية في عام ١٩٨٧ بقيادة الملا عثمان عبد العزيز مرشد الحركة الاسلامية الكوردستانية ،وبعد وفاته سنة ١٩٩٨ في دمشق ، ترأسها الملا علي عبد العزيز حتى توفي عام ٢٠٠٧ في لندن ، ومن ثم آلت رئاستها إلى ابني ملا عثمان وهما الملا علي والملا صادق عبد العزيز ، ومن اهم اعضائها احمد كاكة محمود والذي توفي هو الأخر عام ٢٠٠٧ ، وكمال رحيم رسول عضو المكتب السياسي ، وكمال حاج علي عضو المكتب السياسي ، ومحمد عمر عبد العزيز ، والملا كريكار الذي انفصل عن الحركة واتحد مع جند الإسلام وكون اتجاهاً آخر بعيد عن اتجاه الحركة الاسلامية الكوردستانية ، وعلي بابير والذي انفصل عن الحركة واسس الجماعة الإسلامية عام ٢٠٠١ ، ومحمد برزنجي الذي انفصل هو الآخر والتحق بالجماعة الإسلامية التي يترأسها علي بابير . وظلت تلك الحركة لمدة طويلة ويعتبر أهم حزب إسلامي كوردي. والحزب غير بعيد عن حركة الإخوان المسلمين العالمية من حيث التوجه ، وقد دخل حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة جلال الطلباني معركة مع الحركة الاسلامية . ومن أهم توجهات الحركة الاسلامية حسبما تنشره في صفحتها الخاصة على الانترنيت ، التأكد على انها حركة تناضل من اجل طموحات الشعب الكوردي وتتبنى فكرة ان يكون القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المصدريين الاساسيين للدستور .

الإسلام السياسي في كوردستان

يختلف عدد المسلمين في قارات العالم باختلاف الظروف والعوامل المحيطة بهم ، وطبقاً لأحدى الاحصائيات التي حددتها اطروحة الدكتوراه المقدمة من قبل ابن اللورد بيرت المدير السابق لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي والتي قال فيها إن ١٤٢٠٠ شاب وشابة بيض من أصل بريطاني تحولوا إلى الإسلام في السنوات الأخيرة .

الاحزاب الاسلامية الكوردستانية تعرف سابقا كاسم وانتماء بالاحزاب التي تحمل فكراً إسلامياً ولا يختلف منهجها عن المنهج القومي المعروف لدى الاحزاب الكوردية الآخرى ، ولم يكن الشعب الكوردي محتاجاً للاسلام السياسي دينياً كونه شعباً ملتزماً غير متطرف ولا يعاني بهذا الصدد شئ سوى من تهميش العالم الاسلامي لقضاياه المشروعة ومعاناته الطويلة على ايدي دول تدعي الاسلام ديناً؛وعليه فإن هذه الظاهرة الواسعة للاسلام السياسي لم تكن معروفة سابقاً ، لذا فقد شكل قلقاً عند الكورد على حقوقه القومية والإنسانية المسلوبة ، ولان الإسلام السياسي ليس ابن البيئة الكوردية بل هو ايديولوجية وافدة ، فما موقف هذه الاحزاب السياسية من موضوع المعارضة والذي يعد من أهم الامور في الديمقراطية ؟ وهل يمكن اعتبار الشورى مرادفاً للديمقراطية ؟ .

إن التاريخ الاسلامي ملئ بالاحداث التي تبين كم كان الاسلام وللشخصيات الاسلامية معارضين على مر الزمن وقد واجه الرسول (ص) العديد من المعارضين لدعوته الاسلامية ، لكنه كان يتعامل مع معارضيه بكثير من الحكمة ويمتص غضبهم ، وقد فعل ذلك حتى مع ألد اعدائه من اليهود ، وقد تبدلت الامور بعد وفاته واخذت تأخذ منحى آخر، مع ان الخلفاء الراشدين الذين اتبعوه كان مثالاً للخير والتقوى ،وكانوا من ارجح الناس عقولاً، ومع ذلك فقد سجل التاريخ مواقف كثيرة اعترض فيها الناس على بعض افعالهم، مع توفر صفات العدل والتقوى والالتزام والعلم بمبادئ الاسلام . ولايرى الفقهاء نظراً لتوفر كل ذلك اي جدوى من وجود المعارضة خوفا من انقسام الامة ، إلا انها كانت موجودة بالفعل لترشيد الناس للاخطاء مع الاحتفاظ بكل الضوابط الاسلامية ،وحتى يوم الناس هذا ، ولقد عارض الكثير للرسالة السماوية، ولكن كان الرسول(ص) يعلم ويعرف كيف يقوم باستيعاب وامتصاص غضب المعارضين وقد فعل ذلك حتى مع اليهود ، ولكن بعد وفاته لم يحصل ذلك اذ بدأت الامور تأخذ منحى اخر مع ان خلفاء الراشدين هم من ارشد الناس واتقاهم ولكن التاريخ يذكر في ذلك مآسي كثيرة في مواجهة الخلفاء للمعارضين ولو ان التاريخ يشهد لهم بكل شئ إلا ان لم يكن احد بحكمة وحنكة الرسول ، الشريعة الاسلامية تقر على ان للحاكم مواصفات خاصة كالعدل والتقوى والالتزام والعلم ومبادئ الاسلام لذا لا يرى فقهاء اهل علم الشريعة دواعي لوجود معارضة ضمن هذا السياق او المفهوم خوفا من انقسام الامة ، ومع هذا فإن هنالك مشروعية لقيام المعارضة كون، وظيفة المعارضة هي ترشيد الناس للاخطاء ،مع الاحتفاظ بكل الضوابط الاسلامية .اي : أن المعارضة تتمسك هي الاخرى بثوابت الاسلام، وتستند في معارضتها على الاحكام الشرعية ، وهذا يدل على حرية الرأي داخل المجتمع الاسلامي ،كما أن تحريمها فكرة المعارضة دليل واضح على ضيق النظر للدين الاسلامي الحنيف الذي يدافع عن حقوق الانسان بإبداء الرأي للوصول الى اصوب الأراء المنهج الاسلامي الذي يوجه العالم الاسلامي ، على ان لايخرج مفهوم او نشاط او عمل المعارضة عن المنهج

والالتزام بترسيخ الامة الاسلامية ، لذا يجوز في الاسلام الاجتهاد والمثابرة وان تكون معارضة حرة في اعتراضها على اساليب الحكومة ؛ اذ من الممكن ان تقدم المعارضة اعتراضات على الامور الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية على اساس أن لهم شرعية حسب مايذهب اليه الدين الاسلامي في مراقبة السلطة والحكومة ،وهذا يعطي للمعارضة مهام اخر وهدفاً اسمى وهو تحقيق العدالة ،وتشخيص الاخطاء من اجل النهوض بواقع الامة وتوعيتها للأخطار المحدقة بها اذ تقدم المعارضة الحلول لكل المعضلات والمشاكل التي تعترض طريق الدولة ، ان العمل الاسلامي يفيد كون الحكم الاسلامي غير معصوم عن الخطأ، وان اساس الحكم هو تحقيق العدالة بين الناس ،على ان لايؤدي ذلك الى عدم استقرار الأمة الاسلامية ، وهذا المبدأ يقوم على أساس (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) .إن تحقيق الشرعية امر لا يستهان به امام الله وكذلك امام الاسلام ، ويمكن تصور حال المعارضة في ظل نظام اسلامي يأخذ حريته فيما يذهب اليه مؤيدو هذه المعارضة وان يكون لهم الفكر الذي يؤمنون به في الحكم حتى اذا تم اختيار حكم علماني على ان لايؤثر على ضوابط الحرية فإن الاسلام يسمح بالحرية والحوار والإقناع ،وليس هنالك شئ في الاسلام يجبر او يفرض معتقداً معيناً قسراً على الناس إلا ان الاسلام لايقبل بقيام حزب يؤمن بالالحاد او يدعوا اليه اما اذا كان الشخص ملحداً او مجموعة ملحدة فانهم يمكن ان يقبلوا في المجتمع الاسلامي على ان لا يدعوا لذلك الفكر دخل المجتمع الاسلامي فالمجتمع الاسلامي يقوم على قاعدة عريضة وأسس ثابتة ومتينة ولايجوز لقة من الناس أن تفرض قناعاتها ومعتقداتها على المجتمع اذ ان ذلك يعد تعدياً واضحا وصريحا على الحرية الشخصية للفرد ومثلما لايسمح للمعارضة أن تخرج عن الحدود المعقولة في المطالبة بحقوقها فإن الاسلام لايفرض نفسه على الناس قسراً أو إكراهاً ، يقول الله عز وجل :-(لا إكره في الدين قد تبين الرشد من الغي) وبمعنى آخر فان هنالك حدوداً واضحة تبينها الشريعة الاسلامية للفصل بين المعارضة والحكم ، كما أن الحرية مقبولة بكل أشكالها في الاسلام شريطة عدم تعارضها مع مبادئ الحرية نفسها بمعنى ان لا يستعمل طرف ما حريته على حساب الطرف الآخر.

في الحقيقة ان كلمة الشورى التي تم ذكرها في قوله تعالى :(وأمرهم شورى بينهم) وتعني التشاور في امور المسلمين وعلى أساس الرجوع للقرآن والسنة اي: الاعتماد على شريعة الله- عز وجل-. بمعنى: أن هنالك اشخاصاً يتمتعون بمكانه عالية في فهم الشريعة الاسلامية، ويكونون مجلساً يسمى بمجلس الشورى، وهذا المجلس يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ففي فترة الخلافة الراشدة لم يكن العمل على اساس المشاورة كما ينبغي ،كما هو معهود للشورى بل الاحداث والاختيارات للخلفاء كانت تحدث عن طريق اجتهادات ضيقة لصحابة الرسول(ص) ،بمعنى آخر فقد كانت الاعمال والقرارات التي خرجت من اصحاب الرسول (ص) عفوية وليس لها اية صلة بمعنى عمل الشورى

وحقيقته ، اذ ان الشورى هي مركز صنع ورسم القرارات السياسية والاجتماعية وغيرها على اساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى هذا الاساس فإن التشريع الاسلامي يمنح هذه السلطة إلى مجلس الشورى حق اصدار القرارات ، وقد كانت ادارة الدولة إبان الدعوة الاسلامية تجمع بين الدين والدولة في حالة التحام تام ليتغير هذا الواقع بعد وفاته (ص) وان كان التغيير الحاصل ليس بالشكل الذي يتصوره البعض ،فقد كانت تجري بين الحين والآخر محاولة استغلال الدين وادخاله في السياسة لخدمة مآرب خاصة ،ويزخر العصران الاموي والعباسي بأمثلة كثيرة على ذلك .

إن وظيفة مجلس الشورى لاتختلف في الواقع عما يسمى الآن بالبرلمان ، اذ أن من خلالها يمكن ممارسة كل الاعمال التي تهم السياسة العامة للمسلمين ومستندين للمصادر الرئيسية كالقرآن والسنة النبوية . وكما هو الحال مع البرلمان فإن الصلاحيات الممنوحة له تتعلق باصدار القرارات والقوانين فمجلس الشورى يقوم بالاعمال نفسها التي تقوم بها البرلمان ولكن هنالك اختلاف في التسميات ، اي ان مجلس الشورى لديهم شخصيات تقوم بعمل الفقه والقضاء كما هو الحال في البرلمان ، يضاف الى ذلك أن من أعمال البرلمان مراقبة السلطة التنفيذية فإن مجلس الشورى هو الآخر يقوم العمل نفسه عن طريق الاحتساب ،وكنتيجة لكل ذلك فان من الممكن القول ان كلمة الشورى يمكن اعتبارها كمرادف لكلمة الديمقراطية حسب مفهومها الأصلي وليس الفعلي لكل دولة ، إن الديمقراطية هي تنظيم جديد يعمل على اساس الاشتراك المقبول بين الأمة وحكامها كون للامة حق في اختيار من يحكمها ويدير شؤونها وهذا بالضبط ما يجسده معنى الشورى ، ومبدأ الاسلام لا يحتاج الى تنظيمات جديدة او تسميات جديدة إذ لو تم حقاً تطبيق معنى الشورى ، اذ أن كل مفاهيم الحرية والمساواة يمكن اخذها من مصادر التشريع والتي يعتمد عليها الشورى ، فمبدأ الشورى يحتمل قبوله بكل ما يذهب اليه مفهوم الديمقراطية ماعدا الامور التي تقوم على أساس معصية الله .

وليس لأغلب مفكري الاسلام اي خلاف على موضوع الشورى إلا انهم اضافوا بعض السلطات التي لم تكن فيها في بعض المراحل التاريخية ، فالاشخاص الذين يكونون مجلس الشورى ويتم انتخابهم لكي يكون امتثالهم للامة بصورة حقيقة وليس امر مفروض كما كان في سابق العهد ، فمجلس الشورى يجب ان يكون فيه اشخاص ذوو عقول حكيمة وواعية أي من أهل الصفوه والملمين بالشريعة ولا ضير من اخذهم لمهام سياسية كأن يكون وزيراً في الدولة طالما هو يمثل خيار الامة ويمتلك معرفة سياسية الى جانب اختصاصه ومهامه في مجلس الشورى (البرلمان) ويكون مدركاً بأنه امام مراقبة ومحاسبة الامة .

الحزب الشيوعي الكوردستاني :

"تأسس حزب الشيوعي الكوردستاني بعد الانتفاضة الكوردستانية عام ١٩٩١ ، حيث تم نقاش مكثف مع الشيوعي العراقي ، ومن ثم تم الاقرار بتأسيس هذا الحزب ، ولكن نضال هذا الحزب هو نفسه نضال الحزب الشيوعي العراقي"[١] ،إذ يجسد الحزبان المبادئ والقيم والثوابت ، واعتبر الحزب الشيوعي الكوردستاني ان الحزب الشيوعي العراقي هو من قرّر تأسيس هذا الحزب لمصالح مرحلية هامة حسب ادعائهم ، ومن اجل الوقوف مع الحركة الكوردية ، ومن اجل تقوية وتثبيت التجربة الكوردية ،حيث كان الحزب جزءاً من الجبهه الكوردستانية في منهاج التغيير الذي حصل في اقليم كوردستان ، وعمل الحزب على بذل الجهود من اجل وقف الاقتتال الداخلي واعادة الاستقرار في الاقليم ، وتعد الفدرالية أحدى أهداف الحزب الشيوعي ، ويعتبر الحزب الشيوعي الكوردستاني-العراق تطويراً وامتداداً لتنظيم حزب الشيوعي العراقي ، ويؤمن الحزب بحق تقرير المصير للشعب الكوردي ونضاله المتكاتف مع الشعوب الاخرى ويقر بحقوق القوميات المتعايشة مع الشعب الكوردي في كوردستان ، ويقوم برنامجه على أساس المنهج الماركسي وبالاستناد الى فهم المرحلة التاريخية التي تمر بها كوردستان مع مرعاة واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في كوردستان ، ولتحقيق هذه المهام تحتاج الى التحالف مع تلك الطبقات الاجتماعية التي لها مصالح مشتركة في تحقيق تلك المهام ، وهو يقوم على التحالف مع العمال والفلاحين وسائر كادحي العمل الفكري فضلاً عن البرجوازية الوطنية ، ويعتقد الحزب أن الرأسمالية لاتستطيع معالجة مشاكل المجتمع ويحقق العدالة الاجتماعية ، فهذا ما يبرر نضالهم من اجل الاشتراكية ويعتبرها الضمانه لاستئصال الاضطهاد القومي والطبقي وتحقيق السلام والعدالة واحترام حقوق الانسان والديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي ، ومن الجانب السياسي يناضل الشيوعي الكوردستاني على صعيد العراق ودول الاقليم ، الى: اعادة السيادة الوطنية واجتثاث الارهاب واستبيان الاستقرار والأمان ، وتاسيس نظام ديمقراطي فيدرالي، وتثبيت حرية الرأي "حرية التنظيم السياسي والحزبي والنقابي والمهني والاجتماعي والصحافي والاعلامي والاضراب"[٢]، واصدار قانون ديمقراطي لانتخابات يضمن حق التصويت الحر والعام المتساوي والمباشر ، واصدار قانون ديمقراطي لتاسيس مجال البلديات والمحافظات والقرى مع تامين انتخابات حرة ديمقراطية ، والإهتمام بمنظمات المجتمع المدني ، وتصفية أثار النظام السابق واعادة المهجرين ومنهم الفيليين .

---

[١] وثائق المؤتمر للحزب الشيوعي الكوردستاني بدون دار نشر ص ٧٦

[٢] وثائق مؤتمر الحزب الشيوعي ص ٧٧

البند الخامس :ديمقراطية الاحزاب

تشكل الديمقراطية الحزبية نواة الحزب الاساسية وهي الاساس الذي يتبنى عليه تشكيل الحزب السياسي الديمقراطي في اي دولة ديمقراطية [1] . يجب أن تبتعد الاحزاب من كل عمل يفند ادعاءاته بالديمقراطية ، بمعنى أنه يجب ان يكون تطابق بين أهداف الحزب وعمله ، وأن على الاحزاب السياسية الإلتزام بالقوانين والدستور والأعراف الاجتماعية في عملهم وفي صراعهم على السلطة ، واستخدام سياسة الحوار والنقاش مع الجماهير بدلاً عن الترهيب او التخويف ، كي لا يتحولوا الى أحزاب دكتاتورية ، وتقديم الخدمات للمواطنين من اجل تحسين أوضاعهم ، الاهتمام والمساهمة الإيجابية في كل مؤسسات الدولة من اجل دفع عملية النمو والتطور والرفاهية الى الامام ، وتكريس كل الجهود الحزبية على نهج ديمقراطي راقٍ اسوَةً بالاحزاب الديمقراطية المتقدمة في دول العالم ، وأن يكون لدى الاحزاب قناعة بأن كسب رضى الجماهير يأتي من خدمتهم وليس من إرهابهم ، بمعنى آخر إن اختيار اي حزب من بين الاحزاب في عملية التصويت على اساس نشاط ذلك الحزب في خدمة المواطنين . أي نبذ كل الطرق غير سلمية في الصراع السياسي السلطوي داخل الحزب وخارجه ، وعند اجراء الانتخابات الداخلية لكل حزب وكذلك عند إجراء الانتخابات خارج الحزب بالمشاركة مع الأحزاب المنافسة الأخرى يكون سلاحه هو الحوارات والمناقشات والتسويات وكل الطرق البعيدة عن الترهيب والتخويف والسلاح ، حتى في موضوعة كسب الاصوات الناخبين .ومن أجل تقويم العملية الديمقراطية داخل كل حزب يجب ان يكون هنالك نظام قانوني داخلي فاعل يقف امام كل كادر حزبي يحيد عن طريق الديمقراطية السياسية والاجتماعية السلمية .إذ لا تأتي دمقرطة الاحزاب من الفناء ، بل يأتي نتيجة عمل جاد وتنشأة جديدة من أجل غرس مفاهيم الديمقراطية لدى كل كوادر الحزب حتى يصبح عرفاً وثقافة يقتدى بها . لذا فالحزب يجب ان يغير نظامه الداخلي الى نظام ديمقراطي .

فيما يتعلق الأمر بالأحزاب الكوردستانية كثيرة فهي أولاً كثيرة ومتنوعة في ايديولوجياتها بين أحزاب اشتراكية ليبرالية علمانية قومية واسلامية ، وقد ناضلت طويلا من اجل الحرية والديمقراطية ، هذه التسميات لاتشكل شيئاً بالنسبة الى الديمقراطية ما لم تؤمن بها ايماناً فعلياً وحقيقياً عن طريق البرنامج والسلوك السياسي الذي يجسد الديمقراطية .

---

[1] صالح محمد اميدي (الفساد في اقليم كوردستان وآليات المعالجة دراسة قانونية وادارية تحليلية لظاهرة الفساد السياسي والمالي والاداري في مؤسسات حكومة اقليم كوردستان) ط١ ٢٠١٠ مطبعة شهاب-اربيل ص ١٥٠

ان مفاهيم الديمقراطية لدى الاحزاب الكوردستانية ، تعكسها ممارستها لسلطات مؤسسات الدولة التي هي تحت إدارة هذه الاحزاب ، وتعتبر مؤسسات الدولة ومسيرتها في العمل هي لخدمة الشعب واستقلاليتها وهذه احد الجوانب المهمة التي يمكن للفرد ان يستشف مستوى الديمقراطية لدى هذه الاحزاب ،فغالبية الاحزاب تحمل شعار الديمقراطية وتتغنى به في المحافل السياسية ، إلا أن الشعب الكوردي اصبح واعياً بما فيه الكفاية كي يميز بين الشعارات والحقيقة ، فالديمقراطية مشروع انساني غير مشروط ، وان الاحزاب السياسية الكوردستانية لها الامكانية في ان تقترب من الجماهير الكادحة والالتزام ببرامجها في تحقيق طموح الجماهير والتي يجب ان تكون بمستوى المرحلة الانتقالية ، من حيث المستوى المعيشي ومكافحة البطالة والوقوف مع الاصلاحات ضد الفساد المالي والسياسي وتشجيع المرأة وترسيخ مفاهيم المساواة السياسية والاجتماعية ،وتعمل من اجل نظام ديمقراطي مؤسساتي .

وهناك سؤال ملح يطرح نفسه هنا هو " اين هو موقع الاحزاب السياسية الكوردستانية العلمانية من كل هذا ؟ ما يمكن للمرء تثبيته في كوردستان ان هناك تغيير بطئ جداً داخل الاحزاب، اذ تشير المعطيات الموجودة على الساحة السياسية والاجتماعية في الاقليم على أن الاحزاب تحاول التغيير ولكن بصورة بطيئة جداً. ويعود السبب في ذلك الى أن المسيرة السياسية للاحزاب الكوردستانية بالأمكان ان نحصرها في الديمقراطية العملية السياسية نفسها حيث انها اخفقت على الصعيد العملي بسبب هيمنة الحزبين الرئيسيين على مفاصل السلطة ومتفرعاتها ، والجنوح الى التفرد الحزبي والعائلي على المستوى الوظيفي والإداري فضلاً عن الفساد المالي والإداري في مفاصل الاقليم .اما بالنسبة للاحزاب السياسية الاسلامية فالديمقراطية تتناقض مع المفاهيم الاسلامية وخاصة الاصولية منها، وهي مازالت تتمسك بالهوية الدينية وبالمعتقد الايماني وتجعل من الدين الوسيلة الوحيدة للوصول الى السلطة لبناء اقليم جديد(بالديمقراطية) ان هذا التوجه وهذا الخلط ومحاولة اللعب على المفاهيم وازدواجية الطرح ، ولهذا الطرح غير العقلاني جماهيره غير الواعية سياسياً ، وبالتالي فإن هذا ينافي ما تطمحه الجماهير الكوردية لمستقبل اقليم كوردستان فهي تطمح لبناء اقليم مدني ديمقراطي بعيد عن التخلف ويسير نحو الحداثة والتنوير من أجل مواكبة العالم المتحضر .

إن إنتقاد الاحزاب السياسية بعيداً عن الاخذ بعين الاعتبار التكوين الاجتماعي ، وصيرورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المأساوية عبر التاريخ للمجتمع الكوردي على ايدي الحكومات المركزية الحاكمة يكون ذلك مجحف بحق هذه الاحزاب التي عانت الكثير من اجل المحافظة على حقوق الشعب الكوردي والدفاع عن حقوقه، ولكن وعلى الرغم من ذلك تبقى أثار التكوين الاجتماعي معرقلة من التطور ، فالعشائرية والقبلية مازات تلعب دورا في ترسيخ ثقافتها في

شخصية الافراد ومما يدل على ذلك هو التفاف فئات الشعب حول هذه المفاهيم وتمسكهم بها . بمعنى آخر إن العشائر تستغل موقعها واهميتها من اجل تغيير كثير من المواقف السياسية لصالحها ومصالحها السلطوية ، ويعني هذا ان عمل العشائر يذهب في كثير من الأحيان من اجل مصالح ضيقة كي تبقى لهم المنزلة نفسها مادامت هي متواجدة في راس الهرم الاجتماعي والسياسي المسيطر ، وبما ان الصراع على السلطات أمر مشروع فصراعها هو من اجل الإبقاء وإزدياد قوة ومكانة العشيرة بين المجتمع الكوردي كحق شرعي؛وعليه فقد استغلت العشائر حاجة الشعب لها في عالم وحياة غاب عنها التنظيم والإدارة والقانون، فالتفتت الشعوب المحتاجة الى نظام او قانون في فترة من فترات حياتها التي عانت فيه ويلات القمع الى اللجوء الى نظام العشائر كنظام للحماية . فضلاً عن كل ما تم ذكره ، فهنالك تحديات المرحلة الآنية، حيث تعيش الأحزاب الكوردية في وضع يفتقر فيه المجتمع الكوردي بتكوين أحزاب أخرى منافسة أو معارضة ، بمعنى أنه ليس هنالك أحزاب أو قوى قوية تنافس كي تكون بديلة للأحزاب الموجودة على الساحة .

فالأحزاب الرئيسية الكوردية لها شخصية قوية وتتمتع بشروط القيادة وهو ذات نفوذ عشائري كبير ، كما أن المعطيات الداخلية على مستوى البلد (العراق) تمارس الضغوطات بسبب الكثير من الاحزاب والتيارات والجماعات السياسية التي لاتؤمن بوضع كوردستان على هذه الشاكلة وتحاول جاهدة الرجوع بكوردستان الى شاكلتها القديمة ، عندما كانت الحكومات المركزية تحكم العراق بإرادتها فقط ، كذلك دول الاقليم التي مازالت وليومنا هذا تمارس الضعوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل إفشال التجربة الكوردستانية ،ان كل هذه الاوضاع تقود الى ان تتمركز هواجس الاحزاب الكوردستانية والشعب الكوردي على حدٍ سواء من تخوفات الرجوع للماضي الأليم والذي ترك اثراً قاسياً وكبيراً في نفوس الكورد ومازالت حية في الذاكرة الكوردية . وقد تفسر هذه الاوضاع بطئ التغير بسبب ضرورة استرجاع الكوردي لعافيته في موضوعة التأثير النفسي السايكولوجي الاجتماعي الاقتصادي والسياسي ، وهذا يعتمد على مدى حرص الحكومات المركزية على إعادة الثقة الى نفوس الكورد وكذلك الاحزاب الكوردية التي عانت كثيراً، من وعود واتفاقيات ، بل عانى الكورد من اتفاقيات عديدة تم التطرق اليها من أجل الإطاحة بنضالهم من جانب وجهل وعدم معرفة وخبرة الاحزاب الكوردية في إدارة الإقليم من جانب آخر ، حيث لم يسبق لها ان شاركت بإدارة دولة ولا حتى محافظة ، على الرغم من أن الكورد قد مروا خلال تاريخهم إدارة الإمارات الكوردية ومن ثم تأسيس جمهورية مهاباد إلا ان ذلك كان في الماضي البعيد ولكنه لم يدم ويستمر طويلاً ، بل تم القضاء عليها ولم يبق منها شئ ، وجيلاً بعد جيل اصبح كل ذلك مجرد امر يذكر في الكتب فقط من اجل

التاريخ ليس إلا ، الأمر الذي لم يترك أي اثر على المجتمع الكوردي كمجتمع له تجربة او ممارسة في حكم دولة أو أقل من دولة ، ومن هنا جاء الجهل في إدارة الاقليم .

وعليه فإذا ما تم جمع كل الأسباب المذكورة أعلاه والتي ساهمت بشكلٍ أو بآخر ،في إخفاقات الاحزاب السياسية الكوردستانية لإدارة الدولة ، ونكون بذلك قد أعطينا صورة موضوعية حول موضوع الاحزاب الكوردستانية .ويجب التذكير هنا أن كل هذه المشاكل لا تعني أن الاحزاب لا تحاول التغيير ، بل إن هنالك مشاهدات من معالجات وتغيرات على الصعيد الداخلي والخارجي للحزب تبين حالة الديمقراطية لدى هذه الاحزاب ،إلا ان ذلك لايرتقي للمستوى المطلوب ، ومن هذه الشواهد ، الاعتماد على الكفاءات والمستوى العلمي والاكاديمي مع الاحتفاظ بتقدير الشخصيات السياسية المعروفة في نظالها الثوري، والتداول السلمي لمراكز السلطة اصبح امراً واضحاً ، فضلاً عن تقبل روح المعارضة على أغلب الأصعدة ، فنرى حزب التغيير بقيادة نيشيروان مصطفى في البرلمان ، وفي الشارع الكوردي ويمارس دوره بحرية ان لا يتعدى ذلك النيل من اشخاص او جهات معينة بذاتها ، فالنقد البناء من اجل الاصلاح مقبول وهذا مانلاحظه في الندوات السياسية والصحف اليومية ، واللقاءات التلفزيونية ،حيث تتم الاشارة الى كل المعوقات وأغلب المشاكل التي يعاني منها الشعب الكوردي ، ان الصراع على السلطة امر شرعي وخاصة عندما تكون هنالك احزاب ناضلت طويلاً وقدمت ضحايا كثيرة في سبيل ما وصل اليه الكورد اليوم من حكم أنفسهم ، مما يجعل من هذه الاحزاب تشعر وكأن تريد ان تجني ثمار ما زرعته ، وبالمقابل ،فقد اصبح الشعب الكوردي يشعر بحمل كبير نحو الشعور الاخلاقية بالمسؤلية الوطنية عندما توجه أصابع الاتهام الى هذه الاحزاب بالتقصير في إدارة الاقليم ؛وعليه فيمكن للباحث ان يقول بانه يمكن التعرف على ديمقراطية الاحزاب الكوردية (من خلال تتبع الوظائف او المهام التي تقوم بها هذه الاحزاب السياسية ، من خلال مشاركتها السياسية ،اي مدى إتاحة الفرصة للمواطنين لتنظيم أنفسهم وتشكيل قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكومين ومراقبة أعمال الحكومة ،و القيام بعملية التنشأة السياسية ، بمعنى ، دعم الثقافة السياسية المساهمة في غرس قيم معينة ، والتجنيد السياسي ، بمعنى اعداد القيادات وتدريبها وإضفاء الشرعية عليها ، وتجميع المصالح من خلال التوفيق بين مصالح المواطنين في سياسات عامة وتحديد الأولويات)[1] . ويعتمد دور الاحزاب في التحولات الديمقراطية الى حد بعيد على وجود بيئة ثقافية مناسبة ومن مقومات هذه الثقافة وجود نوع من الثقة المتبادلة بين القوى السياسية والأحزاب بعضها البعض وبينها وبين الحكومة ،(فلا وجود لدور فعال للأحزاب في ظل جو يسوده الخوف من السلطة

---

[1] المصدر السابق ـ د.احمد بلقيس منصور(الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي) ص ٥٦-٥٧

وعدم الإقرار بقيمة الانسان وحرياته وحقه في التنظيم وإقامة الاحزاب ،كما تحتاج الممارسة الديمقراطية سواء داخل الأحزاب او السلطة الى ثقافة تؤمن بالرأي الآخر وإمكانية التعايش بين الاتجاهات المختلفة في ظل وجود اتفاق عام حول القواسم المشتركة للعملية السياسية)[١] .

المطلب الثاني

مدارس تحليل السلوك الانتخابي وواقعية تطبيق هذه المدارس على المجتمع الكوردي

بهدف معرفة الكيفية التي تتم بها العملية الانتخابية في كوردستان فلابد من الوقوف عند معنى السلوك السياسي وذلك قبل تناول مناهج تحليل السلوك الانتخابي حيث تهدف هذه العملية للوصول الى معرفة طبيعة الانتخابات في كوردستان العراق .

البند الاول : في معنى السلوك السياسي

كان صراع الانسان منذ القدم صراعاً من أجل الحرية ، فأخذت في المجال السياسي صورة تأسيسية معينة من خلال السلطة السياسية ، فتمكنت أن تعبر عن نفسها وذلك عبر المؤسسات السياسية ، وتتغير مساحة هذا المجال في التعبير بتغير الانظمة السائدة التي تدير تلك المؤسسات واختلاف طبيعتها ، قد تمثلت هذه الحرية بمشاركة الفرد وتجسيد رأيه في اختيار الحكومة التي يرى بأنها قادرة على تحقيق مصالحه ،والمصالح العامة . ان تثبيت هذا الاعتقاد في الواقع يتم عبر اليات المشاركة السياسية تلك التي تترجم حريته الى أمر واقع ومادي ملموس .

فالسلوك السياسي إذن هو ظاهرة موجودة منذ أقدم الازمنة بوجود المجتمع الانساني وبوجود السلطة والمجتمع ، حيث يعكس مدى فاعلية الفرد في المشاركة بشؤون مجتمعه ويتجسد هذا السلوك بالمشاركة السياسية التي لم يخلُ مجتمع عبر الزمن باستخدام هذا الحق ، لكون المشاركة اساس تنظيم المجتمعات والدول . فما هو المقصود بالسلوك السياسي ؟ .

حسب تعريف (إلو) (فإن المقصود بالسلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر أو غير المباشر وإنما هو أيضاً الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات السياسية وكذلك العقائد والقيم والأهداف) ، في حين يرى (جان رانجر) أن السلوك السياسي هو :(كل تصرفات الفرد تجاه المجتمع السياسي الذي يعيش فيه ولايمكن حصر أشكاله)[٢] . ويذهب جورج لافو الى ان

---

[١] المصدر السابق-د.احمد بلقيس منصور(الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي) ص ٥٦

[٢] د. العزي سويم سلوك السياسي في المجتمع العربي النشر دار الألفة مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الاولى ١٩٩٢ – ص ١٧١

السلوك السياسي يختلف عن الموقف ، ويعرفه بانه (الإستعداد النفسي لِتمَلكّه ردود فعل متواصلة ودائمة ومنظمة ومندمجة وبشكل نسبي وبإتجاه بعض الاهداف ، ويمكن اعتبار الموقف ، أساساً للسلوك البطئ حينما يتسم بالشدة ، أما (آلان لونسيا) فإنه يعطي للموقف أساساً إجتماعياً فالمواقف السياسية بالنسبة له "هي مواقف اجتماعية مثبتة في مقابل حالات سياسية والتي هي حالات اجتماعية منظور اليها من زاوية السلطة ، بمعنى آخر من زاوية الحكومة أو من زاوية بقاء المجتمع "[1] .

إذن فالسلوك السياسي هو نشاط يقوم به الفرد او الجماعة بقصد او بدون قصد مسبق (إجتماعي أو سياسي)، وهنا يمكننا ان نفرق بين السلوك السياسي للجماعات السلطوية ، ويتم على اساسه يتم تحديد النسق السياسي والقوانين للمجتمع ، وبين السلوك السياسي للجماعات السياسية العامة غير المباشرة والتي لها مقاصد وافرازات تختلف ، حيث تمارس هنا كعامل ضغط ، ولها مآرب سياسية إجتماعية .

ان تأثير السلوك السياسي ومستوى درجاته يقف على مدى وعي وإمكانيات المادية والمعنوية للفرد او للجماعة ، ودور التنشأة التي تقوم بها الجماعات والافراد ، فللعوامل الاجتماعية والنفسية وأخرى ، تأثير واضح على مستوى ومقاصد هذا السلوك السياسي ، وبالتالي وحسب راي (جورج لافو) الذي سبق ذكره فإن هناك فرقاً بين السلوك السياسي والموقف السياسي ،فبفعل التنشأة يصبح للفرد او الجماعات استعداد مسبق للسلوك السياسي ، وذلك بسبب عامل طبيعي-البيئة-وسيكولوجي التنشئة ؛وعليه نرى أن هناك اختلافاً في السلوك السياسي من شخص لآخر ومن جماعة لأخرى ، وهذا مايجسده التصويت في الانتخابات ، والانتماء للأحزاب المختلفة ، وإبداء الأراء المختلف .

فالبعد السلوكي السياسي هو مرحلة متقدمة في حياة الفرد السياسية ، ويعد ترجمة حقيقية لكل ما اكتسبه الفرد من معارف ومعلومات سياسية وما افرزته هذه المعارف والمعلومات السياسية من مواقف وقيم واتجاهات والتي تضمن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية .

وتعد البيولوجية من العوامل المؤثرة على السلوك السياسي ،ويقصد بها الفرق بين العمر والجنس والسلوك السياسي للانسان ، ففي عدد من البحوث التي اجريت في المدارس الابتدائية في الولايات المتحدة الامريكية ، وتثبت لدى الطلبة الذين هم في عمر السابعة إدراكهم بوجود سلطة رئيس الجمهورية لمساعدتهم ووجود سلطة الشرطي للقبض على اللصوص ، في حين لم يكن لهم ادراك بوجود السلطات الأخرى ذات التركيبة المعقدة كالبرلمان والحكومة والوزارات والمحاكم وما الى ذلك من مؤسسات مختلفة [2] . وللشباب مواقف تختلف عن الآخرين وتتسم في الغالب بالتطرف والعنف ،

---

[1] المصدر السابق د. العزي سلوك السياسي ص١٧٢

[2] ابراهيم جعفر إيمنكي المشاركة السياسية للشباب في اقليم كوردستان دار سبريز للطباعة والنشر عام ٢٠٠٨ – ص٤٠

على العكس من مواقف وسلوك كبار السن فهم أكثر إعتدالاً وعقلانية ، لذا يتسم السلوك السياسي الانتخابي عند كبار السن بالنشاط والحيوية أكثر مما هو عند الشباب والمراهقين ، أما من الناحية الجنسية ، فالمرأة أقل مشاركة في الحياة السياسية او النشاطات السياسية من الرجل ، وهنا تتحكم العوامل البيولوجية بين الرجل والمرأة ، ولا تعني هذه الفروق في الامكانيات بين الرجل والنساء أنه لا توجد هناك أية حالات شاذة أو مختلفة في العالم . ويختلف مدى تأثير التكوين البيولوجي على المرأة بين المجتمعات والانظمة الاجتماعية ، بمعنى أن هناك مجتمعات لا تعترف أصلاً بهذا الفرق بين الجنسين ، بل إن المجتمعات والتنظيمات فيها هي التي تعزز ذلك أكثر مما هو اثر واقعي وحقيقي .

وهذا ماذهب اليه الدكتور سويم العزي في تفسيره لوضعية تنشأة الفرد منذ عهد الطفولة وحتى مراحله المتقدمة في العمر ، إذ ان عالم الكبار يشكل في نظر الطفل "عالماً خاصاً وغامضاً يجذبه ويشده اليه بقوة سحر جاذبية ويدفع به للتماثل معه والتعود على الاحتذاء بسلوكية واوامر هذا العالم ، ولكن مع تطور شخصيته ومحاولته العيش في هذا العالم على طريقته الخاصة تتضارب مصالحه مع الإطار الاجتماعي المفروض عليه إتباعه ، فتزداد درجة إحباطه وتزداد درجة عدوانيته في الوقت نفسه ضد هذا العالم الذي طالما سحره بجاذبيته فيبدأ بالتمرد عليه ، وتقود هذه السلوكية الى خلق الشعور بالذنب لدى الفرد حيث يعكس هذا الأخير عدم قدرته على الولوج الى عالم الكبار معتمدا على نفسه وهو شعور يدفعه في الوقت نفسه الى الخضوع للكبار ومن بعده الى السلطة عندما تحل هذه الاخيرة محل سلطة الكبار بمطالبتها الافراد التماثل مع افكارها السياسية وقيمها كوسيلة لتحقيق استقلاله ، وعلى الرغم من ان هذا الشعور يبقى في مجال اللاوعي فان التطور العاطفي للفرد لايؤثر في تغير ما تم غرسه منذ بواكير الطفولة لان إسهام هذه المرحلة في تحديد سلوكيته يبقى شيئاً مهماً في التكوين العاطفي للشخصية وما علاقة الفرد بالقيادة إلا ترجمة لهذه العلاقة اللا شعورية، وهذه المشاعر وكما يقول اريك فروم (تظهر السلوكية المتناقضة بالتمرد والخضوع باعتبار أن الأب مصدر الحب والخوف من خلال سلوكية الافراد اتجاه قادتهم"[١]. إذن فالعامل النفسي له تأثير كبير على السلوك السياسي ، فلقد ساعد علم النفس الحديث على معرفة الدوافع التي تحرك الأفراد سياسيا وساعدت نظريات التحليل النفسي على الأخص على تفسير الكثير من الظواهر الأساسية في السياسية بل إن بعض الباحثين والأسباب إيديولوجية معروفة بالغ في التأكيد على أهمية العوامل النفسية في تكوين المواقف والاتجاهات السياسية إلى حد اعتبار الاحباطات النفسية لدى الأفراد تتحكم في الصراعات الفردية أو الجماعية. ومن أهم العوامل المؤثرة في علم النفس بالسلوك السياسي[٢]

---

[١] د. العزي سويم (علم النفس السياسي قراءة تحليلية نقدية) دار النشر إثراء –الطبعة الاولى٢٠١٠- ص ٣٥-٣٦

[٢] روستم شانكالي دراسة في علم السياسة وفنونها ..(التآخي موقع أليكتروني) تاريخ النشر٦-١-٢٠٠٨

http://www.taakhinews.org/tasearch/wmprint.php?ArtID=10513

١ـتأثير الطفولة المبكرة : يرى بعض الباحثين وجود علاقة وثيقة بين النشأة المبكرة في الوسط العائلي وبين النظام السياسي ذلك ان بنية السلطة في العائلة تترك أثرها على الطفل من ناحية القيم والأدوار التي تنعكس مستقبلاً على الوحدات الاجتماعية والسياسية .

٢ـمبدأ اللذة والاحتياطات الاجتماعية : وهذا رأي عالم النفس الشهير (فرون ان) الذي يرى بأن حياة الطفل الأولى قائمة على طلب ذي حساسية في جوهرها ومنتشرة في كل تكوين ويشعها بإشكال مختلفة. ويكيف الطفل غرائزه تبعاً للمحيط المؤثر عليه ولكن اللذة تبقى متأصلة لديه لذلك تدفعه الى القيام بنشاطات اجتماعية وسياسية.

٣ـنظرية غريزة الموت : اذ يوجد في كل إنسان ميلان: أ- الميل الاول ينطوي على أرادة الحياة وتتجه نحو البحث عن اللذة لديه وإشباعها ب- الميل الثاني ينطوي على الفناء على تدمير الذات حيث ما من مخلوق يرضى بالموت لنفسه فأن الإنسان ينقل إرادة تدمير ذاته إلى الآخرين.

٤-التعويض نتيجة الاحتياجات: يحاول الفرد أن يجد متنفساً لطاقته المكبوتة في مجالات أخرى.

٥- عقد أو دين: في السياسة لقد طبق فرون عقد الأب (أو عقدة أوديب) على كل من صادفهم في الحياة بما في ذلك الساسة وبالغ في ذلك الى حد الإفراط فالثورات والحروب الأهلية والخصومات الحزبية وحتى المذاهب السياسية كالاشتراكية والشيوعية، فسرت على أنها تمرد لسلطة الأب أو عرضوا أن السلطة ذات صبغة أبوية وتقوم في لاشعور المرء على صورتي الأب والأم.

٦- الشخصية السلطوية لدى (ادورنو) وحسب ادورنو وزملائه في كتابهم المعنون (الشخصية السلطوية) فإن تلك الشخصية تتميز بانصياع صارم وخضوع أعمى إلى القيم التقليدية في المجتمع والطاعة التامة للسلطات وبنظرة مقتضبة إلى العالم الأخلاقي والاجتماعي مقيمة أياه إلى طائفتين منفصلتين لانفصال الخير والشر، الاسود والأبيض (الأخيار والأشرار) عالم منظم يقوده الأقوياء وما على الضعفاء سوى الانصياع والتبعية والخضوع .

٧- لاسول وتلكس : الشخصية الديمقراطية/ مقابل الشخصية السلطوية دفع بعض المؤلفين في مفهوم الشخصية الديمقراطية باعتبارها نموذجا خاصاً أيضاً كالشخصية السياسية إذ أن الشخصية الديمقراطية تكون هي الميالة عندهم نحو التعاون مع الآخرين اي الود في العلاقات والمشاركة مع الاخرين .

ويمكن تقسيم السلوك السياسي للانسان الى سلوك سياسي تنظيمي وهو السلوك السياسي الذي يلتزم به الانسان تلبية للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات والأوامر مقابل مصالح مادية ومعنوية . وسلوك سياسي غير تنظيمي وهو السلوك الذي يقوم به الانسان طوعا تحقيقاً لرغباته

ولأهداف خاصة به ، كأن يشارك في ندوة سياسية او يشارك في التصويت في الانتخابات العامة من دون ان يكون ملزماً بذلك . لقد تحدثنا عن الوعي وتعريف الوعي السياسي في الفصول السابقة (ضمن الحديث عن الوعي القومي) ، حيث يولد الانسان خالياً من العمليات الذهنية والفكرية المعقدة وخالياً من المرتكزات الأساسية للانسان كالمبادئ والقيم وغيرها من الأمور التي تنظم الحياة الانسانية العامة اي الاجتماعية والسياسية وغيرها ، يبدأ الإنسان بالتعرف على بيئته والظروف والاحداث المحيطة به ويكتسب شيئا فشيئا الوعي لما يدور حوله ، وكل مايحدث من الامور الحياتية العامة والخاصة سوف يترك اثراً في قرارة فكر ونفس الانسان ، ومن المؤسسات الاساسية المؤثرة في هذا الوعي عند الانسان :

اولاً: العائلة ، "إذ يساهم الخطاب العائلي في (توجيه وتكوين الهوية ، إذ يحدد موقع الطفل داخل العائلة ويخطط له في الوقت نفسه مستقبلة المنتظر من خلال اقتراح صورة)لهذا المستقبل "[١] وكما يقول زاليزنيك "ان ماضي الفرد يعد عاملاً مهما في تقرير سلوكه" [٢] .

ثانياً: تعد المدرسة فيعتبر العامل الثاني في التأثير على التنشأة والوعي السياسي عند الانسان لان المدرسة لها دور تربوي في تقديم المعلومات ، يعني ذلك قدرة هذه المؤسسة على تغيير وتعديل ما تم ترسيخه من أفكار وسلوكيات من قبل المجتمع العائلي[٣].

ولمناهج والكوادر المدرسية(المدرسين والأساتذة) أثر كبير حيث يحددان المفاهيم المدنية المهمة من اجل اكتساب الوعي السياسي الصحيح ،والكادر(المدرس) هو جانب من الوسيلة لوصول هذه المفاهيم ،فتخلف الكادر يؤثر على مستوى وعي الفرد في المدرسة.

وثالثاً : الجامعة ، وهي من المؤسسات العالية التأثير وتقع عليها التزامات ومهام كثيرة لان التعامل هنا يكون مع افراد بمستوى أعلى بسبب العمر ومايحملونه من وعي وتجارب في العائلة والمدرسة ، فالجامعة هي أكثر المؤسسات التي تتلقى الاهتمام والرقابة السياسية .وتكمن أهمية المؤسسة التعليمية في حاجة الفرد الى المعرفة ومن هنا تولدت أهمية هذه المؤسسة في نظر ايديولوجيات السلطة السياسية في استخدام هذه المؤسسة كوسيلة لتأطير الفرد أو لربطهم بها [٤] .

رابعاً: وقد لعبت وسائل الاعلام من صحف ووسائل اتصالات الجماهيرية من صحف ومجلات ودور سينما وراديوات وكتب في بلورة الهوية الشخصية للفرد ، ولتأثير الإعلام على الفرد يقول (ببير بادن) بان (أثر وقع الاتصالات الجماهرية يذهب بشكل عام الى تقوية وتصليب الآراء الموجودة) وكذلك

---

[١] المصدر السابق المشاركة جعفر ابراهيم ص ٤٠ نفس الصفحة

[٢] مصدر السابق د.العزي علم النفس السياسي ص ١١٤

[٣] المصدر السابق د.العزي علم النفس السياسي ص١٢٠

[٤] المصدر السابق د.العزي علم النفس السياسي ص ١٢٣

(بيرنارد بيرلسون) و(كاري ستينيز) بان"أجهزة الاتصالات الجماهرية وهي أكثر أهلية في قولبة المواقف الموجودة للمواطنين في اصالة خطابها بشكل حيادي او بشكل يتعارض مع مصالح الظروف الإجتماعية " [1].

خامساً: الأحزاب السياسية وتلعب هي الاخرى دوراً مهماً للفرد في صياغة المفاهيم والاحداث السياسية ويكون دورها في الغالب سلبياً لانها تجعل الفرد في الغالب مرتبطاً بمصلحة الحزب الذي ينتمي اليه ، وكلما زادت الاحزاب السياسية زادت معها الرؤى السياسية مما يترك تأثيراً سلبياً على المجتمع بسبب تشتت الافكار المختلفة ؛وعليه يصبح اكتساب الوعي السياسي تبعاً لإختلاف الأحزاب واختلاف المجتمعات التي تعمل فيها ولقد استخلص علماء الاجتماع السياسي النقاط الاربعة التالية حول العوامل الدافعة للمشاركة السياسية والعلاقة الجدلية بين درجة التحزب والمشاركة السياسية وهي .

١- كلما انخفضت درجة التحزب كلما انخفضت درجة المشاركة السياسية.

٢-كلما زادت درجة الانضباط داخل صفوف الحزب كلما زادت درجة المشاركة السياسية لأعضائه.

٣-كلما زاد التحصيل الدراسي للمواطن كلما زاد اهتمامه بالشؤون السياسية وكما زادت فرضية مشاركته في الحياة السياسية .

٤-ان الانسان يفكر سياسيا كما يفكر اجتماعيا وليس هنالك انسان بالغ وفي كامل أهليته العقلية لا يهتم بالشؤون السياسية بتاتاً .

وقد تشكل هذه المؤسسات نفسها عاملاً من عوامل إعاقة اكتساب الوعي بكل أشكالها اذا لم تقم بمهمات التنشأة السياسية ، فكلما زادت نشاطات المؤسسات المؤثرة على الوعي يدرك المرؤ انه امام مؤسسات ديمقراطية ، وهناك مؤسسات أخرى على العكس منها تمتاز بكونها غير ديمقراطية ، وخاصة الجانب السياسي منها فالدول غير الديمقراطية تمنع حدوث الوعي السياسي لدى مجتمعاتها وتعمل وفق أيديولوجية مصلحية خاصة على العكس من الدول الديمقراطية ، اما الجماعات الضاغطة فهي تفرض نمطاً معيناً من السلوك السياسي لإكتساب وعي سياسي تجسد فيه مبتغاها في التأثير المباشر او غير المباشر على الحكومات ، مما يفرز نوعاً من الوعي السياسي للافراد داخل وخارج الجماعات الضاغطة ، ويختلف تأثير الجماعات الضاغطة حسب الانظمة والمجتمعات ، ففي الدول الديمقراطية يكون واضحاً ومؤثراً في حين يكون تأثيرها ضئيلاً جداً بل يكاد يكون معدوماً إذ تكون الجماعات الضاغطة في الدول المتقدمة على شكل شركات او منظمات او مؤسسات اعلامية وما الى

[1] د.العزي مصدر سابق علم النفس السياسي ص ١٣٣

ذلك ، في حين تكون الدول الشرقية ومنها الدول العربية محصورة بيد رؤساء العشائر فقط إلا انها ذو أهمية بالغة خاصة من حيث دورها وتأثيرها على العمليات الانتخابية وصنع القرار السياسي .وهنا يمكننا ان نؤكد مدى تأثير هذه المؤسسات على موضوع التنشأة الجديدة لاي مجتمع ، ومن خلاله يمكن لكل دولة ان تحصل على مستوى المجتمع المراد له ان يكون .

فالقيم السياسية والتي يحاول كل نظام سياسي ترويجها بين ابناء المجتمع من اجل تحقيق الاستقرار ، منها قيم الولاء والطاعة للسلطات والقيم الوطنية والالتزام بالواجب ، وهي انتاج للثقافة السياسية السائده كما ان القيم السياسية تحتوي على تصورات حضارية لما هو مقبول وغير مقبول ، كما انها وبصورة عامة تشمل جميع فئات المجتمع؛ وعليه فان "القيم السياسية كالحرية والمساواة وحقوق الانسان وحقوق المرأة ، وقيم سياسية اخرى جميعها ضروري لتحقيق الاستقرار في كل مجتمع ، وهنا يأتي مدى دور وتأثير العائلة والمدرسة والجامعة ووسائل الاعلام والجماعات الضاغطة لتقدم المجتمعات وازدهارها ، فكلما كانت القيم السياسية الزامية كانت المشاركة السياسية اكثر"[١] . وهنا ياتي دور الانظمة السياسية في العمل على ترويج القيم السياسية المعينة حسب ايديولوجية تلك الانظمة ، لكي تعزز من دور الانظمة التي تقوم برامج مؤسساتها التوعوية في التركيز على القيم الوطنية والمهمة من اجل قيام مجتمع متقدم من حيث المشاركة السياسية وحسب راي "(سيدني فيربا)و نورمان ني فإن تلك (النشاطات الخاصة للمواطنين التي تهدف الى التأثير على اختيار الشخصيات الحكومية او على الاعمال التي يتخذونها) ، اما ماركريت كنوي والتي عرفت المشاركة السياسية على(إنها نشاطات المواطنين التي تعبر عن محاولتهم بتأثير على أسس حكوماتهم او في اختيار سلطات حكوماتهم أو سياسات حكوماتهم ، وقد تذهب هذه النشاطات أما الى دعم السياسات القائمة او السلطات المتواجدة او أسسها او تعمل على تغيير واحد منها أو جميعها) اما بالنسبة (لرسيل دالتون فان) للمشاركة السياسية وتعني تلك النشاطات الجماعية للمحكومين التي لها قدرة على التأثير على عمل النظام السياسي" [٢] .

في الواقع وقد ارتبطت المشاركة السياسية بالديمقراطية كون الديمقراطية تعطي المواطنين الحق في الممارسة السياسية ، ولم يتحصل هذا الحق إلا بعد كفاح مستمر للمواطنين من أجل الحرية ومن أجل ان يعبر كل واحد منهم عن رأيه بكل حرية بعيداً عن كل الضغوطات والتقيدات اي أن يتم تخفيف صلاحيات السلطان في أمة ما ، وهذا يتم حسب ماذهب اليه توكفيل "بوجود طريقتين :

[١] ابراهيم جعفر ئيمينكي المشاركة السياسية للشباب في اقليم كوردستان دار سبيريز للطباعة والنشر دهوك ـ ص ٤٥

[٢] المصدر السابق د. العزي علم النفس السياسي ص ١٤٥

الطريقة الاولى: تكمن في اضعاف السلطان في مبدئه ، بالذات ، عبر تجريد المجتمع من حق او ملَكَة الدفاع عن نفسه في بعض الأحوال ، أن إضعاف السلطة على هذا النحو ، إجمالاً، يسمى في أوربا إقامة الحرية على أسس راسخة .

الطريقة الثانية :التخفيف من عمل السلطة ولا يتحقق ذلك من خلال تجريد المجتمع من حقوقه بل يكمن في توزيع حق استخدام القوة على اكثر من طرف واحد وفي زيادة عدد الموظفين ومنح كل منهم السلطة التي يحتاج اليها لتنفيذ ما يناط به، وهذا ما يجعل كل فعل بذاته محدوداً واقل خطورة"[١] .

إن فكرة الحقوق والحريات الاساسية تتضمن ، الحق في حرية الراي والتعبير ، والحق في تكوين الأحزاب السياسية ورفض حرمان بعضها من الترشيح تعسفاً،وكذلك رفض استئثار الحزب الواحد بالصفة الدستورية ، والحق في حرية الاعتقاد ، والحق في حرية الاجتماع ، وسيادة القانون ورفض الاعتقالات غير المشروعة [٢]. ومن اجل تفعيل هذه الحرية وجعلها امراً ملزماً وواقعاً حياً فعَالاً، يجب توفير السبل والأليات لذلك ، اي ان الممارسة السياسية تحتاج الى تنظيمات سياسية مهنية تعمل من اجل توعية المواطنين سياسيا لغرض تأهيلهم للمشاركة السياسية ، ومن باب ارتباط الحرية بالحق ، فإن المشاركة السياسية يمكن ان يكون لها وجهان :

"الأول: المشاركة التقليدية والمعروفة بالمشاركة في عملية الانتخابات وكل ماينطوي تحت مفهومها من مشاركة في النقاشات الدائرة حول الانتخابات والاجتماعات المتعلقة بها .

الثاني: ويتمثل في المشاركة غير التقليدية والمقصود بها حق المواطن في ممارسة كل النشاطات الشرعية التي يمكن ان يلجئ اليها الفرد او مع المجموعة للتعبير عن رأيها كالتظاهر واحتلال مواقع معينة والإضراب ، ويكون الغرض من هذا التصرف الضغط على السلطات السياسية لتحقيق المطالب ينظر اليها الفرد والمجموعة بأنها حيوية لوجودها "[٣] .

ان المشاركة السياسية وعلى الرغم من كونها حقاً شرعياً فهي ايضاً قوة ومساندة لشرعنة الحكومة المنتخبة بمعنى أنه من دون المشاركة السياسية للمواطنين لا يمكن ان نعترف بشرعية الحكومة ، هذا في الدول المتقدمة ديمقراطياً ، وليس في الدول المستبدة الديكتاتورية ، لان ارتباط المشاركة هو ارتباط حياتي ، اي اذا تم الغاء أحدهما فلا يبقى أهمية للآخر ويصبح في عداد الموتى . ويخرج الامر من أساسياته ومفهومه المعروف وهو الديمقراطية هو حكم الشعب لنفسه .

---

[١] -ألكسي دوتوكفيل (والديمقراطية في أمريكا) اعداد منى فياض والاشراف اللغوي حسين بن حمزة دار النشر ٢٠٠٧ بغداد –اربيل-بيروت حقوق الترجمة العربية محفوظة لمعهد الدراسات الاستراتيجية-العراق ص ٤٠

[٢] - النزاهة المنظمة العربية لمكافحة الفساد ص ٥١٧

[٣] المصدر السابق د. العزي علم النفس السياسي ص ١٤٦

وعليه فالسلوك الانتخابي هو:" تعبير وتمثيل حي للمشاركة السياسية وتتوفر فيه صفة الجماعة لانه سلوك جماعي أحصائي" [٤] . حيث يمكن للمرء من خلال تحليله أن يتعرف على أسس الناخبين لمختلف الأحزاب وانتشار هذه الاحزاب داخل هذه المجموعات الاحصائية المختلفة ، ومن ثم يمكننا ان نفهم الصراع القائم بين هذه المجموعات ودوافعها في هذه المشاركة لهذا السبب ، فالانتخابات تعتبر حسب ريشارد روز(ظاهرة متعددة الجوانب وبعبارة اخرى فهي معقده اكثر مما هي مجرد تعد تمثيلاً لإختيارات الفرد المفضلة للأحزاب ، وهي تعكس جملة من التأثيرات الكبيرة الممارسة على الفرد)، وإذا امكن التعرف على طبيعة هذه التأثيرات فسوف يفهم طبيعة الخريطة السياسية داخل المجتمع وقواعد اللعبة السياسية ، وكما "يقول كل من جان ماري كوتري و كلود يري ،إن النظام الإنتخابي يحدد نظام الأحزاب السياسية والذي بدوره يقولب طبيعة النظام القائم" [١] .

وتلعب الاحزاب دوراً مهماً في تفعيل وزيادة مستوى المشاركة السياسية في ظل النظم الحزبية التنافسية ، فهي تقوم بالعديد من الوظائف على رأسها .

١- تسمية المرشحين للوظائف العامة ، وتعد عملية الترشيح من أبرز مراحل اختيار الموظفين العموميين في الدولة ، ويؤكد ذلك ان تجارب الدول الديمقراطية الغربية تشير الى أن الأحزاب السياسية هي التي تحتكر عملية الترشيح في الانتخابات العامة .
٢- الدعاية الانتخابية ، وهي عملية التمويل وادارة الحملات الانتخابية والغاية منها ضمان انتخاب المرشح المعين ، وتسهيل عملية الاتصال المباشر بين الناخبين والمرشحين ، وهذا يتم عن طريق(الندوات ، والمتطوعين لخدمة المرشحين، والقيام بالدعاية الانتخابية المستمرة) .
٣- تطوير الوعي السياسي للناخبين ، وتقوم كما يقول(دوفريجه) على تأطير ايديولوجي للناخبين ولا يستطيع اي حزب ان ينجح في هذه العملية اذا لم يعبر عن المشاعر والأماني والطموحات والأفكار الموجودة لدى فئة معينة من المواطنين .

---

[٤] المصدر السابق د.العزي علم النفس السياسي ص ١٥٨
[١] المصدر السابق د.العزي السلوك السياسي ص ١٧٣

البند الثاني : أهم مدارس تفسير السلوك الانتخابي

هنالك مدرستان[٢] تتناولان هذا :

الاولى : المدرسة الفرنسية ، بدأت في عام ١٩١٣ مع (سيجفريد) الذي ركز على العامل الجغرافي والتاريخي في تفسير الظاهرة السياسية للانتخابات وتسميتها بالبيئة الانتخابية .

الثانية : فهي أنجلوسكسونية وهي التي ركزت جل اهتماماتها على العاملين النفسي والإجتماعي في تفسير السلوك الإنتخابي .

١- المدرسة الإنتخابية الفرنسية

"تركزت هذه المدرسة في تحليلاتها على العلاقة القائمة بين الانسان والبيئة التي يعيش فيها ، فهي لا تأخذ بعين الإعتبار التأثيرات البيئية على السلوك الإجتماعي للفرد فقط بل تبحث ايضاً في المعلومات الجغرافية للوحدات الإقليمية والجهوية ، فما هو تأثير العامل الجغرافي على السلوك السياسي والإنتخابي بالخصوص ؟ وحسب هذه المدرسة فان الرقعة الجغرافية للمجتمع وطبيعتها تحدد وتقولب سلوكية الفرد ، فصعوبة الحياة في المناطق الجبلية مثلاً ووعورة طرق المواصلات ،تقود الى انعزالية الوحدات الإجتماعية التي تضفي على المجموعات السكانية المقيمة فيها صورة المجموعات المحافظة على تكوينها الثقافي ، ويفسر هذا الإنعزال بتقلص الإتصال الجماعي للمجموعة مع العالم الخارجي حيث يتحدد اتصالها بجماعات الأصدقاء والاقارب المتواجدين على الرقعة الجغرافية نفسها ،ومن نتائج هذا الانعزال سيطرة الروح المحافظة على السلوك السياسي" [١] . فكيف تفسر هذه الوضعية ؟ .

يمكن القول بان هذه الظاهرة ما هي إلا نتيجة لعدم قدرة الأفكار السياسية الجديدة الإنتشار والدخول في صراع في هذه المناطق مع الافكار السياسية السائدة ، ويعود سبب ذلك الى غياب الاتصال الإجتماعي الخارجي بين الأفراد وصعوبة تأثير الافكار الخارجية عليها وهذا ما يفسر فوز المرشحين الذين تنحدر أصولهم من هذه البيئة على حساب المرشحين المنحدرين من خارج هذه المناطق والممثلين لأفكار سياسية جديدة. ولكن القول بتأثير البيئة الطبيعية على خلق السلوكية السياسية المحافظة فيه شئ من المبالغة ، لان إعطاء البطاقة السياسية لمجموعات مختلفة حسب الإختلاف الجغرافي، يعني طبع هذه المجموعات بهذه البطاقة وبصفة دائمة وغير قابلة للتغيير ، في حين يثبت

---

[٢] المصدر السابق د.العزي السلوك السياسي ص ١٧٤

[١] المصدر السابق د.العزي السلوك السياسي ص ١٧٣

الواقع وعلى الرغم من أهمية العامل الجغرافي بأن هنالك اتجاهات جديدة ومختلفة عن الإتجاهات السائدة تجد لها بعض الصدى داخل هذه المناطق وتجد لها ارضية خصبة للإنتشار فكيف يمكن تفسير ذلك ؟

يمكن تفسير هذا الإنتشار في "ربط التكوين الإجتماعي والإقتصادي بالعامل الجغرافي إذ يرجع (جورج لانو) سبب هذه الظاهرة الى الخصوصية السياسية للأقليم وليس الى السكان حيث يستمر الإقليم في المحافظة على الروح السياسية على الرغم من تبدل الأفراد وتبدل صفاتهم الإجتماعية"[٢] فالثقافة المترسخة في هذا الوسط تمارس تاثيراتها عبر القيم والعادات التي يتمسك بها الافراد ويتبنونها فالسمعة التي تتمتع بها المنطقة الجغرافي اصبحت جزءاً من تاريخ حياة المجتمع وبالتالي فكل سكان هذه المنطقة يتاثرون بهذا التاريخ -وعلى الرغم من تنوع ارضيتهم الاجتماعية والاقتصادية – بسبب عمليات التنشأة السياسية التي تستند في ترسيخ جذورها على دور المنطقة في السياسي في لحظة زمنية معينة. الا أنه يجب التاكيد هنا أيضاً على ان هذا التاثير بدأ يفقد اشعاعاته بسبب تدخل تاثيرات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في المجتمع وقدرتها على صياغة السلوك السياسي على نمط مخالف للمتعارف عليه.

٢- المدرسة الانتخابية الأنكلوسكسونية

تؤكد هذه المدرسة على عامل الإنتماء الإجتماعي والنفسي ، فهي تعتمد في بحثها على دراسات الرأي العام ، من خلال أخذ عينات مختلفة وإقامة المقابلات بصورة مباشرة للتعرف على دوافع مشاركة الفرد السياسية ، فهذه المدرسة ترى ان الإنتماء الفرد الإجتماعي له تأثير كبير على سلوكيته الإنتخابية ، ويدخل في نطاق هذا الإنتماء ، إنتماء الفرد الى المنظمات الإجتماعية الإقتصادية ، مثل انتماء الفرد الى النقابة ، وكذلك انتماؤه الى المجموعات الأولية او الاساسية التي تتصف بعلاقاتها الدائمة والمباشرة كإنتماء الفرد الى العائلة او الى مجموعة العمل ، يضاف الى ذلك ان هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار دور الجنس(مرأة أو رجل) وتعطيه دوراً كبيراً في التأثير على السلوكية الانتخابية .[١]

بالنسبة الى تاثير العامل النفسي فتركز هذه المدرسة على الصفات الشخصية للفرد وتأثيرها على السلوك الانتخابي ، وعلى سبيل المثال: يكون البحث على مدى الانفتاح الفكري للفرد وثقته

---

[٢] المصدر السابق د.العزي السلوك السياسي ص ١٧٤

[١] المصدر السابق د.العزي السلوك السياسي ص ١٧٦

بنفسه ... الخ ، من الامور المرتبطة بالصفات الشخصية ، ولا تقف هذه المدرسة عند حد دراسة الصفات الشخصية للفرد فحسب وانما تتجاوزه الى البحث عن السبب الذي يدفع بالفرد الى المشاركة السياسية وكيف يفسر تفضيله لحزب ما على آخر.(ويبدو ان هذا التفضيل يعتمد على مجموعة من العوامل يحددها لنا كل من (نلسون بولسبي وآرون ويلداورسكي) بالقول التالي (إن الناخب وهو يعيش في محتوى اجتماعي مع والديه يتلقى منهم هوية إجتماعية تتضمن بداخلها محتوى سياسياً ، فالفرد يكون ديمقراطياً او جمهورياً مثلاً اذا كانت عائلته وعلاقاتها تتصف بهذه الصفة ، وهكذا فكل فرد يحاول ان يتقاسم مع أصدقائه ومع عائلته بعض الصفات المحددة مثل الدخل ودرجة التعليم والايمان الديني ومكان السكن والخ . فانه يحاول ان يتقاسم معهم ايضلاً الإنتماء الى حزبٍ ما) [٢] .

وقد تتغير بعض الصفات النفسية للفرد في أزمان مختلفة ، فطالما كان الانسان يتفاعل مع الطبيعة المحيطة به فإن هنالك امكانية تأثر حالته النفسية(العامل النفسي) بها وبالتالي يتأثر سلوكه الانتخابي ،ولا يعني هذا إلغاء تأثير الصفات الشخصية ، ولكن هذه الصفات حسب اعتقادي يجب أخذها بنظر الاعتبار مع عامل الزمن ومعطياته . والسؤال المطروح هنا هو كيف يتجسد تأثير المدرستين المذكورتين في عمل الاحزاب السياسية في كوردستان؟ وللاجابة على هذا التساؤل لابد من طرق موضوع الثقافة السياسية القائمة في المجتمع الكوردي والتي من خلالها يمكن التعرف على حالة السلوك السياسي في المنطقة.

البند الثالث : الثقافة السياسية والسلوك السياسي

"الثقافة في اللغة من ثقف الشئ إذا لقفه القافة"[١] . تعّرف الثقافة في القاموس المحيط ، ثقف ثقفاً وثقافة، صار حاذقاً خفيفاً فَطِناً، وثقَّفه تثقيفاً سوَّاه، وهي تعني تثقيف الرمح، أي تسويته وتقويمه ، أي أن الثقافة هي دلالة على الرقي الفكري والأدبي والاجتماعي للأفراد والجماعات ، والثقافة ليست مجموعة من الأفكار فحسب، ولكنها نظرية في السلوك ترسم طريقاً للحياة إجمالاً، وبما يتمثل فيه الطابع العام الذي ينطبع عليه شعب من الشعوب، . "والثقافة اصطلاحاً:هي الإلمام بالعلوم والاخبار والخِبرات ، وهي كما يسميها بعظهم معرفة شئ عن كل شئ" [٢] . وهي الوجوه المميزة لمقومات الأمة التي يتميز بها عن غيرها من الجماعات بما تقوم به من العقائد والقيم واللغة والمبادئ، والسلوك والمقدسات والقوانين والتجارب ويعرف التاريخ الإنساني الثقافة اليونانية، والثقافة الرومانية ....الخ.

---

[٢] المصدر السابق د.العزي السلوك السياسي ص ١٧٧

[١] الابن المنظور المصري ، لسان العرب الجزء الثاني ط ١ ١٩٨٦، دار صادر – بيروت ص ١٨٣
[٢] د.محمد قصب ،أزمة الثقافة العربية، مؤسسة الكتاب العربي-بيروت ط ١ -١٩٨٦ ص ٢٦

أن الاهتمام الكبير والحرص الواضح اللذين يبديهما المجتمع الكوردي ازاء ما يجري على المشهد السياسي من متغيرات ، هو وليد تصور بان كل مايجري على ارض الواقع بعد ١٩٩١ هو أمر جديد وأن العملية الانتخابية هي ثقافة جديده ومهمة جداً ،فالانتخابات حدث وطني وحيوي يبادر فيه ملايين المواطنين عادةً الى الإدلاء بأصواتهم لصالح مئات المرشحين وعددٍ من الاحزاب ، ويتولى بعدها آلاف الموظفين الحكوميين عدَّ الأصوات وفرزها . فالانتخابات تعد مفردة ثقافية جديدة ، تبلورت لتضاف الى مفردات وتقاليد الثقافة الكوردستانية المعروفة وهي بلا شك أبرز مفرداتها الغائبة أهمية وثقلاً .

تبدأ ثقافة الانتخاب في المجتمع الكوردي بدءاً من الأسرة ، فالانتخاب سلوك يحتاج الى وعي وحرية ، وتعتبر الاسرة هي اساس تكوين المقومات الذاتية واكتساب الوعي، أي أن الاسرة هي بداية تنشأة الفرد أي أن الفرد يعرف من داخل اسرته ان كان حراً ويشارك في إبداء الرأي ، وبعدها يتم صقل ذلك بالتدريج عن طريق التأثيرات الخارجية خارج حدود الاسرة ، عن طريق الخبرة والدراسة ، فالدراسة ابتداءً من المرحلة الابتدائية وصولاً الى اعلى المراحل تعد مجالاً مهماً في اتمام التشأة والوعي ، ومن ثم يرتقي الفرد الى مستوى يمكنه معرفة الايجابي والسلبي في اختياراته وحسب قناعاته الشخصية كثقافة موروثة تقوم كل من الأسرة والمجتمع بترسيخها في نفسية الأفراد والجماعات . وتقوم مهمة إحداث التوافق بين الاجهزة المسؤولة في عملية التنشأة وتطلعاتها نحو اعطاء الحق للفرد في التعبير عن آرائه .

تتبلور عند الفرد الثقافة الانتخابية الحرة عندما يكون أساس نشأته في داخل الأسرة وممارسة حقه في الاختيار وكذلك خارج اسرته في الأمور التي تخص مستقبله الأمني الاجتماعي السياسي والاقتصادي أي أن "الرأي العام يتأثر في تكوينه بعوامل تتعدى الحساب الرشيد للقضايا كتأثير العائلة والتعليم" [١] ، بمعنى أن هناك قوتين مؤثرتين القوة داخل الاسرة(رب الاسرة او الرجل في المجتمعات المتخلفة) والقوة خارج الأسرة(السلطة الحكومة) ، فإذا كانت القوتان معا تشجعان الفرد على حق الاختيار تصبح كالعادة في الفرد وتتحول الى عرف لديه ومن ثم الى ثقافة الانتخاب او الاختيار . بمعنى آخر إن اساس ثقافة الانتخاب ضرورة ، وبدونها لايستطيع الفرد ان يمارس هذه الثقافة او قد لا يعرفها بسبب عدم امكانية ممارستها لعدم وجود الحرية ، وقد سبق لفولتير ان أكد على هذه الحرية "ان يكون المرء حرا وان يكون مساويا للجميع فتلك هي الحياة الحقة ،حياة الانسان الطبيعية وكل حياة

---

[١] د.السيد محمد سليم تحليل السياسة الخارجية ط١ ٢٩٩٨ النشرمكتبة النهظة المصرية ص ٢٤١

أخرى لاتعدو كونها خدعة حقيرة ، وملهاة رديئة يؤدي فيها أحدهم دور السيد والآخر دور العبد" [٢]

.

وعليه فحرية الفرد تساهم في التأكيد على دور الثقافة لان الثقافة تخلق الانسان كما يخلق الانسان ثقافته في زيادة وعيه وإدراكه بمجريات الأمور السياسية، كما يقول (مونتسكيو) "إن الحرية تتمثل في ممارسة الانسان لإرادته) ، بمعنى أن الحرية السياسية لديه (لاتمثل أبداً في عمل ما يرغب المرء في القيام به ، ففي الدول او المجتمع ، حيث توجد قوانين لاتمثل الحرية ، إلا في القدرة على ما ينبغي على المرء ان يرغب في عمله ، وان لايكون ابدا مكرها على عمل ما لا ينبغي على المرء ان يرغب في عمله ، ينبغي ان يكون ماثلا في الذهن ،ما الذي يمكن ان يكونه الاستقلال ، وما الذي يمكن ان تكونه الحرية ، بل ان الحرية هي الحق في عمل كل ما تسمح به القوانين" [٣] . فالحرية بالنسبة له هي ممارسة للإرادة التي تجسدها قوانين كل دولة .

فيما يخص الوضعية السياسية في كوردستان فإن ثقافة الانتخابات لا تقتصر مسؤوليتها على بناء ذلك التصميم والعزم الوطني في اختيار الناس لمرشحيهم المقبلين فحسب، بل تتعدى ذلك الى رسم رؤية استراتيجية بعيدة المدى لما سيكون عليه مسار الديمقراطية ومخاضاتها العسيرة .

وكي نضمن مستقبلاً زاهراً ورفاهية للشعب وتحقيق الديمقراطية ، يجب ان نبحث عن النوعية وليس الكمية بالنسبة للناخبين ،فما فائدة العدد الكبير من دون أن تكون لديهم ثقافة انتخابية ، اي اننا نحتاج الى جماهير واعية للعملية الانتخابية ، بمعنى آخر إن كل فرد يجب ان يعرف مدى أهمية صوته فضلاً عن ضرورة تكوين وعي ثقافي بما هو مقبل عليه ومسؤوليته في رسم مستقبل بلاده السياسي ، او مستقبل مؤسسته على صعيد مؤسسات المجتمع المدني ؛وعليه فلابد من وضع خطط لتثقيف الناخب بحقه في التصويت وعدم تغييب أسس استحقاقه ، ووعيه السياسي ،إن اهمية خلق الوعي بهذا الحق هو في المقام الأول مسؤولية الجهة المعنية للوصول للناخب وايضاح اهمية مشاركته لتحسين خدمته عبر اختيارٍ موفق ، ان لجان الانتخابات تقوم بذلك وقد تقوم بتقديم نوع ما من الاعلان هنا او هناك لكنه لا يرقى الى المستوى المطلوب ، وقد يكون هذا الاعلان مؤثراً نوعا ما على تشجيع الناخب على المجئ للإدلاء بصوت ليس أكثر ،وهنا تظهر اهمية تثقيف الجماهير وتشجيعها على اعطاء صورة حقيقية عن كيفية الاختيار وان يتم تسخير المؤسسات من اجل ذلك ؛وعليه ياتي دور المثقف الكوردي في توعية الجماهير الناخبة ، وأرى انه يجب إشاعة ثقافة الانتخابات بين الناخبين من أجل الإختيار الصائب . ويمكن الفرق بين المثقف الكوردي وغير المثقف "هو في طبيعة الدور الذي يتطلب منه القيام به والذي

---

[٢]) حسين عبد الرضا الطعان(جامعة بغداد)(تاريخ الفكر السياسي الحديث) الجزء الثاني لايوجد دار نشر ص ٣٩٥

[٣] المصدر السابق تاريخ الفكر السياسي الحديث ص ٣٧٣

ياتي كنتيجة طبيعية عن واقع معين وظروف محددة ذات خصوصية ملموسة للواقع المعني " [١] .
ويقع موقع المثقف بين الاحزاب السياسية والجماهير المثقفة ، حيث يمكن عدها اللاعب الوسيط المؤثر ايجابا او سلبا من خلال تعريف ونقد الاحزاب بصورة شفافة ومحايدة وبناءة وموضوعية للجماهير الناخبة ، فدور المثقف مهم جدا لربط مصيره بالمصير التاريخي لشعبه بالوقوف معه والدفاع عن حقوقه ومصالحه ، وهو المسؤول عن وعي ؛وعليه يفترض ان يكون المثقف في صحوة ثقافية ومعرفية قادرة على الخوض في تجربة التغيير والتطوير فدور التثقيفي والتوعوي لايقل اهمية عن الدور السياسي التوجيهي بل وقد يزيد عليه وبخاصة في بعض المراحل التاريخية الهامة ، وليس كل من ادعى أنه مثقف كان كذلك كما نجد اليوم في كثير من المظاهر وإنما المثقف هو ذلك الذي يمتلك الادوات المعرفية والثقافية القادرة على التأثير الايجابي على الجماهير وخاصة الناخبة منها باتجاه الارتقاء بحالة الوعي الراهن الى الوعي المستقبلي المنشود ،"وعلى المثقف ان لا يخضع لتأثير الاحزاب او المرشحين عليه ، قد يكون هنالك انخراط لبعض المثقفين في الاحزاب الكوردستانية وممارسة دورها الثقافي ضمن المؤسسة الحزبية التي ينتمي اليها، إذ اصبحت ثقافتهم مصبوغة فغابت عنه البلورة الثقافية ، ويحصل هذا في الغالب بسبب هيمنة الحزب السياسي عليهم ، وعليها فإن تحرير المثقف من هذه الهيمنة اصبح الامر معاكس اي هيمنة المثقف على السياسي ، والمحافظة على طابعها النقدي والتنويري للواقع الاجتماعي واستمرار في الكشف عن مكامن الخلل والخطأ ومواقع الثغرات ونقاط الضعف في المجتمع الكوردي وهي تفتح امام السياسة الدروب الحضارية والنهضوية وتسجل لها فتوحات في المعرفة وتحديد المسار السليم لتحريك الواقع الاجتماعي باتجاه تقدم الشعب وتطويره وازدهاره" [١] .

"ان دور المثقف الكوردي في الوقت الحالي ليس بمستوى الطموح؛ وعليه تقع مسؤولية غياب فكر كوردي معاصرفضلاً عن الظروف الاجتماعية الاقتصادية التاريخية والظرف الثقافي والسياسي[٢] ، فسبب انخراط المثقف في التنظيمات الحزبية في مرحلة ملحة ومبررة ، افرز لباسا سياسيا قوميا وغاب معه كنتيجة حتمية البعد المعرفي الاستراتيجي عن ساحة النضال واختلفت الشعارات وتناقضت المقولات وارتبكت البرامج وتغيرت كثيرا من حالات متشددة الى حالات متراخية مع حركة الزمن والتاريخ ، وقد أثرت هذه الحالة كثيراً في غياب فكر كوردي استراتيجي يرسم معالم

[١] محمود حواس (المشهد الثقافي الكوردي والسبيل لبناء فكر قومي كوردي معاصر)مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق-جامعة دهوك ط١ -٢٠١٠-ص١٤

[١] محمود حواس (المشهد الثقافي الكوردي والسبيل لبناء فكر قومي كوردي معاصر)مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق-جامعة دهوك ط١ -٢٠١٠-ص١٥-١٦

[٢] المشهد الثقافي الكوردي والسبيل لبناء فكر قومي كوردي معاصر-ص٦٥

النضال المستقبلي ويحدد اهداف الكورد ويبين رسالتهم الحضارية في المنطقة ، وعليه فإن من الضرورة بمكان بناء مؤسسات ثقافية تعتمد على المثقفين والكوادر الاكاديمية من اجل الدراسة والتوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ان المنظمات المدنية والجمعيات الصحفية والاحزاب السياسية وغيرها من المنظمات تفرض ان تقدم المساعدة من اجل تواصل بين المتنافسين من الاحزاب والجماهير الناخبة (المقترع) وذلك من خلال نقل رسائل عبر الوسائل الاعلامية هذا مع ضمان ابلاغ المواطنين بالمعلومات المطلوبة سعيا نحو اتخاذ الخيارات السياسية الواعية ، وإن مساعي كل هؤلاء وخاصة الاعلامية منها هي جهود تتخللها متاعب جمة ومخاطر كبيرة من خلال القيام بهذه النشاطات . فما هي علاقة وجود مثل هذه المشاكل باشكالية الانتخابات ؟ .

"الكل يتحدث عن الثقافة وعن الذاتية الثقافية حديثاً غائماً معمي، دون أن نملك وعياً علمياً بمعنى الثقافة الاجتماعية وضرورتها وأسس نشأتها وتَطورها وتُراثها. ثم بعد هذا، وعلى الرغم منه،كل يباهي بثقافة مجهولة له تأريخاً وتأصلاً وحركة اجتماعية، ومنطلقة نزعة محورية عصبوية دون أن يدرك، أو دون أن ندرك، ومن ثم نقبل، تنوع الثقافات، بوصفها ضرورة اجتماعية تاريخية، أساساً للتسامح، وتعزيزاً لدينامية التطور الاجتماعي، وضماناً للنهوض، وأن ارتقاء حياة الإنسانية في شتى المجتمعات، وعلى مدى التاريخ رهن تنوع الثقافات وتفاعلها، وتباين الرؤى، واختلاف الآراء، وتوافر آلية اجتماعية تكفل التفاعل الإجابي الحر"(١) .

البند الرابع :معيار حرية الانتخابات ونزاهتها

يقاس معيار حرية الانتخابات على ضوء مجموعة من المبادئ ومدى تحقيقها في هذه الدولة او تلك ، ومقدار احترامها وضمان تطبيقها ، ومن بينها (٢) :

١- مدى احترام سيادة القانون وحكمه على مستوى السلطة ،

٢- مدى احترام مبدأ التنافسية بمعنى عدم اقتصار الترشيح على مرشح أوحد .

٣- وجود بدائل متعددة من البرامج والخيارات المطروحة أمام الناخبين

---

(١) كاريذرس مايكل ،كتاب (لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة)الثقافة البشرية وتنوعها،ترجمة:شوقي جلال ،دار النشر ،عالم المعرفة-كويت-١٩٩٨-ص(٧).

(٢) النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقومتها وآلياتها في الاقطار العربية دار النشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى بيروت ايلول/سبتمبر ص ١٣١

٤- مقدار ضمان الحريات الاساسية كحرية الحصول على المعلومات وحرية التعبير وحرية النشر وحرية الاجتماع وحرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني من دون وصاية من السلطة ، وحرية تشكيل الأحزاب وعملها بشكل مستقل .

وترتبط في الوقت نفسه حرية الانتخابات بنزاهة العمليات الانتخابية والتي يقصد بها ، "حيادية الجهة المشرفة على العملية الانتخابية ، وانتظام وتيرة اجراء الانتخبات وتجد ذلك ثناءً على توفير اكثر من مؤشر من بينها : كفالة تطبيق الاقتراع العام للناخبين من دون تمييز، وامكانية تسجيل الناخبين في الجداول الانتخابية وفق اجراءات تتسم بالشفافية والعلنية والحيادية ووجود آليات واضحة لتحديد الدوائر الانتخابية ، وتنظيم حسم المنازعات ، والنظر في الطعون الانتخابية فضلاً عن توفير الحياد السياسي للجهات المنظمة للانتخابات والمشرفة عليها . ووجود قانون انتخابات عادل ومنسجم مع التركيبة الاجتماعية وممثل للفئات كافة ، وانتظام وتيرة اجراء الانتخابات على اساس دوري ، وأخيراً احترام خصوصية وسرية تصويت الناخبين ، وضمان أمنهم وعلنية فرز الأصوات وإعلان النتائج" [٣] .

ومن اجل كفالة النزاهة الانتخابية هنالك مجموعة من التدابير ، وهي : "ضرورة انشاء هيئة مستقلة دائمة لإدارة العملية الانتخابية والاشراف عليها ، وان تتصف هذه الهيئة بالحيادية والموضوعية والنزاهة والجرأة . خفظ سن الاقتراع لضمان مشاركة الشباب مع خفض سن الترشيح بحسب ظروف كل دولة ، تخصيص نصيب للمرأة من القوائم الانتخابية للمرشحين ، تخصيص نصيب للأقليات في قوائم المرشحين في الدول ذات التنوع الثقافي من أجل إتاحة الفرص لتمثيل تلك الاقليات تمثيلاً عادلاً، مع الاخذ بنظام الانتخابات بالقاعدة النسبية منعاً لتأثير العصبيات ، الاخذ بنظام الدوائر الواسعة من المجتمعات التعددية منعاًللتصويت على اسس طائفية وعرقية وشخصية ، كما يحدث عادة في الدوائر الانتخابية الضيقة ، وضع سقف للانفاق الانتخابي ومراقبته بما في ذلك انفاق انصار المرشحين ، تجريم التزوير في الانتخابات ، وتشديد العقوبة على العنف الانتخابي بشكل عام وعلى العنف الموجه للمرأة بشكل خاص ، منع الشعارات الدينية والطائفية والتحريضية في الحملات الانتخابية ، عدم تصويت الناخبين خارج دوائرهم الانتخابية مع مراعاة ضرورة تمكين المغتربين المقيمين خارج بلدانهم من المشاركة في الاقتراع ، واخيراً تنقية الجداول من الأسماء الوهمية للناخبين" [١] .

---

[٣]) المصدر السابق (النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية) ص ١٣٣

[١] النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية دار النشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى بيروت ايلول /سبتمبر ٢٠٠٨ ص ٥١٨

ومن اجل ان نضمن فعالية العملية الانتخابية يجب مراعاة مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وعدم جواز حل البرلمان بواسطة السلطة التنفيذية إلا في حالة حدوث طارئ جسيم على الحياة العامة ،تتم على إثره الدعوة الى الانتخابات مبكرة ، وتقييد الصلاحيات التشريعية لرئيس الاقليم ووقفها على حالات الضرورة القصوى ، تأكيد حق البرلمان في الرقابة على الحكومة ، استقلال القضاء واحترام احكامه في ما يخص الفصل في الطعون الانتخابية ، ضرورة وجود محكمة دستورية .

ان الاصلاح الانتخابي في اقليم كوردستان اصبح امراً واضحاً وخاصة في الانتخابات الاخيرة التي جرت من اجل الترشيح للبرلمان في الحكومة المركزية للعراق ، وقد شهدنا مع العالم التحضيرات الواسعة والشفافة لها ، ويمكن ان نستشف نزاهة وحرية وفاعلية العملية الانتخابية في كوردستان من ،الآليات والإجراءات التي أتخذت في الانتخابات ، ووجود الحريات والحقوق السياسية وذلك لوجود اجراءات تكفل هذه الحريات وتكفل حرية ونزاهة الانتخابات وقد كان الامر واضحاً في جميع الاستعدادات الشفافة التي أقيمت ووجود مجموعة من الضمانات والكفالات التي تم تهيئتها من قبل حكومة اقليم كوردستان للانتخابات كي تكون نزيهة وحرة وفاعلية وديمقراطية ، وهو ما أكدته كل المنظمات التي حظرت من دول العالم لتراقب وتشهد الحدث الانتخابي في اقليم كوردستان العراق .

ولكن الانتخابات ومهما كانت درجة نزاهتها وحريتها وفاعليتها إلا انها لاتعني الكثير بدون الاصلاحات السياسية ، فمن أجل ان تكون عملية الانتخابات ذات فاعلية سياسية فلابد ان تكون هذه الانتخابات دورية وتجري ضمن المواعيد المقررة لها كي لا تخدم مآرب سياسية معينة ، وليس لاي نوع من الانتخابات خصوصية خاصة فكلها مهمة جدا ولكن البرلمان له خصوصية التشريع والرقابة لذا من الضروري جدا الاهتمام به ولا يتم اعاقة دوراته الانتخابية باي شكل من الاشكال ، فعلى سبيل المثال ودلالة على أن عملية الانتخابات كانت تمثل كل قطاعات المجتمع الكوردي جمعت القائمة الكوردستانية بين اكبر حزبين فضلاً عن مجموعة كبيرة اخرى من الاحزاب والتي تمثل توجهات مختلفة للمجتمع الكوردي ، إلا انها مازالت لا تشمل كل التوجهات الكوردية ، لذا يجب ان تتخلص الاحزاب من التسميات المعروفة (باليكتي والبارتي) والانضمام بتوجه واحد وتحت تسمية واحدة تتبنى برنامجاً سياسياً واحداً لإقامة مؤتمر واحد للإصلاح ، ولكي نتخلص والى الأبد من النزعات الحزبية ، وليجتمع الجميع تحت نزعة واحدة هو الالتفات الى اقليم كوردستان الواحد الموحد ومن ثم الى العراق ككل كون الاقليم جزأ لايتجزء من العراق الموحد وحسب مانص عليه دستور العراق الاتحادي .

البند الخامس : في طبيعة الانتخابات في كوردستان العراق

ان معظم الدول التي تتبنى النظام الفيدرالي لها الحق في تأسيس هيئات مستقلة خاصة بها لإجراء الانتخابات والاستفتاءات الخاصة بالأقاليم ومنها على سبيل المثال الهند، كندا، ألمانيا، وغيرها...الخ، وان التنسيق بين الهيئات المماثلة لها هو أمر طبيعي ، وهذا ماجاء في دستور العراق الدائم في مادته (١١٠)الخاصة بالصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية وكذلك المادة (١١٤)من الدستور، والخاص بالإختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقليم ، وإذا ما حصل إختلاف حول واحد من الاختصاصات الحصرية أو المشتركة فيتم حينها الرجوع الى المادة(١١٥) من الدستور والذي ينص على :"كل مالم ينص عليه في الإختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما"[١] ؛وعليه قام الاقليم بتشكيل هيئة مستقلة للانتخابات والاستفتاء ، وتقوم صلاحياته على تنظيم إجراء وتنظيم الانتخابات والاستفتاءات المحلية الخاصة بمؤسسات أقليم كوردستان العراق دون الانتخابات الاتحادية التي تكون حصراً من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

وقد اعطى كذلك الدستور العراقي الدائم صلاحيات حسب ماجاء في المادة(١١٧) حيث أقر بأقليم كوردستان وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً وكذلك حكم الفقرتين (أولا وثانيا من المادة١٢١) من الدستور العراقي والذي ينص . أولاً- لسلطات الإقليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام هذا الدستور باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية. ثانياً- يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية .

بعد استلام الاحزاب السياسية الرئيسية (الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني) زمام الأمور لإدارة اقليم كوردستان والتي تم تحديد حدود إدارتها من قبل الامم المتحدة معتمدة على الأغلبية الكوردية. شهد الاقليم عدت محاولات انتخابية ، فعلى الصعيدين الاقليمي حصلت اول انتخابات عام ١٩٩٢ ، وعلى صعيد العراق ككل كانت هي انتخابات عام ٢٠٠٥ ، وقد عانت الانتخابات الاولية في كوردستان من تجاوزات كثيرة في كثير من المناطق ولاسباب اهمها تفرد سيطرة الحزبين الرئيسيين على عموم الاقليم ،ففي عام ١٩٩٢ شهد الاقليم اول انتخابات برلمانية بعد

---

[١] دستور العراق الدائم ٢٠٠٥

انسحاب قوات النظام السابق، ويعد ذلك اول خطوة نحوه الديمقراطية ، "إذ شارك الكورد في هذه الانتخابات بحماس وكأنهم أمام عرس وطني كبير"[1]، وكان للحزبين الرئيسيين شعبية كبيرة في مناطق جغرافية تاريخية معروفة ،حيث حصل الاتحاد الوطني على اغلبية ساحقة في المناطق الاكثرية سورانية ، في حين حصل حزب الديمقراطي الكوردستاني على الاغلبية الساحقة في المناطق ذات الاكثرية البادينانية . ولم تخلُ هذه الانتخابات من عمليات التزوير. حيث قدمت القوائم الاخرى شكاوي عديدة بوجود خروقات في كل من محافظات السليمانية واربيل ودهوك ، ولم يعر لها الحزبان الرئيسيان اهمية كبيرة على اساس أن هذه عملية ديمقراطية انتخابية تمرعلى اقليم كوردستان للمرة الاولى ، وقد حصل الحزبان الرئيسيان على اغلب الاصوات ، بسبب النسبة المحددة والبالغة ٧% في حينه كشرط لاحتساب الاصوات والمشاركة في البرلمان مما ادى الى حصر السلطة بالحزبين (خصوصية سياسة الحزبين في الرقعة الجغرافية) ، وحصل كل حزب على نصف عدد الاصوات ، بمعنى أن الحزبين تقاسما السيطرة على كل مفاصل الاقليم ، فما أن يأخذ هذا الحزب شيئاً حتى يأخذ الطرف الاخر الشئ نفسه ،وما إن يعين الحزب موظفاً حتى يعين الحزب الآخر موظفاً يقابله، واذا ما حصل مايخالف ذلك اشتد الصراع بين الحزبين، ويبدو لنا بجلاء ان كل شئ في الاقليم اصبح يقوم على اساس حزبي بحت،وكانت الحجة في ذلك حينها خشية أن يسيطر أحد الحزبين على الآخر .

وعندما جاء في انتخابات ٢٠٠١ للمجالس البلدية ، حاول كل من الاتحاد الوطني الكوردستاني في اربيل ودهوك والحزب الديمقراطي الكوردستاني في السليمانية للحصول على اصوات (في محاولة من اجل تغيير في الخصوصية السياسية الجغرافية) ومع استمرار عملية التزوير في مناطقهم ، وكذلك انتخابات ٢٠٠٥ وفق تقرير الخبراء والمراقبين الدوليين ، حتى وصل الامر ببعضهم الى مهاجمة المقرات الحزبية ، ولكن التزوير الذي حدث في الانتخابات السابقة كان اكثر وبطرق عدة وكان نتيجة طبيعية لسيطرة وامكانية الاحزاب القوية، وهذا دليل على وجود توعية وتوفر آليات تقلل من عمليات التزوير إضافة الى ان الحزبين باتا يتصارعان على المناصب بطرق اكثر حضارية . ولكن انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥ افرزت توازنا نسبيا في مجلس النواب ، وفي كل تجربة انتخابية يلاحظ الاقليم تقدم مشهود في الممارسات والسلوك السياسي الانتخابي ، وذلك لوجود منظمات توعية وتعليمية وابعاث كوادر من الشباب للتعليم في كيفية أداء الانتخابات وإدارة الحملات الانتخابية ومن ثم مجئ منظمات رقابة دولية ومحلية ، ان المشاركة الانتخابية يعد سلوكاً سياسياً واعياً وبالتالي فأنها تصب في

---

[1] صالح محمد آميدي الفساد في اقليم كوردستان وآليات المعالجة الجزء الاول ٢٠١٠ طبع في مطبعة شهاب –اربيل ص ١٤١

التجربة الديمقراطية التي لم يشهدها الشعب الكوردي سابقاً ، ومع هذا فان الشعب الكوردي كان شغوفاً بممارسة هذا الحق القانوني الدستوري .

انتخابات برلمان و رئيس اقليم كوردستان العراق في ٢٥ تموز عام ٢٠٠٩ والتي تجاوزت نسبة المشاركة فيها ٧٨ بالمئة ، وشهدت الانتخابات اقبالا كثيفاً ، وفيها تمت المشاركة من قبل الحزبين الرئيسيين واحزاب اخرى في قائمة ولائحة واحدة ، بينما شهدت الانتخابات الاولى عام ١٩٩٢ اشتداد المنافسة بين الحزبين الرئيسيين ، ولكنهما بعد ذلك دخلا في حرب لاسباب مناصبية سياسية اقتصادية ، وبعدها تصالحا وتوحدا خاصة بعد اتفاقية واشنطن عام ١٩٩٨[*] وشكلا حكومة تحالف وتقدما بلوائح مشتركة للبرلمان الاقليمي ، لذا كانت المنافسة في دورة ٢٠٠٩ أقل إلا انها كنت مهمة ومختلفة حيث واجه الحزبان الرئيسيان الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني تحدياً واضحاً بسبب وجود عناصر معارضة تدعو الى الإصلاح ، وعلى رأسهم نشيروان مصطفى ، والذي كان من الرموز المهمة في حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني حيث انفصل وتقدم بقائمة اسمها گوران(التغيير) وحاز على تأييد لابأس به خاصة من منطقة السليمانية ، ومناطق اخرى كان للإتحاد الوطني الكوردستاني سيطرة شبه كاملة فيها(امكانية فوز الحزب هي اكثر من امكانية حزب اخر جديد حتى اذا كان منشقاً من الحزب الاصلي) ، وقد استغل نشيروان مصطفى نقطة الضعف عند الحزبين في موضوع الاصلاحات خاصة على بعض الاصعدة ومنها الفساد الإداري والمالي وامور اخرى ، افرزت النتائج القائمة الكوردستانية والتي تضم الحزبين الرئيسيين واحزاباً اخرى حصلت على ٦٠ بالمئة ، وحصل مسعود البارزاني على منصب رئيس اقليم كوردستان نسبة ٧٠% من الاصوات .

ان التصويت المباشر لاختيار رئيس اقليم كوردستان أمر يحصل لأول مرة ، وقد دخل الحزبان في تنافس قوي لمدة اسابيع اتسمت بالجدية ، حيث كان هنالك اربعة منافسين لهذا المنصب ، كان أحدهم نسيب جلال الطلباني إذ كان يدعو الى افكار جديدة وسياسات جديدة لكوردستان وكان يركز في خطاباته ودعواه على الفساد والاقتصاد والشفافية في عمل الحكومة مما الامر الذي وجد تجاوباً كبيراً في الشارع الكوردي.

ولاعطاء فكرة على برلمان كوردستان العراق[*] يمكننا توضيح عن تخصيص مقاعد البرلمان حسب ما اعلنت عنها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق . "حيث يتكون برلمان إقليم كوردستان العراق من ١١١ مقعداً. وقد تم تخصيص مائة مقعداً كمقاعد عامة، وحجز ١١مقعدا

(*) راجع ملحق رقم ٣

(*) راجع ملحق رقم (٥)

للمكونات. من هذه الاحد عشر مقعدا، مقعد واحد للمكون الارمني، و خمسة مقاعد للمكون التركماني وخمسة مقاعد للمكون الكلداني السرياني الاشوري"[١] . ويجب على قوائم الكيانات السياسية المتنافسة في الانتخابات تحديد المقاعد التي ستتنافس عليها .

وبالنسبة للمقاعد العامة يجب أن تحتوي القوائم على (٣) مرشحين على الأقل ولغاية 100 مرشح .بالنسبة لمكونات التركمان و الكلدان السريان الآشوريين يجب ان تحتوي قوائمهم على (٣) مرشحين كحد أدنى و (٥) مرشحين كحد أعلى . بالنسبة للمرشح الارمني يتم ادراج مرشح واحد فقط.

أمّا مقعد المكون الأرمني فتم تخصيصه لقائمة المكون التي تحصل على أكثر عدد من الأصوات ، ويعرف هذا أيضاً بالأغلبية البسيطة ،إذ حصل تساوي في عدد الأصوات سيتم تحديد الفائز بالقرعة .(إرتأت بعض الأحزاب أن تمثل رؤى طائفة معينة من الجماهير الكوردستانية تعتقد انها تحمل توجهات فكرية لهذه الطائفة بالتحديد وهنا يدخل التأثير الديني في السلوك السياسي الانتخابي؛وعليه يكون تحصيلهم في المشاركة والتصويت ينحصر فقط على تلك الطائفة) .

تخصيص المقاعد العامة ، يتم تحديد الفائزين بالمقاعد العامة بنظام التمثيل النسبي للقائمة المغلقة. لتحديد هذه النتائج سيتم جمع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل القوائم و بعد ذلك يتم تقسيمها على عدد المقاعد العامة المتوفرة. (١٠٠) .نتيجة هذا الحساب تعرف ب "القاسم الانتخابي". بالنسبة لكل قائمة يقسم عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة على "القاسم الانتخابي" لتحديد عدد المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة[*]. عدد المقاعد التي تمنح لكل قائمة يساوي الرقم الصحيح من ناتج القسمة. اذا تبقت اية مقاعد شاغرة سيتم توزيعها على القوائم حسب المتبقي الأكبر.

اذا فازت قائمة بعدد مقاعد أكثر من عدد مرشحيها سيتم إعلانها كقائمة مستنفذة .اذا استنفذت قائمة سيتم منح القائمة عدد من المقاعد مساوٍ لعدد مرشحيها و يتم إعادة احتساب القاسم الانتخابي من جديد بعد طرح عدد المقاعد و الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة المستنفذة .بعد اكتمال هذه العملية ,وسيتم توزيع أيّة مقاعد متبقية شاغرة على القوائم حسب تسلسل المتبقي الاكبر.

تخصيص مقاعد المكونات يتم احتساب مقاعد المكونات للتركمان و الكلدان السريان الاشوريين كل على حدة، باستخدام نفس الطريقة المستخدمة في عملية احتساب المقاعد العامة.

مقاعد النسوة ، يتطلب القانون تخصيص ٣٠ % على الاقل من المقاعد الى المرشحات. اذا كان العدد الكلي من المقاعد التي فازت بها النساء أقل من ٣٠ %، يتم عمل قرعة بين القوائم العامة لتحديد

---

[١] ـ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق للانتخابات رقم (11) لسنة 2007 وقانون انتخاب مجلس النواب رقم 16 لسنة ٢٠٠٧

[*] راجع ملحق رقم (٥)

أي من هذه القوائم سيطلب منها استبدال آخر مرشحيها من الرجال الذي حصل على مقعد بأول مرشحة في القائمة التي لم تحصل على مقعد. سيستمر هذا حتى تتحقق نسبة ٣٠% .

نتائج الانتخابات مجلس برلمان كوردستان ورئيس إقليم كوردستان العراق عام ٢٠٠٩ التسلسل حسب ما جاء في المفوضية العليا للانتخابات العراق .

اسم الكيان السياسي	عدد الاصوات	النسبة المئوية
ئايندةى طةش بوَ كوردستان	1,001	0.05%
يةكيَتى نةتةوةيى ديموكراتى كوردستان YNDK	1,859	0.10%
الحزب الدستوري العراقي	703	0.04%
ثارتى كريَكاران ورةنجدةرانى كوردستان	3,473	0.19%
ليستى كوردستانى	1,076,370	57.37%
ئازادى و عةدالةتى كؤمةلايةتى	15,028	0.80%
حركة الاصلاح الكوردستاني -بزوتنةوةى ضاكسازى كوردستان	2,071	0.11%
طؤران (التغيير)	445,024	23.72%
بزووتنةوةى ئيسلاميى لة كوردستان / عيَراق	27,147	1.45%
ليستى خزمةتطوزارىو ضاكسازى-قائمة الخدمات و الإصلاح	240,842	12.84%
طةنجانى سةربةخؤ	1,960	0.10%
ثارتى ثاريَزطارانى كوردستان	2,346	0.13%
ليستى ثيَشكةوتن (قائمة التقدم)	883	0.05%
قائمة الكلدان الموحده	1,700	0.09%
قائمة الحكم الذاتي للكلدان السريان الاشوريين	1,680	0.09%
قائمة الرافدين	5,690	%٠.٣٠
المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري	10,595	%٠.٥٦
الحركة الديمقراطية التركمانية في كوردستان	18,464	%٠.٩٨
قائمة أربيل التركمانية -ليستى توركمانى هةوليَر	3,906	%٠.٢١
قائمة المستقلين التركمان لحماية تراث أربيل	398	%٠.٠٢

قائمة الاصلاح التركماني		7,077	%٠.٣٨
ايشخان ملكون سركيسيان		888	%٠.٠٥
ارام شاهين داود باكويان		4,198	%٠.٢٢
وارتكيس موسيس سركيسيان		2,893	%٠.١٥
مجموع الأصوات الصحيحة	1,876,196		

المرشحون لمنصب رئيس اقليم كوردستان مع نتائج عدد الأصوات والنسبة المئوية لكل شخصية من المفوضية العليا للانتخابات العراقة .مجموع الأصوات الصحيحة ١,٨١٩,٦٥٢ تأريخ النتائج ٢٠٠٩/٨/٦ .

أحمد محمد رسول نبى (سةفين حاجى شيخ محمد)		١٨,٨٩٠	%١.٠٤
مسعود بارزانى		١,٢٦٦,٣٩٧	%٦٩.٦٠
حسين طة ميانى		١٠,٦٦٥	%٠.٥٩
هةلوَ ابراهيم احمد		٦٣,٣٧٧	%٣.٤٨
د.كمال ميراودلى		٤٦٠,٣٢٣	%٢٥.٣٠
مجموع الأصوات الصحيحة	١,٨١٩,٦٥٢	6\8\2009	تاريخ النتائج

نتائج هذا التصويت على ضوء المدارس الانتخابية جاء إضافة الى البيئة والتي يعيش فيها الناخب ،وتأثيرها على السلوك السياسي والاجتماعي للفرد وسيطرة روح المحافظة على سلوكهم السياسي مما يصعب لتأثير أفكار غير معتاد عليها في تلك المناطق شبه المنعزلة مما يفسر فوز المرشحين الذين ينحدرون من أصول تلك البيئة على حساب مرشحين من بيئة أخرى ، كذلك الخصوصية السياسية المناطقية للأحزاب ، فمثلاً الحزب الديمقراطي ، حزب قديم له جذور وتأصل في نفسية الاقليم ، تواصل عن طريق الثقافة السائدة وعن طريق التنشئة السياسية ، إلا انهم يحافظون على مناطق معينة هي اكثر انتماء لهذا الحزب . وعلية كان لعامل الانتماء الاجتماعي حسب المدرسة الانتخابية الانكلوسكسونية هو الاخر تأثير في السلوك السياسي الانتخابي . بمعنى آخر السلوك السياسي الانتخابي في كوردستان جمع بين المدرستين . وما ينطبق على الحزب وإحرازه على الأغلبية في التصويت يشمل أيضاًرئيس الحزب المنتخب بأغلبية صوتية لمنصب رئيس الإقليم .

انتخبات ٢٠٠٩/٧/٢٥ البرلمانية الرئاسية على الرغم من كل شيء جديد والمستوى العالي فقد برزت مؤشرات التزوير بشكل واضح . فالخروقات والتجاوزات ، حيث شوهد تمزيق اللافتات والاعلانات الانتخابية للقوائم الأخرى، واستخدام الدوائر والمؤسسات الحكومية للدعاية الانتخابية وهو مخالف لتعليمات مفوضية الانتخابات التي تمنع ذلك ، واستغلال منابر المساجد للدعاية الانتخابية حيث كان هنالك العديد من الخطباء يروجون لقائمة معينة على المنابر وهو الآخر مايخالف أيضاً تعليمات المفوضية، وتعليمات وزارة الأوقاف ايضاً ، وقيام المسؤولين الحكوميين بالدعاية الانتخابية واستخدام الثروات الحكومية في الحملة الانتخابية ، إن موضوع استثمار المال العام في الحملات الانتخابية من قبل الأحزاب الحاكمة أو المعارضة أمر يحتاج الى وقفة جدية ودراسة معمقة من جميع الجوانب بغية الوصول الى ضوابط قانونية محددة مع درج العقوبات للحد من منع الحزب من ممارسة حق الترشيح في الانتخابات العامة ، عند ثبوت مخالفة لتلك الضوابط ، حيث تستغل بعض الاحزاب موقعها السياسي والاجتماعي وتستحوذ على المال العام بشكل مباشر، وتستثمره في الحملات الانتخابية ، ان الدول ذات التجربة الديمقراطية الجديدة تكون اجهزتها الحكومية مندمجة مع الاجهزة الحزبية بحيث يصعب على المراقب فصل بعضها عن بعض الامر الذي تصبح فيه وسيلة مهمة من وسائل الانفاق على الحملات الانتخابية للاحزاب الحاكمة ، فتستعمل المركبات والقاعات العامة للدعاية الانتخابية ،وتستثمر وسائل الأعلام الحكومية ،وتشغيل المستخدمين ،وعمال القطاع الحكومي في تهيئة مستلزمات الحملات الانتخابية اضافة الى استعمال آليات وأثاث ومستلزمات الحكومية لاغراضها الانتخابية . وبالمقابل ينحصر المعارض لكونه غير قادر على العمل بالمثل ، ومن التجاوزات الأخرى هو ممارسة ضغوطات على الناخبين من أجل التصويت لدرجة، تصل إلى التهديد احيانا [١] .

(لم تتوقف الخروقات والتجاوزات في ٢٠٠٩/٧/٢٣ حيث تم كسر بعض الصناديق ، وقامت المفوضية بتغيير الموظفين على صناديق الاقتراع الذين تم اختيارهم بالقرعة وذلك لشكهم انهم ليسو تَبعاً لهم ، إذ تدر المفوضية من قبل كوادر الحزبين الحاكمين في الاقليم ، وعلية فقد تم ابعاد غير المناصرين ، ومع ان المفوضية أعلنت بوجوب ايقاف الحملات الإنتخابية قبل بدء عملية التصويت ب ٤٨ ساعة،وكان من مظاهر التزوير الأخرى تحديد مدة التصويت ساعة اضافية جرت خلالها عملية تزوير واسعة النطاق إذ كانت وكالات الأنباء التي تراقب الانتخابات قد سجلت نسبة المشاركة في محافظتي دهوك وأربيل ب(٥٧ و٥٩). ثم تحولت النسبة خلال تلك الساعة المضافة الى (٨٤ و٨١)مما أثر سلباً على نتائج الانتخابات وبالتالي حصول الحزبين الرئيسيين المسيطرين على مقاليد السلطة في إقليم كوردستان العراق .

---

[١] ـ المصدر السابق آميدي محمد صالح (الفساد في إقليم كوردستان) ص ١٤٢

وعلى الرغم من كل تجاوزات والتزوير غير المقبول في ظل عراق فدرالي يدعو الى الديمقراطية ،"إلا إن المحاولات التي كانت على شكل مؤامرات من اجل تحقيق مآرب الحزبين المسيطرين وهذا بحد ذاته يجعلنا ندرك أن الحزبين يدركان جيداً انهما غير قادرين فعلاً على ممارسة التزوير على الملأ او بطريقة مكشوفة كما هي كانت في النظام السابق وفي الانظمة الدكتاتورية للدول السلطوية ، إذ كان يتم توزيع أوراق الاقتراع باسم واحد وحزب واحد ، فالموضوع كان حقيقة يدعو الى الضحك ، عندما يتم دعوة الجماهير العراقية الى الانتخابات ويقفون في صفوف طويلة من الصباح المبكر الى اوقات يحددها حزب البعث ، ويكونون مقيدين بورقة واحدة وقائد واحد وحزب واحد والنتيجة واحدة ، إذن لماذا كل هذا العناء والدعوة الى الانتخابات ؟ لذا وفي ظروف ليست بالبعيده عما كانت عليه الجماهير العراقية الكوردية أصبح موضوع الاختراقات والتجاوزات أهون بكثير مما كان عليه في النظام السابق ، وهذا لايعني السكوت والخضوع على ماهم عليه بل بالعكس يجب تتم الاشارة الى كل التجاوزات وكل مظاهر التزوير بدون تخوف"[٢] ، إلا ان هذه الانتخابات ٢٥//٢٠٠٩ كانت تتميز بمشاركة قوائم مختلفة متنافسة ،وكان منها القائمة الكوردستانية التي عبارة عن تحالف حزبي، الحزب الديمقراطي، والاتحاد الوطني ، وقائمة الخدمات والاصلاح التي كانت عبارة عن تحالف أربعة أحزاب، هي: الاتحاد الاسلامي الكوردستاني، والجماعة الاسلامية الكوردستانية، والحزب الديمقراطي الكوردستاني، وكيان المستقبل، وقائمة التغيير التي اسسها القيادي المنشق عن الاتحاد الوطني (نوشيروان مصطفى) .

البند السادس : انتخابات مجلس نواب العراقي لعام ٢٠١٠ [*]

سوف اعرض كشفاً ببعض ملاحظات الانتخابية الخاصة لمنطقة واحدة على سبيل المثال(محافظة دهوك) واقوم بالتحليل حسب الارقام التي صدرت من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرع كوردستان ؛وعليه يكون اسلوب التحليل نفسه يجري على باقي المحافظات حيث لايسعنا هنا تحليل كل المحافظات وذلك من اجل التركيز على القوائم الرئيسية في التحليل مع وجود كيانات كثيرة شاركت في الانتخابات ، ففي محافظة دهوك كانت هناك (٧) كيانات كوردية مع (٧) كيانات مسيحية ، والكيانات السبعة للمسيحيين تم اضافتها في كل المحافظات العراقية ومن ضمنها الكوردستانية دهوك وأربيل والسليمانية .

---

[٢] ـ المصدر السابق آميدي محمد صالح ص ١٤٥-١٤٦

[*] راجع ملحق رقم (٤)

الاحزاب المشاركة في الانتخابات (للدورة الانتخابية البرلمانية المركزية)(٢٠١٠/٣/٧)كان عدد الناخبين في محافظة دهوك حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بلغ (٥٧٤١٣٨) ، وكان عدد الذين قاموا بالتصويت الفعلي (٤٢٤٧١.٥٠) ناخباً ،وتألفت الكيانات السياسية في محافظة دهوك من التحالف الكوردستاني ، المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري ، الاتحاد الاسلامي الكوردستاني ، تنافسوا للحصول على المقاعد العشرة، تم تقسيم المقاعد حسب عدد الاصوات ، حيث حصل الاتحاد الكوردستاني على تسعة مقاعد، والمسيح مقعد واحد ، الاتحاد الاسلامي الكوردستاني مقعد واحد، و(١٢٦٧) ناخباً في التصويت الخاص بالمسيحيين للمنافسة على مقعدٍ واحد .

شارك الحزب الديمقراطي الكوردستاني ب (١٣) مرشحاً ، والاتحاد الوطني الكوردستاني ب (٤) مرشحين ، وكل من الحزب الشيوعي الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان والحزب الاشتراكي الكوردستاني بمرشح واحد لكل منهم . كل هؤلاء كانوا ضمن " قائمة التحالف الكوردستاني " شارك الاتحاد الاسلامي الكوردستاني ب (٢٠) مرشحاً ، وقائمة التغيير ب (١٥) مرشحاً.

حصلت قائمة التحالف الكوردستاني، على (٣٣٢٩٥١) صوت من ضمنهم (١٠٤٦٢) أشروا على القائمة ولم يؤشروا على المرشحين . حصل مرشحو الحزب الديمقراطي الكوردستاني على (٢٨٣٦٠٩) صوت ، ومرشحو الاتحاد الوطني الكوردستاني على (٣٤٢٢٩) صوت ، ومرشح الحزب الشيوعي الكوردستاني على (٢٠٥٦) صوت ، ومرشح حزب كادحي كوردستان على (١٢٣٣) صوت ، ومرشح الحزب الاشتراكي الكوردستاني على (١٣٦٥) صوت .

يرى ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يكن موفقاً في ترشيح اربعة مرشحين لمحافظة دهوك وذلك لعدم اتفاقه على مرشح اومرشحين على الاكثر ،فزيادة عدد المرشحين في منطقة فيها غالبية شعبية لحزب آخر(خصوصية مناطقية وانتمائية) جعل الاصوات تتبعثر مع انها بالاصل تمتاز بالقلة نسبة للحزب الاخر المنافس ، حيث كانت الولاءات العشائرية والمناطقية واضحة جدا في عملية التصويت ، بحيث لم يستطع أي واحدٍ من المرشحين كسب الاصواتٍ الكافية وبالتالي لم يتمكنوا من الحصول على ما يؤهلهم من تجاوز القاسم الانتخابي .

وهذا ما حصل مع الاتحاد الاسلامي الكوردستاني ايضاً ، فموضوع تعدد المرشحين لمنطقة واحدة وخاصة عندما يكونا المعلوم مسبقاً ان المنطقة لها شعبية أغلبية لطرف حزبي آخر . أما بالنسبة الى الاتحاد الاسلامي في محافظة دهوك فقد حصل على ستين الف صوت مايعادل ١٤.١%من مجموع المصوتين وهذا ليس بالقليل ، وهذا يدل على الحنكة الانتخابية لدى الاتحاد الاسلامي(الانتماء او العامل النفسي والتأثير الديني على السلوك السياسي الانتخابي) ، أما قائمة حركة التغيير (كوران) ومع عدم حصولها على مقعد في منطقة دهوك إلا انها حققت انتصاراً وإن كانت نشاطها قليلاً في هذه المنطقة ولا تملك مقراً لها فضلاً عن انها جديدة على الساحة السياسية(تلعب الصفات الشخصية للفرد

وتأثيرها على السلوك السياسي الانتخابي كمدى الانفتاح الفكري والثقة بالنفس) ،وقد حصلت على (٢٣٧٧٥)صوت اي بمعدل(٥.٦%) من مجموع المصوتين ، وما يلفت الإنتباه هنا هو عدم تصويت مناصري الاتحاد الوطني الكوردستاني لقائمة التغيير ، بل جاءت اصواتهم أما من المستقلين او من الجماعات التي صوتت سابقاً لحزب آخر .

أما بالنسبة للحزب الاشتراكي الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان فلم يكونوا محظوظين ، وذلك لعدم امتلاكهم القاعدة الجماهرية لهم في هذه المنطقة ، ولا يذهب بعيداً الحزب الشيوعي من الاشتراكي بالحظ كونه هو الآخر لم يحصل اصوات تؤهله للحصول ولو على مقعد واحد ، وهذا له اعتبارات كثيرة ومؤاخذات على الحزب الشيوعي؛ وعليه يجب مراجعة حساباته ومعرفة اسباب تراجع ناخبيه دورة تلو الآخرى من الانتخابات . وقد كانت المفاجأة حصول المرأة على عدد كبير من الأصوات مما يعد تطوراً جيداً في المنطقة، فقد حصلت النساء في الاقليم على نسبة أعلى من كل القوائم الأخرى في عموم محافظات العراق ومع ان ذلك يبقى دون الطموح النسائي، وقد ضمت قائمة التحالف الكوردستاني في منطقة دهوك خمسة نساء حصلوا على (٥٩٣٣٤) صوتاً ، اي بما يعادل (١٨%) من مجموع أصوات القائمة . وبهذا فاز الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتسعة مقاعد من أصل عشرة ، اي بمعدل ٩٠% من المقاعد المخصصة ماعدا مقعد المسيحين الذي لم يحتسب ، وهذا ايضاً يعد مؤشراً جيداً للحزب في هذه المنطقة ، إذ لم يحصل اي حزب آخر منفرد على هذا المستوى في اي محافظة أخرى على مستوى العراق ويرجع السبب في ذلك الى الاسباب التي تم ذكرها سابقاً .

وحسب ما ذكرناه سابقاً فان مجموع الاصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب الديمقراطي الكوردستاني الثلاثة عشر بلغت (٢٨٣٦٠٩) صوتاً وهي تشكل (٦٦.٧%) فقط من مجموع المصوتين في المحافظة . وما تبين ان (٣٣.٣%) من المشاركين لم يصوتوا للحزب . وهذا يدل على ان الحزب الديمقراطي الكووردستاني تمكن من المحافظة على شعبيته في مناطق نفوذه التي يعتمد عليها في التصويت ، ولكن هنالك امراً يدعوا الى الغرابة فمع وجود الانتقادات في هذه المنطقة بالذات بسبب سيطرة هذا الحزب على اغلب مؤسساته إلا أن المواطنين ما زالوا يصوتون لهم (وهذه الظاهرة سببها الخصوصية السياسية المحافظة على الروح السياسية على الرغم من تبدل الافراد وتبدل صفاتهم الاجتماعية) وهذا ماذهب اليه (جورج لانو)، ولكن هذا لا يغطي على ان هنالك أكثر من ٣٣% ممن لم يصوتوا لهم ؛وعليه فان كانت هذه النسبة هي الأخرى قد صوتت لهم لكان هنالك حساب آخر لذا على الحزب الديمقراطي الكوردستاني التفكير بجدية لمعرفة الدوافع والاسباب وراء ذلك ومحاولة تذليل ذلك والارتقاء الى مستوى طموحات كل الشارع الكوردي وليس فقط النسبة التي لم تصوت ، وبمجرد التفات الحزب الى طلبات النسبة التي لم تصوت له فإن هذا بحد ذاته يعد مؤشراً على أن الحزب مهتم

بأن يحوز أعضاؤه على مناصبهم السياسية بإراده شعبية ، وعلى العموم فإن حصول الحزب الديمقراطي على نسبة ٦٦% من الاصوات مازال يعد مؤشراً جيداً من حيث تأييد الشعب له .

واذا لاحظنا نتائج الاقليم بشكل دقيق في محافظات اربيل ودهوك والسليمانية، يظهر لنا ان الحزب الديمقراطي حصل على (٢٠) مقعدا، وحركة التغيير على (٨) مقاعد، والاتحاد الوطني على (٦) مقاعد والاتحاد الاسلامي الكوردستاني على (٤) مقاعد، أما الجماعة الاسلامية فقد حصلت على مقعدين.

ومن بين مقاعد التحالف الكوردستاني المكون من (١٣) حزبا، في دهوك فقد حصد الحزب الديمقراطي جميع المقاعد التسعة هناك. وفي اربيل ومن مجموع (١٠) مقاعد للتحالف الكوردستاني حصد الحزب الديمقراطي (٩) مقاعد ايضاً.اما فيما يتعلق بمحافظة السليمانية فقد اخذ الحزب الديمقراطي ثلاثة مقاعد من مجموع ٨ مقاعد للتحالف الكوردستاني.

واستطاع الاتحاد الوطني ان يحصل على مقعد واحد في اربيل وفي السليمانية على خمسة مقاعد ولم يتمكن من الحصول على اي مقعد في محافظة دهوك، أما الاحزاب الاخرى ضمن التحاف الكوردستاني والتي تتكون من احد عشر حزبا فلم تسطيع ان تحصل على اي مقعد وخرجت من الانتخابات خالية الوفاض ولم تقم سوى بصرف الاموال وجمع الاصوات للحزبين الرئيسين.

أما حركة التغيير فقد حصلت على (٦) مقاعد في السليمانية وعلى مقعدين في اربيل ولم تستطع ان تحصل على اي مقعد في دهوك .والغريب هنا أن حركة التغيير المنشقة من حزب الاتحاد الكوردستاني تمكنت من الحصول على مقاعد أكثر منه ، ويرجع السبب في ذلك الى الصفات الشخصية عند الناخب ، فوجود معطيات اثرت على ثقافة الناخب مما غير من سلوكه السياسي الانتخابي وبالتالي تغيير موازين القوى مع احتفاظ الاتحاد الوطني بمكانته التاريخية .

وتمكن الاتحاد الاسلامي الكوردستاني من الحصول على مقعدين في السليمانية ومقعد واحد في كل من محافظتي اربيل ودهوك.

واستطاعت الجماعة الاسلامية ان تحصل على مقعدين الاول في اربيل والآخر في السليمانية، ولم تحصل على نسبة من الأصوات تؤهلها لحصد المقاعد في دهوك، لانها احزاب او حركات لم تنشأ فيها وليست لها جذور اجتماعية في هذه المنطقة .

وبعد صدور النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت بطريقة شبه مفتوحة مما جعل الكتل الكبيرة تستفيد منها بصورة أكبر، ومع ذلك استطاعت القوى المعارضة في اقليم كوردستان العراق ان تحصل على نسبة جيدة من المقاعد ، ومازالت الإحزاب الرئيسية مسيطرة على اصوات غالبية الشعب، ولكن حركة التغيير هي الأكثر ملاحظة بعد انقسام الاتحاد الوطني الكوردستاني ، مما اثر ذلك على عدد اصوات الإتحاد الوطني ، ان الانقسامات والانشقاقات داخل

الحزب الواحد دلالة على حيوية الحزب وقابليته على التطور، فما دام الأصل واحداً اي ان هدف الجميع هو الإرتقاء بمستوى الاقليم الى وضع احسن ، فمن الطبيعي ان يكون هناك اختلاف في الرؤى ، ومما يلفت النظر هنا هو ليس موضوع هدف الاطراف ، ولكن هذا الانقسام في الاتحاد الذي جعل الجماهير الكوردية غير راضية على أداء الحزب مما فتح الطريق امام المنشقين عن الحزب بالانسلاخ عنه، وبذلك تمكنوا الحصول على اصوات ومقاعد برلمانية في البرلمان العراقي والكوردستاني ، لابأس بها .

وهنالك مؤشر أخر في الانتخابات الاخيرة وهي عدد الكيانات السياسية المشاركة ، وهذا يدل على وجود الحرية في المعارضة وكذلك الحرية في الترشيح للانتخابات ، وهو عامل مهم في جعل الانتخابات حرة ونزيهة إذ "هما الوصفان اللذان يمكن من خلالها الحكم ليس على مدى ديمقراطية الانتخابات فحسب بل على مدى جدواها أصلاً، ومن اجل هذا وضع مجلس البرلمان الدولي منظومة معايير متعلقة بالانتخابات الحرة النزيهة وأقرها في دورته المنعقده في العاصمة الفرنسية باريس في ٢٦-آذار من عام١٩٩٤" [١] ولم نشاهد هذه الظاهرة في الحكومات السابقة على مستوى العراق السابق تحت نظام صدام حسين ، حيث لم يكن أحد يجرؤ على ان يرشح نفسه لا أمام حزب البعث ولا أمام شخصه لقيادة العراق ، فكان الحزب الواحد والقائد الأوحد للعراق ككل ولا مجال للتنافس مطلقاً ،وكان دور الكيانات الحزبية المختلفة في العراق معطلاً ، وقد أكدت هذه الانتخابات أن المجتمع الكوردي متنوع الاتجاهات.

المطلب الثالث

التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ومسار تطورها التاريخي

لمعرفة حقيقة التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ، فإن علينا اولاً معرفة خلفيات التحول الذي حصل من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي ، والتعرف على طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت دوراً مهماً في دفع عملية التحول الديمقراطي ، ومن ثم دراسة وتحليل استراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحويل من الدكتاتورية الى الديمقراطية، وفي النهاية رصد وتحليل نتائج عملية التحول الديمقراطي سواء على صعيد الأطر القانونية والدستورية او الأمنية والمؤسسات السياسية أو انماط العلاقات بين اطراف العملية السياسية أو النظم والعمليات الانتخابية .

---

[١] جودوين جاي س-جيل الثقافة الديمقراطية(الانتخابات الحرة النزيهة ترجمة احمد منيب وفايزة حكيم ،دار الشؤون الثقافية –العراق ص ٨

البند الأول : البناء السياسي للإقليم

ان التجربة الديمقراطية في كوردستان لم تكن كما هو معروف في اطار دراسة عملية التحول الديمقراطي ، فالتحول الديمقراطي نفسه هو عملية تدريجية عن طريق تعديل مؤسسات السياسة واتجاهاتها ،وهي عملية معقدة حيث يتم التحول في الابنية والاهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية ، وبالتالي تتفاعل مع جوانب مختلفة ثقافية اجتماعية واقتصادية ،ان التحول الديمقراطي يمر بمرحلتين نوعيتين كما يقول (جليرمو أودونيل و فليب شميتر)"المرحلتان تمثلان التحول الى الليبرالية ثم التحول الى الديمقراطية " [١]

فالتحول الى الديمقراطية في كوردستان جاء بمساعدة خارجية ، ولم يكن كما هو مفهوم في دراسات التحول ، بمعنى آخر لم يكن النظام السابق أصلاً يقبل بمشاركة المعارضة ، وكانت العملية مفاجئة وغير متوقعة من حيث الطريقة بالنسبة للعراق ككل و اقليم كوردستان بصورة خاصة ، إذ قبل عملية التحول الى الديمقراطية لابد أن تسبقها استعدادات وتأهب ، واجماع من قبل القوى المعارضة والمؤيده للديمقراطية في تحديد مجالات اساسية ومؤسسية ، وكذلك تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية .

"أن اسباب وآلية التحول الديمقراطي يمكن تحديدها الى عوامل داخلية خارجية"[١] ،فالعوامل الداخلية تتمثل في القيادة السياسية التي تعد من اهم العوامل التي تدفع الى إتخاذ قرار التحويل ، ومع ادراك هذه القيادة الحاكمة لاخفاقها السياسي الكامل وانها لاتملك الشرعية كونها غير منتخبة ، وان بقائها في السلطة هو دمار على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وانها اي السلطة استنفذت كل مبررات وجودها ولم يكن باستطاعتها مواجهة احتياجات المجتمع ،لهذه الاسباب جميعها نرى ان القيادة السياسية الدكتاتورية في العراق ، ضحت بأمن واستقرار وسيادة العراق من اجل ان تبقى في السلطة ، مع ان بقائها في السلطة كان من الامور الميسرة إن هي ارادت ذلك ، إذا لو أراد

---

[٢] شادية فتحي مستقبل التحول الديمقراطي في مصر جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز دراسات وبحوث الدول النامية ٢٠٠١ ص ١٥١

[١] المصدر السابق بلقيس احمد منصور ص ٣٤.

نظام سلطوي دكتاتوري ما التغيير والتحول الى الديمقراطية ، فالأمر أحسن وأجدر من ان يكون التغيير حاصلاً بقوة .

اما العوامل الخارجية ، فهي الضغوط التي مورست بكل اشكالها السياسية والاقتصادية على العراقي ضغوطات اقليمية ودولية ، معنوية ومادية جعلت من العراق ضعيفاً ،نضيف الى ذلك تأثير المعارضة في الخارج وذلك لمنع النظام السابق من ممارسة النشاط السياسي المعارض في الداخل ، وعلى الرغم من ان تأثير المعارضة لم يكن بالمستوى المعروف والمطلوب . ولم تكن هنالك اي دولة او قوى تساعد المعارضة للإطاحة بالنظام او القيام بعملية التحول ، على الرغم من وجود وضع خاص لاقليم كوردستان العراق بعد ١٩٩١ إلا ان ذلك لايلغي ارتباطه الكلي بالعراق حيث انه كان يعاني مايعانيه العراق ، وكذلك كيف لتجربة ديمقراطية ان تنجح في اقليم وهو مرتبط كجزء عراقي وفيه حكومة مركزية دكتاتورية ؟ ؛وعليه كانت عملية التغيير والتحول للعراق (الحكومة المركزية) أمراً ضرورياً وملحاً للكورد كما هو لباقي العراق ، ولم يكن باستطاعة الكورد لوحدهم القيام بهذا التغيير لاعتبارات كثيرة منها مايتعلق بالامكانيات العسكرية والتأثير القليمي او دول الجوار فضلاً عن فقدان الإرادة الدولية .

البناء السياسي للاقليم لم يبدأ منذ بداية التجربة الديمقراطية بل سبق ذلك في بيان ١١/آذار ١٩٧٠ عندما تم الاعتراف والتصريح المعلن ولأول مرة من قبل الحكومة العراقية بحقوق الكورد والحكم الذاتي لهم ، وإن كان هذا الانجاز والانتصار قد كلف الكورد الكثير من الدماء والضحايا.

"وبعد الانتفاضة المليونية في كوردستان العراق ١٩٩١ كان اول محرك للمجتمع الكوردي يلفت انتباه العالم وخاصة الغربي كي ياتي لنجدته من بطش وظلم النظام السابق في العراق ، ومن ثم اخذ على عاتقه مهمة قيام اقليم كوردستان ، مما غير نمط حياة الكورد ، وجعل لإقليم كوردستان خصوصية وتجربة جديدة في الديمقراطية ؛وعليه جاء تبني الاحزاب الكوردية لمبادئ حقوق الانسان والحرية والديمقراطية" [١] ، "وفي عام ١٩٩٢ اتيحت الفرصة التاريخية وللمرة الاولى لاقامة انتخابات حرة تسمح للمواطن الكوردي اختيار مايعتقده ومايمثله حقيقة في الحكومة ، ومشاركة الكورد الجماهرية في حقها الانتخابي تشير الى وعي سياسي واجتماعي . ومن بعده ابتدأت أول دورة لاول مجلس وطني كوردستاني في ١٩٩٢/٦/٤ ، ومبدأ المشاركة في البرلمان وحكومة الاقليم" [*][٢] . وكان هذا الموقف الوطني تعبيراً عن روح المشاركة ، والائتلاف ومبدأ المشاركة هو بحد ذاته انجاز ديمقراطي ، غذ قامت الحكومة باعادة تنظيم اجهزتها ومؤسساتها بموروثاتها القديمة الايجابية الضئيلة

---

[١] محمد كريم حبيب تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني ١٩٩٨ مطبعة خبات-دهوك ص ٤٩٧

[*] غم اني ارى ان ذلك لم يخدم كثيراً ، حيث اصبح بعد ذلك كل أمر يتم المطالبة بالمناصفة وكأنه حق شرعي وطبيعي

[٢] المصدر السابق تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني ص ٥٢١

والسلبية الكثيرة جدا ، ومن ثم اعادة تشكيل الاجهزة القضائية وخاصة محكمة التمييز والمحاكم الكبرى على مبدأ استقلالية القضاء، اضافة الى الانظمة القانونية وقانون المطبوعات لتنظيم الشؤون الاعلامية .

وجاء توحيد البشمركة بعد تأسيس البرلمان وحكومة الاقليم عام ١٩٩٢ حيث تاسست وزارة شؤون البيشمركة بهدف توحيد جميع بيشمركة كوردستان العراق في اطار جيش حديث ، وللبشمركة مكانة رفيعة عند كل الشعب الكوردي .

ومن بعده مشروع الفدرالية والذي اعلنه برلمان كوردستان سنة ١٩٩٢ والذي صادق عليه في قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت ، وأعتبر من قبل الكورد البديل عن المطالبة بالانفصال ، مما اعتبر ذلك من قبل القوى السياسية الداخلية والخارجية بأن موقف الكورد هو اثبات حسن النوايا للشعب الكوردي ولقياداته في المشاركة في بناء العراق الموحد ، فتحديد هوية ونظام العراق بالنظام الديمقراطي التعددي الفدرالي هو من الانجازات المهمة جدا بالنسبة للكورد واعتبر الكورد انه حق طبيعي للشعب الكوردي في اتخاذ قرار يناسب والمرحلة والمعطيات الموجودة لتلك المرحلة ، واعتبار خيار الفدرالية في ادارة شؤونهم هو حق مشروع وله خصوصية قومية ، جاء بعد تضحيات كبيرة للحركة الكوردية [٣] .

الى ان جاء التغيير الأكبر عند احتلال العراق وازاحة أدهى دكتاتور من قبل قوات الائتلاف بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ ، وهذا بالنسبة للعراق ككل مع وجود وضع خاص لكوردستان العراق، وقد اعتبر الكورد ذلك تحريراً من الظلم والتعسف والاضطهاد والخوف الذي كان ملازماً للكورد في تاريخهم الحديث ، قامت القوات البشمركة الكوردية اخذ زمام المبادرة في الجبهة الشمالية للعراق ، وتم اعتبار الكورد مساهمين في ازاحة النظام السابق ، واعتبر الكورد ان ذلك هو اكبر وأول انجاز حققوه طوال تجربتهم الديمقراطية .

وبعد قرار مجلس الامن والمرقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣ اطارا دوليا لعملية الاعمار في العراق والذي يلزم دول التحالف بالعمل على ضمان رفاهية العراقيين وإنفاق الأموال لغرض إلاعمار والتنمية والاستثمارات مع ضمان احترام حقوق الانسان ؛وعليه تم رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة والتي دامت مدة ١٣ سنة وكانت خطوة مهمة للبناء الاقتصادي والشروع في اعادة الإعمار لا سيما وان أثار هذه العقوبات على العراقيين كان مضرا على وضع حقوق الانسان في العراق ، "كما يسهم القرار في ايجاد الحلول للديون الخارجية على العراق وتوخي الشفافية في عملية الاعمار ؛وعليه تم انشاء صندوق تنمية من اجل العراق ليتم ايداع عائدات النفط من الموارد في

---

[٣] دكتور الفضل منذر (دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق) مطبعة وزارة التربية-٢٠٠٤ منشورات آراس ، ص ٣٣٧

الصندوق للتصرف بها طبقا لرقابة" [1] . ولكن ضعف الرقابة القانونية والحسابية جعل لكثير من الخروقات تحصل في عملية الانفاق .

ان الانتخابات بحد ذاتها تعد من الانجازات المهمة جدا ولولاها لما تم ذكر مصطلح الديمقراطية ، بمعنى آخر ان الانتخابات هي الفاصل بين السلطات الدكتاتورية والسلطات الديمقراطية وما حصل في ٢٠٠٥/١/٣٠ من انتخابات في جميع محافظات العراق كانت عملية مهمة جدا على الصعيد الداخلي والخارجي حيث دفع بعجلة التقدم والانجازات الى الامام و اعطى الشرعية الدولية لاقليم كوردستان كأقليم فدرالي ضمن الدولة العراقية الفدرالية ، إن المساهمة القوية في انتخابات العام ٢٠٠٥ كان إيماناً بعراق اتحادي وتعددي وتعزيزاً لدور إقليم كوردستان وحكومته في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على صعيد العراق وتكريساً لحرية الفرد والجماعة والإلتزام بالديمقراطية نظاماً سياسياً واحترام حقوق الإنسان وحقوق المواطنة المتساوية وحقوق المرأة ودورها في مختلف مناحي الحياة والبلاد .

اعتمد دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ بعد إقراره في الإستفتاء الشعبي المؤرخ في ٢٠٠٥/١٠/١٥ النظام الفدرالي بموجب المادة (١) وما شرحته المقدمة عن الإتحاد الإختياري الحر بين أبناء العراق شعباً وسيادة، إضافة إلى ما أكدته المادة (٣) بأن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وعن المادة (٤) التي تضمنت جعل اللغة الكوردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، والمادة (٤٨) التي نصت بأن السلطة التشريعية الإتحادية تتكون من مجلس النواب ومجلس الإتحاد الذي يضم ممثلين عن الإقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم كما جاء في المادة (٦٥)، في حين ذهب الباب الرابع من الدستور لشرح الإختصاصات الحصرية للسلطات الإتحادية والمشتركة مع الإقاليم والمحافظات والقواعد العامة لأسس تقسيم وتوزيع الصلاحيات والتنسيق بين تلك الجهات.

أما الباب الخامس فقد بين سلطات الأقاليم وخاصة المادة (١١٧/الفقرة أولاً) التي أقرت بأن إقليم كوردستان إقليم إتحادي، وبالتالي من حقه وضع دستور خاص به بمقتضى المادة (١٢٠) في ظل مراعاة أحكام المادة (١٣) بشأن سمو وسيادة الدستور الإتحادي على غيره من التشريعات وفقرات المادة (١٢١) حول إختصاصات الأقاليم.

على الصعيد الداخلي للاقليم فان الحدث الأكثر بروزاً كان يتمثل في توحيد وزارات الداخلية والبيشمركة والمالية، حيث عقد المكتبان السياسيان للديمقراطي والاتحاد الوطني الكوردستانيين سلسلة من الاجتماعات باشراف الأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني جلال الطالباني ورئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسعود بارزاني لبحث تشكيلة الحكومة واشراك أحزاب أخرى فيها .

---

[1] مصدر سابق دكتور الفضل منذر (دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق) ، ص ٣٤٣-٣٤٣

صادق برلمان إقليم كوردستان خلال عام ٢٠٠٨ على عدد غير قليل من القوانين من أبرزها قانون الاستثمار وقانون الصحافة وقانون تنمية الانتاج الزراعي ومشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون مجلس الشورى، فضلاً عن إعلان رئيس برلمان الإقليم عدنان المفتي عن قرب مناقشة قانون السلطة القضائية وقانون الرقابة المالية مشيراً إلى أهمية إستقلال السلطة القضائية وديوان الرقابة المالية. وحرصاً على النهج الديمقراطي باعتماد نهج ثابت مفاده طرح أي قانون يراد مناقشته على الرأي العام والمتخصصين .

تم تصويت برلمان كوردستان العراق على مشروع دستور الاقليم ، وقد اشار رئيس برلمان الاقليم عادل المفتي في يوم التصويت على مشروع دستور لإقليم كوردستان انه يوم تاريخي مهم ، ومن أهم المنجزات على صعيد كوردستان والتي جاء في الدستور ، تحقيق مطاليب وحقوق وحريات جميع مكونات المجتمع الكوردستاني ، تم تثبيت الحقوق الثقافية والسياسية والحريات الدينية ، ومعظم طلبات التركمانية ، وإعطاء حق تشكيل الحكم الذاتي للمكونات الغير كوردية كالتركمان وكذلك الاشوريين والكلدان والسريان والأرمن بما فيها الحكم الذاتي حيثما تكون لأي مكون منهم أكثرية سكانية ، وقد رأيت من حديثي مع بعض الشخصيات السياسية الشيوعية إن الحزب الشيوعي اليساري كان نوعاً ما متحفظ على موضوع ان يكون الإسلام مصدر التشريع في الإقليم ، خوفاً من أن يتم تفسيره بشكل مغلوط ويتم استخدامه ضد الشعب ، وحدد دستور الاقليم الحدود الإدارية للإقليم بالإستناد على الحدود الإدارية لعام ١٩٦٨ ، وجاء في المادة الثانية منه ، كوردستان –العراق كيان جغرافي تاريخي يتكون من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية ومحافظات كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية عقرة والشيخان وسنجار ،وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وبعشيقة واسكي كلك من محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى . أرى من الأمور المهمة الأخرى هو لايجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام ، وكذلك لايجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ، وهذا يعني أي نعم للإسلام ولا لأي فكر تعصبي . كما اعتبر الدستور مدينة اربيل عاصمة إقليم كوردستان العراق ، وجعل الكوردية والعربية لغتين رسميتين ، مع اعتبار التركمانية والسريانية لغتين رسميتين الى جانب العربية والكوردية في الوحدات الإدارية التي يتشكل الناطقون بها كثافة سكانية .

ولايعني هذا انه لم توجه اعتراضات الى دستور الإقليم ، بل جاءت الاعتراضات من بعض الأطراف الكوردية بسبب توقيت تمرير الدستور وتضمينه موادا تعطي صلاحيات واسعة لرئيس الاقليم مما يكرس برأي المعارضين "الاستبداد والفردية".

وأضاف ان الدستور "لا ينسجم مع نظام الحكم البرلماني لانه يكرس لنظام الحكم الرئاسي بسب الصلاحيات الواسعة التي منحها لرئيس الاقليم" ، "حيث يسمح الدستور لرئيس الاقليم حل البرلمان ويوليه الرئاسة العليا للسلطة التنفيذية وقيادة البيشمركة ويتيح له الاعتراض على قرارات البرلمان

والمصادقة على ماتم إقراره وإقالة الوزراء أحيانا واصدار مراسيم لها قوة القانون واعلان الطوارئ والعفو عن المُدانين والمصادقة على احكام الاعدام وتعيين قضاة ومنح رتب عسكرية وفصل عسكريين واحالتهم على التقاعد، اضافة الى اية صلاحيات اخرى تمنح له بقانون" [(١)] .

ان انتخابات مجلس برلمان اقليم كوردستان العراق ٢٠٠٩ ، ومجلس برلمان العراق ٢٠١٠ من شواهد الديمقراطية على الصعيد السياسي كون هاتين الدورتين الانتخابيتين كان لهما صدى كبير من منظمات ومراقبة دولية ومحلية إضافة الى الترتيب لتشكيل الكتل السياسية بطريقة جديدة .

ان التوافق حول المناصب السيادية للقادة الكورد على مستوى الاتحاد والاقليم أدى الى "فوز الكورد باعلى المواقع والمناصب المهمة في الحكومة الفدرالية كرئاسة الجمهورية ونائب مجلس الوزراء ونائب رئاسة البرلمان العراقي ورئاسة اركان الجيش والوزارات السيادية ، هذه المناصب قومت البناء السياسي وعززت موقع الشعب الكوردي في قيادة دولة العراق الفدرالية ، اضافة الى مساهمة القيادات الكوردية في اعادة وصياغة الدستور الفدرالي وبالاخص مايتعلق بهوية العراق السياسية كدولة متعددة القوميات والاقليات" [(٢)] .

لقد ساهم الامن والاستقرار في الاقليم ، والتفاهم بين قادة الكورد على دعم البناء السياسي في الاقليم . وأتاح الفرصة للقادة الكورد في بلورة حلول سياسية ساعدت وعززت من امن واستقرار الاقليم ،خاصة ما يتعلق بموضوعة البعثيين ، فمنذ البداية تم التفريق بين من هم ومتهمون بالقيام بجرائم ضد الشعب العراقي، والعمل بمبدأ المصالحة الوطنية على مستوى الاقليم والعراق، إذ تم العفو عن الكورد الذين تعاونوا مع صدام حسين ماعدا من هم متهمون بجرائم حرب، اما الباقون فقد رجعوا الى كوردستان واحتفظوا بمناصبهم ولم يشاهد عزل او اقصاء مسؤلين في دوائر الاقليم بعد استلام الكورد السلطة .

ومن الجانب الدبلوماسي فقد ساعد الامن والاستقرار إضافة الى الزيارات الرسمية للقادة والسياسيين الكورد بفتح (١٨) قنصلية وممثلية للدول في اقليم كوردستان فضلاً عن ممثليتي الأمم المتحدة والأتحاد الأوروبي ، وتم التعامل مباشرة مع حكومة الإقليم .

---

(١) http://www.iraqcenter.net/vb/26959.html نص مشروع دستور اقليم كوردستان ـالعراق

(٢) آميدي محمد صالح الفساد في اقليم كوردستان وآليات المعالجة ص ٢٤

البند الثاني : مؤشرات الديمقراطية وآفاق تطورها

أولاً:- ان اول مؤشر للديمقراطية على مستوى الشعب الكوردستاني هو الحفاظ على هوية البيشمركة وتقييم الدور النضالي الرئيسي الذي قاموا به من اجل نيل الديمقراطية ، حيث ثمنت حكومة الاقليم كل ما قام به البيشمركة من تضحيات في سبيل تحقيق ما وصل اليه الكورد حالياً، ويرى الشعب الكوردستاني أن الرفاهية والامن والاستقرار والديمقراطية التي يتمتع بها يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى الى الكفاح الذي خاضته فصائل البيشمركة المسلحة .

ثانياً:- من اهم مؤشرات الديمقراطية هي سيادة القانون وتطبيقه على الجميع بدون اي تمييز فلا يعلو سلطة فوق سلطة القانون ، بعد ان كان تشريع القوانين في بغداد حسب مزاج السلطة الحاكمة، ان لجوء الجماهير الكوردية الى مؤسسات الاقليم دلالة على ثقة المواطن بها وبانه سيحصل على حقه الشرعي ؛وعليه فإن سيادة القانون ملزمة للجميع دون إستثناء ، مع وجود سلبيات في القوانين وتطبيقها .

ثالثاً:- كثرة الإعلام بكل اشكاله وانواعه إضافة الى سن قانون للصحافة يضمن كل الحريات ، وهو تجسيد حقيقي لحرية الرأي والتعبير ، ويتمتع الكوردستانيون وخاصة الشريحة المثقفة منهم بهذه الحرية التي طالما حُرموا منها سابقا. حرية الطبع والنشر والتي هي من اهم الامور حيث صدر قانون المطبوعات عام ١٩٩٣ الذي ذكر فيه بانه لايحتاج المطبوع غير الدوري سوى توثيقه لدى المكتبة الوطنية للاقليم كوردستان العراق بذلك يكون الطبع والنشر بشكل حر دون الحاجة الى الحصول على موافقة من اي جهة معينة .

رابعاً :- ان تعدد الاحزاب والمنظمات الجماهرية الكوردستانية تعد مؤشراً واضحاً لتطبيق الديمقراية وتضاف الى المنجزات في كوردستان .

"إن ظاهرة تعدد الاحزاب تتصل كلياً بضمان الحريات العامة وممارسة الحقوق السياسية وأي قيد يفرض في ذلك يعد حاجزاً امام حرية تشكيل الاحزاب وممارسة نشاطها بل يعد انتقاصاً من الديمقراطية الحقة " [١] ، وتعمل الاحزاب الكوردستانية المتعددة على تعميق جوانب الديمقراطية كافة وهي مؤمنة بان الديمقراطية التي تسعى اليها المؤسسات السياسية تعني بالدرجة الاولى وضع السلطة العليا في يد الشعب ومن دون ان يتمتع افراد الشعب بالحرية الشخصية وحرية الحديث والاجتماع لاينشأ للشعب هذا الحق .

---

[١] د. حافظ علوان حمادي الدليمي النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية دار وائل للطباعة والنشر ص ٦٠

خامساً:- وبعد انتفاضة ربيع ١٩٩١ وبداية النشاط الجماهيري ومزاولة الكوردستانيين للنشاط المهني والسياسي بدون رقابة في تجربة ديمقراطية ظهرت على الساحة منظمات واتحادات وجمعيات متنوعة وجديدة لتأخذ نصيبها من تمثيل الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة وتحت وجهات نظر عديدة [٢] .

ولم تمنع هذه المنظمات الجديدة الاحزاب والمنظمات من مواصلة المسيرة والقيادة ، ولهذه المنظمات نشاطات كثيرة . "وقد ظهرت الى الوجود عدة نقابات وجمعيات مهنية اخرى كنقابة الاطباء والفنانين والمهندسين ونقابة عمال كوردستان والصحفيين واتحاد الجمعيات الفلاحية الكوردستانية"[٣] .

ان كثير من هذه المنظمات تمارس أمراً مهماً في الاقليم دور الجماعات الضاغطة حسب ما يذهب مفهوم الجماعات الضاغطة "إذ يقصد به الائتلاف بين مجموعة من الاشخاص له خصائص عامة مشتركة مثل مستوى معين من المعيشة ، مستوى متقارب من الدخل ، اصحاب مهنة واحدة ، تشابه في السلوك العام ، مستوى ثقافي وعلمي متقارب ، وحالة اجتماعية متشابهه، ومصالحهم واهدافهم متقاربة ينتمون الى جنس ومذهب ديني واحد "[٤]. والجماعات الضاغطة هي معززة للديمقراطية وتعبير حي للحرية ، حيث بإمكانهم التأثير في صنع القرارات السياسية ، إن أهمية انجاز المنظمات والنقابات وخاصة العمالية لإستحالة تكوينها في السابق بسبب طبيعة المجتمع الكوردي الذي كان يتكون في الغالب من المزارعين ولم تكن هناك معامل او مصانع تخلق قاعدة صناعية كي تسمح بظهور نواة للعمال ،فكل ما هنالك كان هؤلاء العمال المستخدمين لدى الدولة وضمن قواعد الخدمة المدنية او إجراءات في شركة نفط العراق وفق قواعد خاصة معلومة لدى العمال ، فضلاً عن ان الكورد عموماً كانو يشعرون بالاضطهاد القومي فطغى ذلك على باقي المشاكل ولم ينفسح المجال أمامهم من اجل الشعور بالفوارق الطبقية .

سادساً:- عانت المرأة الكوردية من الظلم والاضطهاد بشكل مزدوج ومن حرمان الحقوق القومية والثقافية . وكانت تعاني من الحرمان نتيجة الموروث الثقافي العراقي من خلال التمييز والعنف ضد المرأة وانتشار الأمية والزواج المبكر وحق العمل والطلاق والعنوسة ، كان للمرأة الكوردية دورٌ تاريخيٌ على مر العصور وظهرت نساء كورديات لعبن دورا قياديا وبارزا ولكن بشكل فردي فلم

---

[٢] طارق الجاف المنظمات الجماهيرية الكوردستانية ١٩٥٣-١٩٩١ منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزي الطبعة الاولى ١٩٩٩ ص٥٨

[٣] مصدر سابق طارق الجاف المنظمات الجماهيرية الكوردستانية ١٩٥٣-١٩٩١ ص ٥٩

[٤] مصدر سابق النظم السياسية الدكتور حافظ علوان الدليمي ص ٧١

يتحولن الى مؤسسات لتحسين نوعية الحياة وتطوير المجتمع ، وأخفقت السلطات في تحقيق التنمية الاجتماعية وتحقيق آمال الجماهير (*) .

من المنجزات الرائدة التي افرزتها التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق هوعمل المرأة الكوردستانية ، وكان المجال السياسي من أهم مجالات العمل، فظهر دور المرأة السياسي ، والمقصود به هنا الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق التصويت في الانتخابات، والترشح للمجالس الشعبية والنيابية، والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية، وحرية التعبير عن الرأي، والمساواة أمام القانون.

إن هذه الإنجازات لاتعني بالضرورة ان المرأة الكوردية لم يكن لها أي حق ولا دور في النضال الكوردي ومناهضة الدكتاتورية قبل هذه التجربة بل على العكس فقد كانت المرأة ولازالت تقوم بدور لايقل أهمية عن دور الرجل .

أما بعد الانتفاضه عام ١٩٩١ وبالاخص عام ١٩٩٢ ، فقد قامت المرأة الكوردية وبشكل علني في المشاركة بدورها السياسي في المجلس الوطني الكوردستاني والتشكيلة الوزارية الاولى ، ومن النساء اللواتي تألقن في هذا المجال (شفيقة فقي عبدالله ، فوزية عزالدين ، نهلة سعدالله ، نسرين مصطفى ، شمام محمود ...الخ) وقد شاركن في برلمان كوردستان وأصبحت (كافية سليمان) وكيلة وزارة الاعمار.

وفي هذه الفترة كانت النساء تدير النساء ٤٧ % من اعمال ونشاطات الادارة الحكومية ، وكان وجودهن في مركز القرار يزداد بشكل واضح .

وعلى الرغم من أن نسبتهن قياسا الى الرجال أقل بكثير.ومع ذلك فأن وجود المرأة في تلك المجالات يدل على حرية ويقظة المجتمع الكوردي ، لأن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات تدل على تقدير واحترام المجتمع للمناصب والمواقع التي تحتلها المرأة الكوردية ، وهي ظاهرة مشرقة .و بأعتبار وجود المرأة في دنيا السياسة في هذه الايام معيارا هاما للمجتمع المدني .وهنالك انجاز

(*)ففي منتصف الاربعينات من هذا القرن ولاول مرة ظهرت الى ميدان العمل السياسي منظمة نسائية تدعى (جمعية المرأة الثورية) بمبادرة السيدة (كه جي خانم) ، منظمتها انبثقت من كركوك ومن ثم انتقلت الى السليمانية ، وبعد لقائها بالسيدة (حبسة خان النقيب) تم تشكيل اتحادا نسوي باسم اتحاد الاخوات الديمقراطيات الكوردستانيات عام ١٩٤٧ وذلك بالتعاون مع ناهدة شيخ سلام واخريات ، وعلى الرغم من محدودية نشاطاتهم إلا ان الاتحاد لاقى تأييداً كبيراً من قبل نساء كوردستان الاتي اقبلت على الانضمام إليه ، (١) وقد ساعد ذلك على التفكير بتأسيس منظمة نسائية وكانت هناك معوقات حالت دون حدوثها ، واهمها ،ان المجتمع الكوردي حاله حال المجتمعات الشرق اوسطية وينظر الى المرأة نظرة قاصرة،وبالاضافة الى الضغوطات الاقتصادية والاضطهاد السياسي الذي كان يمارس ضد الرجل الكوردي والذي هو عبارة عن الاب والاخ والزوج والابن مما زاد من ثقل المرأة واعبائها ، غير انه وبعد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي) عام ٢٦/كانون الاول/١٩٥٣ ، تم الاعلان عن منظمة المرأة الكوردستانية ، ومع حاجة المرأة لهذه المنظمة إلا ان المنظمة لم تفلح في موضوع الولوج الى داخل البيوت والعوائل الكوردية نظراً للاسباب التي سبق ذكرها ، وكان اغلب اعضاء المنظمة من الشريحة المثقفة خاصة الطلبة .(مصدر سابق طارق الجاف المنظمات الجماهيرية الكوردستانية ١٩٥٣-١٩٩١ص ٢٦-٢٧).

يضاف الى انجازات اخرى بحق المرأة الكوردية ، إذ حصلت المراة الكوردية على حقوق اخرى مضافة من خلال التعديلات التي صدرت من برلمان اقليم كوردستان العراق ، فضلاً عن "قوانين جديدة تعزز للمرأة حقوقها خاصة الإجتماعية منها .وعلى الاخص حقوق المرأة كزوجة و الحقوق التي تخص الشرف ، هذه التغييرات والتعديلات على القوانين بحق المرأة الكوردية من شأنها أن تعطيها زخماً كبيراً في المشاركة السياسية ويجعلها شريكة قوية في بناء المجتمع"[١] .

ان إعطاء المرأة حق المشاركة في البرلمان بنسبة ٣٠% من قبل السلطة والاحزاب الكوردستانية لا يرتقي الى مستوى طموح المرأة الكوردية كونها تمثل نصف المجتمع وعدم اعطائها ماتستحقه من تمثيل حقيقي سيؤدي الى إحداث خلل وضعف في حركة المجتمع ، لذا فإن على المرأة المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني ؛وعليه يجب فتح المجال للمجتمع المدني للتنمية والتطور .

ويتضح ان المجتمع الكوردي الحديث يعيش في تجربة سياسية حديثة حيث عاش فترة طويلة في ظل نظام لا علاقة له مطلقاً بالديمقراطية وفي الوقت نفسه فانه كان يتوق الى حياة مختلفة تكون فيها إدارة المنطقة بيد أبنائها ، وفي ظل الصراع على ذلك كانت هنالك قيادات تكونت في ظل هذا النضال واصبح لهذه القيادات مشروعية التاريخ النضالي لذلك فقد تبوأت موقع الصدارة استناداً الى هذا التاريخ . بمعنى آخر يرى المجتمع الكوردي ان النضال التاريخي هو الذي له الغالبية في مشروعية النظام ، إلا انه "لوحظ ان المشروعية الديمقراطية اخذت تشير الى وضع لابأس به لحدوث تحولات في اتجاه الحداثة ، وربما تكون محدودة ولكن في الإتجاه الايجابي" [٢] .

سابعاً:- المشاريع الإعمارية والتنموية في اقليم كوردستان العراق وهي الاخرى تعطي نوعاً من طابع الديمقراطية والحداثة ، فالحركة الاعمارية والبناء والاتصال توسع خاصة في الاونة الاخيرة حيث دخلت شركات كبيرة خلاف ما كان عليه الأمر في السابق ، "ففي السنتين الاخيرتين دخلت شركات من اجل القيام بمشاريع استراتيجية سواء كانت منشأة سياحية او إعمارية ، وفي مجال استثمار الموارد الطبيعية والتنقيب عن النفط ، وكذلك في مجال بناء محطات والاتصالات والمعلومات ، وانتاج الاسمنت بطاقات كبيرة وبناء المستشفيات والمراكز الطبية الاختصاصية والاهلية" [١] .

ان الوضع الامني والاستقرار في كوردستان العراق خلق مناخاً جاذباً للاستثمارات الاجنبية والمحلية وعقد العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية والثقافية والفنية والسياسية ،فضلاً عن

---

[١] المحامي البرواري محمد حسن قراءة قانونية في عادات المجتمع الكوردستاني دار النشر O.P.L.C. منظمة نشر الثقافة القانونية ٢٠٠٦ –ص ٤٤

[٢] رجائي فايد تحولات الشخصية الكوردية نحو الحداثة دراسة ميدانية مراجعة وتقديم أ.د. عبد الفتاح علي البوتاني دار النشر مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك الطبعة الاولى مطبعة خاني-دهوك-٢٠٠٨ ،ص23

[١] مصدر سابق وقائق المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الكوردستاني-عراق ص ٢٢

المهرجانات الثقافية والفنية ، واقامة المعارض واستقبال السائحين والمهنيين والاكاديميين والفنيين من مختلف دول العالم .

"وازداد الاهتمام باعادة الحياة الى الريف من خلال فتح الطرق وبناء الدور السكنية والمؤسسات الخدمية ودورات التأهيل المدني في بعض القرى"[٢] . اضافة الى مشاريع الاستثمار الاقتصادي والمالي ، ومشاركة العديد من الشركات المتعددة الجنسيات في المعارض والصناعات المختلفة ، واصبح كل ذالك معززاً للتنمية في الاقليم وداعماً للقضية الكوردية عالمياً،بعد ان كانت تلك الدول تمنع التعاون باي شكل من الاشكال مع الكورد.

ثامناً:- على الرغم من وجود غلاء معيشي والكثير من الملاحظات السلبية إلا ان الانتعاش الإقتصادي والتنمية الاقتصادية واضح جداً في الإقليم، وقد ادى كل ذلك الى رفاهية للمجتمع الكوردي ، ومن الملاحظ ارتفاع في المستوى المعاشي للموظفين ، إذ اصبحت كل عائلة تستلم راتباً او اكثر، واصبح غالبية الكورد ان لم يكن جميعهم يمتلكون داراً للسكن او قطعة ارض ، وازدهرت التنمية الاقتصادية للقطاع الخاص والاعمال الحرة المنتشرة بكثرة في كل مناطق الاقليم مما اعطي دفعاً قوياً وطابعاً خاصاً .

تاسعاً:- من مؤشرات الديمقراطية تأمين حرية الاقليات ، واعطائها الحق بالتمثيل في البرلمان عن طريق الكودا وتوفير السكن الصحي للمهاجرين من المسيحيين والآخرين ،وتوفيرضمانات اخرى من قبل الحكومة الكوردستانية بهدف الحفاظ على حقوق الانسان وحقوق الاقليات وتعزيز مظاهر الديمقراطية .

عاشراً:- بعد ٢٠٠٣ ، وبوجود منظمات المجتمع المدني ومنظمات عالمية مؤثرة على تحسين أداء قوى الامن والشرطة في ممارستها مع المواطنين والإلتزام بمبادئ حقوق الانسان وعدم انتهاكها ، وهذا لايعني عدم وجود خروقات او انتقادات لبعض الممارسات ، إلا ان تلك الانتهاكات لحقوق الانسان والمخالفات القانونية قد تكون عبرة ورادعاً للمؤسسة الأمنية في الاقليم .

أحد عشر:- على الرغم من وجود فساد إداري ومالي بسبب مخلفات النظام السابق ، فقد ظهرت التغييرات في نوعية الإدارة والآليات المستخدمة الجديدة قد تقود الى التقليل من هذا الفساد ، ان استجابة السلطة الحاكمة الى دعاوي المواطنين والعمل بها يعطي مؤشراً جيداً في عمل الحكومة نحو الديمقراطية ، وكذلك القرارات القانونية التي يتم ألأخذ بها بحق المفسدين و دون تمييز يقوي موقف الحكومة ويدعمها ، وهنا عندما نتناول دعم الحكومة ، اي مساندة الشعب والمواطنين لها ، فيصبح حين ذاك للسلطة الدعم الشعبي وبالتالي الاستفادة من كلا الطرفين ، الطرف الاول الشعب عندما

---

[٢] مصدر سابق وقائق المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الكوردستاني-عراق ص ٢٢

تحصل على خدمات ومؤسسات بدون فساد ، والطرف الثاني السلطة المنفذة ، عندما يحصل على تأييد وضمان شعبي في الدورة التالية للانتخابات.

إن مفهوم الأداء المؤسسي يستند الى نموذج شديد البساطة للحكومة :

المطالب المجتمعية ____التفاعل السياسي____الحكومة____الخيار السياسي___التنفيذ وتلقي المؤسسات الحكومية المدخلات من البيئة الاجتماعية وتعطي المخرجات استجابة لتلك البيئة [١] .

البند الثالث : عوائق بناء الديمقراطية

الديمقراطية اسلوب حياة يحفظ فيه حق الانسان ، ويعني غيابه التخلف والتهميش ، وافضل النظم الديمقراطية هي تلك التي تتوفر لها الآليات الحقيقية ، كالتداول السلمي للسلطة ومنع احتكارها من قبل الأحزاب المتنفذة وفصل الدين عن الدولة والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وتوفر الحريات وحفظ حقوق الاقليات واخضاع الاغلبية الحاكمة للمساءلة والمحاسبة وتوفر الأمن والاستقرار ووعي المجتمع، وضمن هذه الآليات وغيرها، تزدهر الديمقراطية وتتطور كون الديمقراطية ليس برنامجاً حكومياً جامداً ، بل قابلاً للتطور ؛وعليه فإن اي خلل يعتبر عائق للديمقراطية .

- النظر الى مجريات تاريخ الكورد والى وقتنا الحاضر ، يلاحظ النجاح عندما يكون الائتلاف يجمع جبهات القوى الكوردية ،وعلى العكس من ذلك يكون عائقاً للنجاح ، فعندما كانت الاحزاب الكوردية متناحرة ،ألحقت مشاكل ومضرة بكل الميادين وخاصة في بناء مؤسسات الاقليم وفي الوحدة الوطنية ، الاختلاف بين الاحزاب هو أحد اسباب الحراك السياسي نحو الافضل على ان يكون الحوار والنقاش وليس بالسلاح . بمعنى آخر ان وجود المعارضة مهم جداً في الانظمة الديمقراطية على ان يكون الأسلوب والآلية بينهم هو الحوار والنقاش والتسويات .

---

[١] روبرت د.بوتنام ،كيف تنجح الديمقراطية ،ترجمة إيناس عفت ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ط١ ٢٠٠٦ ،ص ١١

●رغم ان تجربة الديمقراطية حديثة في اقليم كوردستان إلا ان الديمقراطية تعني دولة القانون والمؤسسات ؛وعليه لاتصح عملية الانتقائية في تطبيق القوانين فالقوانين يجب ان تسري على الجميع ، بمعنى آخر إن القانون فوق الكل بدون تمييز وبخلاف ذلك يكون عائقاً للديمقراطية؛وعليه يجب منع موضوع الواسطات والمحسوبية والمنسوبية .

● على الرغم من وجود نوع من التقدم في مؤسسات الاقليم ، إلا إن موضوع الفساد في مجمل المؤسسات قد لايضيف انجازاً الى انجازات اقليم كوردستان ، بل يعد عائقاً امام التقدم والديمقراطية ، فقد اشارت هيئة النزاهة الى انها سوف تستمر في عملها من اجل قطع دابر الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية ، عليه يجب استحداث مفتشين عموميين الى جانب تشريع قوانين .

قد يذهب البعض ممن التقيت بهم في كوردستان العراق من كتاب وصحفيين و بعض الاكاديميين والسياسيين ،ان الفساد الموجود يرجع في الغالب الى النظام الاداري للمؤسسات ودوائر واجهزة حكومة الاقليم الموروث من النظام السابق ،إضافة الى المسؤولين والمدراء القدامى الذين تربو على تقاليد النظام السابق ، ومن ثم فإن الطاقم الاداري والمشرف القديم أورث التقاليد القديمة الى الجيل الجديد .

●ومن معوقات الديمقراطية فان المنظمات في الاقليم تفتقد حياديتها بسبب ان الحزبين بالاصل يمتلكون منظمات الشبيبة والطلبة والمرأة والمعلمين والمهندسين والاطباء وغيرها ؛وعليه تقوم الكوادر الحزبية بإدارة هذه المنظمات ، بل إن الاحزاب تعد هذه المنظمات مؤسسات تابعة لها وتحاول دائما ان تحرك الجماهير الكوردية من خلالها ، مما يفقدها المهنية والحرفية ، فتفقد المنظمات صفتها كمنظمات مجتمع مدني ، إذ كيف تدافع عن حقوق منتسبيها امام السلطة الحاكمة من دون ضمان استقلاليتها؟ ، فهذه المنظمات يجب ان يكون لها شخصيتها الخاصة بها ، وتعمل من اجل تحقيق الهدف الذي تأسست من اجله ، وان تعتمد على امكانياتها المخصصة لها دون اللجوء الى تغطية حزبية في أي شئ ، وبالتالي سوف تفقد مصداقية وثقة جماهيرها ، ولذلك نرى ضرورة ان يسن قانون بهذا الخصوص قد يجعل من الطرفين ، المنظمات والاحزاب ، في موضع مُساءلة قانونية إذا ماتم مخالفة القانون المنصوص بحقهم.

يعد الإرهاب بكل اشكاله من العوائق الرئيسية للديمقراطية وديمومتها ، فالارهاب المسلح ضد العملية السياسية والتأثير على الامن والاستقرار يخلق جواً غير صحي لايسمح لنشوء الديمقراطية ولا لتطورها ، وفي اقليم كوردستان العراق تم السيطرة على الارهاب بجهود القوى الامنية ، أما الإرهاب

السياسي الذي تتم ممارسته من قبل الاحزاب والتيارات السياسية ، والذي يؤثربدوره على حريات الناس في كل المجالات ، بمعنى إلغاء أحد أهم الآليات في تطبيق الديمقراطية . المثير هنا ان المواطنين يعملون كطرف مع قوى الامن للحفاظ على أمن الاقليم عن طريق المراقبة والإبلاغ ، اما بالنسبة الى الاحزاب والتيارات السياسية فإلى جانب العلاقة التاريخية بين الاحزاب والشعب ، اصبح الشعب يستند الى حكم القانون والدستور ولا يكترث الى قوانين او اوامر الاحزاب ، وبالتالي فهو تطبيق لما تم اقراره من قبل الاحزاب الممثلة في البرلمان من قوانين

الخاتمة

الديمقراطية في كل مفاهيمها تعبر عن تنظيم حياة الناس الاجتماعية والاسلوب الذي يمكن اتباعة لكي نصل بالشعوب الى الحرية والعدالة والمساواة، وقد توصلت الدول الغربية الى إيجاد بيئة تستطيع من خلالها احترام الانسان من خلال ضمان حرية التفكير والتعبير والحوار وهذا بدوره يدفع بالشعوب الى الرقي والابداع ، الامر الذي يتطلب نشر الديمقراطية وتطبيقها على اساس القانون والعدل والمساواة ، في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية حتى ترتقي وتتطور وتنتعش تحت نظام يسوده القانون والديمقراطية ، إن هذا النظام الديمقراطي لايمكن ان يعيش الا في دولة القانون ودولة المؤسسات والتعددية ، ولكي يحصل كل هذا يجب ان يكون الشعب واعياً ومثقفاً في كل المجالات لان تطبيق الديمقراطية لاتأتي بين ليلة وضحاها بل هي حصيلة عمل دؤوب وكفاح طويل،بمعنى أنه يمثل الأساس الذي تقوم المعجتمعات المتحضرة عليه، إن للديمقراطية جذورا تاريخية عريقة تبدأ في بلاد اليونان وفي مدينة أثينا بالتحديد ومع كل الشوائب والعيوب التي رافقت النظم الديمقراطية في ذلك العصر،إلا أنها تحظى بأهمية كبيرة كونها تمثل البداية الحقيقة للوعي الديمقراطي،وكل ما نشأ من نظم ديمقراطية لاحقة مدينة للنموذج اليوناني وإذا كانت الديمقراطية اليونانية القديمة يعاب عليها تفشي العبودية فيها،فقد اختفت العبودية تماما في دول أوربا واصبحت كلمة العبودية مصطلحا غريبا، حيث اخذت الديمقراطية قروناً من الزمن حتى ترسخت في أذهان الناس وكان للثورة الفرنسية اثر كبير على ترجمة الديمقراطية عملياً حيث تم فصل الدين عن الدولة ، وبعد ذلك اصبح لحقوق الانسان أهمية بالغة حتى غدت الديمقراطية واقعا يعيشه الانسان يوميا وغدا عرفا عند هذه الشعوب حتى أصبح الفكر السياسي الغربي لا يتعامل إلا بالديمقراطية وتطبيق القانون لذا يمكن اعتبارها دول القانون ، إذ نرى حقوق الانسان الغربي مصونة ويستطيع ممارسة نشاطه بكل حرية، بل إنه يشعر بالقوة لان الدستور قد حفظ له ذلك،وله الحق في انتقاد أي ظاهرة يراها دون خوف أو رهبة من الحكومة بل على العكس فان الحكومة هي التي تكون حذرة من صوت الشعب وانتقاداته لها ، وهو ما يؤكد على ان النظام الديمقراطي يقوم على أساس خضوع الدولة للقانون ،بمعنى ان الحكم اصبح للشعب كما هو معروف من تعريف الديمقراطية ، وتخضع سلطات الدولة الثلاث لإرادة الشعب إذ أن الشعب هو الذي يحدد تشكيلة الحكومة عن طريق الانتخابات الدورية وبهذا اصبح القانون والشعب اكبر رقيب على الدولة وإدارتها .

وتعد الانتخابات أساس تطبيق الديمقرطية إذ تمثل الشريان الذي يغذي الديمقراطية وعمودها الفقري ، ويحقق المفهوم الحقيقي للديمقراطية ، أي (حكم الشعب للشعب)، فيجب أن تكون هذه الانتخابات مستوفية لكل شروط الانتخابات الحقيقية ،فضلاً عن وجوب توفير الخيارات المتاحة

للناخب، مع التأكيد على أن لاتكون الخيارات هي ذاتها في كل مرة ، إذ تصبح حين ذاك عملية بيعة ليس أكثر ،حتى إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة؛وعليه يجب توفير البدائل ، وبالتالي يمكننا ان نحقق عملية تداول سلمي للسلطة .

إن الديمقراطية الموجودة في الإدارة الكوردستانية ، وعلى الرغم من كونها خاضعة لإرادة الأحزاب الحاكمة وأولوياتها ، وبشكل لا يؤثر على انفرادها بالسلطة واستئثارها بها . على وفق قاعدة التمثيل النسبي والتي تعني منح كافة الاحزاب مقاعد في هيئات صنع القرار والمتمثلة بالبرلمان والحكومة.

ان مسألة الديمقراطية وتطبيقها لايكون عن طريق الشعارات الزائفة واستغلال مستوى الوعي المتدني لدى عموم الشعب ، وجعل الشعب يركض فقط وراء مصدر عيشه وقوته اليومي من خلال استغلال السلطة لجميع المرافق الاقتصادية ، فالديمقراطية ليست وصفة سحرية بل هي طريقة واسلوب للحياة،وعلى السلطة أن تقبل بإرادة الشعب في الاختيار وهي التي تقوم بالمقابل على ضمان تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية .

فالديمقراطية تعني إيجاد قوانين فاعلة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة ، وتطبيق كل ماجاء في الدستور، و في العراق تم تبني النظام الفيدرالي ،أما بالنسبة لاقليم كوردستان الذي يسعى لبناء الديمقراطية والمجتمع المدني، فلابد ان تحقق القوانين التناسق الداخلي والخارجي اي ان يكون هناك انسجام بين القوانين الوطنية والقواعد العليا الواردة في الدستور وبين صلاحيات الإقليم وصلاحيات المركز حسب ما هو مقرر بقوانين ودستور العراق ، ولابد أن يحصل التوافق بين القوانين والالتزامات الدولية والقانون الدولي .

ويجب على إقليم كوردستان العراق ان يرسم مستقبل ابنائه من الكورد وجميع المكونات الاخرى وذلك بتاسيس قاعدة واسعة من المشاركة السياسية وتحقيق المساواة والعدالة بين جميع مكونات المجتمع الكوردي وفقاً للقانون والدستور، ويعد الإقليم واجهة يمكن الاقتداء بها في حالة تكوين أقاليم أخرى في العراق، ولا خوف من ذلك مادام مبنيا على أساس التعايش السلمي والالتزام بالقوانين والاعتراف بالاخر .

إن مسار الحركة الوطنية الكوردية تحمل اليوم ومضات مضيئة بالأمل على الرغم من ان هناك الكثير مما يجب فعله من تخطيط استباقي في عمليه تصفية الآثار السلبية للماضي وحمل شعلة الاستقلال الوطني وإعلائها فوق كل المصالح الشخصية الضيقة والحواجز الاجتماعية والعادات والتقاليد ، السياسية والعشائرية وصولاً الى غد أفضل ومستقبل مشرق للأجيال القادمة .

وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها :

١- ان التجربة الديمقراطية في كوردستان هي تجربة حديثة نسبياً، بسبب حداثة البناء الديمقراطي في العراق ، مع وجود عوامل عديدة داخلية وخارجية تحاول تقويضها وإفشالها.

٢- للشعب الكوردي نضال طويل يتميز بالاصرارعلى المبادئ والقيم الاساسية لحقوقه المشروعة.

٣- للكورد تأثير كبيرعلى سياسات مجتمعات الدول التي يعيشون فيها بسبب كون القضية الكوردية ورقة تستخدمها هذه الدول وتستغلها لتضغط أحدها على الأخرى.

٤- تلتقي مصالح جميع الدول التي يتعايش الكورد فيها على محاربة القضية الكوردية والحيلولة دون تحقيق الكورد لأهدافهم .

٥- (ليس للكورد أصدقاء حقيقيون) حيث لم تقف الدول مع الكورد إلا إذا كانت لها مصلحة حتى في أحلك الظروف التي مر بها الكورد ،الأمر يوجب على الكورد التوحد فيما بينهم ويؤمن لهم القوة الكافية لردع اي اعتداء .

٦- ان المصالح القومية تعتمد على قوة القانون الذي يرعي احترام هذه المصالح ويوفر اسس العدالة الاجتماعية بين المواطنين ويؤمن لهم المجتمع الآمن المزدهر ويمكنهم من العيش برخاء ويضمن لهم المساواة في الحقوق والحريات المدنية .

٧- إن الديمقراطية هي الضمان الوحيد لحماية النظام الفيدرالي المنشود ، وتعزيز الأخوَة العربية الكوردية والنضال المشترك .

٨- إن قيام وتثبيت ونجاح الفدرالية في كوردستان ينطوي على أهمية كبرى بالنسبة للشعب الكوردي في أجزاء كوردستان الأخرى، حيث ستكون حافزاً كبيراً لتحقيق طموحاته في الوصول إلى ما تم تحقيقه في كوردستان العراق من تقدم وتطور في مجال الحقوق القومية والوطنية ، وسيكون حصول الشعب الكوردي -بكل تأكيد- على حقه في الفدرالية إسوةً بإخوته في العراق خطوة هامة في الطريق من أجل تحقيق حلم الشعب الكوردي في قيام دولة كوردية موحدة وبأسلوب ديمقراطي حضاري .

٩- من المهم أن ندرك أن أسلوب حرق المراحل واستعجال تحقيق الهدف الاستراتيجي الكبير والمشروع في إقامة دولة كوردستان الكبرى من دون تحقيق الظروف الموضوعية الضرورية لذلك الهدف في سائر مناطق كوردستان الكبرى لا يخدم القضية الكوردية أيضاً، بل ينطوي على مخاطر كبيرة ،ونتائج سلبية على مستقبل الوحدة الكوردية الكبرى ،وقد يستمر ذلك لزمن طويل .

١٠- إن تنامي قوة الإسلام السياسي في كوردستان لا يدعوا الى الإطمئنان ، على الرغم من ان السلطة الحاكمة فيه مصرة على مبدأ الديمقراطية في الحكم .

١١- إن المجتمع الكوردي في كوردستان العراق يعيش ثلاث أزمات وهي:

الاولى: تتمثل بالضغوط الإقليمية والتي تمارسها حكومات دول الجوار والتي تتحجج بالخوف من انتقال تجربة إقليم كوردستان العراق الى مناطقهم الكوردية.

الثانية: تتمثل بالضغوط التي تمارسها الحكومة المركزية، والتي نتج عنها عدم ثقة الأكراد بالحكومة المركزية .

الثالثة: وتتمثل بالضغوط التي تمارسها قوى سياسية داخل إقليم كوردستان العراق ،ومعاناة الكورد في محاولات جادة وجديدة لترسيخ مبادئ الديمقراطية.

١٢- تجسد القرارت والتعديلات على القوانين في اقليم كوردستان المكانة الجيدة التي تحتلها المرأة في المجتمع ،وهناك نشاط واضح للمرأة الكوردية وإن كان ذلك لايرتقي إلى مستوى الحقوق الممنوحة لها ، إذ لايزال المجتمع يمارس اضطهاده لها تحت مسميات كثيرة منها : الاسلام ، الأعراف ، التقاليد ، العادات ، العشائرية ، وغيرها .

١٣- ان الديمقراطية في كوردستان العراق اسيرة للمصالح الحزبية ولم ترق بعد الى مستوى الممارسة الحقيقية لها، بحيث تتسابق الأحزاب أو القوى السياسية فيما بينها من أجل خدمة المجتمع.

١٤- ان التجربة الديمقراطية لازالت خاضعة لسلوك انتخابي يخضع للتأثيرات العشائرية والحزبية.

١٥- ان الديمقراطية في كوردستان العراق ترتبط ببنية الدولة العراقية وتخضع للتطورات المستقبلية التي يقررها الشعب الكوردي وكيفية بناء دولته اللاحقة .

التوصيات التي توصلت لها الدراسة :

١- على اقليم كوردستان بخلفيته التاريخية الثورية القومية ،وحاضره البرلماني القانوني ، ترسيخ قيم القانون، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الانسان والتعايش السلمي بين كل المكونات والتيارات داخل الإقليم ،وهذا أمر لايمكن تحقيقه من دون توفير فضاء ليبرالي حقيقي.بمعنى أن وجود الليبرالية شرط أساسي لتحقيق سيادة القانون في المجتمع الكردستاني.

٢- نظرا لوجود تنوع طائفي وديني وقومي في الوان الطيف العراقي فان على قيادة الاقليم ان تعمل على تعزيز فلسفة الاقاليم (النظام الفدرالي) .

٣- العمل بما هو متوفر الان من مفاهيم ديمقراطية لتشكيل روح عصرية والتركيز على المطلب الديمقراطي بغض النظر عن توجهات التيارات السياسية المنضوية في العملية السياسية في الاقليم .

٤- المحافظة على المكتسبات المتحققة في الاقليم والبناء عليها وتصحيح ماهو سلبي ومؤثر في الاصلاح .

٥- الإرتقاء بالنخب السياسية عن كل النزعات واضفاء روح الديمقراطية عليها، بمعنى الاعتراف بالأخر .

٦- وصولا الى سيادة القانون وتامين الحريات الشخصية لكافة فئات المجتمع ، وحث قيادات الأحزاب السياسية على الانفتاح على الآراء الأخرى وعدم التفرد في إصدار الأحكام .

٧- (الخلافات السياسية والصراع على السلطة أمر وارد ومشروع في ظل الانظمة الديمقراطية)، ولكن ،يجب الفصل بين الخلافات السياسية والصراع على السلطة داخل الاقليم من جهة وبين الخلافات بين الاقليم والحكومة الاتحدادية المركزية من جهة أخرى ،بمعنى أن لاتؤثر الخلافات داخل الاقليم ومستحقاتهم مع الحكومة الاتحادية .

٨- ترسيخ مفهوم المعارضة على عكس المفاهيم الموجودة في دول العالم الثالث كالدول العربية على سبيل المثال،بل يجب الجلوس والنقاش معها، وان تعتبر كخصم سياسي وليس عدواً والتواصل فيما بينهم للوصول الى الحلول الوسطى المشتركة واشراك الاخرين في السلطة وهذا لايدل على الضعف بل هي من المكونات الاساسية للعملية الديمقراطية ، وبالمقابل على المعارضة ان تسلك الطرق السلمية القانونية بمعنى ان تعبر عن اختلافها مع السلطة بشكل مسؤول .

٩- التشديد على ضرورة توفر القيم الاخلاقية والمبادئ الانسانية للذين يشغلون المناصب العامة وتحديث البنى الحزبية ونقلها نحو الديمقراطية لافساح المجال امام مشاركة اكبر وتعزيز المزيد من الانفتاح والشفافية في عمل الحكومة .

١٠- على السلطة المنتخبة التواصل مع المواطنين، والعمل على توفير حاجات الافراد، والاهتمام والتركيز على المصالح الاجتماعية .

١١-المجتمع هو عنصر مهم في دعم النظام الديمقراطي؛ وعليه يحتاج الى ثقافة مدنية قوية وشعب ملتزم بالقانون ومؤمن بالحرية الفردية وحرية المعتقد وحرية الانتقاد وحكم الاغلبية.

١٢-تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية،وضمان عدم تدخل الأحزاب في عملها.

١٣-طرح بدائل للسياسات الداخلية والخارجية وفقاً للمعطيات والمتغيرات الجديدة .

١٤-العمل على تنشئة جديدة للمجتمع الكوردي تتماشى وروح العصر .

١٥-العمل على تفعيل روح المواطنة لدى المواطن الكوردستاني من خلال ضمان مشاركته بشكل فعال في الحياة الثقافية والسياسية .

المصادر

المصادر العربية

١. أ.الحمداني حامد،كتاب اليكتروني (لمحات من تأريخ حركة التحرر الكوردية في العراق) (مكتبة الجامعة الدانماركية المفتوحة .

٢. أمين قادر مثنى،كتاب (قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية) منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية السليمانية عام ٢٠٠٣ .

٣. د.احمد بلقيس منصور(الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي) دار النشر مكتبة مدبولي ميدان طلعت حرب –قاهرة الطبعة الاولى ٢٠٠٤ .

٤. الأمير البدليسي شرف خان (شرفنامة)ترجمة جميل الملا احمد الروزبياني دار المدى ٢٠٠٧ للثقافة والنشر سورية .

٥. اسسرد فريد المسالة الكوردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية دار النشر مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية سليمانية ٢٠٠٤ .

٦. البارزاني مسعود(البارزاني والحركة التحررية الكوردية ثورة بارزان ١٩٤٥-١٩٤٨) عام ١٩٨٧ لايوجد دار النشر .

٧. د. الفضل منذر (دراسات حول القضية الكوردية ومستقبل العراق) مطبعة وزارة التربية-٢٠٠٤ منشورات آراس .

٨. ابراهيم جعفر إيمنكي المشاركة السياسية للشباب في اقليم كوردستان دار سبريز للطباعة والنشر عام ٢٠٠٨ .

٩. البرواري محمد حسن قراءة قانونية في عادات المجتمع الكوردستاني دار النشر O.P.L.C. منظمة نشر الثقافة القانونية ٢٠٠٦ .

١٠. د.السندي بدرخان (المجتمع الكوردي في المنظور الإستشراقي)دار سبيريز للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ٢٠٠٧ .

١١. د. ابراهيم موسى معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت .

١٢. د. العزي سويم ،كتاب (علم النفس السياسي قراءة تحليلية نقدية) إثراء للنشر والتوزيع الاردن الطبعة الاولى٢٠١٠

١٣. د. العزي سويم السلوك السياسي في المجتمع العربي النشر دار الألفة مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الاولى ١٩٩٢ .

١٤. د.السيد محمد سليم تحليل السياسة الخارجية ط١ ١٩٩٨ النشرمكتبة النهظة المصرية

١٥. النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية الدكتور حافظ علوان حمادي الدليمي دار وائل للطباعة والنشر .

١٦. النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية دار النشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى بيروت ايلول /سبتمبر ٢٠٠٨ .

١٧. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق للانتخابات رقم (11) لسنة 2007 وقانون انتخاب مجلس النواب رقم 16 لسنة ٢٠٠٧ .

١٨. النزاهة المنظمة العربية لمكافحة الفساد .

١٩. الحزب الديمقراطي الكوردستاني الفرع الاول لمحات من المسار السياسي دهوك ٢٠٠٥مطبعة هاوار-دهوك .

٢٠. الاحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية دار النشر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ٢٠٠٤ .

٢١. البرواري زيرفان الكتاب(الوعي السياسي وتطبيقاته، الحالة الكوردستانية نموذجا، مطبعة هوار –دهوك الطبعة الاولى .

٢٢. الامام ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد سعيد بيسوني زغلول ، الجزء الرابع ط ١ دار الكتب العلية – بيروت ، ١٤١٠هـ .

٢٣. المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الكوردستاني عراق(وثائق المؤتمر الرابع)١٥-٣-٢٠٠٨ لايوجد دار نشر .

٢٤. المتقي الالهندي ، كنز العمال ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ط١ ، ١٩٧٥م.

٢٥. الفيومي ،كتاب(المصباح المنير) دار النشر ،المكتبة العلمية-بيروت .

٢٦. بدوي ثروت ،كتاب (النظم السياسية) القاهرة دار النشر النهضة العربية عام ١٩٨٩ .

٢٧. المناوي محمد ،تحقيق:د.محمد رضوان الداية ،كتاب(التوقيف على مهمات التعاريف)دار الفكر المعاصر،دمشق.دارفكر –بيروت ١٤١٠هـ ط١.

٢٨. بحرسميرة،كتاب(المدخل لدراسة الاقليات) القاهرة مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٨٢

٢٩. بابكر كاوسين حول الفدرالية النظامان السويسري والعراقي دراسة مقارنة مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ٢٠٠٩ .
٣٠. حيدري ممتاز-د.موكرياني كوردستان-د.إسماعيل دلير حقي شاويس (مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد)٢٠٠٤/٣/١٤ الجزء الاول ٢٠٠٣ مؤسسة موكريان للطباعة والنشر
٣١. حسن محمود البرواري قراءة قانونية في عادات المجتمع الكوردستان الطبعة الاولى مطبعة خبات
٣٢. حسين عبد الرضا الطعان(جامعة بغداد)(تاريخ الفكر السياسي الحديث) الجزء الثاني لايوجد دار نشر .
٣٣. د.خليل احمد (تاريخ الكورد في الحضارة الإسلامية)(ملخص عن ٤٥٧ صفحة) دار هيرو للنشر والطباعة بيروت ٢٠٠٧ .
٣٤. د.داوود احمد داوود احمد الديمقراطية بين حقيقتها التاريخية وضجيج الجوقات الاطلسية دار النشر المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع دمشق الطبعة الاولى .
٣٥. دستور العراق الدائم ٢٠٠٥ .
٣٦. رجائي فايد تحولات الشخصية الكوردية نحو الحداثة دراسة ميدانية مراجعة وتقديم أ.د. عبد الفتاح علي البوتاني دار النشر مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك الطبعة الاولى مطبعة خاني-دهوك-٢٠٠٨ .
٣٧. زيادة معن ،(موسوعة الفلسفة العربية)، بيروت معهد الانماء العربي عام ١٩٨٨ .
٣٨. زكريا شيرزاد محمد،كتاب (الحركة القومية الكوردية في كوردستان) صدرعام ٢٠٠٦لايوجد دارنشر) .
٣٩. شورش سامي ،كتاب (من اوراقي) ، مطبعة خبات – دهوك –كوردستان العراق .
٤٠. شرق الاوسط ،جريدة العرب الدولية ، الجمعة ٨ شوال ١٤٢٣ هـ ،١٣ ديسمبر ٢٠٠٢ ،(العدد ٨٧٨).
٤١. شاكر الانباري عن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لآرنت ليبهارت،اعداد شاكر الانباري، التحرير والاشراف اللغوي حسين بن حمزة ط ١ ٢٠٠٧ بغداد-اربيل-بيروت.
٤٢. شادية فتحي مستقبل التحول الديمقراطي في مصر جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز دراسات وبحوث الدول النامية ٢٠٠١

٤٣. طارق الجاف المنظمات الجماهيرية الكوردستانية ١٩٥٣-١٩٩١ منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزي الطبعة الاولى ١٩٩٩ .
٤٤. صالح محمد اميدي (الفساد في اقليم كوردستان وآليات المعالجة دراسة قانونية وادارية تحليلية لظاهرة الفساد السياسي والمالي والاداري في مؤسسات حكومة اقليم كوردستان) ط١ ٢٠١٠ مطبعة شهاب-اربيل .
٤٥. صالح رفيق احمد (كتابات في المسألة الكوردية)الجزء الاول،مطبعة شفان سليمانية عام ٢٠٠٨ .
٤٦. د.علي عبد الحميد سعيد البرزنجي (دور ثورة أيلول ١٩٦١-١٩٧٥ في حركة التغير الاجتماعي) دار سبيريز للطباعة والنشر ط١ .
٤٧. فتح الله جرجيس(يقظة الكورد تاريخ سياسي ١٩٠٠-١٩٢٥) دار ئاراس للطباعة والنشر٢٠٠٢ .
٤٨. د. قاسملو عبد الرحمن (كوردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية)المؤسسة اللبنانية للنشر-بيروت ط١ ١٩٧٠ .
٤٩. كمال مجيد العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق ، دار الحكمة ط١ ص ١٠٢ .
٥٠. الابن المنظور المصري ، لسان العرب ط ١ ١٩٨٦، دار صادر – بيروت .
٥١. د.محمد قصب ،أزمة الثقافة العربية، مؤسسة الكتاب العربي-بيروت ط ١ -١٩٨٦ .
٥٢. مكدول ديفيد(تاريخ الأكراد الحديث) ترجمة راج آل محمد دار فارابي للنشر-بيروت ١٩٩٦ ط١ .
٥٣. م .س لازاريف الكتاب(المسألة الكوردية) دار سبيريز للطباعة والنشر ، (لايوجد السنة).
٥٤. مراد عادل (من طليطلة الى بغداد) خواطر بعد ثلاثين عماً (ملف) لايوجد دار نشر .
٥٥. محمد طاهر محمد القضية الكوردية وحق تقرير المصير الطبعة الاولى طبع ونشر مكتبة مدبولي ٦ميدان طلعت حرب القاهرة ٢٠٠٨ .
٥٦. محمد حبيب كريم تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني-العراق محطات رئيسية ١٩٤٦-١٩٩٣ ط١ مطبعة خبات-دهوك-١٩٩٨ .
٥٧. د. محمد حسين الهيكل خريف الغضب دار النشر بيروت الطبعة الحادي عشر عام ١٩٨٥
٥٨. هشام جعيط ازمة الثقافة الاسلامية دار الحقيقة بيروت عام ١٩٨٠ .

٥٩. وثائق المؤتمر للحزب الشيوعي الكوردستاني بدون دار نشر .
٦٠. ياسمي رشيد ،كتاب مترجم عن اللغة الفرنسية (الكورد وروابطهم العرقية التاريخية)ص ١٧٨(لايوجد دار نشر) .

المصادر الاجنبية المترجمة الى العربية

١. الاحزاب السياسية والانتقال الى الديمقراطية دار النشر المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية –لبنان ٢٠٠٤ ترجمة مي الاحمر .
٢. ألكسي دوتوكفيل (والديمقراطية في أمريكا) اعداد منى فياض والاشراف اللغوي حسين بن حمزة دار النشر ٢٠٠٧ بغداد –اربيل-بيروت حقوق الترجمة العربية محفوظة لمعهد الدراسات الاستراتيجية-العراق .
٣. اسماعيل التركي بيشيكجيي ،كتاب(كوردستان مستعمرة دولية) ترجمة-زهير عبد الملك، دار النشر APEC ستوكهولم عام ١٩٩٨.
٤. جاندا كينيث الاحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية ترجمة ناتالي سليمان تاريخ ١٩-٦-٢٠٠٦ دار النشر معهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية - بيروت لبنان
٥. روبرت د.بوتنام ،كيف تنجح الديمقراطية ،ترجمة إيناس عفت ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ط١ ٢٠٠٦ .
٦. شاكلي فرهاد، (الوعي القومي الكوردي في مم و زين- أحمد خاني) ترجمة سيف الدين داود، برزان محمود، بيروت ١٩٩٠ .
٧. فان مارتن بروينسن ،كتاب(الاكراد وبناء الأمة) ، ترجمة فالح عبد الجبار التحرير والاشراف الفني اللغوي حسين بن حمزة ، مراجعة الترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية العراق، دار النشر الفرات للنشر والتوزيع الطبعة الاولى عام ٢٠٠٦ .
٨. ليبهارت لآرنت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،اعداد شاكر الانباري تحرير واشراف اللغوي حسين بن حمزة ط١ ٢٠٠٧ بغداد-اربيل-بيروت .

٩. ل . بيرلين،كتاب (الصراع على موصل)(الاقتصادية الاشتراكية)الكتاب الثاني عام ١٩٢٥ (بدون دار نشر) .
١٠. كاريذرس مايكل ،كتاب (لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة)الثقافة البشرية وتنوعها،ترجمة:شوقي جلال ،دار النشر ،عالم المعرفة-كويت-١٩٩٨
١١. الكاتب الروسي م .س. لازايف ومجموعة من الباحثين ،كتاب (تاريخ كوردستان) مترجم للعربية د.عبدي حاجي ، عام ١٩٩٩ ، دار النشر سبيريز للطباعة والنشر(press& publisher spirez) .
١٢. مكدول ديفيد (تاريخ الاكراد الحديث)ترجمة راج آل محمد دار فاربي للنشر- ط١ دار الفارابي-بيروت-لبنان ١٩٩٦ ط١ .
١٣. م.روزنتال و.ب.بودين، الموسوعة الفلسفية،ترجمة سمير كرم، الطبعة الثالثة ، دار النشر بيروت ١٩٨١
١٤. نيكيتين باسيلي ،كتاب(الكورد)ترجمة عن الفرنسية د.نوري طالباني،الطبعة الاولى،سبيريز للطباعة والنشر ٢٠٠٨ .
١٥. هاملتون الكسندر- مايسون جيمس - جاي جون (اوراق الفدرالية) ترجمة عبد الإله النعيمي تحرير واشراف لغوي حسين بن حمزة معهد الدراسات الاستراتيجية ط١ ٢٠٠٦ بغداد بيروت.
١٦. وزنة كمال الفدرالية نشاتها ونظامها السياسي معهد الدراسات الاستراتيجية ترجمة وتحرير والاشراف اللغوي حسين بن حمزة الطبعة الاولى ٢٠٠٧ بغداد- اربيل- بيروت.
١٧. ياسمي رشيد ،كتاب مترجم عن اللغة الفرنسية (الكورد وروابطهم العرقية التاريخية)ص ١٧٨(لايوجد دار نشر) .
١٨. يو . ف. كلوجينكوف ، (الحركة الكوردية في عصر الحديث والراهن) موسكو عام ١٩٨٧ .

المصادر الاجنبية

1-Pippa Norris .Political parties and democracy. Publishing .a ,national democratic institute for international affairs.p1

2- E.J. Hobsbawm, Nations and nationalism since 1780 (Cambridge University Press, 1990), p 1-60

3- Rosnthal M.&Yudin P. A Dictionary of ph ilosophy , Progress Publishers , Moscow, 1967. P 115

4- Creage,J.(Armenians, Koords and Turks) ,London, 1880,p227-p257 and p261

مصادر المواقع الكتروني

١- أ.د.علي سيد إسماعيل(المسرح و المسيرة نحو الديمقراطية) – بوابة يوم جديد المجتمعية(صفحة الكتروني)

http://kenanaonline.com/users/sayed-esmail/topics/66462/posts/119150

٢- د.مسلم عاهد المشاقبية-الرأي الأردنية (الديمقراكية الناشئة في عالم متغير)صفحة الكترونية

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=65216

٣- د.موجود عصمت الشعلان ، (الجيران) صحيفة الكترونية، تاريخ الجمعة ٥ تشرين الثاني ٢٠١٠

http://aljeeran.net/heritage/17361.html

٤- عبد الرحمن عارف (١٩١٦- ٢٠٠٧) الرئيس العراقي السابق

http://ahdathmem.blogspot.com/2007/09/1916-2007.html

٥- ذ- أنديبيدنت ، ٣ نيسان عام ١٩٩٣ صحيفة بريطانية يومية والكترونية ايضا، على الصفحة الاولى ١٩٩٣/٤/٣

http://www.independent.co.uk

٦- strategy , Forces and Resources for a New Century(Rebuilding)America's Defenses Strategies.p4-p5

٧- http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf

٨- د. توفيق آلتونجي صحيفة(شمس الحرية) ثقافةالعشيرة والهم الوطني كوردستانيا٢٠٠٨/٥/٩

http://www.shams-alhorreya.com/wesima_articles/studies-20080509-55321.html

٩- جدل الدولة والعشيرة... لمن الأولوية(مجتمع مدني)جريدة الصباح على الصفحة الكتروني

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=95285

١٠- http://www.nokhbah.net/vb/showthread.php?t=7638

١١- د.عبدولي تهامي ،عرض زاكروس عثمان،الكتاب(الإسلام الكوردي في خدمة القبيلة)طباعة دار الطليعة بيروت،موقع الصفحة الكتروني ، http://www.alwaref.org/arabic/2009-02-26-02-00-11/132-2009-04-08-01-30-15

١٢- د.أحمد شيرزاد النجار،(تطور الفكر القومي الكوردي)صحيفة الوطن للجميع تاريخ نشرها على صفحة الكتروني ٢٠١٠/١٠/٦

http://www.wattan4all.org/wesima_articles/history_of_kurds-20060613-16141.html

١٣- امين عام حزب كادحي كوردستان المؤتلف مع قائمة التحالف الكوردستاني:الصحيفة المركزية للاتحاد الكوردستاني

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=71195

١٤- النقاس /السياسة /2009/08/30 ،،على الصفحة الكتروني

١٥- http://www.niqash.net/print.php?contentTypeID=75&id=2515&lang=1&plang=1

١٦- الاحزاب الاسلامية في كوردستان نقاش | ياسين طه | ٣٠/٠٨/٢٠٠٩ على الصفحة الكتروني

http://www.niqash.org/content.php?contentTypeID=75&id=2515&lang=1

١٧- روستم شانكالي علم السياسة وفنونها التآخي موقع ألكتروني تاريخ النشر٦-١-٢٠٠٨

http://www.taakhinews.org/tasearch/wmview.php?ArtID=10513&act=refer

١٨- مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني على الصفحة الكتروني

http://www.pukmedia.com/2009-10-23-12-00-41/10446-2010-11-24-09-32-40

١٩-دراسة عن الحقوق السياسية في الدساتير العراقية(دكتورة وصال نجيب العزاوي)
http://www.barasy.com/forum/showthread.php?t=2135&page=1

الملحق رقم(١)

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كوردستان العراق

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول

الأسس العامة

المادة الأولى:

أ- تتمتع منطقة كوردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب- تتحدد المنطقة حيث غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان ١١آذار \ مارس. وتعتبر قيود إحصاء عام ١٩٥٧ أساسا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.

ج- تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجريالتقسيمات الإدارية فيها وتدار وفقا لاحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د- المنطقة جزء لا يتجزأ من ارض العراق وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.

هـ - تكون مدينة اربيل مركزا لإدارة الحكم الذاتي.

و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

أ- تكون اللغة الكوردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.

ب- تكون اللغتان العربية والكوردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ويتم ذلك وفقا للفقرة(هـ) من هذه المادة.

ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لابناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكوردية إلزاميا.

د- لابناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعليم فيها بصرف النظر عن لغتهم ألام.

هـ - يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة:

أ- حقوق وحريات أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب- يمثل أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم إلى سكان المنطقة ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفقالقوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

الفصل الثاني:

الأسس المالية

المادة الخامسة: المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

المادة السادسة: للمنطقة ميزانيات خاصة يجري أعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية.

المادة السابعة: تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية:

١- الميزانية الاعتيادية للمنطقة.

٢- ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية.

٣- ميزانيات المجالس البلدية

٤- الخطة السنوية

المادة الثامنة: تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية:

أ- الموارد الذاتية وتتكون من:

١-الإيرادات المقررة للبلديات، الإدارة المحلية في المنطقة بموجب القوانين المرعية.

٢- أثمان المبيعات واجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إداريا وماليا.

٣- الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة.

٤- ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة.

٥- ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة.

٦- ضريبة العرصات ضمن المنطقة.

٧- ضريبة التركات.

٨- الرسوم المقررة بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري.

٩- رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.

١٠- رسوم الطوابع المالية.

١١- رسوم تسجيل السيارات ونقل مليكتها.

ب - ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة أنحاء الجمهورية العراقية.

المادة التاسعة:

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي.

الباب الثاني

هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول:

المجلس التشريعي

المادة العاشرة: المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل به في قانون.

المادة الحادية عشرة:

أ - ينتخب المجلس التشريعي رئيسا ونائبا وامينا للسر من بين أعضاءه.

ب - تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين ألا ذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:

أ- وضع نظامه الداخلي

ب- اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والأقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.

ج- اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة

د- اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة

هـ - إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية والشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات

التخطيط المركزي العام للدول ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى الجهات المركزية المختصة للبت فيها.

و - الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة بعد تصديقها في المجلس التنفيذي ورفعها إلى الجهات المركزية للبت فيها.

ز - إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة بعد التصديق عليها ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة.

ح- مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم.

الفصل الثاني:

المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشر:

أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة.

ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه.

ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.

د- يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (١) الفقرة (١) وتضاف أليه البنود (٢،٣،٤) على النحو التالي:

(٢) عند شغور منصب نائب رئيس مجلس التنفيذي أو أحد أعضاءه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لاشغال المنصب الشاغر ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضاءه.

(٣) يعتبر مستقيلا من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، إذا كان يشغل وظيفة عامة وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس.

(٤) تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض.

هـ - يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير

و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا.

ز- في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشرة يوما.

المادة الرابعة عشرة:

أ- ١- ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس.

٢- رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية:

1- مكتب المجلس التنفيذي

2- مكتب المتابعة والتفتيش

3- مكتب الإحصاء والتخطيط

4- (١) إدارة الشؤون الداخلية - مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية

(2) إدارة التربية والتعليم.

(3) إدارة الأشغال والإسكان.

(4) إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

(5) إدارة الثقافة والشباب.

(6) إدارة البلديات والمصايف.

(7) إدارة الشؤون الاجتماعية.

(8) إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية.

ج. يتحدد اختصاص الإدارات التالية على نحو الآتي:

1 - إدارة الشؤون الداخلية: مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية.

2 - إدارة الشؤون الاجتماعية: الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

3 - إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية: الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية.

د. ١- يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون(الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة.

2 - الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في أدارته وتصدر باسمه القرارات والأوامر

هـ - يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة عشرة: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.

ب - الالتزام بأحكام القضاء.

ج- إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقا لاحكام القانون.

د- إصدار القرارات التشريعية المحلية

هـ - إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها

و- الأشراف على المرافق أو المؤسسات العامة المحلية في المنطقة

ز- تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كوردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكوردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون

ح - تنفيذ الميزانية الاعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة

ط - إعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها إلى المجلس التشريعي

الباب الثالث

العلاقة بين السلطة المركزية وادارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة: ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لاحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهوريةالعراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة السابعة عشرة:

أ- ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

ب- لرئيس المجلس التنفيذي بعد التشاور مع وزير الداخلية أن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة وله أن يخول ذلك إلى الأمين للإدارة الشؤون الداخلية.

ج- يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.

د- ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة(ج) من هذه المادة.

هـ- يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة وفق اختصاصها والصلاحيات المعمول بها الجمهورية العراقية مع مراعاة ماجاء في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة عشرة:

أ- دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها، ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها.

ب- للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

ج- (ألغيت).

د- تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي إلى وزير العدل فور صدورها.

هـ يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشرة:

أ- تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة واربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلكخلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بها.

ج- الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها.

د- تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تقديمه أليها.وتكون قراراتها قطعية.

هـ تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءا من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها.

و- تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون:

أ- لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ دعوته للانعقاد، وبسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لاكثر من مرتين متتاليتين، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون.

ب- في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري له.

المادة الحادية والعشرون:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة ١٩٧٤ الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

وبناء على قانون الحكم الذاتي فقد تم تعديل الدستور العراقي بموجب القرار ادناه:

قرار رقم ٢٤٧

تعديل الدستور المؤقت

استنادا إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١ تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ ١٦/تموز/ايلول لسنة ١٩٧٠ على النحو التالي :

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الثامنة:

ج- تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون، ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي من عشر من شهر آذار / مارس لسنة ١٩٧٤ الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة .

الملحق رقم (٢)

اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران

آذار (مارس) ١٩٧٥

تطبيقاً لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ،قرر الطرفان الساميان المعتعاقدان :

١- إجراء تخطيط نهائي لحدودها البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣م ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤م .

٢- تحديد حدودهما النهرية حسب خط "التالوك" (وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً ممن النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر).

٣- بناءً على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .

٤- اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بأحد مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار. ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي .

معاهدة الحدود العراقية-الإيرانية ١٩٧٥

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، والخاصة بالحدود البرية النهرية وأمن الحدود.

وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم ١٣حزيران/يونيو١٩٧٥ عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية، وعن ايران السيد عباس خلعتبري وزير الخارجية، كما وقعها السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر .

وفيما يلي نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران:

- إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الإمبراطور شاهنشاه إيران بالنظر الى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاقية الجزائر في ٦آذار/مارس ١٩٧٥ في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين :

وبالنظر إلى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس بروتكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ في حدودها النهرية حسب خط التالوك، وبالنظر إلى إرادتهما في إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة. وبالنظر الى روابط الجوار والروابط التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وإيران .

ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار ، وتعميق علاقتهما في الميادين الإقتصادية الثقافية، وتنمية العلاقات بين أبناء الشعبين ورفعهما إلى مستوى أفضل على أساس مبادئ سلامة الإقليم وحرمه الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولعزمهما على العمل لإقامة عهد جديد من العلاقة الودية بين العراق وإيران على أساس الاحترام الكامل للإستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة لإيمانهما عليها في ميثاق الأمم المتحدة فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما المفوضين .

عن رئيس الجمهورية العراقية سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق

عن صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه أيران

سيادة عباس خلعتبرى وزير خارجية إيران

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجداها صحيحة للأصول اتفاق على الأحكام التالية :

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي أجرى إعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكولات إعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثانية:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية في شط العرب تلك التي أجرى تحديدها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكورة آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة:

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسان على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت، وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البروتوكولات الثلاثة، وملاحقها المذكورة في المواد ١,٢,٣ من هذه المعاهدة بها، والتي تكون جزءاً لايتجزأ منها، هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لأي مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح اتفاق الجزائر .

المادة الخامسة :

في نطاق عدم المساس بالحدود والإحترام الدقيق لسلامة الإقليم الوطني للدولتين .. يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن خط حدودهما البري والنهري لايجوز المساس به وأنه دائم ونهائي .

المادة السادسة :

١- في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فإن هذا الخلاف سيحل في إطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية المبين في المواد الأولى والثانية المنوه عنه أعلاه مع مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية-الإيرانية طبقاً للمادة ٣ .

٢- وفي حالة عدم الاتفاق من جانب الأطراف السامية في المرحلة الأولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتبارً من تاريخ طلب أحد الطرفين

٣- وفي حالة عدم الاتفاق بين الاطراف السامية المتعاقدة تلجأ مدة ثلاثة أشهر إلى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة .

٤- في حالة رفض أحد الطرفين اللجوء إلى المساعي الحميدة أو فشل إجراءاتها فإن الخلاف سيصار إلى حله عن طريق التحكيم ..خلال مدة لا تزيد على الشهر اعتباراً من تاريخ الرفض أو الفشل .

٥- في حالة عدم الاتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال الخمسة عشر يوما التي تلي عدم الاتفاق إلى محكمة تحكيم.. ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فإن على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين أحد رعاياه محكماً وسختار هذان المحكمان محكماً أعلى ..وفي حالة عدم تعيين الطرفين الساميين

المتعاقدين محكميهما خلال فترى شهر ابتدأ من تاريخ استلام أحد الطرفين إشعار من الطرف الآخر بطلب التحكيم أو في حالة عدم توصل المحكمين إلى اتفاق حول اختيار المحكم الأعلى قبل نفاذ نفس المدة المذكورة فإن للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية إلى تعيين المحكمين أو المحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة .

٦- إن لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين الساميين .

٧- يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة .

المادة السابعة :

ستسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثامنة :

يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً لقانونه الداخلي .

تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في طهران .

وبناء علية فإن الطرفين المفوضين من قبل الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة .

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥م

عباس على خلعتبرى وزير خارجية إيران

سعدون حمادي وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

ملحق رقم (٣)

النص الكامل للاتفاق بين البارزاني والطلباني في واشنطن

"بيان النهائي عن اجتماع القادة ١٧ أيلول ١٩٩٨"

إعادة تأكيد المنجزات السباقة

تركيا وبيرطانيا المتواصل بعمليتي السلام والمصالحة، ونرغب في أن نتعرف بالدور الفريد لاستشاراتنا المنفصلة مع أنقرة ولندن في إنجاح هذه المحادثات .

لقد ناقشنا في واشنطن أساليب تحسين نيابة عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكوردستاني (PUK) نشكر وزيرة الخارجية أولبرايت وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتسهيلهما حصول سلسلة من الاجتماعات الودية والمثمرة هنا في واشنطن خلال الأيام العديدة الماضية، إننا نقدر جهودها الهادفة الى جمعنا مجدداً والى مساعدتنا في تأسيس بنية للتعاون المستقبلي. لقد شكلت هذه الاجتماعات خطوة رئيسة الى الأمام للأكراد والتركمان والآشوريين والكلدان في منطقة كوردستان العراق .

ويرحب الحزبان كذلك بالتزام حكومتي الإدارة المحلية للمقاطعات الشمالية الثلاث، وحل خلافات سياسية قائمة منذ زمن طويل ضمن إطار اتفاقيات أنقرة . وقد توصلنا الى درجة مهمة من التوافق حوا طرق تطبيق تلك الاتفاقات .

إننا نؤكد وحدة الأراضي العراقية ووحدة العراق، إن مقاطعات دهوك وأربيل والسليمانية الشمالية هي جزء من الدولة العراقية، ويقبل الحزبان على حد سواء وفي شكل مطلق بحدود العراق المعترف بها دولياً ، وأنهما ملتزمان الحؤول دون اختراق الحدود من جانب إرهابيين أو غيرهم .

سوف يسعى الحزبان الى إنشاء دولة عراقية موحدة وتعددية وديمقراطية تضمن حقوق الشعب الكوردي السياسية والإنسانية في العراق وحدود جميع العراقيين وفق أسس سياسية يحددها الشعب العراقي كله، ويطمح الحزبان الى إحداث إصلاح في العراق على اساس فيدرالي قد يحفظ وحدة الأمة والأراضي . ونعلم أن الولايات المتحدة تحترم هذه الطموحات للشعب العراقي كله .

يدين الحزبان النزاعات الداخلية ويتعهدان بالامتناع عن اللجوء الى العنف لحل الخلافات أو السعي الى تدخل خارجي وأحدهما ضد الآخر . وسوف نسعى الى محاكمة الذين يتعدون على السلام، مهما كان انتماؤهم أو حافزهم السياسي.

ويتفق الحزبان كذلك على ضرورة أن يستجيب العراق لكل مقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فيها الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان في القرار ٦٨٨ .

بهدف تأمين محيط سلمي للمصلحة، سوف تكثف تدابيرنا لاحترام وقف إطلاق النار وتسهيل حركة المواطنين ونمتنع عن البيانات الصحافية السلبية.

المرحلة الانتقالية :

لقد اتفقنا على تعزيز لجنة التنسيق العليا (HCC) لنضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية للشعب في منطقة كوردستان العراقية، واحترام حقوقه السياسية والإنسانية ، وستتخذ قرارات اللجة المذكورة بإجماع كل أعضائها .

يتهد اللجنة لمصالحة شاملة بين الأحزاب، بما فيها تسوية الإوضاع في أربيل والسليمانية ودهوك، إعادة تأسيس إدارة ومجلس نواب موحدين بناء على نتائج الانتخابات في عام ١٩٩٢، وتأمين السيطرة الحصرية على كل مصادر الدخل للإدارة محلية جديدة .

سوف تعزز اللجنة التنسيق والتعاون بين وزارات الخدمات العامة المحلية التي تخدم حاجات الشعب في جميع أنحاء منطقة كوردستان العراقية ، وسوف يضمن الحزبان أن تتلقى هذه الوزارات الدخل المناسب لعملها. ويشير الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى ان فوارق الدخل سوف تتطلب دفقاً ثانياً من الأموال للخدمات الإنسانية في منطقة الحزب الديمقراطي الحالية الى منطقة الاتحاد الوطني.

سوف تعمل اللجنة على مساعدة كل شخص اضطر لمغادرة بيته في المقاطعات الشمالية الثلاث نتيجة النزاع السابق بين الحزبين، كي يعود الى بيته ويستعيد أملاكه أو تعوض عليه خسارته.

سوف تضمن اللجنة أن يتعاون الحزبان كي يحولا دون انتهاك الحدود التركية والإيرانية وسوف تطبق إجراءات من الغربلة لمراقبة تدفق الناس عبر الحدود ومنع تحرك الإرهابيين، وسيرفض الحزبان المتعاونان مع اللجنة منح اللجوء السياسي لأعضاء حزب العمال الكوردستاني(PKK) في جميع أنحاء منطقة كوردستان العراقية، وسوف يضمنان عدم وجود قواعد لحزب العمال في هذه المنطقة ، وسيمنعانه من زعزعة السلام ومن انتهاك الحدود التركية وسوف تسعى اللجنة الى تشكيل مجلس النواب الإقليمي .

إدارة موحدة:

في غضون ثلاثة أشهر من إعادة تشكيلة، سوف يجتمع مجلس النواب في ميناء في أربيل، بالإضافة الى اجتماعات تالية هنالك أو في السليمانية أو في دهوك، وسيكون أعضاء هذا المجلس المؤقت الأفراد الذين تم انتخابهم عام ١٩٩٢ .

يعقد أول اجتماع لمجلس النواب المؤقت في غضون ثلاثة اشهر . وبعد أن يشكل مجلس النواب ، يتحتم عليه التصديق على قرارات لجنة التنسيق والحكومة الإقليمية المؤقتة، قد قرر مجلس النواب المؤقت زيادة مهامات إضافية على جدول أعمال اللجنة، بما فيها توحيد العلاقات مع المجتمع الدولي.

إذا كان الأمر ممكناً ، سيقوم مجلس النواب واللجنة بالتعاون مع المجتمع الدولي، بإحصاء رسمي للسكان في المنطقة بهدف تشكيل لوائح، أما إذا لم تكن المساعدة الدولية متوافرة في الوقت المناسب، فسيقوم عندها مجلس النواب واللجنة بإحصاء السكان أو بتخمين عدد السكان بناء على معلومات الموجودة وبالتشاور مع خبراء أجانب .

سوف يطلب كذلك مجلس النواب المؤقت واللجنة من مراقبي الانتخابات الدوليين مساعدتهما في عملية الانتخابات نفسها وفي تدريب المراقبين المحليين .

الوضع في منطقة كوردستان العراقية :

أشار القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة الى القمع القاسي الذي يتعرض له الشعب العراقي ، خصوصاً الشعب الكوردي في العراق . ولم تنخفض حدة القمع منذ ١٩٩١، عند صدور القرار . والجدير بالذكر أنه خلال العام الماضي نقل مراسل الأمم المتحدة الخاص في العراق أنه وجد أدلة قاطعة على حصول إعدام مئات المعتقلين في السجون العراقية وعلى استمرار تطبيق النظام سياسة ترحيل الأكراد والتركمان من كركوك ومدن أخرى . وتؤدي هذه السياسة الى تطهير العرقي للعراقيين الاكراد والتركمان، وينتج منها استيلاء الحكومة على أراضي هؤلاء وأملاكهم كي يعاد توزيعها على العرب، وعدد كبير من القادمين الجدد يشاركون في هذه الخطة لأن الحكومة تُكرههم على ذلك .

في ضوء هذا التهديد المستمر، ندين بالشكر للمجتمع الدولي لأنه ساعدنا في حاجاتنا الإنسانية وحال دون تكرار أحداث ١٩٩١ المآساوية والحملات المروعة لعامي ١ذ٩٨٧ و١٩٨٨ . إن برنامج الأمم المتحدة الخاص تحت عنوان "النفط مقابل الغذاء" لمنطقة كوردستان العراقية خفف وطأة الضغوط الإنسانية على الشعب، إننا نرحب بدعم المجتمع الدولي خلال متابعة هذا البرنامج مع حصته الخاصة بمنطقة كوردستان العراقية، ونأمل أن يؤسس، في المستقبل القريب، مكتب للاتصال المتبادل في مركز ال ECOCOC الرئيسي بهدف تنسيق أفضل المساعدات، ونأمل كذلك أنه في حالة تم وقف برنامج "النفط مقابل الغذاء" بسبب عمل أحادي الجانب تقوم به الحكومة العراقية، سوف تستجيب هيئة الأمم المتحدة لحاجات كوردستان العراقية الاقتصادية ولمأوق الشعب في تلك المنطقة .

لقد ساهم كل من الولايات المتحدة وجمهورية تركيا وبريطانيا في حماية المنطقة خلال "عملية المراقبة الشمالية" ونطلب منها ومن بقية المجتمع الدولي الاستمرار في المراقبة لحماية منطقة كوردستان العراقية والعمل على استتاب الأمن فيها .

إن العدد الكبير من منظمات غي الحكومية التي تعمل في هذه المقاطعات الشمالية الثلاث خفف من عزلتنا ومساعدتنا بطرق لاتحصى .

اجتماعات القائدين المقبلة :

إن رئيس الحزب الديمقراطي والأمين العام للإتحاد الوطني سوف يجتمعان بمعدل مرة كل شهرين على الأقل داخل منطقة كوردستان العراقية أو خارجها في مراكز يوافق عليها الفريقان .

في إنتظار موافقة الحكومتين، تأمل أن يعقد الاجتماع الأول من هذا النوع في أنقرة وتلياً في لندن . وسوف يتضمن اجتماع أنقرة مناقشات حول تصميمنا المشترك في التخلص من الإرهاب عبر تشكيل ضمانات أمنية أقوى للحدود العراقية . وقد يدرس اجتماع لندن تفاصيل إضافية تتعلق بأوضاع أربيل ودهوك والسليمانية، ويعمل على تأسيس آلية تضمن إجراء انتخابات حرة وعادلة .

التوقيع – جلال طلباني – PUK (الاتحادالوطني الكوردستاني)

مسعود بارزاني -KDP (الحزب الديمقراطي الكوردستاني)

الشاهد : دافيد ويلش

نائب مساعد في مكتب شئون الشرق الأدنى

وزارة الخارجية – واشنطن

واشنطن – في ١٧ أيلول ١٩٩٨

الملحق رقم (٤)
نص قانون الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٠

أقر البرلمان العراقي أول من أمس قانون الانتخابات المثير للجدل، من أجل إجراء الانتخابات النيابية بداية العام، وفيما يلي نص القانون المعدل لقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥:
المادة أولا: تلغى المادة ١٥ من القانون ويحل محلها:

يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة وفقا لآخر إحصائية تقدمها وزارة التجارة على أن تكون المقاعد التعويضية من ضمنها بواقع (٥%) وعلى أن تمنح المكونات التالية كوتا من المقاعد التعويضية شرط أن لا تؤثر على نسبتها في حالة مشاركتها في القوائم الوطنية وكما يلي:

1- المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل.

2- المكون الأيزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى.

3- المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد.

4- المكون الشبكي مقعد واحد في محافظة نينوى.

المادة ثانيا: تكون كل محافظة وفقا للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة تختص بعدة مقاعد متناسبة بعدد السكان في المحافظة حسب آخر الإحصائيات المعتمدة للبطاقة التموينية.

المادة ثالثا: تلغى المواد ٩ و١٠ و١١ و١٦ ويحل محلها ما يلي:

أولا: يكون الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ولا يزيد على ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ويحق للناخب التصويت على القائمة أو أحد المرشحين الوارد فيها ويجوز الترشيح الفردي.

ثانيا: تجمع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة في الدائرة الانتخابية وتقسم على القاسم الانتخابي لتحديد عدد المقاعد المخصصة لتلك القائمة.

ثالثا: توزع المقاعد بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين استنادا إلى عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ويكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين على أن لا تقل نسبة النساء عن ربع الفائزين وفي حالة تعادل أصوات المرشحين في القائمة الواحدة يتم اللجوء إلى القرعة.

رابعا: تمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من المقاعد بحسب نسبة ما حصلت عليه من الأصوات.

المادة رابعا: التصويت الخاص ويشمل:

أولا: العسكريين من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وجميع المؤسسات الأمنية الأخرى وتكون طريقة تصويتهم وفقا لإجراءات خاصة تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتعتمد فيها على قوائم رسمية تتضمن الأسماء والمواقع وتلتزم الجهات أعلاه بتقديمها قبل مدة لا تقل عن ٦٠ يوما من موعد إجراء الانتخابات، وبناءً عليه تشطب أسماؤهم من سجل الناخبين. وإذا لم تُرسل القوائم المذكورة يُصَوّت المنتسبون التابعون للوزارات والأجهزة أعلاه في إطار الاقتراع العام وفقا لسجل الناخبين.

ثانيا: النزلاء والمعتقلين والمحتجزين ويعتمد في تصويتهم على إجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بناءً على قوائم تقدمها وزارتا العدل والداخلية خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوما قبل يوم الاقتراع.

ثالثا: المرضى الراقدين في المستشفيات والمصحات الأخرى ويكون بناءً على قوائم تقدمها هذه الجهات قبل المباشرة بالاقتراع ووفقا لإجراءات تضعها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

رابعا: تصويت المهجرين:

أ ـ الناخب المهجر: هو العراقي الذي تم تهجيره قسرا من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٩/٤/٢٠٠٣ لأي سبب كان.

ب ـ تكون طريقة تصويت المهجرين وفق أحدث إحصائية رسمية تُزَوَّدْ بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة وبموجبها يحق للمُهَجَّرْ التصويت للدائرة التي هُجِّرَ منها ما لم يكن قد نقل بطاقته التموينية إلى المحافظة التي هُجِّرَ إليها.

خامسا: للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات صلاحية وضع التعليمات الخاصة بتصويت الخارج.

المادة خامسا: أولا ـ تسري أحكام المواد الواردة في الفصل السادس والفصل السابع الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ على انتخابات أعضاء مجلس النواب.

ثانيا ـ يحق للمرشح الطلب من مركز المفوضية للمحافظة تزويده بعدد الأصوات التي حصل عليها.

ثالثا ـ لعضو مجلس النواب الاطلاع على المعلومات التي تتعلق بالعملية الانتخابية ونماذج العد والفرز في الدوائر الانتخابية المختلفة.

المادة سادسا: أولا ـ تجري الانتخابات في كركوك والمحافظات المشكوك في سجلاتها في موعدها المقرر استثناءً.

ثانيا ـ المحافظات المشكوك في سجلاتها هي من تجاوز معدل النمو السكاني بها أكثر من ٥% سنويا على أن يقدم طلب التشكيك من خمسين نائبا على الأقل ويحظى بموافقة مجلس النواب بالأغلبية البسيطة.

ثالثا ـ يُشَكِلْ مجلس النواب لجنة من أعضائه لمحافظة كركوك ولكل محافظة مشكوك في سجلاتها تتكون من ممثلي مكونات تلك المحافظة وعضوية ممثل عن كل من وزارة التخطيط والداخلية والتجارة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبمعونة الأمم المتحدة لمراجعة وتدقيق الخطأ والزيادة الحاصلة على سجلات الناخبين وفقا للبيانات الرسمية والمعايير الواردة في الأحكام الختامية والمادة ثانيا من هذا القانون لتصحيح سجل الناخبين على أن تنجز اللجنة عملها خلال سنة من تاريخ عملها.

رابعا: لا تُعْتَبَرْ نتائج الانتخابات في محافظة كركوك أو أية محافظة مشكوك في سجلاتها قبل الانتهاء من عملية تدقيق سجلات الناخبين فيها كأساس لأية عملية انتخابية مستقبلية أو سابقة لأية وضع سياسي أو إداري.

الأحكام الختامية المادة سابعا: تعتمد المعايير الآتية أساسا لتنفيذ الأحكام الواردة في المادة سادسا.

أولا ـ يحدد الفارق بين عدد المسجلين في سجل ٢٠٠٤ قبل التحديث وعدد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠.

ثانيا ـ تجري عملية التدقيق للفارق في أولا أعلاه وفي الإضافات للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، بالتركيز على الآتي:

1ـ الإضافات السكانية (الولادات، الوفيات، نقل القيد من المحافظة) للفترة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩.

2ـ المرحلين العائدين وفق السجلات الرسمية.

3ـ أية تغييرات سكانية أخرى خلال هذه الفترة.

ثالثا ـ تعتمد عملية التدقيق لمعرفة صحة القيود وقانونيتها والحالات غير القانونية وتحسب عدد الفروقات وما يمثله من مقاعد.

رابعا ـ يعتبر عدد ملاك مجلس النواب ممن يمثل كركوك أو المحافظة المشكوك فيها هو الذي سيحدد من خلال النسب السكانية التي سيعتمدها المجلس بعد طرح عدد المقاعد الناتجة عن الخروقات.

خامسا ـ يعتبر على ملاك المحافظة الأعداد الصحيحة وتسجل الأعداد الخارجة عن المحافظة على الحصة الوطنية.

المادة ثامنا: أولا ـ يُلغى أي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ثانيا ـ يُنَفَذّ هذا القانون من تاريخ المصادقة عليه وينشر في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة: لغرض إجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة في العراق وبغية الارتقاء بهذه الانتخابات إلى المستوى المطلوب وفق المعايير الدولية المعتمدة والمطالب الشعبية، شُرع هذا القانون.

الشرق الاوسط الطبعة الالكترونية
الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني، ٢٠٠٩

الملحق رقم (٥)

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق
آۆميسونى باڵاى سه ربه خۆى هه ڵبژارد نه آان له عێراق
The Independent High Electoral Commission (IHEC) of Iraq
International Electoral Assistance Team (IEAT)

نشرة معلومات
تخصيص مقاعد برلمان إقليم كوردستان العراق

يتكون برلمان إقليم آردستان العراق من 111 مقعداً. وقد تم تخصيص مائة مقعداً كمقاعد عامة، وحجز 11 مقعدا للمكونات .من هذه الاحد عشر مقعدا ,مقعد واحد للمكون الارمني ,و خمسة مقاعد للمكون التركماني وخمسة مقاعد للمكون الكلداني السرياني الاشوري .ويجب على قوائم الكيانات السياسية المتنافسة في الانتخابات تحديد على اي من هذه المقاعد ستتنافس.

المقاعد العامة:

بالنسبة للمقاعد العامة ,يجب ان تحتوي القوائم على 3 مرشحين على الاقل ولغاية 100 مرشح .بالنسبة لمكونات التركمان و الكلدان السريان الاشوريين، يجب ان تحتوي قوائمهم على 3 مرشحين كحد أدنى و5 مرشحين آحد اعلى . بالنسبة للمرشح الارمني، يتم ادراج مرشح واحد فقط.

مقعد المكون الارمني:

سيتم تخصيص دعقم المكون الارمني لقائمة المكون التي تحصل على اكثر عدد من الاصوات، ويعرف هذا ايضا بالاغلبية البسيطة .اذا حصل تساوي في عدد الاصوات، سيتم تحديد الفائز بالقرعة.

تخصيص المقاعد العامة:

سيتم تحديد الفائزين بالمقاعد العامة بنظام التمثيل النسبي للقائمة المغلقة .لتحديد هذه النتائج , سيتم جمع عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل القوائم و بعد ذلك يتم تقسيمها على عدد المقاعد العامة المتوفرة. (١٠٠) . نتيجة هذا الحساب تعرف ب" القاسم الانتخابي ."بالنسبة لكل قائمة ,يقسم عدد الاصوات الصحيحة(التي حصلت عليها القائمة على" القاسم الانتخابي "لتحديد عدد المقاعد التي تحصل عليها آل قائمة .عدد المقاعد التي تمنح لكل قائمة يساوي الرقم الصحيح من ناتج القسمة .اذا تبقت اية مقاعد شاغرة ,سيتم توزيعها على القوائم حسب المتبقي الاكبر.

اذا فازت قائمة بعدد مقاعد اكثر من عدد مرشحيها ,سيتم اعلانها كقائمة مستنفذة .اذا استنفذت قائمة ,سيتم منح القائمة عدد من المقاعد مساوٍ لعدد مرشحيها ,و يتم إعادة احتساب القاسم الانتخابي من جديد بعد طرح عدد المقاعد و الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة المستنفذة .بعد اكتمال هذه العملية ,و سيتم توزيع أي مقاعد متبقية شاغرة على القوائم حسب تسلسل المتبقي الاكبر

تخصيص مقاعد المكونات:

سيتم احتساب مقاعد المكونات للتركمان و الكلدان السريان الاشوريين كل على حدة ,باستخدام نفس الطريقة المستخدمة في عملية احتساب المقاعد العامة.

مقاعد النسوة:

يتطلب القانون تخصيص ٣٠%على الاقل من المقاعد الى المرشحات، ولتحقيق ذلك، سيطلب من آل قائمة فازت بآثر من 3 مقاعد تخصيص ٣٠% على الاقل من المقاعد التي حصلت عليها المرشحات في القائمة. سيتم تحقيق هذا عن طريق استبدال المرشح صاحب اقل الاصوات من الرجال الذي حصل على مقعد، بأول إمراة في تسلسل القائمة التي لم تحصل على مقعد.

بعد هذا ,اذا كان العدد الكلي من المقاعد التي فازت بها النساء اقل من ٣٠% سيتم عمل قرعة بين القوائم العامة لتحديد أي من هذه القوائم سيطلب منها استبدال آخر مرشحيها من الرجال الذي حصل على مقعد بأول مرشحة في القائمة التي لم تحصل على مقعد .سيستمر هذا حتى تتحقق نسبة ٣٠% .